٣٧٧٩

الرقم ٣٧٧٩

مجموع فيه ٣ كتب

١/٧٩٨ خ
٢١/٥/١٤٠٢هـ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٣٧٧٩
العنوان مجموع به ثلاث كتب أولها: اسم جمل ... الصدر
المؤلف معيض بن خليل ، البركلي ، الصبوحه وى
تاريخ النسخ ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١١٩٢ هـ
اسم الناسخ
عدد الأوراق ٢٥٢ ص
٢١,٥×١٧,٥ سم
ملاحظات

٤١٥
٢٠٢

١/٢

هذا شرح جملتها لها محل المصدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كفى والسلام على عباده الذين اصطفى
خصوصا منهم على سيدنا محمد المصطفى وبعد فيقول العبد
الفقير الى رحمة ربه الغفور القدير مصطفى بن خليل
عفا عنهما بمغفرة الله الجليل قال المرحوم البركوي
عليه رحمة الله العزيز القوي في اظهار الاسرار
وان مع جملتها في محل المصدر وقد وقع بين الطلبة
في تحقيقه اضطراب ولم يحصل لهم اليه سبيل الصواب
ولم يات مصنف تصدى لشرحه بما فيه شفاء العليل او ازاد
تفصيل فاردت ان اكتب في ذلك كلمات تظهر
الاسرار وتكشف الاستار فاقول وبالله التوفيق
وبيده ازمة التحقيق اعلم ان خبر ان اما مفرد او
مركب وان كان الاول فطريق تاديه بالحاق
الياء المصدرية الى ذلك الجزء واضافته الى

ضمير الاسم

الاول ادا اعانته ايمكه ترجمانه صحيح

الاول زنده جمع زبانم معنولى بولنور ترجمان صحاح

ضمير الاسم نحو بلغني ان زيدا ثابت اي ثبوته
ابتداء في المثبت واما في المنفي فيؤخذ من المنفي انتفاء
او عدم فيضاف الى ذلك الخبر نحو بلغني ان زيدا
غير ثابت اي عدم ثبوته وان كان مركبا فاما
ناقص او تام وان كان الاول فاما ان يكون
جزؤه الاول مشتقا او في حكمه وان كان
مشتقا ففاعله اما مستتر او ظاهر وان كان مستترا
فيؤخذ منه مصدر مضاف الى ضمير الاسم نحو بلغني ان
زيدا ضارب اي ضربه وان كان ظاهرا فيؤخذ منه
مصدر مضاف الى الظاهر المضاف الى ضمير الاسم
نحو بلغني ان زيدا ضارب اخوه اي ضرب اخيه هذا في
المثبت وفي المنفي يؤخذ منه عدم او انتفاء مضاف
الى المصدر المضاف الى ضمير الاسم او الى الظاهر المضاف
اليه نحو بلغني ان زيدا غير ضارب اي انتفاء ضربه و
نحو بلغني ان زيدا لا ضارب ابوه اي عدم ضرب
ابيه وان كان الثاني اي ما هو ظرف مستقر
او اسم منسوب او اسم مستعار ففاعلها اما مستتر

ما كان في حكم المشتق صح

او ظاهر وان كان مستترا فيؤخذ ثم قام الظرف
مقامه مصدر مضاف الى ضمير الاسم ومعنى الباء
سببية مضافة الى ضمير الاسم ثم تعلق اياه المصدر
الى المستتر ويضاف لكن ضمير الاسم او يؤخذ من الثاني
معناه مصدر مضاف الى خبره نحو بلغني ان زيدا
في الدار او انه بصري او انه اسد اي حصوله
فيها او نسبته الى البصرة او اسديته واجترائه
وان كان فاعلها ظاهرا يضاف المصدر في الاول
والنسبة في الثاني والمستتر المتعلق به اليها في المصدر في
الثالث الى الظاهر المضاف الى ضمير الاسم نحو
بلغني ان زيدا في الدار ابوه او انه بصري
اخوه او انه اسد غلامه اي حصول ابيه فيها
او نسبة اخيه الى البصرة او اسدية غلامه او
اجتراء غلامه هذا في المثبت وفي المنفي يؤخذ
من النفي انتفاء او عدم فيوضع موضعه مضافا
الى ما بعده من المصدر والنسبة والمستتر والمصدر
الى آخره نحو بلغني ان زيدا ليس في الدار او انه غير بصري
او انه غير اسد

او انه غير اسد اي عدم حصوله فيها او عدم نسبته الى
البصرة او عدم اسديته او عدم اجترائه او عدم حصول
ابيه فيها او عدم نسبة اخيه الى البصرة او عدم اسدية
غلامه او عدم اجتراء غلامه وان كان الخبر في الثاني
جملة فعلية فان كان فعلية ففعلها اما بلا واسطة
بيان او بها فان كان الاول فالفعل اما غائب او لا
وان كان الثاني غائبا فيعلق فاعله اما ضمير مستتر
او بارز او ظاهر فعلى الاول يؤخذ منه مصدر مضاف
الى ضمير الاسم وعلى الثاني مصدر مضاف الى الظاهر
المضاف الى ضمير الاسم نحو بلغني ان زيدا يقوم او ان زيدا
يقوم ابوه اي قيامه او قيام ابيه ونحو بلغني ان زيدا يقوم
اخوه اي قيام اخيه وان كان معها فالشرط والجزاء
اما غائبان او لا فان كانا غائبين فيعلق فاعلهما
اما ضمير بارز او لا او ظاهر وايا ما كان يؤخذ منهما
مصدران مضافان الى ضمير الاسم في الاول وفي الثاني
الظاهر المضاف الى ضميره في الثالث ويقدر قوله
المصدر الثاني في الشرطية او على تقدير

اي الفعل على تقدير

مثال الظرف المستقر الواقع بعد الله مستفهما نحو بلغني ان زيدا في الدار اي بلغني طلب فهم حصوله في الدار

مثال الافعال الناقصة نحو بلغني ان زيدا قائما اى بلغني كونه قائما منه

مضارع مجهول مجزوم جزاء الشرط الذى سبق صفحة منه

قوله ان اعطيته فعل ماضي مخاطب فاعله التاء ومرادف الفاعل الكاف وقوله تحبه فعل مضارع مخاطب فاعله ضمير مستتر وهو انت ومرادف الفاعل الكاف منه

اى الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام منه

مثال بلغني ان زيدا ليس قائما اى بلغني عدم قيام

نحو بلغني ان زيدا ليس ابوه قائما اى بلغني عدم قيام ابيه

في وان سمى اسم المستعار صح

مثال بلغني ان زيدا لا في الدار الا بلغني انتفاء حصوله في الدار

مستقلا اى بعض على تقدير بالمصدر الا نحو ذو من
ايجاد نحو بلغني ان زيدا ان يعط او يعط ابوه شكره
او يشكر اخوه اى شكره وقت اعطاءه او
شكر اخيه وقت اعطاء ابيه وان كان متحمل
او مشكل بمصدر كل منهما يضاف الى مرادف
الفاعل نحو بلغني ان زيدا ان اعطيته تحبه او جلته
اياه على تقدير اعطائك اياه ومحال النحو من
كل منهما تعلم بادنى فطانة وفيها تفصيل تركه لما
مستحق وعلى فهم الطالب وقد يكون الفعل اسم فعل
او صفة واقعة بعد النفي او الاستفهام او ظرفا
مستقرا كذا لك فى الاول يجعل ما يجعل وفي
الاخيرين يجعل ما يجعل في المركب اى ما فى المشتق و
الظرف المستقر والحال ان فيه كثيرا ما في ابتدا
الكلام الا ان خبرها يجب ان يترك منصوبا الا اخير
ليس فانه يوخذ منه مصدر يضاف الى ضمير الاسم ان
كان اسمه مضمرا او ان كان ظاهرا يضاف المصدر
اليه وهو الى ضمير الاسم ويوخذ من ليس عدم او انتفاء

مضافة الى المصدر المضاف هذا اذا كان الخبر مشتقا
او ما فى حكمه من الظرف والمستعار وعلى تقدير فانه
علة ضميرا وغائبا اذا كان المشتق فعلا والحاصل ان
التفضيل فى خبرها كالتفضيل الا فى خبر الجملة الاسمية
ولا يوخذ محل بعضها من لفظها كما زال فانه يوخذ
من دال معنى ما زال نحو بلغني ان زيدا ما زال عالما
اى كونه دائما عالما فافهم وان كان اسمية فخبرها
اما مفرد او مركب ففي الاول طريق ما وعليه باللام
الياء المصدرية اى ذلك الخبر واضافته الى الخبر
الاول المضاف الى ضمير الاسم نحو بلغني ان زيدا ابوه
راسخ اى انسانية ابيه وان كان نفيا يوخذ
عدم او انتفاء مضاف الى المفرد والمضاف الجزء الاول
الى ضمير الاسم نحو بلغني ان زيدا ابوه غير انسان اى
عدم انسانية ابيه وان كان مركبا فاما ناقص او تام
فان كان الاول فجزؤه الاول اما مشتق او فى حكمه
والثاني اما ظرف مستقر او اسم منسوب او مستعار
فالمصدر الا نحو زيدا امام الظرف مقامه والنسبة

اى فى افعال الناقصة مطلقا

والمستعارة الملحق به الياء المصدري تضاف الى جزءه الاول المضاف الى ضمير الاسم ان كان في عاملها ضمير وان كان والا فالى الفاعل المضاف الى الجزء الاول المضاف الى ضمير الاسم نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم او في الدار او بصري او اسد اي قيام ابيه او حصول ابيه فيها او نسبة ابيه الى البصرة او الاسدية ابيه بلغني ان زيدا ابوه قائم اخوه او في الدار اخوه او بصري ابنه او اسد غلامه اي قيام اخ ابيه او حصول ابنه او نسبة ابن ابيه الى البصرة او الاسدية غلام ابيه هذا في النسخ المثبت وفي المنفي يؤخذ من خبرها النفي انتفاء مضافا الى المصدر في الاولين والنسبة والمستعار والاشكال غير خفية وان كان تاما فاما فعلية او اسمية والفعلية اما مجرد عن الاسناد او معها وان كان معها مجرد فعلا عاملها اما اسم ظاهر او لا فان كان ظاهرا يؤخذ من الفعل مصدر يضاف الى اللفظ المضاف الى الجزء الاول المضاف الى ضمير الاسم واما اذا كان الفاعل مخاطبا او متكلما فالمصدر يضاف الى الفاعل نحو بلغني

ان زيدا ابوه اضربته او تضربه او تضربه اي ضربي اباه اي ضربك اباه ونحو بلغني ان زيدا ابوه اضربه او ضربه اباه او ضربك اباه وكذا النفي تعلم ما سبق وان كان معها فالجزء اما مسند الى ضمير المبتدأ او لا وان اسند اليه يؤخذ منه مصدر مضافا الى المبتدأ المضاف الى ضمير الاسم والا فالمصدر يضاف الى الفاعل فقط اذا كان متكلما او مخاطبا والا الى الفاعل الظاهر المضاف الى المبتدأ المضاف الى ضمير الاسم وفي الكل يؤخذ من الشرط مصدر مضاف الى ضمير المبتدأ او المبتدأ او اللفظ المضاف الى متكلما ضمير المبتدأ نحو بلغني ان زيدا ابوه ان يعطه او يعطه ابوه يشكر او يشكر اخوه اي شكر ابيه او شكر اخ ابيه وقت اعطائه او اعطائه ابيه ونحو بلغني ان زيدا ابوه ان اعطيت واعطيت ابيه او حسبته اي شكري اباه وقت اعطائي اباه وقس المخاطبين والمتكلمين والاسمية خبرها كالجزء الاول في التفصيل ومن لم يفطن له ... ان المبتدأ ان كان مضافا الا

مطهر نور الهی
عبده احمد

تملكه الفقير الحقير احمد افندي
ابن الحاج
محمد ابن الحاج
اغا سعيد

قيمت غروش
٢٢
٧

المضاف الى ضمير الاسم داخل سواء كان منصوبا كما اذا
كان خبرها فعلية او مجرورا كما في بعض الفعلية والا
سمية كلها نحو بلغني ان زيدا ابوه اخوه ضربته
اي ضرب اخا ابيه ونحو بلغني ان زيدا ابوه اخوك
قائم ابنه اي قيام ابن اخيه ارخ ابيه اعلم ان
المصدر الواقع خبرا سواء كان لان او لخبرها
قد يؤول بالمركب الناقص مطلقا بعد ان لم ينظر الى
المصدر وكانه لم يحكي يوجد في الكلام مثلا اذا قلت
بلغني ان زيدا شخص يفهم او لا يفهم او فهم فتاخذ
من الصفة مصدرا او تضيفه وتضيفه الى ضمير الاسم
في الثاني او تقول فهمه او عدم فهمه ومنه علمت سر
قول الفاضل العصام قد لا يؤخذ من الخبر بل يؤخذ
من صفة مصدرا ان يضاف احدهما الى الاخرى وهو
الى الاسم كما في قوله تعالى وذلك بانهم قوم
لا يفقهون اي بانتفاء فقههم انتهى لكن فيه
شيء تامل والصلة كالصفة واعلم ان الاسم و
الخبر ضمير او الصفة لا يضاف اليه شيء لئلا
يلزم اضافة الشيء الى نفسه ولذلك تاخذ من ان
تحقق وتضع موضع ان مضافا الى ما بعده نحو
بلغني ان زيدا عالم اي تحقق علمه قد وقع
الفراغ من هذا ... سوم ... وبيه

وهو فاعلها ظاهر نحو بلغني ان زيدا
اخوه ضرب ابيها اي ضرب
ابن اخيه ابنه
منه ٩٢

المحشي يعني بلغ ان زيدا
شخص لا يفهم او غيره
فهم صح يعني غير فاهم
منه

وجه
الثاني لا
يؤخذ من الصفة
مصدر ... به
مصدر ...
... الحقيقة لكن
الانقياد مصدر ...
ان ... من الفعل ...
مصدر ... الفعل ...
لا ... انتهى ... يؤخذ
مصدر ... منه
كتبه الفقير
الحقير
الحاجي
...
... سنه
٢٥٠

... بلغني ان زيدا
... سموه

قد كتبه ... الحاجي ...
سنه ٢٥٠

هذا كتاب امتحان الاذكياء للبركوي المحقق المتقي رحمه الله تعالى على اللب المنسوب الى العمر القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج
المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفى ومستصفى وعلى الهم
واصحابهم الذين هم اخوان الصفا وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب
الوفا **اما بعد** فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب
الى الاوحدى ٥ عمر القاضى البيضاوى ٥ عليه رحمة العزيز القوى ٥
سألني بعض اصحابى ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه
ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ما له وما عليه
وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذا
للجبان ٥ واختبارا للاذهان ٥ وتنشيطا للطلاب وترغيبا
لاولى الالباب ٥ موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا
للضبط والحفظ بلا املال ٥ عاريا عن المشهورات
والواضحات ٥ خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا
ترجيح وتمييز لعمرى ان هذا العزيز قلت انى مشغول
بما هو اهم وما الفائدة فيه اتم ٥ والعمر اقل من القليل

وقد نودى الرحيل ٥ وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد والكبر ٥ فلما
اردت درس سوء الهم وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرى الم تر انهم
ايتام سائلون ٥ والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك
ربك يتيما فاوى ٥ ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم
وكان فضل الله عليك عظيما ٥ فاما اليتيم فلا تقهر ٥ واما السائل
فلا تنهر ٥ واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير تركى دما انا
فيه وان هذا لمحال لشبيه ولكن تضرعت الى من هو عليه هين
يسير ٥ وما من ممكن عليه بعسير انه على كل شيء قدير ٥ وتوكلت
على الحى الذى لا يموت وكل حى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه
ومن يدعوه تعالى صدقا فهو مجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ٥ ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى الجليل ٥ الحمد لله الذى رفع اى يرفع على درجات
الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين بغير تردد واحتمال
بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب
الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا
ومعنى اى بالامور المنسوبة الى وحدته كعدم الشركة فى الا
فى الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه
ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات وان دخل

اللازم للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل الباء
للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن
احضر وعدم ثبوته ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول في مجانبين مع انهم
ليسوا بموحدين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس من عيب
كذالك اذ هي غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئي حقيقي ولذلك
قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا
شريك له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق
برفع فيكون اشارة الى الرفع باختياره وحده لا على طريق الوجوب
عليه او بجاية اياه او بالمجازيين ولا يمتنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف
الاختلاف فهما معنىً اذ الاول للالصاق والثاني للسببية فيكون اشارة
الى ان افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى منهم والاول اقرب
وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف احدهما
حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر المنة ونفي العجب
اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات النيران او واد في جهنم
فالفعلان يحاذان من جهة الصيغة او المادة الشاكين المترددين
في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى وجرهم الى الجحيم صلة
الجر فقط بعدله متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتاخيره لاجل السجع

ومعنى

ومعنى الثاني ومن ولوا بعدها ان شكهم خلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق
عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا
ملك للغير ثم للتراخي الزماني والرتبي الصلوة والسلام والتحية والرضوان
على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى تكرير على يفيد نوع استقلال فيكون
ابلغ وتمامه منهي عنه اله وصحبه هو من الصحابة كالركب من الراكب و بنى الغر
جمع الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهو البياض في جبهة
الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والجر والعدل الاربعة الاستهلال
وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتاخرون وتكلفوا
غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان
بحث النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب والبناء بدء بتعريفها
ثم تقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لام فيها
للجنس والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس
وههنا ليس كذلك ناو ها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في
ضمن البعض او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة
النوعية والجنسية فليس من معنى التاء في مثلها بل الاولى احد
معنييها في نحو خرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم

الثانى منشأ ثمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل الاختلاف
وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة مأخوذة
فى حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب ما اى شىء اذ لا مزودة
الى التخصيص اذ لا دال لاديع يخرج بمفرد ان لم يخرج بوضع او لفظ
بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون اقيد ووجه العدول
الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق
فنقول هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم
معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور ودى ولا مجال ههنا للجواب المشهور
فى امثاله وهو كون المراد فى التعريف لغويا لكمال الدخول والحركات
كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له ولو
القول الاحق بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات
حقيقة انما هى فى حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا
عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع
عن تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها فى نحو زيد قائم جملة اسمية
فانها فى حكم الكلمات وتأويلها لا ينحى وانت التحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها لا تنطق بصيغها

عليها

عليها بلا فاعل لفظى اصلا وانما حكموا بوجوده واستناده حفظا لقاعدتهم
من ان كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظى كما حكموا على عمر بالعدول وعلى
اسامة بالعلمية كيف والاستناد هو الاختفاء ونحو شىء او جوفه والصوت
اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان مراد من قال ان المستكن
ليس من الحرف والصوت انه ليس موجودا اصلا بل اعتبارى محض وانما خصهما
بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفى على بعض فظن انه من
مقولة اخرى فقال لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس
من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة
يكون من مقولة الصوت اذا ارجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة
الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه خفى على غيرى حتى
قال بعض الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه انتهى
وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش لان النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام
وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن
انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى والمستكن الحكمى وقد اعترف به
حيث قال اذا ارجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام
ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين
شىء لشىء متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم به والوضع اللفظى نوعان

شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بإزائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخص والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين او الجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل له الوضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال الا وضع ولو قيل تسمية وضعاً فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي خمسا لفظ دلالة مفرد وضع وابن [illegible] و من تبعه حذفوا الدلالة

استغناء

استغناء عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره في مفهومه كما سبق ومنها ويدل اللفظ بما وقد سبق وجهه وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف ثلثة لانه لما ان يقصد تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القعود الجلوس القعود فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا يسمى لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقائق الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقي تام ان بجميعها وناقص ان ببعضها والا فرسم حقيقي وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا له وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول الزايد مقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص للاستلزام المذكور فالدلالة الا لتزامية مهجورة

موجودة فی التعریفات او اکتفاء بالبعض لحصول التمییز عن جمیع ما عداه
فیجد بافصح التام اولی وان لم یقبل اصلا واراد تحدید الاصطلاح فذلک
وان کان لا مشاحة فی الاصطلاح غیر مقبول بلا داع وان قبل بحسب
التناول والتمییز لا بحسب المفهوم بان قال المراد تمییزه عن جمیع ما عداه
فذلک یحصل بما ذکرنا والاختصار مطلوب فهذا الکلام سدید لکن ینبغی ان
یقتصر علی لفظین نحو لفظ مفرد موضوع اذ الموضوع فی المرکبات تهیئة
وهی لیس بلفظ کما سبق ولو سلم فالمتبادر هو الشخص کما ذکرنا والتعریف
یجب حمله علی المتبادر والثانی انهم اختلفوا فی نحو عبد الله علما انه کلمة
او کلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه علی معنی وعدهم من اقسام
العلم المعدود من اقسام الاسم ووجه الثانی کونه معربا باعرابین
وقولهم المرکب کل اسم رکب من کلمتین قال الشریف الاول مناسب لتحدید الکلمة
باللفظ والثانی لتحدیدها باللفظ کالزمخشری والمطرزی وانسب
بقواعد العربیة ومقاصدها وکذا حال المرکب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما لحیوان ناطق اقول وکذا کل متبوع وکل اسم مع معموله نحو
ضارب زیدا وحسن وجهه لکن فی التابع مع المتبوع یجری اعراب واحد
علی الجزئین معا نحو جاءنی زید وعمرو ورایت زیدا وعمرا وفی الثانی
علی الاول فقط والثانی مشغول بالحکایة لا یتغیر والحق عندی

هو

هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم علی معنی اصلا فصار کزای
زید فکما لا یجوز ان یجعل کلمة لا یجوز هذا ایضا ولو کفی دلالته قبل العلمیة
لکان بعلبک کلمتین وان المتبادر من دلت ووضع لمعنی ومفرد
البقاء فی الحال لا دلالة لانقطاع للاستصحاب فی التعریفات یجب حملها
علی المتبادر کیف وعبارة المفصل اللفظة الدالة علی معنی مفرد بالوضع
واتفقوا ان المتبادر من صیغة الفاعل الحال وانها حقیقة فیه فمن اراد
حال جزء العلم فلا بد له من تعریف جدید وایضا منع صرف مثل ابی
هریرة وشهر رمضان مع کون العلم مجموع المضاف والمضاف
الیه صرح به الزمخشری فی الکشاف وغیره وذا لا یکون الا فی مفرد
معرب وان جزء العلم لیس بعلم بل کانوا کلمتین وبقاء الاضافة
صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج المضاف الیه
کما ذکر فی عدم البصر بدل علی انهما کلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابین
فممنوع بل الاعراب ما فی اخر الاول فقط والثانی مشغول بحکایة
حاصة او عامة الا تری ان معنی الاضافة لم یبق اصلا فکیف یکون
الجر علامة له وان الفاعلیة انما هی لمجموع المضاف والمضاف
الیه یجر والمضاف اذ لا معنی له اصلا وانما جری الاعراب فی اخره مع کونه
وسط الکلمة لاشتغال الاخر بالحکایة وکونه کلمة معربة فی الاصل

وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من مدار الاعراب وجعل نفسه بها
او محليا كما فى تابط شرا علما وليس هذا بعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة
اخرى مجاورة لها بمجرد كونها فى صورة الحرف وان كان لها حقيقة
فى نحو جاء فى الضارب زيدا او رجال الا زيد واما قولهم المركب كالاسم
ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز
باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزء العلم المضاف
فمجاز مستعمل فى عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة
الشهادة فمجازى مهمل فى عرفهم ومستعمل فى اللغة والعرف العام
واما مناسبة ذلك للتحديد باللفظ فقد زيفه ابن الحاجب فى شرح
المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما ينطلق عليه اللفظ
كضربة ففاسد لان اقل حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا
ينتهى اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ اولى للاختصار
ورفع الاجمال انتهى وان اراد مكان استعمال التلفظ به فى الجملة
فينتقض ببعلبك بل بنحو امطر وان اراد ما يعد فى العرف واحدا
فليس فيه عرف لا سيما على المبتدى ومن ههنا ظهر اختلال
كون ما فى عبارة المص عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجرى عليه
اعرابان فيعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها فى التعريفات

ووجودها

ووجودهما فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق
وبطل ما كانوا يعملون والثالث انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفه
وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف
الاعراب وحركاته كلمات او ابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على
معان مفردة وجواز نحو حسنة ووجه الثاني عدم استقلالها
وجريان الاعراب على بعضها وتغير البنية ببعضها وهم يمنعون
دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها جزء مما كسببا
لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما
من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا ان الضماير المرفوعة المتصلة
كلمات وان تغيرت البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا
فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دل هيئاتها
على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد
بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المرتبة على معنى ورده بعضهم بانه
تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما
سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق
فيه التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها مع بقاء
الكلمة كما فى الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والف التانيث جران

في الاسماء كدعوى وصحارى واما في الصفات نحو صفى وحمراء ففيهما احتمال الاطراد وما
وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلية ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني لتخلفه
في نحو ضربت فلكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما احتمالا ورجحانا
ولكن ينبغي ان تعلم ان دلالتهما على احوال الفاعل الا على نفسه
والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة
ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناهما
مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع
وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب
في التثنية والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء
لانتفائهما وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى
وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان مطلب الحرف مه
في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقلا بنفسه لودنا اي لو
وجد حصل الدلالة له بسبب ذكر غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم
معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذي فان معناه مفهوم
بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس
صفة لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل
الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة

الحرف

الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود
بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما
حتى اذا قصد بالملاحظة قصدا صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير
والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه معنى
للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم
كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم او الفعل من غير قصد لزم
ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة
ولو بمعنى ان بقرينة قسمية والا لزم ان لا يوجد الحرف وجوابه
محذوف استغناء بما تقدم اي هو حرف لا تقدم اذ للشرط صدر الكلام
والا اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة ما بنفسه ولو تضمنية
مطلب الفعل فتدبر مه والا لم يصر كلمة ففعل اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فائدة
فمع تقريرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل
حرفا الدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة
فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه
الشريف في رسالته وان اراد التضمنية ذاد الفساد لعدم صدقه

على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد
ثم لزم ما لزم في المطابقية هذا ولكن في قرينة الحصر خفاء لو اقترن اى
ما وضع مفردا وصفا اى اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا
باحد الازمنة الماضي والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم
بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظ هذا لا يفيده بل يقتضي اقتران
لفظه وليس كذلك لا بد من التاويل اى لو دل على اقتران معناه
التضمني وهذا للشريف او لو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احد
الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة لاحد الازمنة
او دلالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر فيهما واقل
تكلفا واقرب للمراد بقوله اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا نحو
رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس وغدا والان وزيادة وصفا
ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب
الاستعمال كعسى وبعث كذا قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال
او الاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج اسماء الافعال
لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسماء الفاعل
والمفعول لكون دلالتهما على الحال المستفاد منهما بغلبة الاستعمال
وعلى الاخريين بالقراين كذا قيل وهذا مشكل لقولهم انهما في الحال
حال المضي والاستقبال
حقيقة

حقيقة وفي الاستقبال مجازا بالاتفاق والنبا دمن اما دامها وحله
ان معنى في الحال وفي الاستقبال في الكائن فيهما لا في الدلالة
عليهما والامادة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة
الفعل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق على
المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا او جامدا امثلتهما في كونهما
في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز الاقتضاء مفهوماتها الوقوع
واستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار الاول واما في الماضي
المنقطع ففيه خفاء والاختلاف فظهر ان دلالة الاسماء بحسب الوضع
على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا واستعمالا
وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق ونحو المضارع
لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو سلم الاشتراك فالدال
على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال بمثل الماضي والمستقبل
اذ لم يرد بهما الزمان ان اجاب ابن الحاجب في الايضاح بامرين
احدهما ان المستقبل والماضي لم يرد بهما نفس الزمان فاذا قيل
للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف لكثرة والثاني
ان دلالتهما على الزمان من حيث المعقول كقولك الاستقبال
والمضي والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي

ليس موضوعا لحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض الزمان او في
المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه لذكر الحال
ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل
حالي بخلافهما واعلم ان الشراح قيدوا الوضع بالاولى لئلا
يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ
من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد
فيلزمهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي
الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلاثة
انواع لكن ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم
يصر اسماء الافعال افعالا ونحو نعم وبئس اسماء مع تحقق النقل
والوضعين في الكل ويمكن ان يقال لما لم ابق بين المعنيين
في نحو يزيد مناسبة واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني
مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخرين فلم يقطع ملاحظة
المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يتغير حكمه
ولو قال المص لو وزنه على زمان لكان احصر واظهر وادفع وجمع
ولما اراد المص الايجاز فحذف تعاريف انواع الكلمة والتنبيه
عليها الموجودين في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل

والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية فقال خص به اي بعض ما خص بالفعل
لا كله مجموع الاشياء الستة بنا على ان حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به
على الخبر او ان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل
لا على الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض
والا فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره اما شاملة لجميع افراده او لا والحد لا يكون الا شاملا
والمبتدى ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم
فحذف الدخول الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق
تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والا يجاز مطلوب والخاصة
المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص
كونها لتحقق الفعل وتقليله او توقعه او تقريب الماضي ونحو شيء
منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث
فعدم التحقق وان اريد المصطلح ففساده لا بتقدير مضاف
نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذا لم يخبر به
الواضع فيلزم الدور فالصواب فيه وفي امثاله الاستقراء البسيط
والجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز ان
يختص عملها الا نفسها او لا وقيل لانها اما لنفي الفعل كلم ولما

او لطلبه كلام الامر و لا النهى او لتعليق الشئ جانع بالفعل كادوات الشرط
وكله لا يتصور دالا فى الفعل وما فيه والصواب مر او السين وسوف
قبل لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل فيا انه ان
اريد لا يمكن وجوده فيهم وان مدلوله فغير مفيد للمطابل عدم الدلالة جمهور
بعد الامكان ادعى لا ترى الى قولك ضربنى ذو اعداءه او المرفوع
البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربه
والضاربه على راى وانه عن المجرور فانه لا يوجد فى الفعل وبالبارز
عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل
عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصار
فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة فى الاصل نحو ضربت وضربتا وهى
انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة لتانيث
ما اسند اليه فضلة ضمير المسند راجع الى الفعل او نائب الفاعل
اى وقع الاسناد اليه فلا ضمير فى المسند ولم يقل لتانيث
الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان
اظهر واخصر يعنى انها حرف دال على التانيث لا مسند اليه والا لزم
تعدد الفاعل فى نحو ضربت هند او التاويل البعيد وجه الاختصاص
انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل فى اداة التانيث بالتحريك

والتسكين

والتسكين والفعل لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون والذى
وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة ما يثقفه
فاسم اى فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
فى كونه مسندا اليه فيصدق على جلوس زمان وامس وروية وماض
ومستقبل ومما خص اى الاسم تذكر ما قلنا فى الفعل اللام اى لام
التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء
وجوابه لا يختص بالاسم وفى عبارة المص اختيار المذهب سيبويه
من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف
التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب
الخليل من كونها اى ال كهل والمبرد من كون الهمزة فقط زيد اللام لدفع
لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل او حقا التنكير
وهذا مع كونه قاصر بقيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيدا حوك متوسط
وقيل لما يتعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب على مثلهما فلما
لم يكن فى الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم مم عصام
كيف ونحو صه يا رجل لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين فان
قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك فى الفعل مانع سنبينه وقيل انها
لتعيين المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم ورد رضى
وجامى عصام

وهو اللام والتنوين

بانه قد يكون التعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي
وقد يكون للتضمني كما في الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة
اللام في الاسد لتعيين الشجاعة
والذات ولاحظ للاول بين من التعريف وحدها مردود بان دلالة
الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له
وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقية وان كان فيه
شبهة وقوله ولاحظ الى اخره ان اراد من حيث ذاتهما مستقلتين
فليستا بمدلول الصفة وان اراد من حيث هما قيد الذات فعدم
الحظ ممنوع فان التعريف في الجنس ليس للذات المجردة بل للذات
المنسوب اليه الجنس نعم يرد عليه ما مر من حيث اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل
لانه اثر الحرف فهو لاقتضاء معنى الفعل وشبهه الى الاسم والمأول
فلا يدخل الا اياهما او المضاف واللفظية فرع المعنوية وهي بتقدير
الحرف المذكور وقيل لما ارادوا نقص اعراب الفعل حطا للفرع
عن رتبة الاصل احتاجوا الحركة التي لا يعملها والتنوين لانه انما
لتمكن مدلوله اي تقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف
والفعل متطفل فيه او لتنكيره ووجه الوجه الاخير من اللام التعريف
وفيه ما فيه قيل تختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض عن المضاف

اليه

اليه ويجيء اختصاص الاضافة او المقابلة نون الجمع على رأي من جعل
نحو عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تمحض التاء للتانيث
ومنها التنكير اخرى فصاد كالنعامة فلا يكون الا في جمع المؤنث السالم
سوى الترنم يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين
يستعمل في القوافي للتطريب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة
اي المتحركة التي تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان
حرف العلة مدة في اطلاق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف
الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين
اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد واما ما يلحق القافية
المقيدة اي الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر بواسطته عن الوزن
فكان المصراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة وبكسر للساكنين وهذا
زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه على غاية الندرة
فلا يرد عند الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير يرجع الى
الاسم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وانه

معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطراب
الشراح في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء مسند
اليه قيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء
بارجاع ضميره الى ما هو الكامل ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد
الى الاسم اه اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء
تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا بعم الفعل والاسم
والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار حيثيته
الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه اي الى الاسم
والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المتفادة
من اليه المختصة به عقلا فيفيد الحصر فاعرف انتهى يريد ان الاسناد
مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص
هو الثاني لا الاول ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع
الى اللام لكون اسناد بمعنى مسند فمعناه ومما خص بالاسم المسند
اليه اي هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق على المحمول
وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان
فيه ان مسندا في المسند اليه ليس بمفعول بل فعل في صورته والمصدر
يكون بمعنى المفعول الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال

ايضا

ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل
قد يكون في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص
قيل لان الفعل وضع لان يسند الى الشيء فلو اسند اليه لزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فرض مسند
بمثل المجنبي ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة
وقد بين هذا المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة منفردة
عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط لشيء اصلا والجمل الواقعة
خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة
ليست بتامة فظهره الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد
بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان
لا يسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من
كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان
الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا
اليه والا يخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق
اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقض معنى مصدره ولو محل الجواب
ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء

والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن
الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معاً في حالة
واحدة والاضافة اي كون الشيء مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية
المفيدة للتعريف او التخصيص المسند عين استقلالا في الملاحظة
واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر
ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه
حمل الاضافة هنا عليه وايضا هي اما من المعلوم فصفة المضيف
او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا
بالصلة وحذفها ليس بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف
اللفظي دليل المعنوي ثم المص قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم
الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى
فالاسم على لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده
ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده
والحرف ادنى منهما لانه لا يكون ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل
بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان
اقسام الكلمة شرع فيما تركب منهما فقال الكلام لامها كلام الكلمة
ما شئ او الشئ الذي وجد له الاسناد ولو ضمنا كلمة حقيقةً او حكماً

او اكثر

او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة وهي
التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند
او المسند اليه وبه خرج غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال
من الضمير المجرور او فعل معه اي مع الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل
لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة لا يكون الا احدهما
والتركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين
وههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق منها
ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا
راجعا الى الاصطلاح الجديد في انه هل نفهم من استعمال المتقدمين
في كتبهم وتعريفاتهم الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء والحق
انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره
اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبراً او حالاً او
وصفةً او شرطاً او جزاءً مما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان
كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا او كذا فدل انهم اكتفوا

في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان ذهب في الحال كما ذكر وبما لم
يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع فروعاتها فلا يسمى جملة
ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد في الاسناد في الحال فيلزم
ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير
كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا
ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في اقسام
الجملة وبعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية
وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية
ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعتراض الشرط لخروج
والانفراد يستحق باعتراض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا
او فردا او الخبرية او الحالية او نحوهما فيكثر الاقسام جدا وان
الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل
الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه
الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما
امتاز بهذه الاشياء استحق ان يجعل قسما برأسه والثالث
في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع
علما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا

عليه

عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه
والله تعالى اعلم اشتمالها على النسبة التامة التي يصح
السكوت عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد
المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى
كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اعني في بعض
الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات
والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا
احترازا عن نحو حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان
لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة
التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم زادوا الذاتية احترازا
من الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها لا تقصد لذاتها بل
لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل
لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر ما في الحال ويجب
حمل التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى الذاتية والرابع في تقسيم
الاسناد وهو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام
لا يكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون
نفسه محدثا للنسبة وهذا معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم

يكن كالامر والنهى فان معناهما اعنى طلب الفعل او الترك
من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذى يكون
لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا
فلا يتصور فى الانشاء والاسناد الخبرى ثلثة لانه اما ان يفيد
ثبوت شئ لشئ نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى
حمليا او ثبوته او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت طالق وليست
ان قعدت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه
عنه نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون العدد
زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس فى قطر فى الاخرين اسناد
وحكم بل فى المجموع فى الثانى يحكم باتصال الجزء الثانى للاول
ولزومه له او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه
ويسمى مقدما والجزء الثانى كذلك مسند ويسمى تاليا
فصدق موجبتهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافاة وكذبهما
بعدم التحقق وسالبتهما على العكس لا اعتبار لصدق الطرفين
وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملى مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما
الاسناد الحملى كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام

قد يتركب

قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون جزءا منه لان الآية يفيد
يشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها حروف وكلها اركان حتى حذف
بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب
منه ما له الاسناد ولا يفهم من عبارته بل يقتضى ان يوجد ثانى القسمين
المذكورين لكون من اسمين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها
عارية من هذا الاقتضاء فالوجه ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله
اسمان او فعل منه الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة
الاعراب من الفضلات كذلك هل يدخل فى حقيقة الكلام ام لا
كلام المص والزمخشرى قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما على الاخرى يقتضى الخروج وظاهر عبارة الكافية يعتبر الدخول
والحق فيه التفصيل فان كان مغيرا كالاستثناء يكون ركنا من الكلام
يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير
لزم التناقض فى الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق لا زينب وجميع
عبيدى معتق الا زيدا واللازم باطل فالملزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك
فى مواضع شتى ومن هذا البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما
فى حد الاسناد لا يكفى للجمع لان طرفى المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير
عنهما بالمفرد كما بين فى المنطق فلا يكونان فى حكم الكلمة وكذا نحو ما جاءنى

القوم زيد ابل فائدة، دخول نحو جسق مهمل ودير معلوب زيد فقط
الاولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه
اولا فقال وهو اى الاسم معرب لو اختلف آخره راجع الى الاسم لا لمعرب
وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه
محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشئ محل لوضعه والمراد باخر الاسم
ههنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضنا فيشمل الحقيقي
كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف
التنوين ونوني التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو ابن هؤلاء وهذا ظاهر
في الاعراب بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب
بالحروف فيشكل موضوعة قبل التركيب حتى اذا ادرج بعداد الجموع
السالمة المذكورة اما تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول
مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة
المضافة فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان
الواضع شرط استعمال الاول عند وجود الرافع والثاني عند الناصب
والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف
من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع شرط
ان يستعمل هو وانت عند وجود الرافع واياه واياك عند

الناصب

الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من قال في
تفسير اختلاف الاخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان وهذين
واللذان واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافهما من العامل بل
من الوضع فيكون مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان معربين
والذي عندي في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل اما
غير دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على
المعاني الموجبة للاعراب فيعد الدلالة في بعضها فيحدث في اطراف الاخر
بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسببه في الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية في الاعراب تحصل
من العامل اما ذاتا وصفة معا او صفة فقط فحروف الاعراب
قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب
من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين
معربان وان كان مفردهما وجمعهما مبنيين لان التثنية
لما كان لفظها قياسيا مطردا عاما ارادوا ان يجعل واكثرها على
وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
من اثني عشر مع بنائه من غيره واما نحو هو واياه فالاختلاف
ليس في الاخر فقط بل في المادة والصيغة ولا مجال لجعلهما

اعرابا وان دل على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف في الاخير
وهو اصلان وهو سبب بناء المضمرات عندي اعني انهم استغنوا
بدلالة نفس اللفظ عن دلالة اعراب فظهر ان المراد باختلاف
الاخر اختلاف صفة فقط لكن تلك الصفة قد يكون حركة وقد
يكون دلالة والله تعالى اعلم بالصواب ولو كان ذلك
الاختلاف تقديرا متعذرا او الاختلاف المقدر في الاخر انما يعد
في الحال ووجوده في الحال لكن لان في الاخر فيعتد فيه كالاعلام
المضافة فان الاختلاف فيها موجودة في الوسط وهو اخر المضاف
فيعتد في اخر المضاف اليه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة على المختار
ومحل الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على
صفة المتاخرة عنه ولا يلزم نحو جاء في الضارب زيدا وجاء
الا زيدا لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الاخر وبذلك افترق
التقديري والمحلي فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد
حكموا بان اعراب جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع
في لفظ ماله الاعراب وفيهما ليس كذلك ان اردت ما وقع
في لفظ اما فيجامع المحلي والا اي وان لم يختلف اخره بالعامل
فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه معرب

لا لاختلاف

لا لاختلاف لانه علامة من حقها الظهور والادراك بالحس
رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد
في الاسم بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما ظم الشفتان
ويرفعان والاصل في النصب الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان
الفم شيء ساقط نصبته الفتحة بالياء والاصل في الجر الكسرة
والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسره اذ المكسور
يسقط ويهوي الى الاسفل فظهر من مزاوجة تسمية القاب البناء
ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص
المجردة وهم واما وجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من
جنس الذات ولذا انطلق على كل حركة غير اعرابية بلا قرينة
وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من جنس الوصف اعني
الدلالة ولذا لا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين
وفتح الفم وكسر الفك مقدم على رفعها ونصبه وجره هذه
التفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون احدهما مقام الاخرى
مع اشتمال ما فيها مع زيادة لتسهيل حفظه وتكثير نفعه فالخفض
انظر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو حرف
لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال

بل وفي تسمية مراد المصنف الاختلاف فيه تقدير ما امكن

للمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكذا
ما زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر
وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات
انواعه والعامل ولفظ اختلاف وافراد العامل وجه نقص
الاول ان المقصد الاصلي فيه معرفة ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب
وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها
معرب فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب اللباب
واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه
لانه اطلق المركب واراد جزء المركب والمركب مع الغير تركيبا
يتحقق مع عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب
البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع المبنيات واراد بمبني
الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف
في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر
من ان المعرب كل اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني
وحوالة تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني في حصولهما
من مجموع قوله وانواعه الخ وقوله فالمفرد الى اخره وقوله المرفوعات
الفاعل الخ ووجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا

بمعرفة

الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب
موقوف على المقوم والمقتضي والاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل
والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع
والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف هو الثاني
دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل
بمفهوميهما قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين التعريف كالمثال
المذكور واما اذا لم يمكن كما في ما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخيرين
ان الاختلاف لا جزء العامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل
مفارقة لعدم وجوده في نحو مع والشاملة اولى مع انها اخصر
ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة
اليه ليعلم اصناف الانواع ولتشى على ترتيب اللف فاول
الاصناف للاول الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد والثالث
للثالث والا فلهما وبهذا استغنى عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب
اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما بتمامها او تمامه او ببعض منهما
فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد ولما كان هذا
تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون مرتبة بعد الاجمال ويسمى

مطلب فالمفرد

مذاتر بنبا ذكر بانحو قوله تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون الاية وقوله
تعالى فقال رب ان ابنى من اهلى الاية والمراد بالمفرد ههنا
ماليس بمثنى والا بمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر
لانه لا يطلق فى الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير بناء واحده
المنصرفان قال فى ايضاح المفصل فى والمنصرف بانه الذى يدخله
الحركات الثلثة والتنوين لعدم شبهه الفعل فهذا لا يصدق المعرب
بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها ملحقة بهما وفى
حكمهما فلا يدخل فى المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان
فى حكم الملحق به من كل وجه ككلا واثنين كعشرين واولى وكواديد
بالمفرد ما سبق مع زيادة وما ليس فى حكمها ولو بوجه فهذا لمع كونه
خارجا عن المعانى الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة
والمثنى والمجموع وعدم القرينة غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه
فى الحقيقة وفى بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما واوخال
فيما تخالفه فيهما المجرد المشاركة وكذا الجواب بان القضية مهملة
اوان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب
واذ الا يحصل الا بالاستغراق الافراد والاحوال والا يبقى

مهلات لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم
فى ذو ثم اعلم ان الاصل فى الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة
لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين
الاصلين اعنى المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة
وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج بالضمة اى ملابس
بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءنى زيد
ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والقسم الثانى
اعنى ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول ما يكون المتروك
فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث السالم لما سبق
فى المكسر وهو ما زيد فى اخره الف وتاء للجمع مؤنثا واحده او مذكورا
نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية بالمؤنث باعتبار
الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا والكسرة منصوبا
ومجرورا نحو جاءتنى مسلمات الى اخره وحمل نصبه على الجر ليكون على
نظيره اصله اعنى المذكر السالم على ما سيجئ والنوع الثانى ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجئ
ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على

على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجي منع منه ما لم يكن في الفعل
اعني التنوين والكسر والجر يناسب النصب دون الرفع في كونهما
علامة الفضلة والرفع علامة العمدة القسم والثالث ما كان
بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله والاسماء الستة الاتية
لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احترازا عن المصغر فانها بالحركة
اقول هي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا
حاجة الى الاحتراز عن نحو آباء لدخول في المكسر ولا عن نحو ابوين
وابنين لدخولهما في المثنى والجموع ويمكن ان يقال دخول هذه
الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها
مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة
الخ لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة حال كونها
او صفة الى غير الياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو
مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها
بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة الاضافة سماعا
محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف العصا فاشبهت
الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع
والساكن احق من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب

العارض فصار الحرف اصلا مخففة دون الحركة بخلاف دم اذ يحتاج
الى زيادة حرف بمجرد الاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب
بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم تحذف
نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة
والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب
سكون يائه عاد الى اصل الحركة والا اي وان لم يكن مكبرة
مضافة الى غير ياء المتكلم الى الياء نحو اخي فلابسة بالحركات
لفظا في الاوليين وتقديرا في الثالثة لمانع في الاخر وهو الكسر
لاجل الياء وهذا مذهب البعض وعند البعض المضاف الى الياء
مبني وهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز
في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا
للايجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات فقال ومعها اي مع
ياء المتكلم يكون الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة
فلا يضاف الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واوية لا يرد لامها عند الياء وفمي اصله فوه بدليل
افواه حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد

وقليلا مع اليا، والاكثر بقاؤها وادغامها في اليا، ولذا قال وفي
بالادغام اكثر استعمالا منه اي فمي وفتح فا الفم مفردا او مضافا احتراز
عن فيٍ فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر المفهومين
من الفتح وذو لفيف مقرون بالواوين حذف اللام يضاف الى الجنس
اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر
اللغات الغير المشهورة فقال وجا الحركات الثلث بدل الحروف
الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة همزة لان
الاصل في العطف التباين ويعلم حال الاتيان بظهور دخوله في المفرد
المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير يا، لدخول
المقابلات الثلث في قوله والا ففيها حركات سوى ذي لكن لا قرينة
للاستثنا، الا ان يجعل امتناع الحذفين ومقام المعرب على حرف
واحد فتقول هذا ابك واحك وحمك وهنك وفمك اخ وجا العري
جعلها مقصورة كعصا نحو هذا اباً وابا كما وابا ى واخاً واخاك ولغاً
وفما وفماك اخ والتشديد اي تشديد الاخر نحو هذا اب وابك وافح
وفم وفمك اخ وجا اخ كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوي اخ وجا اخو
حم كدلو وخبء يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للعصر والتاليات خمو
يعني مفردة او مضافة الى اليا او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة

في الرضي وغيره مع زيادة الاشتديد بحم فلم اجده القسم والرابع
اعني ما يكون ببعض حروف اللين المد نوعان النوع الاول ما يكون
المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى وسيجي حده واثنان
وكذا واثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة بالالف مرفوعة واليا
منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع غير الضمير ولو قال او مع الظاهر
لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية والنوع الثاني ما يكون المتروك
فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء
واحده لاجل الجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين
من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذي من غير لفظه وباب
عشرين يعني نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد
وهي ثمانية الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة واليا منصوبة ومجرورة
ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء
الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلث
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق باعتبار الذاتي التثنية
لكونها اكثر اولى بالالف ولكونه ضمير التثنية في نحو ضربا ويضربان والواو
لكونها اخت الضمة اولى بالرفع الجمع من اليا فلزم اشتراك الاربع
ففتح ما قبلها وكسر وافيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى

التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجر وايضا لم يكن
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا من الساكنين فزادوا النونا عوضا
عنهما فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام ولو فقه والى الثاني سقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوا في الجمع
تعادلا وفرقا بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى بالاعلال نحو
مُصْطَفَيْنِ ووجه الحاق اثنين واخيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى
واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل
الاحق بالاصل والاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع
ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها
كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة ولما ذكر
في تقسيم الاسم الاختلاف التقديري اراد ان يبين مواضعه ليعلم
ان ما عداها لفظي ولما المحلي مخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بيّنا
ما هو الحق فقال وعصا اي اعراب نحو عصا اي الاسم المعرب
الذي في اخره الف مفرده وان حذف للتنوين ونحو غلامي اي معرب
بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت ونحو قاض اي ما في
اخره ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت للتنوين في كل حال سوى حال
نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اي نصبه تسكينا كما تحرك اي منع تحركه

جر اي مجرور للضرورة الشعرية متعلق باحد الفعلين ويقيد
الاخر يفهم من التشبيه ويجوز ان يكون من التنازع كقوله ما ان
رأيت ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء قيل يثبت التحريك
في الرفع كقوله وعرق الفرزدق قاشر العروق خبيث الثرى كابي الازند
ونحو مسلمي اي كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اي مرفوعا
والمحكي بناؤه نحو خمسة عشر علما على الاشهر او اعرابه مفردا كان نحو
من زيدا فيمن قال ضربت زيدا ونحو دعني من تمرتان او مركبا نحو ان
زيدا وهل زيد عالمين ولو كان ذلك المحكي جملة نحو تأبط شرا فان
الصحيح انه اعرابه تقديري وقيل مبني كما قيل العلمية والمثنى
كائنا مع ما اي لفظ اوله ساكن يعني يجيء بعده متصلا به رفعا ومرفوعا
نحو جاء مسلما القوم وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسرة لفتحة
ما قبلها والاسماء الستة المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم
معه اي مع ما اوله ساكن لا بد من استثناء بعض المنقوص
فانه تحرك فيه الواو بالضمة والياء بالكسرة لفتحة ما قبلهما
بسبب الاعراب فاعرابه لفظي في الاحوال كلها نحو جاء ذي مصطفو
القوم الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اي حال كونه غير مقيد
بحال او زمان او اعرابا مطلقا تقديري حبر وعصا اعلم [illegible]

[illegible]

فى الاعراب هو اللفظى لان من شان العلامة الظهور فان منع فان
فى الاخر فقط فتقديرى والا فمحلى ومجموع ما ذكر المص ثمانية نقص
وزاد من عبارة الكافية ولم تحصر وخرج اشياء وهذه اربعة يحتاج
الى البيان اما الاول فالمانع فى المقصور تعذر الحركة على الالف
وعند الحذف للساكنين معتدر كالملفوظ لا مثنى كيدو فى الثانى
وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وبعده وتعذر
اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين ولم يمكن
جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعدوروه العامل وان قال البعض
كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده
فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العوامل بخلافهما
ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه
نحو غلامه وفى حالتى المنقوص لزم التسكين لاستثقال الحركتين
على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفى رفع نحو مسلمى لزم القلب
والادغام واما النصب والجر فلفظى بياء مدغم وفى المحكى لزوم
اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثانى وفى رفع المثنى لزوم
حذف الالف للساكنين لتعذر تحريكه وفى الاخير لزوم الحذف
ايضا لتعذر التحريك فى البعض والاستثقال التحريك للزوم

الحركتين

الحركتين المتقبلتين فى الاكثر واما الثانى فلفظ فيما تعذر او مستثقل
واللفظى فيما عداه وجه الاول بين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال
فيما سوى غلام مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقديره فالكل متعذر
فانه لو تحرك الياء فى القاضى عاد الواو وفى مسلمى والياء فى قاض مع
الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة فى عصا وفرق بعضهم
بان موجب التقدير فى المنقوص ونحو مسلمى الاستثقال الموجب لحذف
نفس الاعراب او قلبه وفى لا يوجب الاستثقال حذف الحركة
التى هى الاعراب بل يوجب قلب محله الفا فبعده يحتاج الى التقدير
للتعذر فالموجب التعذر ليس الا واه اذ قد صرح بان المقلوب
يسكن اولا لتبيين حركته وليسهل الانقلاب ثم تقلب
وكون التسكين بالغرض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب
الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة
او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن وقلب
الياء واو امكن مستثقل والتحريك اللفظى للياء المقدرة فى قاض
وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة العودة كانت فى حكم الملفوظة
فالحقناها بها وجعلناها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن
مع سكونه متعذر فكان كالمتحركة فاى فرق بين القاضى وغلامى

وقلب اليا، في مسلمي واوا كقلب الالف واوا فاي فرق بين العصا
ومسلمي قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها
والا فلا قائل اصلا بخلاف الضمة والمثل وقلب اليا، واوا احداث
نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث
حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شئ وضم ما قبل
الواو ليس من شرط الاعراب بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيق
ووجه الثالث ان اعراب المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار
اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلي وهو داخل في من
التقديري لقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية كان ما
عداها لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة
التسكين والتحريك الضرورتان ويمكن ان يدفع الاولى بان
المحلي داخل فيما تعدد ولم يحصره في الاثنين والثلثة الاخيرة في الاستثقال
ولم يحصره ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف
بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا
والمدغم كبيرا كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم مالك يوم الدين
ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يبقى
حركة اخره بحركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة

ابي جعفر

ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري رح ومنه تابع
المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح
الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل
للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة
ولما عبارة الكافية فشاملة الكل بلا تكلف ومعه كلها ولما ذكر
فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع انه احكاما اخر لا بد من
معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام تعرف بالملكات
نعم لو فسر بما لا يدخله الكسر والتنوين لا نعكس الامر لكنه دوري
اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام
ولا فائدة معتد بها في مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام
بالاستعمال وقد بين الشريف هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف
المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطه اذ به ينضبط المنصرف
ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان العلة في
الافراد والتعريف للمفهوم والجواب ان المقصود الاصلي معرفة
الافراد اذ الاحكام يجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالنوع
والاصناف اسهل في الاقل والتعريف وسيلة ومقصود بالغرض
غير المنصرف سمي به لانه اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض

مطلب غير المنصرف

الاحكام ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف ولانه لم يكن
صرفا في الاسمية بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم صرف
ولذا سمي امكن منها اي شيء او الشيء الذي وجد فيه في ذلك الشيء الجمع
ترك التعريف مستقلا وعد الاسباب والامثلة استغناء
بالتفصيل الآتي مع ان ذكر العلة التعريفية في التعريف محل له
وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل
من تمام تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم
فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما
فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري لا الاسم اللفظ ولو كان ذلك
الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كحضاجر علم الجنس للضبع منقول
عن جمع حضجر بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير
بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا لقاعدتهم
كسراويل فانه منصرف في الاكثر مع انه مفرد فقدر انه جميع سروالة
حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه
وهذا كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير
وحذرا من زيادة العلل وان اجيب المص عنه بجعله جمعا حكميا
وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم

اتحاد الشرط والمشروط ح وان كان مردودا بان الشرط لغير الحكمي
اذ هو مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشيء
شرطا لما هو في حكمه كتحريك العضو والهواء للفظ دون المتكلم
وبان المشروط هو الموزون والشرط هو الوزن او الكون عليه
وشرطه اي الجمع في منع الصرف نوع وزن حضاجر وسراويل
او وزن نوعهما اذ الشخصي مختص بهما وما اوجز واما املح
كلامه ادرج المثالين في الشرط والمراد الوزن التصغيري
لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح وينبغي ان يقول ولو
في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح وجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسر مرة اخرى وتكرر الجمعية
في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فتقوى الجمعية بغيرهما حال
من الوزن لان المعنى ويمنع وزن اخصاجر او صفة له اذ لا
تعين شخصيا لما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير كون
والمعهود كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت بغير مال ولا يلزم
اشتراط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط
عدم الهاء بطريق الموافقة اذ الاتصال لشيء يغاير شيئا
لا ينافي الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث

غير انه ليس بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى
عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة في لا اضع قدمي على دار فلان
العرف العام لاناؤه على المجاز بالاول ولا حقيقة يراد بها الموقوفة
لعدم شمولها الحالين فيخرج نحو فواده ويدخل نحو فرازنة وملائكة
وجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء على وزن المفردات ككراهية فتضعف
ولما كان مذهب البعض كون تاء التانيث كلمة برأسها مطلقا على ما
بينا لم يغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن ورد
نحو مدائني فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطراب الشراح
في التفصي قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج
الباء خرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الباء جزءا والصحيح
خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغير هاء لانه كالباء بلا
فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف
الفارق بين الواحد والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومي وحاصله
يرجع الى عموم المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة
وعدم كون تاء نحو فرازنة وياء مدائني للفرق فيلزم ان يراد
بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم

من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام فيما تحقق
جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخله ياء النسبة واذا صار
على ذلك الجمعية كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء النسبة فحينئذ لا
يعتبر الجمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق النسبة وحاصله
ان ضمير شرط للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي
وهو عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض
بمداين في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع حروفه الا ان يجعل
الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما
اخترنا من كون التاء في امثالها جزءا وياء النسبة كلمة برأسها
مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء
معنى النسبة نحو كرسي وبختي فلا نزاع في جزئيتها فلذا امتنع
جمعا علما لوجود الوزن وقيل صرفه اي سراويل ارجاعا للقريب
قيل وجه عدم الجمعية فيبطله اختصاص الوزن والتخلص اما بجعله
عجميا او جعل التاء كالمعدوم ومثل جوار كل حال سوى نصبه
كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الا علال
اخرجه عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة
للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا سيبويه

وهو الصحيح والتنوين عوض اليا، والممنوع ما للتمكن وحذف اليا، لتقدم
الاعلال الذى لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذى لتصحيح احوالها
والغالب الاصلى فى الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال
الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتى
اخر للعوض عن اليا، او جعل هذا التنوين الذى للصرف فى الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض من
التشبيه اثبات اليا، لينتج عدم صرف لا بيان اعرابه لانه تقدم
بريان وجه الشبه بمجرد كون اليا، مقدرا لا الصرف والا كون
الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعنى
حذف اليا، وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الاستثناء المذهب
الاول وقيل لفظ جوارى اى جعل خبره كنصبه بتقديم منع الصرف على
الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه لغة
مستحجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته بملاو تمتها
للجهو او الغا التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف اى احدى
الفى التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمرا، قيل انما قاما
مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا شرو لا يقال حبلو لا
حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية اقول

ان ارادوا عموم السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمت اذ لا يقال ظلم
بمعناها وان ارادوا سلب العموم فلذا الالفان نحو ذكرى وحمراوان
ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى
افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى لا ينضم اليه قلب التاء فى
الوقف ها، وهى حرف خفى كانه معدوم فقلب مفارقة التاء، وندر
مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من
من الاسباب التامة بمنع الصرف شرع فى الناقصة فقال والاثنان
من العلمية قدمها اشتراطها فى الاكثر وعدم اشتراطها بشئ ولما
كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية نفس
السبب لا شرطا للمعرفة التى هى السبب كما فعل ابن الحاجب ايجاز
او قصر المسافة ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية للتنكير فى المعرفة
اكثر منه فى العلمية والعدل من عدل عن الطريق اوصل مثلا
مثال والمعدول عن الحذف والايصال وهو فى اصطلاح النحاة
خروجه اى المعدول المعدول بالعدل ها عنيا زمادته الاصلية ولم
نرجع بالاسم لانه مع بعده لفظ الا يشمل نحو ثلث واخر وسحر وا
مس على راى ازوا ان يراد بالضمير الثانى فى الذات دون الوصف

عن صيغة تركت الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد و
والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية
والتركيبية ليشمل ما سبق لكن بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين
او صيغا فلا يتناول الاصول ما قدر فيه المجاز فان عمل الاول في الثاني
يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف وخرج من هذا التعريف
ما حذف منه اصل او قلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغ المثنيات
والمصغرات ونحوها اصلية لها مأخوذ من صيغ اصلية للمثنى منه
والمكبر ونحوهما فلا نقص والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة
من غير معارضة لكما لها في الاصالة فلا يشمل اصول المغيرات القياسية
واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث منع وبين
امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف
مع تحقق العدل فيهما فحذف معنى الكلام كلفظ في الاول ولذا انكره
واعتباره وجعله جزءا من المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما
تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية
اذ تعريف اللام غير معتبرة فيما منع الصرف بالاتفاق وعند البعض
مبني على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء
وبكرا معينا فمنصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير

العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها لجواز
اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية
بل بمجرد تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدرة كالملفوظ
فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من شيء فلذا لم يبين
وبقي غير القياسية من المجموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلة
في الحد ولا حاجة لنا الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها
منصرفات ولم يثبت الا ترى ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية
ومساء وبكرا معينات معدولات لكن بني الاولى لموجبة وانصرف
البواقي لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل
فكان كالوصف والتانيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها
وانما لم يبينوا العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا
سقط تكلف بعضهم فان العدل كله تقديري والمنقسم انما هو
الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا
مع كونه خرقا للاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا
محضا منقوص بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يستعمل فقط
ونحو عمر فان اصلها اعني عامر محقق بلا شك فعلى زعمه يحسب
ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء اخر فعدله تحقيقي

والا فتقديرى ويجعل المحقق هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يتحقق
الاصل بتحقق دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب
وقوعه فى هذه الورطة عدم ذكرهم العدل فى المغيرات الشاذة
وقد عرفت وجهه كجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير
فعلاء صيغة فعل واسماً فعالى فهو معدول عن احدهما والجمعون
شاذ وان كان الجمع فى الاصل افعل تفضيل فجمعا شاذ والسبب
الاخر الوصف الاصلى على الاصح وان كان ذلك الخروج
تقديرا مقدرا كعمر فان خروجه عن عامر لم يدل عليه دليل لكنه قدر
حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او فى حكمهما ولا ينتقض
ولا يجمع اى عم بالاستقراء كجاء عمر كلاهما او كلهم والوصف هو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود والاصلى
اى الثابت فى الوضع احترازا عن العارض بحسب الاستعمال كاربع
فى مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة لا
تثبت بالشك والمتوهم ودخل فى الاصلى ما زال بالغلبة الاسمية
كاسود فلا يحتاج الى التصريح بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلى
مع العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمى به وهذا
تخصيص للوصف الاصلى ولو لم يذكر لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار

ان الوصف يقتضى الابهام والعلمية التعيين بحسب وضعهما
ويقبح اعتبار المتضادين فى حكم واحد اعنى منع الصرف والتانيث
اى بالتاء بقرينة سبق الفيه لفظيا او معنويا وشرطه اى شرط التانيث لفظا او معنا
بالتاء بلا قسمية فى منع الصرف العلمية ليصير لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهذا الشرط كاف فى وجوب تاثير اللفظى لقوته بظهور العلامة وفى
جواز المعنوى لا فى وجوبه ولذا قال وذا اى التانيث المعنوى لان
ذا للاشارة القريب يؤثر فى منع الصرف وجوبا اى تاثيرا واثرا
او ايجابا او وجوب منع صرف لو كان ذلك المعنوى متحرك
الاوسط او عجمة اى ذا عجمة او اعجميا او زائد لحروفه على الثلثة الاحرف
وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا يقوى قوة الملفوظة
الا بقيام شيئ فى اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم
مقامها بدليل عدم ظهورها فى عقرب مع وجوبه فى نحو قدير ة
وتحرك الاوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى جمزى
مع جواز حبلوى وللعجمة وان لم يكن مؤثرة فى الثلاثى الساكن
الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث وتضعف

مذين لا يؤثر ان الا فيما في مسماه تأنيث بخلاف الرابع ولما حدث
مقاومة الخفة فلا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس
للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية
والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير
ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وما وجوا اعلاما للمذكور
يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة
والمقاومة سيان في الحالين والمسمى اى الذكر الذى يسمى
بالمعنوى لو كان تأنيثه اى ذلك المعنوى اصليا بان لم يحتج الى
تأويل غير لازم والا فمنصرف في كل مكسر بغير تاء فان تأنيثه بتأويل
الجماعة ولا يلزم تجويز تأويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية ولا
بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر شرطه اى شرط
تأنيث اسمه في منع الصرف او على الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصول
المعنوى لخلوه عن اشعار ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل
ضمير المذكر ولم يتعرض له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية
ضعف التأنيث فلا يقويه الا القائم مقام بالذات
ولما تبين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوى كان مظنة
خلجان الخاطر المعرفة حال العكس فقال زائد على الكافية

ولو سميت

ولو سميت مرأة مقابل لقوله والمسمى به والخطاب غير مناسب
ويحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او في سبقه لو سمي به
لكان احسن بمذكر اى بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع
ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او
معنا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثى في الساكن الاوسط اتفاقي
ومنعه مذاهب المحققين كسيبويه وخليل ووجهه دفع اللبس
فقوى اعتبار التأنيث بهذا الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند
فهى باقية على الضعف اذ لا مقوى لفظيا ولا معنويا والعجمة
وهى كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية
اى كون محلها علما في اول استعمالها اى استعمال محلها او على الا
الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس
كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رح
فظهر الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم للحقيقى والحكمى
جمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان
يقال ان العلة في هذا الاشتراط ابقاء العجمة بحالها وظهورها
بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتغيير
فيكون كالكلمة العربية فيضعف العجمة فلا يؤثر فهذ العلة

بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم لانه هذا ولكن الشرط
فيها ظهور العلة للحكم وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة
حروفه تحملها على ثلثة لحرف او تحرك الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل
اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نحو نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري
وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي ولا علامة لها ظاهرة فلما يلزم
من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه
للتقوية لا للاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع صرف في نحو
نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا
بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم
مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة
اذ لا علامة له حتى يستند ما شيئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجمة على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد
زيادة حركة لا يوجب طولا معتدا بالقلة في لغة العرب الا ترى الى
كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب

ابن الحاجب

ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بُقْعَةٍ وَقَلْعَةٍ وانما يظهر الثمرة
في نحو لَمَكٍ اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة
توجد في الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث
انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء
بيّن هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما يجيئ من قوله ولو نكر
ما فيه الخ من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل
وعدم جمع العدل وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم
يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرطه في منع الصرف
ان يختص في لك الوزن به اي بالفعل في وضع الاول فلا يوجد
في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا او شذ
العين وبقم او يكون في اوله اي في اول موزونه زيادة اي وصف
هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوله زائد كزائد الفعل او في
اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحلول
والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل يعني
حروف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاء في اخره وانما اعتبر
عدم القبول للزيادة لكونها سببا له في البعض الا ترى ان زيادة
الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستينا في صيغة للمؤنث

بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراطه تاكيد المشابهة والاختصاص
بالفعل باعتبار منعه لو يقابل او غراى يمتنع عن قبول التاء
باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب لم
يضر كاسود اسماً للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف
الاصلي باعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار
الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة والاسمية ليست
من السببية في شيء بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان التاء باعتبار
الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة والوصفية فيهما وان لم تكن
مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية لابد منها كما
رأيت والتركيب قيل هو جعل الكلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك
العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولابد في تاثيره في منع
الصرف من اشتمال اسمين في الاصل دون نحو النجم وبصرى علمين منصرفان
ونحو من زيد وان زيد او يزيد مع الضمير اعلاما محكيتان فلا يظهر
منع الصرف فيه وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية في الحال
ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل اولى
من قولهم ليامن من الزوال فيحصل له قوة واما قولهم بعضهم
او ليتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك وعدم التعين

وعدم الاضافة في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين لغير مختار
وان النار لا يؤثر الاحرارة والماء الا برودة والمؤثر في منع نحو شهر
رمضان ابي هريرة ليس التركيب لتحقق التبيين بدونه وعدم الاسناد
نحو تابط شرا او زيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر
فيهما منع الصرف قيل لابد من ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو
سيبويه فانه مبني ولا متضمنا لحرف العطف نحو خمسة عشر علما
فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية
نحو ضارب زيد او حيوان ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما
مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان
على البناء والاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اذا صارت
علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض اعني خمسة عشر
وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب ولنا بانه اكتفى
بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية
ولو قال المص والتركيب وشرط العلمية وعدم النسبة
لكان احصر واشمل وامنع واراد بها بالاسناد بعد كونها خلاف
اصطلاحهم يقتضي استدراك القيدين والالف والنون اي
المزيدتين في الاخر وهو توحيد الضمير باعتبار كونهما سببا ولعدا لو كان

في صفة وقد مر تفسيره ما شرطه في منع الصرف عدم فلانة في مؤنثه ليتحقق مشابهته الالف التأنيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها لاستلزامه واللازم هٰهنا اعم والذاي وان لم يكن في صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحس فينصرف لانه فعال وان كان من الحس فيمتنع لانه فعلان وهذه فائدة زائدة على الكافية والالف الالحاق المقصورة ينبغي ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الفه ليس للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه في منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته الالف التأنيث المقصورة نحو ارطى فان الفه ليست للتأنيث لمجيء ارطاة واحترز بالمقصورة عن الممدودة فانها لا تلحق بالف التأنيث الممدودة ولو مع العلمية لان الف التأنيث الممدودة الف في الاصل بخلاف الملحق فلا يتأكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية لابن منها ولو نكرما اي غير منصرف فيه علمية مؤثرة في منع الصرف احتراز عن الجمع والفي التأنيث فان العلمية غير مؤثرة فيها

لاستقلالها

لاستقلالها بالتأثير ففي الاحوال الثلث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا سبب او على سبب ولحد الا نحو احمر بريد ما كان الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية لما مر ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لانها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل في الزائل لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية الاصلية لم يزل بالكلية فيها الاعتبار ما في مفهوماتها بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من اذا سمي بهما ثم نكرا فمنصرفان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف وينصرف باب احاد يعني ما فيه العدل التحقيقي فيتناول اجمع ولحزو نحوهما علما المذكر اذ لو جعل علما المؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص مذهب الكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية

ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى قياس
سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع والعدل
تابع لهما في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش الصرف كما في احمر واما
العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما فيه الخ بخلاف
التحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل بان يراد واحد
مما سمي به البارزان للاسم والمتمكن في سمي للمسمى اعني ما في
فما بان وقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع كقولك رب عمر
لقيته او الصفة المشهورة عطف على واحد كقولك لكل فرعون
موسى اي لكل مبطل محق وتنكير العلم الجنسي كاسامة بها اي
بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه
تأمل وقل المتمنع من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية
كما مذهب الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها
عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل بوزن مختص به نائب
الفاعل فلا ضمير في مختص والضمير البارز للوزن اي يضر بوزن
وقع الاختصاص به فينصرف نحو ضريب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول
ولا يضر نحو احيمد ويشيكر لان اعتبار الوزنية في هذا القسم

بالزيادة

بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول وبالاختصاص المنهدم
بالتصغير والعدل والجمع اذ التصغير وضع مستأنف مخالف للمكبر
لا عدل ولا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع
الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة تخل ايضا بمنع الصرف
مطلقا اي بجميع العلل الا بما اي باسم كانت النسبة في مفرده
نحو كرسي فان النسبة لا تخل وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا
ينون بتنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
شيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر
الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة نافع
والكسائي او الزحاف وهو تغيير في اجزاء البحور لا يخل بالوزن
لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي يجوزانهما
جوازا او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله
اعد ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر ههنا مع الاستغناء عنه
في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر بتبعية التنوين لا
بالاصالة وجوبا اي يوجبهما وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال
الجر ملابسا باللام المعرفة او الاضافة اي كونه مضافا لانهما

من اظهر خصائص الاسم فيضعف مشابهته الفعل فيرجع الى الاصل
ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراده
ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا علامة ثم فقال المرفوعات

مطلب المرفوعات

اى الاسماء المرفوعات على انه جمع مرفوع لان المذكر الذى لا يعقل
فى حكم المؤنث كالجياد الصافنات والايام الخاليات او مرفوعة
بتاويل الكلمات ولم نقدرها لشمولها المصادر المضارع ولم
يذكر واللام للاستغراق ولانه فى قسم الاسم لكن اراده فى قسم
المعرب فالمناسب تقدير المعربات فيلزم كون القسم اعم من القسم
او تخصيص للاسماء فقط او مع الحدود وكلها بعيد وايضا تخصيص
انواع الاعراب بالمعربات يستدعى ان لا يكون المبنى مرفوعا ولا
منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذه خلاف الاجماع فلوجه
ان نجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ
فلفظى وان منع حال فى اخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى وهذا تابع
لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب فى الاصطلاح
ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسب تقديم المبنيات على المعروفا

وبيان المحلى ايضا ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل او خبر
محذوف او مبتدا خبره محذوف او مجموع قوله الفاعل مفعول
ما لم يسم فاعله الخ مثل هو حلو حامض فيكون هما اى مرفوع
خبر محذوف والجمل معترضة اسند اليه المعروف الاصطلاحى
فيختص الفعل وان عمم ما حكمه مع كونه خلاف المتبادر المخل
للحد يلزم جميع الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد
بالاسناد الاصطلاحى كما فى حد الكلام فلا جمع ولو عم المعروف
فان اريد معنى النسبة مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عباده
عن المعروف لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء
اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالصحيح ما نسب اليه
المعروف او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم لان
المسند فى نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد
الى ضميره شئ اسناد اليه فى الحقيقة فهى المعنى على ما يشعر فى الحقيقة
لا فى اللفظ الذى الكلام فيه الا ترى ان رجلا فى قولك رأيت
رجلا ضربك اسند اليه الضرب فى المعنى مع كونه منصوبا واما
المبتداء المقدم خبره فالمسند اما جامد او جملة او مركب لا فعل
او شبهه فاعتبار وجوب التقديم فى النوع لاخراجه ضائع

فالمنبا ود من الاسنا و والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع لونهما
يعمان الاخباري والانشائي والايجابي والسلبي وحقه اي
اصل الفاعل والاولى له ان يليه اي يأتي بعد الفعل بلا فصل
لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى جعل كالجزء الاخير
منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت وضربنا دون ضربك
وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولي او امتناعه بعارض والاصل
في هذا اظهر والحق يستعمل في الواجب غالبا فالعدول اعدول فصح
الاضمار اي اتيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتفريع قبله قبل
ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم
رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والممتنع
ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل لئلا يلتبس بالمبتداء
وهذا لا يفيد الوجوب لجواز قائم زيد ولعدم تمشيه في المثنى
والمجموع وعدم تقدمها وليل ان المفرد المقدم بفاعل ولا يتعدد
لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام ومجلسين فيه نظر لان
مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو
تم لا يمتنع قائم الزيدان والزيدون ولا يحذف في الصحيح
لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ

حقيقة

حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب ولو حركة
والمنفيات اما مرفوعة معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلها
او على الفعلية اذ الولي يقتضي التأخير على ما اخرنا والوحدة اللفظية
اذ التداخل ممتنع والمؤخر مفصول والوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم
المطلوب بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز او منصوبة
على يليه وفيه ما في الثانية لكن يمكن دفع الاضطراب ههنا اما بعموم
المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب المصر او اشتراك النحو معنى بين
المتناسبين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتاء في نحو ضربت
موسى سلمى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى واتصاله اي كون الفاعل
ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل مظهرا او مضمرا
ووقوع مفعوله اي الفعل او الفاعل بعد الا او بمعناها وهو
في انما فاذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضربني زيد
فمعنى الا قبل الفاعل ومع شيء اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا
او يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اي الفاعل
على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب
المعنى هذا والا بد في الثاني من شرط تأخر المفعول عن الفعل
وفي الثالث من توسط الا بينهما اذا تقدم المفعول مع الا جائز

غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو ولعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال المفعول اى كونه ضميرا متصلا بدونه اى بدون اتصال الفاعل احترازا عن نحو ضربتك وضميره اى اتصال ضمير المفعول به اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اى الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره اى الفاعل عن المفعول لتنافى الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد فى الثالث ههنا ايضا مما سبق وجاز حذف عامله اى الفاعل وحذف مجموعهما اى الفاعل وعامله لو وجدت قرينة قيد لهما نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك كان زيد جاء فزيد فاعل لجاء محذوفا لا ابتداء لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر للمفسر كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس لهما الشيطان قال يا ادم الاية ونحو جاء رجل اى زيد واخر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله فخالف لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشيء ونائبه

لا يخفى والتعبير بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلافه بحسب المعنى الاضافي للغوي مفعول في الاصل نسب اليه لنسبة وصفية اولية بمجهول اصطلاحي او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول فانا والثاني والثالث لو وجد التباس من باب اعلمت يعني ما يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا عند المتاخرين والمتقدمون منعوه مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهذا ابعد كونه قاصرا غير متوجه اذ الاسناد تاما بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قال المتاخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو واذا التكلم به شذ ان الخبر في الاصل والفعل ان المستعار هو الكتاب في العبارة ركاكة والتباس ولو قال ولا ينوب لولا الالتباس الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقهما فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وقعد منسوب

الى مصدره المعهود جواب عن مقدر ان سيبويه جوز الاسناد الى المصدر
المدلول للفعل في نحو قعد وقيم ولو تجرد عن الزوائد وتقريره ان ما الجازه
المصدر المعهود مثل ان يقال المتوقع القعود والقيام اذ لا فائدة في الاسناد
الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف اذا لم يؤدى ولم يلفظ كذا ذكر ابن حروف
ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول فللزوم زوال مشعر
العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام فيقع
ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به غير صحيح كذا ذكره
الرضي واما الثاني فلان في واوه شائبة العطف على المتقدم على شيء
فيلزم شبهه وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسياً ولو
حذفت لم يعرف انه مفعول معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال
والفاعل كالجزء منه فلما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه منقوض
بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني
منه غير الاول ذاتاً اولى بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم
الالتباس لان في الاول معنى الفاعلية وهو الاخذية مثلاً
فناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو المأخوذية
مثلاً فلم يناسب اعطي زيد درهماً ويجوز اعطي درهم زيداً ويجب
وقوع الاول للنيابة باللبس دفعاً له نحو اعطي خالد بشراً ان كان

الابتر اسيراً

البشر اسيراً او اجيراً او ظهيراً ولا يجوز اعطي البشر خالداً ولو وجد المفعول به القريح
مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي
يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فليدفع بتذكر ما سبق والا اي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل
الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو
اقتضيا اي العاملان للسبق الضمني او الفعلان والتخصيص
للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة كحال الاكثر
واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين لامتناع
الاضمار سهو اذ تعين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه
بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحداً واكثر
اسماً صريحاً او غيره مظهراً او مضمراً منفصلاً ومعنى الاقتضاء والتنازع
توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموقع معمولاً لكل
منهما على البدل فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط
قيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح بان الثاني
قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعين
اعمال الاول مطلقاً لان المانع تقدم استحقاق الاول على وجود الثاني
لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه

دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ تمعا ولو على المعنوي
فعلى الوجود ايضا والحل ان التنازع انما هو في النسبة والتعلق كما
صرحوا به واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قال الشريف ان اعمال
كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عند الفريقين اعمال الاول بخلاف
المؤخر ولو لعل وجهه اتفاق اولوية تقدم العامل ومرجوحية الفصل مع
فلو كان ما بعدهما جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا فيبدل لهما نحو
ماضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف جواب لو ما بعدهما من العامل
الاول دون الثاني ان اتحد جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق
الكسائي ههنا صرح به شراح اللباب ولب الالباب فلا وجه تقول
من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ الواضمر بدون الا فسد المعنى والحرف
لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ماضربت وما اكرمت
الا اياك والا زيدا فالحذف ظاهر الا لو اختلف المضمر ان رفعا
ونصبا او تمييزا او مصدرا ان على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف
ح بل يجب ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغاير
صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الاخر بخلاف
المظهر نحو ماضربت وما شتمني الا زيد ولو قال بعد الا بحذف من

الاول

من الاول لان في المضمر المختلف اعرابا لكان احضر واشمل لنحو ما قمت ولا
قعدت الا بك ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي غير ما ذكر من الواقع
بعد الا بقي المنفصل بلا الا مهملا نحو اقائم ام قاعد انت اذ جعل
فاعلا واجتزاء بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط رفع الظاهر في حد
المبتداء فعلى هذا نحو اقائم ام قاعد انتما او زيدا او الزيدان
يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي والاضمار على غيره ولم
احد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو اريد به المتقبل
بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في
في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل العامل الثاني عند البصريين
واشار الى ترجيحه بتركه لو للمجاورة وهم يجوزون اعمال الاول
مرجوحا واضمر الفاعل فيه اي في العامل الاول ان اقتضاه متمثلا
على طرزه اي وفق الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوزون الاضمار قبل قطعا للتنازع وهربا من حذف الفاعل بلا
نائب اذ لا يظهر له في غير ما سبق بخلاف الاضمار والنقص نحو ما اكرا الا
انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن واضربن القوم
غير وارد لوجود مرفوع الاولين بارزا او مستكنا ووجود بدله في البواقي
فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول

مبتدأ أي لو اقتضى العامل الأول مفعولا لو كان ذكره ضروريا فيظهر خبره
قبل مر بمفعول باب علمت فيه لأن المص والزمخشري جوز حذفه في تفسير
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الآية وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل فإن ذلك كخبر المبتدأ فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينة
جاز حذف ذلك أيضا وقال ابن مالك وابن هشام إنما الممتنع هو
الاقتصار بأن يكون الآخر نسيا وقيل مر بالضرورة ما في حذفه
لبس ومثل نحو استغنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب في الزيدان
عنهما وملت ومال عني زيد إليه وبالوظها دخلا في الحذف بقرينة المقابلة
وهذا جيد لأنهم جوزوا التنازع باقتضاء أحدهما فاعلية شيء والآخر
مفعوليته وهي تعم ما بالواسطة وما بدونها لكن في تمشيته فيما سيجيء
من قوله ولو منع منهما فيظهر إشكال وإذ أي وإن لم ضروريا فيحذف
هربا من الفضلة ولو أعمل العامل الأول كما هو مختار الكوفية لكونه أول
الطالبين أضمر الفاعل فيه أي في العامل الثاني على طرز الظاهر
بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن في أضمر بلا قيد لوجود
الفصل مشتملا على الوجه الأول لئلا يتوهم أن مفعوله مغاير للمذكور
ولا إضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل
أي الإضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول قبل مر بباب علمت نحو

حسبني

حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو أضمر ثاني الثاني
مفردا لخالف الأول ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار ممتنع ورد المخالفة
والاقتصار ولو صور مثال فيه لبس حال الإضمار والحذف والحذف
وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزوال الإشكال فمرك الجواب
عن قول امرئ القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل

مطلب المبتدأ

المبتدأ لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين
لم يمكن جمعهما في حد واحد فأدخل أو ليدل على النوعية والاستقلال
بخلاف الواو إذ أصلها الاشتراك الشخصي إلا أن لا يمكن فالنوعي
ألا ترى أن من قال علي لفلان وفلان مائة درهم صار مقرا لكل بخمسين
بخلاف جاءني زيد وعمرو وقد أصاب المص حيث ميز أحكام المبتدأ من
الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما أي اسم أو لفظ مما أولى من مرفوع أسند
إليه نائب وضمير إلى ما ومنفكا حال منه من العامل اللفظي المراد ما يعمل
بالأصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت لزيد قائم
وبحسبك درهم قيل وجه العدول من التجريد إلى الانفكاك اقتضاء
الأول سبق الوجود دون الثاني وفيه خفاء أو صفة أي لفظ دال على
ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فتشمل الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو أقرشي أخواك والمتعاد

نحو اسد الزيدان بعد حرف النفي والاستفهام لفظ الحرف حشو محل
اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان وانما والاسم
نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام
من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن
خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان ويرد على المصدون
ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال اضويرب الزيدان
والاضارب عاقل الزيدان ورافعة لظاهر ليخرج نحو قائمان الزيدان
او الزيدون لان الصفة ههنا متعينة الذي يلزم من عدم افراده
تعدد الفاعل او لتاويل البعيد وعليهما نحو اقائم ابوه زيد والجواب
ان المراد بالصفة المحضة التي لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركب
منهما والمتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفي
في المعنى ولخلو على المبتدأ وفي نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفردا الامران
كون الصفة خبرا مقدما ومبتدأ ما بعده فاعلا ساد مسد الخبر بخلاف
نحو اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما
بعدهما للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر ويتقدم
اي المبتدأ اصلا تقدم اصل او اصلنا على حذف النسبة والمراد به
الاولوية فصح الاضمار اي اتيان ضمير راجع الى المبتدأ قبله اي قبل

ذكر المبتدأ لتقدمه معنى نحو في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب
تقديم المبتدأ لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما شاء له الصدر
كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه
فان من مبتدأ عنده وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك
مبتدأ ومن خبره ولو قال كمن قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعله
اي والا على فعل المبتدأ اي حال فيشمل نحو زيد قام لئلا يلتبس
بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا لئلا يلتبس بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل
حروفا او بعد الا معطوف على فعله نحو زيد الا قائم او معناها
نحو انما زيد قائم لئلا ينقلب المعنى وهذا زيادة على الكافية وكانها
اكتفى بما ذكره في الفاعل او حمانله معطوف ايضا على فعله اي في اصل
التعريف نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل
مني وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة
معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اي يجب تقديم المبتدأ وهذه
زيادة لازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابن للابناء دون ابناء البنات فبنو
ابنائنا متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس والكاف من عبارة

من عبارة المص مقدر في البيت ويحذف المبتدا جوازا عند القرينة اكتفى
بذكر ما في الفاعل ويجب حذف المبتدا في نحو الحمد لله الحمد بالرفع يريد
كل نعت في الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم
او ترحم لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر
المبتدا لم يظهر قصد هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلثة يجب
حذف عامله كما اذا نصب الحمد فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني
وسمع بالرفع على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل
عن الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر فحمل على النصب في وجوب
الحذف اي امري سمع وزيد كسمع في الاعراب الخبر بالنصب اكله بالرفع
تقديره زيدا اكل الخبر هو اكله يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب
على الاستغال قيل انما وجب الحذف ههنا اذ لا بد من تقدير ناصب
خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف
للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد
فتعين الخبرية للمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون
المبتدا نكرة لو يفيد وهذا مذهب المحققين من النحاة لختاره المص
والجمهور شرطوا التخصص بشيء للافادة وهي قد توجد بدونه كلكوكب
انقضت الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها كما احد غيره مرزوق

على اللغة التميمية وعبد مؤمن غير مخلد في النار والمعتزلي فيها اي في النار
المدلولة بمخلد ام رافضي وشر اهر مما دلجع الى المعتزلي والرافضي فيه
مكنية وتخييلية وترشيح وسلام على اهل السنة وللجزء الذي لا يقبل
الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة وقع
السادسة للفلاسفة الخبر ما لفظ اسند اسنادا تاما الى المبتدا فيخرج نحو
مومن ولعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل في وجه الخروج لان المراد
هو المسند الى المبتدا بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو ظاهر
وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا
يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه مجرد قائم مع كونه مرفوعا
بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب
في وسط المعمول وقد عرفت انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت
اليه ضرورة وكان اخر في الجملة فما ظنك في الاكثر وعدم كون مجرد
قائم في المثال المذكور خبرا ظاهر من اللفظ والمعنى ويطابقه
اي يطابق الخبر المبتدا في التذكير والتانيث والافراد وضديه لو كان
الخبر مشتقا لا بد ان يزيد او في حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من ولا
سببيا ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة فلا بد
بعائد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي هي مستقلة وذلك هو الضمير

في الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا
باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو قوله تعالى
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل
زيد على وجه والظاهر نحو زيد قائم ابو طاهر اذا كنى به عن ظاهر ونحو
الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو قوله عليه الصلوة
والسلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ومقولي
زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف
العائد قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدا ها جزء من الاول
نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره والظرف هو في الاصطلاح اعم
من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بمحذوف لا باسم فاعل
على الاولى لكونه الاصل في العمل الا ملابسا بقرينة معينة للفعل
نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل
نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي
يجوز تقدمه على المبتدا وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم
لو تضمن الخبر ما له الصدر مفردا حال من فاعل تضمن اي غير جملة صورة
كاين زيد اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا والمضاف
الى ما تضمنه في حكمه في وجوب التقديم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصصه

اى عيّن تقديم الخبر خبريته بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة نحو في الدار
رجل لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك فلا ينافي تجويز الابتداء
بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء
الدعاء نحو سلام عليك او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مبتداء مع دخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة
ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك
قائم فحق ولولا ان زيدا قائم لقمت ولو قال او لزم لبس من
تاخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان احضر وافيد او ضمير
معطوف على ضمير كان للفصل اي او كان ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه
موجودا فيه اي في المبتداء نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها عائد الى
التمرة وهي جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان
المبتداء بعد الا او معناها يعني انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر
جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظا كهو
حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز
الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظا مما اجري الاعراب عليهما
معا فظهر اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاء
اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا نحو تضارب القوم اعلم

ان دخول الفاء ولجب في خبر المبتدا مع اما ولا يحذف الا لضرورة وجائز
فيما ذكره المص وممتنع فيما عداهما وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة
كل الى نكرة موصوفا او غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله تعالى والموصول
معطوف على كل بفعل او ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في الدار
فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون الاية ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم
والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني
فله درهم ويمنعه اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان
الدخول لمشابهة الشرط والجزاء الذين من قبيل الاخبار في الدلالة
على السببية ومما يخرجان الكلام الى الانشائية وفيه نظر وفي اخواتهما
الاربع اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت
بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ الا لكن وان من الحروف لكان
افيد وابعد من الشبهة ويحذف الخبر جوازا لقرينة ويجب حذفه
لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغني منه كخبر لولا الامتناعية
فان جزاءه التزم محل خبره عاما حال من الخبر يستدل لولا عليه
واما الخاص فيجب ذكره ان لم تكن قرينة نحو قوله عليه الصلوة والسلام
لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين

وان كانت

وان كانت فلا امر ان نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
اغو يتمونا وما عطف على خبر لولا يريد كل مصدر لفظا ومعنى اضيف
اي ينسب الى فاعل او لمنع الخلو مفعول وبعده اي بعد ما اضيف
حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان
تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والقاسم
مقام الخبر الحال وافعل ايضا على خبر لولا معنا فا حال من
افعل الى هذا المضاف المذكور نحو لحطب ما يكون الامير قائما اي
لخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا
مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا اعطف عليه نائب الفاعل
بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي مع ضيعته مقرونان وخبر ما
اقسم به حال في ذلك المقسم به صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك
لافعلن كذا لسد الجواب مسد الخبر بخلاف نحو على عهد
الله لافعلن كذا لعدم صراحته في القسم فلا يجب حذف خبره
خبر باب ان ما اسند نامنا الى اسمه فخرج نحو حسن في ان رجلا
حسنا فاسم وهو كالخبر اي خبر المبتدا في كونه مفردا او جملة ومتحدا
ومتعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان يثبت كونه خبر الباب
ان يوجد الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد جواز ابن زيد وامتناع

ان ابن زيد وتيقدم خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان نكرة
نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا ولا يجوز في
غير الظرف بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا
كالاستثناء خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسند
تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرهما على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عمله
وكثر حذفه اي الخبر فيجب حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه
قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل والا يجب ذكره كذا نقل
الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا
ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا حاجة الى
تقديره خبر اصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
على المبتدا والخبر ما اسند اليه نائب الفاعل يليهما حال من المجرور
من تمام التعريف ومشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر وكلفظ
لا لم تدخل المعرفة عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست لفظه
لا لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلثة
فقل العمل فيهما اي في لا لقلة المشابهة وكثر في ما لكثرة المشابهة
المنصوبات تذكر ما ذكر في المعروفات المفعول المطلق سمي به

فيها

مطلب المنصوبات

لصحة اطلاق

لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف بخلاف
المفاعيل الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى
تكلفات مع عدم تمام منعه اما الاول فان يراد بالفعل في فعله
القيام وبالفاعل ما يعم نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف
اليه ما يعم المشتق والمشتق به وبالمذكور ما يعم الحكمي وبمعناه
اشتمال الكل الجزء مع عدم تمشيه في النوع والعدد ومعمول المصدر
ولا قرينة لشيء منها واما الثاني فلصدقه على نحو ضربت وضرب
شديد للتاكيد اي لمجرد كونه تاكيدا او تقوية بمعنى عامله يعني جعل
النصب علامة له فخرج نحو ضربت زيدا زيدا فان نصب الثاني لكونه
تاكيد المنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان كل مؤكد منصوبا وهذا
حد جامع ومانع لكن تقييد للمبتدا اي لا يستلزم الدور بل تقييد
لمن عرف المنصوب بلا قيد او غيرها ولحتاج الى معرفة الاصطلاح
ولا يتقدم هذا القسم ما نصب للتاكيد على ما عامله لان حق
التاكيد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيد الماهية من حيث
هي هي ولا كثرة فيها وهذه الثلثة يجوز في الاخرين فلا تخصص
النفي بالاول والنوع او العدد بخلاف النصب في نحو رأيت ضربا
حسنا ورجالا ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من

تمام الحذ لعدم الاحتياج بل حكم من لحكامه ملابس بمعنى العامل
دائما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا
ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما
نحو ضربني ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت ضربة او تخلفا نحو ضربت ضربا
ولو كان تلك الملابسة حكما حكميا او محكوما لا وضعيا لفظيا ولا نحو
ضربته سوطا او ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل ويحذف
اى يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم ووجب الحذف المذكور
كفضلا اى لحذف عامل فضلا من فضل من الشيء كذا اذا بقيت منه بقيت
منه بقية وايضا من اض اى عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان بمعنى الب
اى اقام والتثنية للتكرير اى اقيم لامتثال امرك والا ابرح عن مكاني كالمقيم
في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي
وعد حمدا دون اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصره الرضي في
القياسي وزاد فيه موضعا ما وقع مبنيا للفاعل او المفعول بالاضافة
او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله
وضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسا لك وسحقا وغفرانك
وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله سقيا ودعاك الله دعيا

وشكرت

وشكرت شكرا وفي مفتاح البلاغة نحمده حمدا ونحو ملكرا وامكرمهم وسعالها
سعيها وفعلت فعلتك ونقص ما وقع مثنى ولو زيد للتكرير لا نتفاخه
بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك فداخل
في الزائدة ورأى هذا هو الحق وكلام المص مائلا الى هذا حيث قيد حمدا بلم
وقرنه لبيك ولم يصرح الشارح غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا
القسم عن البواقي بان لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم
انه اراد به السماعي ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة على التنازع مشعرا
للبيان باللام ولبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال ووجب فيما بين
فاعلا او مفعولا له بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف
على فضلا اى مفعول مطلق هو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما
اى فعل ناسخ او اسم وهو اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق
خبر لعدم صحة الحمل الا بالمجاز الا انما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما
وجدتك الا سير البريد او مكرر اعطف مثبت بعد رجع الى ما لا يكون
خبر نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا وجه وجوب الحذف
ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرار وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل كالفعل مع ان
هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل على تعيين العامل وان اريد

زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير وما وقع

مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد من عبارة الكافية

والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يرد نحو زيد يسافر

مسافرة كله على كذا اعترافا فان اعترافا كد امضمون له على الذى له

يحتمل غير الاعتراف فسمى تاكيد النفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد للمضمون

انت قائم الذى يحتمل غير الحق فسمى تاكيد الغيره او البتة اى بت هذا القول

قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة وارجع اخرى ثم اجزم

فيكون قطعتين او اكثر بل لا يثنى فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة

على غير القياس وقيل تعريفه اى حق وتنكيرها اى البتة قال في لب الباب

والاكثر في الاخير اى فيما يحتمل غيره التعريف باللام وفيما قبله

التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد فناسبه

اللام العهدى والجنسى بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص

وقيل في شرحه للسيد عبد الله وقد يجئ اللام لازما في بعضه كالبتة

فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب

حذف العامل في هذين لان الجملتين كالنائبين عن الناصب

من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصدرين

لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط مخالفا

للكافية

للكافية المناسبة السابق في التقوية والتاكيد او فصل عطف على الذائره راجع

الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تع فشدوا الوثاق

فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء وانما وجب

الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه في الضابطين

اكتفاء باشعار التاكيد وتفصيل الاثر وشبه به اى شبه بالمفعول المطلق

فيه نائب الفاعل علاجا حال من المجرور اى صادرا من الاعضاء الظاهرة

كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك كالعلم

والزهد ويلزمه الاسمية بعد ما اى جملة تضمن صاحبه اى المفعول المطلق

والمراد بصاحبه نوعه لا شخصه وما اى اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول

المطلق كله صوت صوتك اى يصوت صوتك باقامة الاسم مقام المصدر

كما في كلمت كلاما ووجه الوجوب ما سبق ونقول في غير العلاج له علم علم

الفقهاء على الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدوث

والمراد الاستمرار المفعول به في اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب

الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي الاصطلاح ما فعل الفعل به اى الحدث

اى يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا

وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجاز لا قرينة له ويرد على المص الفاعل

واللوازم البينة السابقة للاحداث ويجعل ما عبارة من الاسم المنصوب

المفعول به

بقرينة القسم يخرج الكل لكن فيه مامر غير مرة ويتقدم المفعول به على عامله جوازا
نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر اى صدر الكلام
كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى احدهما نحو كم رجلا
او رجل ضربت وغلام كم رجلا ورجل ضربت ويمتنع التقدم لو كان العامل
اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او اشتمل مضافا اليه نائب الفاعل
وضمير عائد الى موصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اى المعمول
لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغى استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا
غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منسيا
بقرينة ولو كان نسيا اى منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطى
اى يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف
على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن استعد للحج اى تقصد مكة
ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب الاول سماعى وذلك فى الامثال
وامثالها فلا يجوز ذكره لامتناع تغيرها كالكلاب اى ائت مكانا سهولا
اى معمورا ولا لجانب فى البواقى قياسية والثانى باب الاشتغال ويقال له
باب الاشتقال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء
تبعا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الاسب
تقديم التحذير والاغراء والاختصاص وما مفعول به عطف على اهرع

لكان بعده عامل فعل او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول عمل زائد فى غير
ضميره كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذى يحبه
او عمرا واخاه فوجد الضمير وعمل النصب لفظا او معنى فيه او فى متعلقه شرط
فالوجه ان يقول ناصب ضميره او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبمفهوم
غير خرج نحو زيدا ضربت لبسوطه وامكن اعماله اى العامل المذكور فى المفعول
به السابق او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع او بقى على جره على الافق
او عطف على المجرور على مذهب الكوفية ولحترز بالامكان عن ما امتنع
لمانع لفظى كان واخواته ولام الابتداء والا للتمنى وما وان بخلاف
بواقى حروف النفى ولا ونونى التاكيد وحروف العطف وفاء السببية
الواقعة موقعها غير زائدة ومنه قوله الزانية والزانى الاية عند المبرد
وكم والاستفهام والعرض والتحضيض والشرط والتفضيل والتعجب واسم
الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون العامل
من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند سيبويه اذ تقديره
عنده حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم فاجلدوا جملة اخرى بيانية فلا
يعمل فى التى قبله والفاء زائدة او تفسيرية او معنوى كفساد المعنى
او خلاف المقصود كما فى قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر فانه
لو نصب كل فان تعلق فى الزبر بفعلوه فسد وان كان صفة لكل

شئ لزم الثاني اذ المقصود ان كل مفعول لهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت
في الزبر فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي ان
يزيد لولاه اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان فرضي وان المانع
منحصر في العمل ويحصل الاحتراز عن نحو قام من نحو زيدا ضربت لبسوطه وعبارة
امكن اولى من لو سلط اذ يستفاد منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظي
نصبا مفعول اعماله هذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله
وان جعل مفعول اعمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به فالمناسب قرينة
والانسب ما قلنا لفظا صفة اي لفظيا نحو زيدا ضربته او معنى اي معنويا
محليا نحو زيدا مررت به وعلى الثاني فاللفظي نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي
زيدا مررت به كزيدا حبست عليه اي لابسته او مررت به او جاوزته
مثالا ان للمناسب ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة
المغايرة قدم الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة
اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار وما يساوي الرفع وما يختار وما يجب فيه
الرفع من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام نظر ان الترقي التدريجي ولو قلب
ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساوات
وتقديم الاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى
واختاره المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته فقصرا والمص اقتصر

تقصيرا

تقصيرا او نصبه اي باب الاشتغال اولى من رفعه لو عطف لو وقع العطف في
باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرو اكرمته للتناسب ولو كانت
الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية
او احتمالي العطفين نحو زيد قام وعمرو اكرمته في داره فالنصب مساو للرفع
او ليس عطف المفسر بالصفة لو رفع كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر فان المقصود ان كل شيء مخلوقنا وانه بقدر والنصب محكم فيه
واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقناه خبرا فالمقصود وصفه فيفيد ان كل
مخلوقنا بقدر وهذا بمعزل عن المقصود او كان بعده اي المفعول به المذكور
امر او نهي كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل
القول والنصب مستغن عنه او هو اي المفعول به المذكور وقع بعد النفي
نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها
فلا يقدر بالاستقراء والاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا ضربته والرفع
في هل اضعف وعند البعض لا يجوز النصب وينبغي ان يقول بحرف النفي
والاستفهام لانه يجوز النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيدا
ضربه او متى زيدا ضربته على ما في التوضيح وفي الرضي ان الاسماء
المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل ويقبح
متى زيد اخرج فالرفع في متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما في هل ولو كان

كان المتضمن للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته
وحيث واذا الكائنين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا زيدا اكرمته
اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تمحضهما للشرط بخلاف ان ولو
واما سائر الاسماء الجازمة فلا يفصل عن الفعل الا للضرورة فلا يكون
من هذا الباب ويجب النصب بعد حروف التخصيص هلا والا ولوما ولولا ويتمن
ولولا ولوما وحرفي الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخل الا على
الفعل بالاستقراء والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما اختير فيه النصب
او وجب او ساوى او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف اي او فيها
موجودا اقوى منها اي من المذكورات المرجحة للنصب المسوية كاذا المفاجأة
جاءة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا المفا
اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع
بعده واما لغير الطلب يعني الامر والنهي والدعاء نحو قام زيد واما عمر
وفاكرمته فغلبة دخولها على المبتدأ اقوى من رعاية التناسب ولما مع
الطلب فالنصب مختار لان وقوعه خبرا مبتدأ بعيد فغلب على الفعلية
نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفره الله تعالى وترك الجواب
عن الاولين الكرمتين لانه وصيغة المفسر والثالث التحذير واشار
اليه بقوله ما اي مفعول به حذر منه لوله من مدلول ما ذكر بعده وو اى

ما بعده

بعده وو اى ما بعده ملابس بالواو نحو اياك والاسد اى اياك بعد عن
الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء
واحد جائز اذا كان احدهما منفصلا ذكره الرضي ومن نحو اياك من الاسد
اى اياك بعد من الاسد ويحذف من جوازا كاياك ان تحذف بخلاف
اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة
شاذ وحذف العطف اشذ وبابها عطف على ضمير تحذف وضمير الى من
اي يكون حذف سائر حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اي قياسيا
وهذه فائدة استطرادية وما اى مفعول به عطف ما حذر منه اى
من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما وجب حذف العامل في قسمي [7]
التحذير لضيق التحذير بعد لا اتق لا احتياجه الى تكلفات قال الجامي ونعم
ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما
انتهى والرابع باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغرى به مكررا
كاخاك اخاك اى الزم وهذا احد قسميه فعلية انه زيدا او معطوفا عليه
بالواو كتك والجمع ليدخل القسم الاخر واما نحو العهد اى الزمه
او احفظه فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف
ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب

[7] وعدم الفرصة بتذكره حقيقة
او اعتبارا وعاملها اى عامل
قسمي التحذير صح صح

على الاختصاص كنحن العرب نفعل كذا اى نخص او نعنى العرب ومنه اى
مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والا ذم والذم
نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب والترحم ويأوى الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى ولابد فيه من اختلاف اعرابه لما قبله
ولذا يسمى وصفا مقطوعا ايضا وقد ينكر اى الغالب فى باب الاختصاص
التعريف وقد ينكر فى البيت السابق واعلم ان المص عمم الاختصاص
المدح والذم والترحم والمشهور تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا
بذى اللام بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل
اى انا اكرمه مختصا من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين ايها
الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اى مختصا بالدخول وهذا القسم
منقول من النداء حالا فى الحال ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب
دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب
نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
واختلف فى هذا القسم قيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه
منصوب باعنى او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم
الاول مع انه خلاف الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب

واما اذا

واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به الفاسق او المسكين والحمد لله
الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم
ويجوز تقدير العامل فى الجميع اعنى او اخص او امدح او اذم او ارحم بحسب
المقام والمص جعلهما بابا واحدا لاشتراكهما فى جواز تقدير اخص تقليلا
مطلب المنادى للاقسام تسهيلا للضبط والسادس باب النداء ولم يعرف المنادى
جماعة منهم ابن الحاجب بل اكتفى بقوله وما نودى بحرف النداء لفظا نحو
يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض لاحتياجه الى تعريفات
مقيدة للحدفى وجود الاقبال ضد الادبار فى نحو يا الله ويا زيد لا تقبل
او ادبر ويا سماء ويا للماء وانما وجب حذف عامله اعنى ادعو لئلا
لدفع لبس الخبر ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع
الجمع بين النائب والمنوب وقد يحذف هو اى المنادى جوازا عند القرينة
مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اى الا يا قوم اسجدوا
وزاد هو ليصح العطف بعده والحرف اى يجوز حذف حرف النداء ايضا من
غير الجنس قيل يعنى النكرة قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا
وصف بذى اللام والاشارة لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وينبغى ان يزيد والتعجب
منه نحو يا للماء ويا لله وامى والمتهدد نحو يا لزيد لاقتلنك واخالهما

في المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب
ويتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدَّد ليحضر فينتقم منه ويستريح
من ألم الخصومة منه تعسّف بادعاء ان التعجب موجود قبل النداء وسبب
الضحك والسرور فكيف يقضي منه التعجب ويراد التخلص وان التهديد
يقتضي الاستعلاء والاستغاثة التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم
جواز الحذف عنها ايضا فبقي العلم غير الجلالة والمضاف اي الموصوف
باللام نحو ايها الرجل قدم حذفهما مخالفا للكافية لانه عدم الاتيان
المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف لايهام
شدة الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم
المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع بين المعوض والمعوض عنه وآخر الميم
تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله
أُمَّنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة
ورد بجواز اللهم أُمَّنا بالخير واللهم العن فلانا والدعاء على نفسه
وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه لجعل الميم
مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى
لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا ويبنى المنادى على رفعه مجازا باعتبار
الكون او الاول شامل للواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا

او تقديراً او محلا لو كان مفردا او غير مضاف ولا مشابه به معرفة قبل النداء
نحو يا هذا او بعدها نحو يا رجل كيا رجلان مثّل بتثنية النكرة ليكون قرينة
لارادة احد معاني المفرد ونظهر عموم الرفع والمعرفة انما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار في العلم المفرد
الموصوف بابن او ابنة مضافين الى العلم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند
ابنة عمرو بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند بنت عمرو الفتح
مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى انسب منه في تابعه قال وزيد ابن
عمرو اولى وهذا الايجاز مخل ولو قال او فتح زيد بن عمرو لكان اقرب ويجر المنادى
بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص ولدلالة على انه مخصوص من بين
امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان افيد واللام مفتوحة في
هذه الثلاثة حملا على الكاف ولو عطف بغير يا نحو يا للكهول وللشبان كسرت
في المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا وانما اعرب مع اللام لضعف
مشابهة الحرف بدخول خاصة الاسم ويفتح اي بني المنادى على الفتح
بالفها اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام
عطف على فتح بتقدير فيفتح قيل لتنافي اثريهما فيه انه ان اراد مطلقا
فممنوع لجواز يا غلام زيدا وان لفظيين فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا

لا محمدا مع عدم جوازه ولجيب بالحمل على الاطراد وبحمل الثانى على الصفة
اعنى البنائية والاعرابية دون الذات اعنى الفتحة والكسرة فيه ان
الاطراد فى النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء انما الموجب
المشابهة القوية التى تزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا
يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم يتحد اللفظ وخصوصا فيما يطلب فيه
المد والتطويل وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون
احدهما عوضا عن الاخر وهذا امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة
ظاهرة كما بينا بخلاف الالف وحيث يراد مد الصوت مع الاستغاثة
يعوض الالف عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله او شبهه
اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من
زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا تعجل او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات
عرف بخلاف يا زيد الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ
واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا وعلما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة
المفردة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وتابع المنادى المبنى مبتدأ
خبره يرفع احترز به عن المعرب فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير
ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه ايضا لا يرفع سوى التاكيد اللفظى
فانه كالمؤكد اعرابا وبناء على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد

يدخل يا عليه يريد غير ذى اللام غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لا
لاستقلالهما علة لاستثناء الاخرين فيكونان كالمنادى المستقل
ان كان ذلك التابع مفردا لو حقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهه
ولو كان الافراد حكما حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف
لنصب المضاف المعنوى وجوبا علة للاشتراط ولو كان للحكمى شبهان
وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة
يرفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهة المعرب فى العروض
والاطراد بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى
ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب حملا على
محله وترك ذكر اختيار الخليل وابى عمرو وابى العباس اى لتعارض
بسلب الاختيار فيبقى المساواة المفهومة من الاطلاق وتجب
زيادة لفظ ايهذا او لفظ ايها او لفظ هذا مع نداء ذى اللام لئلا
يلزم اجتماع التى التعريف وزيادة ها التنبيه فى ايها مع انه مناسب
للنداء عوض ما يقتضيه اى من المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة
اقل من اى ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا اى عقب به تدر
جا فى النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك

بل ارتفعت درجة من اختها فلذا افردها سوى الله استثناء من ذى
اللام فيقال فيه يا الله بل توسل مع قطع الهمزة لكون لامها عوضا عن
محذوف ولزومها بخلاف النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى
خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع
ذو اللام المذكور وجهذا تخصيص لقوله وتابع المبنى الى اى يجب رفع
هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء فكانه
باشره حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والاخيرين منقوص
بنحو جاءنى ضارب زيد وعمرو او توصيف المعرب بالذى لا محل له
من الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد هنهنا وضم مبنيا ونصب معربا
بانيم تيم عدى يريد المنادى المكرر واذا اضيف الثانى فقط وجه الاول
ظاهر والثانى فى جعله مضافا الى محذوف مثل المذكور روايه والثانى
تأكيدا فاصلا وجاز يا غلامى بسكون الياء ويا غلامى بفتحها والقرينة
التكرار وثقل الضم والكسر واصلية السكون والخفية ويا غلام
بحذفها وابقاء الكسرة ويا غلاما بقلبها الفا يريد ان المنادى
المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه والاولان يجوزان فى غير النداء
ايضا وبالهاء اى جاز هذه الاربعة وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى
مثل المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام

ويا ابن عم

ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال
وكذا البنة مقام ابن بخلاف نحو يا ابن اخى ويا ابت ويا امت عطف على يا
غلامى اى جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة
او مكسورة بلا الف وبالالف لجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز
يا ابتى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واتى شاذ يا غلام بفتح الميم
بقرينة سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيهما اى منادى متعلق
بجازى يا غلامى وغلب اضافته اليها اى الياء لا فى كل منادى مضاف
اليها فلا يجوز فى يا عدوى الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان والفتح
فقط كما فى الغير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا
وهو اى الترخيم او ترخيمه حذف آخره الاضافى الضمير الى الاسم او المنادى
ولا بد من زيادة لمجرد التخفيف جواز البحرج نحو قاض وبد وغيره عطف
على ضميره يرخم ضرورة وقت ضرورة لا فى سعة الكلام كقول على رضى الله
عنه ان افتقادى فاطما بعد احمدى وقد يغير المرخم يريد ان الاكثر البقاء
على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما
برأسه كيا كرا اصله كروان فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على الاقل
لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى
كون المنادى علما لعدم اللبس لشهرته زائدا على الثلثة الاحرف لئلا

يلزم لخلاف البنية وفي انتصاب في اثناء اشكال ولعله لاحظ المعنى على ما
فسرنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط العلمية
ولا الزيادة نحو يا ثبت في ثبتة لان الاخلال من الواضع وهذا يدل على
ان تاء التانيث كلمة برأسها وان لا يكون المنادى مضافا فينبغي ان يزيد
ولا شبهه قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر المنادى معنى
ولا من اخر الثاني اذ ليس اخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذي
عندي تعليله بعلة سنذكر في جملة ولاستغنائنا لتضاد الفرضين
ولا مندوبا كذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا يتغير ولو كان
المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير كيا بعل في بعلبك
لتنزله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل ولو كان في اخره حرف صحيح
اصلي كائن بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا يحذف
من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد او زائدتان في حكم زائد واحد
بمعنى انهما زيدتا معا زائدا حال من ضمير اخره على اربعة احرف كاسماء
ان كان اصله وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان
كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول
ومنصور حذفا واذا اي وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخرين
فحرف اي فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال في مالك والسابع باب

المندوب

المندوب واشار اليه بقوله وما ندب اي جعل مندوبا وهو في اللغة ميت يبكى
عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اي على فقده والتفجع التوجع والتحزن وفقا
ليعذر النادب في ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة
يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا بوا ويلا من تمام التعريف
والباء الاولى للسبب والثانية للالة ولا يندب بغيرهما وينادى بجملة
لا بوا وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى وقد سبق ما يدل
على اعمية المنادى وهو الحق وهو اي المندوب كالمنادى في الاعراب والبناء
والتوابع وصح زيادة الالف فيه اي في المندوب او فيما اضيف المندوب
اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا في شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا
في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه لا الصفة عطف ما اضيف خلافا
ليونس فلا يقال وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه
جيء بهما لتمام المضاف والموصول وجيء الصفة بعد تمام الموصوف لغرض
كالتخصيص وقال يونس اتحادهما في المعنى بخلاف المضافين والموصولين
جابر لنقصان الاتصال اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة
الالف زيد مدة مناسبة كوا غلامكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف
لالتبس بالمخاطب وفي نحو وا غلامكموه فلو زيد وقد تحرك بها اصله السكون

ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية بالكسرة للساكنين وبالضمة بعد الالف
والواو تشبيها بها الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له مطلب المفعول له
مثل المفعول به في الاعراب فقدمه مخالفا للكافية لكونه سبب الفعل وجودا
او تصورا بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول
نظر للكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب هو باعث على الفعل
واخلال الحد غير مضرة لكنه اقل خللا من حد ابن الحاجب وترك خلاف
الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت
لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن
الحاجب في لذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
لعدم استعداد العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اي مدلول المفعول له
معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما واحد اي يشترك
في الزمان والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين
الشرطين واشار بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين
ولكن لا يجوز حذفها الا عندهما معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وجئتك لاكرامك وجاء لاشتراط حصول مشابهة
المصدر فيتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول
فيه اعرابه مثل ما مر ما اي منصوب فيه الفعل اي وقع في مدلوله مطلب المفعول فيه ٥

الحدث

الحدث من هذه الحيثية فخرج فضل الله يوم الجمعة وشرط لا شرط لنصبه خلافا
لابن الحاجب على ما ذكر في المفعول له تقديره في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به
بواسطة الحرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا
ويقبل تقديره في الزمان مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كشهر
ويوم اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة
النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان
الموقت لاختلافهما ذاتا وصفة وغير الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب
لا يحمل عليه وهو اي المكان المبهم ما يسمى مدلوله به بسبب امر خارج عن مسماه
فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان او نحوه فيشمل
الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون وازاء وتلقاء
وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار والمسجد
هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت وخارج الدار
وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا
تنصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم
مكان ليس فيه او في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكان يوقف كان
بعد دخلت وفي بعد ما اي فعل ملابس بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت
ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان المعين النصب

يتقوى سم

بتقديرفي الا ما بعدانحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الخان وانغير
عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه بحذف في وجاز التوسع في المستتر
في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة
ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا
اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدى الى اربعة والاصل له
ويحذف عامله جوازا اليوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف عامل
المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل
السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول
فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما اليوم سرت اى
مطلب المفعول معه
يوم سرت المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قرأة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا
وفي الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه اى منصوب صاحب
معمولا قيل احترز عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان
قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة

المقسم

القسم كما اعترف هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوى لا فرينة له
بالواو لو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية
معه نحو جئت انا وزيد اقيل المراد بالامكان الخاص يعنى عدم الوجوب والامتناع
ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز
العطف جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكونا غير الجزء ولو ذاد يعارض
لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ نحو التجرد وامكن
العطف امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود وجب العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب
على المفعول معه واجب نحو جئت وزيدا مثال للعامل اللفظى مع عدم امكان
العطف وما لك وعمرا مثال للعامل المعنوى مع عدم امكانه ايضا
ولا يتقدم المفعول معه على عامله واتى منفصلا اى يجوز كونه ضميرا
مطلب الحال ٥٥٥
منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو والحال في عرفات النحاة
نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
فيصير التعريف حشوا توضيح كيفية العامل كانه عدل عن المشهور
اختصارا مع احتياجه الى قيد الحينية وخروج نحو جاءنى زيد والشمس
طالعة الا ان يتكلف والتعريف لا يحتمله وفيه بحث اما اولا فلان
العامل في الحال هو اللفظ والحال انما توضح كيفية جزء مضمونه الذى

هو الحدث اذ لا بد من عاملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها
توضح صفة الفاعل او المفعول. والحال انما هو صفة لخرى للفاعل
واحدى صفتى شئ او شيئين لا يكون كيفية لاخرى اذ كيفية صفة لا
صفة موصوفة او اخر مثلا الركوب فى جاءنى زيد راكبا صفة زيد لا
للمجيئ نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا وهى المقارنة لمضمون الحال
لكن التزاما لا يصح فى التعريفات واما ثالثا فلانتقاضه بالمرة والنوع
المنكرين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا ندفع وان ظن فانه سهو ظاهر
فالتعريف الصحيح نكرة يوضح كيفية حدث العامل التزاما فيندفع
بالاول الاول وبالاخر الاخير ان مشتقا حال من فاعل توضح بتاويل
المنكر او اللفظ او غيره يعنى لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح
المذكور فى الجامد يجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل
اطيب مع جمودهما والعامل فى رطبا اطيب بالاتفاق وفى بسرا
ايضا فى الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية
فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل فى رطبا وباعتبار
زيادة الطيب فى بسرا كانه قيل هذا اذا طيبه بسرا على طيبه رطبا
وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ
واحد لان باعتبارين يلزم ان يلى منهما متعلقه فالبسرية

تعلقت

تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه وتقع الحال مصدرا سماعا
داسماع او موع سماع كاتيته ركضا اى راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا
مثلا لعدم السماع ولا يتقدم الحال العامل المعنوى وذا الحال المجرور
بنصبها اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا ولكن لو كانت
والجار والمجرور داخل فى الظرف وهذه العبارة لا تخلو عن الخلل اما اولا
فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم
الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض
الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وصرف ظرفا الى الحال
باسد بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثانى فيكون جاد
المصنف مذهب البعض المذكور سهو ظاهر فالاستثناء مصروف الى الاول
فحقه ان لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوى نحو جار
ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز تقدم الحال
الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف فى تقدم
الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما فى الدار او الحال الظرف
على العامل مثله جوزه ابن الدهان و يتقدم الحال جوازا اذا كان اى
صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضافة الى الضمير

وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اي ذو الحال الفاعل والمفعول او كلاهما
لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا في غالب الازمان او للحال او تعريفا
غالبا لانه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه ويجب تقدم الحال
على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب
ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب فان تخصصت بوصف وغيره لم يجب
تقديمها عليه لقربها من المعرفة ويكون الحال جملة خبرية لا انشائية
لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابت في نفسها فكيف تثبت
لغيرها ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها
لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة
حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى المضارع
المثبت لا بد من تقدير مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه اي
المضارع المثبت يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته اسم الفاعل المستغني على الواو ولزم الماضي المثبت
الواقع حالا قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قدا في بعض المواضع
والاول اولى لاستلزام الثاني زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان
الفعل اذا وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا
بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه ان الركوب

قد كان مقدما على المجيء فلا بد من قد حتى يقربه الى زمان المجيء فبان
القرب لا يكفي بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اي الحال جوازا كقولك
لمن يريد سفرا راشدا مهديا اي سر ويجب حذف عاملها في الحال المؤكدة
وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمتنقلة تقابلها
وهي قيد للعامل لا المؤكدة لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية
احترازا عما يؤكد مضمون فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اي احقه بفتح الهمزة
اي ابوته لك بمعنى تحققه وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا
المعنى او بمعنى اثبته لك بعض النحاة خصص المؤكدة بما تقرر مضمون
اسمية فيجب الحذف في كل مؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى
اللغوي ويقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما يقع مفردا وفعلية ولا
تصدر
يتصور تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده لشدة
ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضي التوسط وان الواو لا يدخل
بين المؤكد والمؤكد يقول هو الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء
مطلب التمييز
مما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز بيان نكرة
لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كذا الرجل
بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع

فبقوله الوضعي فان ابهام منبوع لعدم الاشتباه والجهل بالوضع
ووصف المنصوبة مراد بقرينة القسم ويخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل
تزيل الابهام الوضعي فيخرج صفة المشترك نحو رايت عينا جارية فان
ابهامها استعمالي نشاء من تعدد الموضوع له عن ذات فيخرج النعت
والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع
مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اي ما يزيل الابهام عن
ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف
قدر الشيء ومعلوميته غالبا من العدد والى والمقياس بيان للمقدار
وسيأتي في باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيز انبرا والوزن
اي الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا
والمقياس نحو مل الارض ذهبا فيفرد اي التمييز عن مقدار غير العدد
لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا
وموما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس والا اي وان
لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية والعددية جنسا او غيره فيطابق
التمييز ما قصد نظرا انها للسبب الجزئية هذه العبارة على قول ابن
الحاجب فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره

فان فيه

١٤٠

١١٧

فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها
شاملا للمرات مع تقابلهما في الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية
وتقييده بنحو ان قصد ولو كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او نون
التثنية والجمع الواو بمعنى او ومثل نحو بالاخسرين اعمالا وحسنون
وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة
في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه
الجمع نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة
اي اضافته الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
وترك والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمص صرح بقوله ولا يجوز
اضافة المضاف لامتناعها وذو اللام لا بنصب التمييز وعن غير
عطف على من مفرد مقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر عن المقدار
اكثر استعمالا لقصوره في الابهام عن المقدار وما قيل لحصول الغرض
مع الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يزيل الابهام
عن ذات مقدرة يزيله عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة
لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في النسبة
كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد بالاضافة نفسا وعجبني
طيبه ابا اي طاب شيئه ابوه اشار بالمثالين الى النسبة اعم مما

في الجملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها
بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها
ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم
قولهم التمييز عن النسبة فاعل في المعنى وبعضهم جعل الذات مقدرة
في نحو طبته ابا منوعا مبدلا عنه فجعل الحمل لازما في القسمين فيلزم
في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل في مثله كذلك ومع هذا
مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ الابهام في الشئ الذي هو زيد
فالوجه هو الاول ليس الا وما اي تمييز صلح لزيد وهو ما انتصب
عنه ومعنى الصلاح الحمل صلح لمتعلقه نحو ابا في طاب زيد ابا فانه
يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن
واستشكل بطاب زيد نفسا فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز
فيه الوجهان فاجترأ بعضهم على جوازهما فيه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم
زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة الى ما انتصب عنه كان بخلاف
نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة استثناء مما صلح فانها
لديها فقط لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بها فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا لا غير
بخلاف الاسم نحو ابا ويطابقه اي يوافق الصفة صاحبها

في الافراد

والافراد وضديه والتذكير والتانيث ويحتمل الصفة المذكورة الحال
طاب زيد فارسا فقارسا تمييز باعتبار انتماله عن الفروسية التي
تزيل الابهام عن شئ منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين
هيئة زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع
الابهام عن ذات شئ واحد وصفة معا اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان
متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم يرد على من
جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن ان يمنع استحالة دفع الواحد
الابهام بيمين عن واحد مستندا بمثل هذا البسر اطيب منه رطبا وما اي
تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه فله لمتعلقه فقط نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا وذان اي ما صلح وما لم يصلح فيهما في الافراد
والمطابقة كما اي تمييز ذكر يعني المزيل عن ذات مذكور اي يفرد
كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول
او الاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا لضعف
الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم والمازني
والمبرد يجوزان تقديم التمييز على العامل الفعل وشبهه اذ المأول
بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق
عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم

مطلب المستثنى فانظر

ما علم دخوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس
او ظهر عدم دخوله فى الحكم فخرج المتصل والصفة بنوع الا فلا ينتقض
ومنفصل كمتصل وصدق المتضادين على واحد نوعى فى حالة واحدة
جائز كما يقال الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل انما المستحيل
على الواحد الشخصى وهو ما بعده اى باب الا وعلم عدمه اى عدم
دخول مدلوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم الا
حمارا او المراد كجاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد
وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالشاهد فى الحكم
بباب والا وفى المتصل كلاهما بباب فلا يلزم تداخل القسمين والا
اى وان لم يعلم دخول ما بعد باب الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون
على الاحتمال ولم تعتبر بدخول المستثنى فى المستثنى منه لتقابل
الصفة والاستثناء الا ان يراد اللغوى على الطريق الاستخدام
فصفة اى فباب الا صفة فان كان الا فبمعنى غير لتعذر الاستثناء
بقسمية وقد اصاب المص فى مخالفة ابن الحاجب فى التعميم من
وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعيته الجمع المنكور الغير المحصور
والاول ظاهر واما الثانى فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء
كما اعترف به ابن الحاجب نفسه والتعذر قد يكون فى غير الجمع كما جاءنى

رجلا زيد وفى جمع المعرف كما جاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد
والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح
به الاندلسى والمالكى وفى المحصور كما جاءنى مائة رجل الا زيد
وقد لا يتعذر فى الجمع المنكور الغير المحصور كما جاءنى رجال الا رجلا
او حمارا وقد يحذف المستثنى كما جاءنى القوم ليس الا ليس الكائن
الا زيد او بنصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه
لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين
قيل اذ لا يتصور فيه الابدال اللفظ وهو لا يقع فى كلام الفصحاء
ورد بان النحوى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير
بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق التروية والفطانة غير مفيد
لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع قصدا فى كلام الفصحاء لنكتة
لطيفة بينها الشريف المطول وقيل لو جاز الابدال فى نحو جاءنى
القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اى جاءنى حمار
فيفسد المعنى واما بتكرير المنفى اى جاءنى حمار فيلزم الغلط فى العامل
والمعمول معا وكذا فى المنفى نحو ما جاءنى فى القوم الا حمار ولا
يخفى عليك ان الغلط فى المتبوع لا فى البدل على ما بين فى موضعه
ولا غلط اصلا فى المستثنى منه فى المنقطع ولو سلم فما ذكر انما

انما يرد ولو كان البدل مجردا عن الا وهو مم كيف فح يلزم تغاير البدل
والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه عندى ان الا فى المنقطع بمعنى لكن تعمل
عملها الا ترى انهم اختلفوا فى عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا
واتفق المتاخرون فى المنقطع ان عامله الا وخبرها محذوف فى الاغلب
وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوى بطريق الاستخدام
فى بنى لغة تميم على البدلية ان كان المبدل منه معروفا وقد يجر ان جر ودا
نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل فيما قبله اسم يصح
حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمار ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فظهر الخلل
فى كلام المص من جهة التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس ولا يكون
وما خلا وما عدا وعدا وخلا لكونه خبرا ومفعولا به والمستثنى بعدها
ايضا ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور
اى ليس او لا يكون الجاءنى مثلا وما فى الا وسطين مصدرية وخلا فى
الاصل لازم يتعدى بمن فضمن معنى جاوز او حذف واوصل الفعل
واللزوم هو التضمين او الحذف فى باب الاستثناء ليكون ما بعدهما
فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلها كاسمها والجملة
حال ولم يظهر قدمع الاخيرين ليكون اشبه بالا وبون المصدر بالفاعل

ويجوز فيه

ويجوز فيه تقدير زمان مضاف وقد يجر بهما او بعدا وخلا على انهما حرفا جر
او واقعا فى موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام ذكر فيه المستثنى
منه كجاءنى القوم الا زيدا فلو كان المستثنى فى غيره اى الموجب معه اى
مع ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من النصب على الاستثناء نحو
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل لان المستثنى فضلة قطعا
بخلاف البدل ولو تعذر البدل عن لفظ المستثنى منه او محله القريب
فيبدل مبنيا على محله اى المبدل منه كلا احد فيها اى فى الدار الا زيد
فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب فالانتقاض
النفى الذى عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذى هو الرفع
على الابتداء ومع عدمه اى المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه اى
المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى فاذا كرر ينصب احدهما والاخير قد
ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر
الا فاما ان يكون التاكيد وحينئذ ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب
متبوعه واما لغير التاكيد وكلام المص فيه وحينئذ اما ان يمكن استثناء
كل تال عن متلوه او لا وكل منهما اما فى العدد او لا فالاقسام
اربعة مثال الاول فى الموجب له على عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا

الا واحدا فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع مثبت جائز
فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة لانك اخرجت
التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت مع ثمانية صارت تسعة
واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت معهما ستة صارت ثمانية
واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها اربعة صارت سبعة
واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت ستة
واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ما له علي عشرة الا تسعة
الخ فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب
فيلزم خمسة ايضا فالتخريج مما سبق هذا هو القياس الا ان الفقراء
قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ
لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد
فاذا قلت الا تسعة بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي
الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارد
عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت
كانك قلت علي عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحد
فاذا دخلت النفي كان المعنى ليس علي واحد فيلزمك شئ واما
اذا رفعت التسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات

والنفي داخلا

والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي فيكون
المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب الحمل جاء المكيون الا قرشيا
الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير قرشي مع جميع بني
هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما جاءني المكيون الا قرشي الا هاشميا
وحكمهما في المعنى والاعراب حكم الاول موجبهما كموجبها وغيره كغيره
ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخير والاستثناآن من المستثنى منه الاول فيكون
الاقرار بثلثة وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء
مفرغا وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على
الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا خالدا الا عمروا احد اذ لا يمكن
الابدال وان تأخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين والباقي واجب
النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة
اخرى نحو ما جاءني احد الا زيدا لا عمر الا خالدا الا بكرا وان توسطها
فللمقدم النصب على الاستثناء واحد المتأخرات جائز الوجهين
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمر احد الا
بكرا الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب ما سواه
نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا وان المستثنى منه اكثر من واحد

فنى غير الموجب لم يجز المستثنين الا النصب والاول اشتغل به العامل
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفى قد انتقض بالا فهو استثناء
من موجب والمعنى كل احد لكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم
يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول وان ذكر جاز فى الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا او فى الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه
لان الموجب لا يفرغ كما يجئ نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا
والنصب واجب فى اولهما فى الثانى جواز الوجهين لانه من غير موجب بسبب
نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب
واحد فى كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه قبيه اى فى الموجب
لو يفيد الكلام بان يكون الحكم فما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
يتحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح وعدم الافادة فى غير
الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ فيه على الغالب
والافادة فى الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا ويجر المستثنى
بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء بالمد مع فتح السين
وكسرها لانه مضاف اليه وهما اى سوى وسواء ظرفان منصوبان
ابدا لانهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا

وخلا وحاشا

وخلا وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر فى الاكثر وقل النصب على المفعولية
به اى بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى نزه الله تعالى عن ضرب
عمرو ولا سيما عطف على سوى ايضا لاضافة سى اليه وما زائدة او الى
ما وهى نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والسى بمعنى المثل ولا لنفى
الجنس وخبره محذوف والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية
فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود فى القوم الذين
جاؤا اى هو اخص لى واشد اخلاصا فى المجئ وجاء الرفع فيما بعد لا سيما
وهو اقل من الجر على انه خبر محذوف وما بمعنى الذى او نحوه موصوفة
بجملة اسمية وقل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة وعنى
مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهو اى غير صفة فى اصل وضعه لدلالته
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ويعرب غير فيه اى فى
الاستثناء دون الصفة اذ هو ج باعراب موصوفه كاعرابه اى المستثنى
بالا على التفصيل من وجوب نصبه او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه
او فى موجب تام وجواز الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام
والاعراب بحسب العوامل فى المفرغ ووجهه انتقال اعراب المستثنى اليه
لما انجر به

مطلب
خبر باب كان

خبر باب كان اى نوعهما اى الافعال الناقصة وهذه لحن

من عبارة الكافية المسند اى اللفظ الذى اسند الى اسمه عائد الى الباب
لوجوده فى ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب يدون
فاعله وقائم فى كان زيد يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية
وهو اى خبر باب كان كالخبر اى خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرائطه
المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظى فى احد المعمولين
ولو قرينة ههنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا
بد فى الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الخبر وابن الحاجب
لما غفل عن الاستثناء فى خبر المبتداء ظن مخالفتهما فى هذا الحكم فقال
ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا والوجه ان يقول ويحذف كان
لامتناع حذف غيره فلما كان خبرا فخير ففيه اى فى مثل هذا الكلام فى مجيئ
اسم بعد ان ثم فا، ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان
كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضعف علتى الاول
ونصبهما ورفعهما يفهمان من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر
ليس بقياس ويجب حذف كان كاما اواما انت بفتح الهمزة اوكسرها
اى لان كنت نفسه المفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف
كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عما كان فادغم

واصل

واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به ما مر اسم باب ان معموله عائد الى
الباب المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتداء الا الضرورة
الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل
صريح المنصوب بلا التى لنفى الجنس غير التعبير لقلة النصب فى اسم لا بخلاف
ما سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه فى لا غلام
رجل ابوه قائم يليها يقع بعد لا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرين
درهما لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده
فى ضمن المقيد مفردا غير مضاف ولا مشبها به مع وجود الاولين بنى مشتملا على
علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شئ نحو لا رجل
ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور
فلو كان المسند اليه بعد لا مفعولا عنها نكرة او معرفة منفصلة وان كان
كل واحد منهما مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد
بالتكرير النوعى لا الشخصى فيحصل ست صور اربعة فى المفصول
واثنان فى المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرف مما تقدم
وكثر حذفه اى المسند اليه بعد لا فى مثل لا عليك اى لا باس
المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم

الاجحاف وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين
متصلتين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفردا او جملة بتقدير خبر الاول
ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه ورفعه عطفا على محله او لا
زائدة فيها ورفعهما بالابتداء لتطابق السؤال ورفع الاول على ان لا بمعنى
ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة الداخلة على لا تأثيرها عملها بخلاف
الجار الداخل عليها نحو اذ يبني بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام
حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني الا ماء اشربه حين يرجى سماء
والعرض نحو الا نزول عندي ونعت المبني من اسم لا مفرد ايليه حالا لان
من ضمير يبني للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا اي وان لم يوجد احد الشروط
فالاعراب رفعا ونصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه عائد الى
المبني اي بالنصب ومحله اي بالرفع ولا يجوز البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع
لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة والبواقي
من التوابع غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى فيبني البدل اذا كان
مفردا وكذا التأكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان وجاز لا
اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار لك لم يجز اثبات الالف

وكذا ١٠

لا فيها

وكذا لا غلامي له فيها اي لا يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه
بالمضاف لمشاركته الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء
على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين لها خبرها ولا المشبهتين بليس
المسند الى اسمهما بيضرب في ما زيد يضرب ابوه ولا يعملان في بني تميم
ويبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على اسمهما وزيادة ان بعد ما لضعف عملها
وانتقاض النفي بالا فلا يبقى العمدة لمشابهة ليس ولو عطف على خبرهما
بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا
على محل الخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا ينتصب لانتقاض النفي والا
اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على لفظه او جر على توهم
تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط المجرورات
موقوف او مبتدا ما بعده او محذوف او خبره المضاف اليه في الاصطلاح
المشهور ما لفظ نسب اليه اي مدلوله بالجار المقدر احتراز عن الملفوظ
والتضمن المؤثر في العمل احتراز عن المفعول له وفيه ونحوهما في حذف
والايصال وههنا ابحاث الاول المجرورات كما ختيها تشمل الاصلي
مدخول الحرف الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق به مدخول الجار
الزائد واللفظية كما استوى في قسمها ينبغي ان يستوي في قسميهما
وقد ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصفا الثاني والثاني ان

مطلب المجرورات

ان المعقول والمنقول من النحاة ان لا تقدير في اللفظية وتصريح ابن الحاجب
بمطلق التقدير وتكلف بعضهم بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو ضارب زيد
ومن البيانية في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز نحو الضارب
زيد بالاتفاق فلو سا ولها المشهور وغيره كما لا يبنا ولان المجرور
بالحرف الزائد كذا ذكره الشريف فكيف تقسم الاضافة اليهما والثالث
ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتعبير
بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد
ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا متى يجوز
ان يقال جاءني الرجال اذا واحد بل معناه بطلانه فيما [illegible] وكونه
بمعنى كل الافرادي في ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية
ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها
في اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاصالة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب
بتركه راسا فغير المشهور ولما انتفى القيدان في الجر بالزائد مع
صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة
ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية بان ادرجها في غيرها
وادخلها في تقسيمها بان ارجع ضميرهما على طريق الاستخدام
الى ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم

من كلام

من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على راى هذا الضعيف لكثرة
الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى
التقدير والحذف حوالة واكتفاء ايجازا فتامل وشرطها اى الاضافة
مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشئ على
شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف
لاجل الاضافة نحو كم رجل وجواري بيت الله وما عطف على تنوين يقوم
مقامه اى التنوين وهو نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة
متعلق لكون فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ
والظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة وينبغي ان يزيد
او محمولا على ما جاز مع انه لا يفيد في ذلك الجائز من نحو ضاربك
على قول والحسن الوجه الا ان يعمم ما يقوم غير النونين وايضا لما
فرض فقد التنوين في المبني وغير المنصرف مع منافاتهما للتنوين
لكونه علامة التمكن ولا تمكن فيهما بناء على ان فرض المحال جائز فما
المانع من فرضه في ذي اللام اللهم الا ان يعمم التنوين ويخصص الفرض
بالوقوعي ولو بالنوعي والاوجه حذفها والشرط لا يكفي في وجود
المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا تحصيل فائدة ولا فائدة في
اضافة نحو الغلام فلا نقض ومعنى اى ما يطلق عليه لفظ الاضافة

لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام
وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا
وشرفه ومقصوديته بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو كريم البلد
وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقد تفيد هذه الاضافة فلذا
سميت بها والمعنى على ما كان الاضافة ولذا قيل انها في تقدير الانفصال
واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل فحاصل قبل الاضافة بالمعمولية
والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله ونائبه والضمير
في نحو الحسن الوجه واللام اخف منه مخرجا ووصفا والاستناد حكمي
فتوصف النكرة بها اي بالصفة المضاف الى معمولها ولو معرفة لعدم
اكتساب التعريف وصح نحو الضاربا زيد وكذا الضاربوا زيد المحصول
التخفيف بحذف النون دون الضارب يعني لم يصح المفرد المعرف
باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط زيد التنوين باللام السابق
الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك
الذي حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع
الاتصال فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين
بخلاف الضارب زيد مع ضارب زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود

الشيء

الشيء بلا شرط ولا مقتض وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما
اضيف حذف التنوين واتصل الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك
عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بد في اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة
لكونه في تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب
اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال اصل الضاربك الضارب
اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب زيد وقيل
ضمير نحو الضاربك منصوب فورد حذف النون في الضاربيك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده
عما قبله ولا يجامع المتصل المؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو سعونك
وهله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا يرى انه يجتمع مع اللام ويثبت
في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف لاجل
الاتصال والاضافة معا كما في نحو دونك وكله وكونه في تقدير الانفصال
من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو ضاربيك
وضاربيك مجردا ومحلى باللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة
فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب
زيدا فتدبر او ذا اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام او مضافا

اليه الى ذى اللام نحو الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف
الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه والا اى وان لم يكن المضاف صفة مضافة
الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الى
معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة
شيئا فى المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة المعنوية تنكير
المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا
خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد المعنوية
تعريفه اى المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وضعها المعهودية للمضاف
فيما امكنت وذا فى المعرفة دون المنكرة ثم يستعمل فى الاستغراق
وغيره كاللام بعينه مثلا واذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص
لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءنى
غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه منسوبا اليه ومعهودا بينك وبين
مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك
دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم تستعمل بدون اشارة
وعهد كالاول فيكون كالمنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
الا مثل وغير وشبههما نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عندنا من

النسخ

من النسخ والظاهر الامثل وغير لكونه للاستثناء من ضمير تعريفه ويمكن
ان يجعل مثل مصدرا لم يشتهر ظرف لمفهوم الاستثناء اى لا تفيد الاضافة
المعنوية تعريف مثل اى مدة عدم اشتهار كل منها بمماثلة المضاف
اليه فى شئ من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر بتعريف قيل فى
وجه الاول لتوغلها فى الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا
يضره التوغل كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما
منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها فى تاويل المماثل
والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا فيه انه يخدشه التعريف بالاشتهار
الا ان يقال به تعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان
يقال الاشتهار دليل العهد فيكون الاضافة على اصلها فيتعرف
من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا
فيجوز ان يعامل معاملتهما فيه انا لا نسلم الانهدام والسند
سبق وانه يتوقف على وجود معاملة بلا اشتهار كما وجد فى ذى اللام
كما سبق وانى هذا وتفيد المعنوية تخصيصه اى المضاف بالمضاف
اليه النكرة قيل لان التخصيص وتقليل الشيوع ولا شك ان
الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركة فيه

ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحرف الجر لحصوله بعينه فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد فى المعنى فحق ان سمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين
غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيداً فى حصول
الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية
لفظية ويفهم من البيانية فى الاضافة المعنوية لو صدق منهما عليه
على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه التقديرات
لا بد منها ولا قرينة عليها والا وان لم يصدق كل منهما على الاخر فاللام
مقدرة او فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلى الفقه
قالوا لا يلزم فى تقدير اللام صحة التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص
الذى هو مدلول اللام فيتفرع عليه تقدير اللام فى نحو ضرب اليوم فى دون
كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة
فى نحو كل رجل وشجر الاراك فيه ان التقدير غير التضمن اذ اللازم الاول
صحة التصريح والثانى عدمها ولهذا لم يبن الظروف المعربة والمفعول
له ولو اريد به التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا
عن عدم البناء اما بان التضمن يجوز البناء لا موجبه لتخلفه فى اى
بان الاضافة يمنع فى الاعم الاغلب او بان المضاف بنحو غلام

اليه

اليه بمنزلة التنوين التى لا يجامع البناء وكل ضعيف لا ينقض بنحو
غلام لصحة التصريح ولو منع اللزوم ان لزم بيان فرق اخر لاختلاف
حكمهما فالوجه عندى صحة اللزوم وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد
بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها فى الاستعمال الا يرى ان
الظروف اللازمة لا تبنى مع صحة التصريح فى الاستعمال فيحكم على نحو
كل رجل واذا بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم ولعدم الاستدلال لا من الاثر
واعلم ان من الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط
نظراً الى ان الكلام فى المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان الجار
الحقيقى وان المقصود اهم بالذكر وعكس المص نظراً الى الوجود اولاً والى
المقصود الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص
واما تقديم الحرف الجار فلا يضاح معنى التخصيص والجر فنظر المص
اوفق بالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابس
بالعكس الذى هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس هو الموصوف
المذكور والعكس تصورى والنفى وقوعى فلا تناقض والمراد مع ابقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفى محال لان لكل من هيئتى التركيب
الوصفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر خلافا
للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون الثانية

كالحشو وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاهم بالنفي الذي ادعا ابن الحاجب
ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص مترادفين او متساويين
لعدم الفائدة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف
بانه حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم فالتبس فاضيف للبيان لا من
حيث موصوف ومسجد الجامع في المسجد الجامع بالوصف بان تقديره
مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في الثلثين لكونهما اسمين لواحد بان
يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان ينكر الاول لاتفاق الاشتراك
فيكون كشجر الاراك وفي مثل هذا يضاف الاسم الى اللقب لكونه
اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما لشيء الا بالظروف الحقيقي
والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق
في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام
ثلثة جائزة في السعة اضافة المصدر الى فاعله والفصل مفعوله
كقراءة ابن عامر زين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه كقول بعضهم
ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها واضافة الصفة الى مفعوله
والفصل الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
او ظرفها كقوله عم هل انتم تاركوا لي صاحبي وكون الفصل قسما

كهذا

١٢٦

كهذا غلام والله زيد واربعة تختص بالفصل الشعر بمعمول لفظ غير المضاف
وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي المضاف اليه ويبنى المضاف
كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا في الغالب اذا عطف
على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ
نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم
اي فلا خوف شيء وفيما عدا ما يبقى على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرف المضاف اليه باعرابه اي المضاف
وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر عند عدم اللبس
ظرف يحذف فان التبس فلا يحذفان في السعة ويحذف مجموعهما المضاف
والمضاف اليه كما يقال هو مني فرسخان اي مقدار مسافة فرسخين
ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس في اخره حرف علة والملحق به يعني
ما اخره حرف علة سكن ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وتبقى
الياء مفتوحة او ساكنة وتثبت الالف ان كانت في اخر المضاف
الى الياء وقبيلة هذيل يقلب الالف ياء ويدغم الالف التثنية
فتثبتهما نحو مسلماي ويدغم الياء والواو بعد قبلها ياء فيهما اي في
ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ولا تسكن للساكنين نحو قاضي
ومسلمي ومسلمي ومصطفي الاسم التابع اذ البحث فيه فلا يدخل

في المحدود فعل وحرف مؤكد ان وجملة لا محل لها من الاعراب تأكيدًا وعطف
او بدل او بيان التي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف مما سبق
والاقرب ان يقال ذكرها فيه استطرادي ايجاز او تكثير للفائدة ما لفظ
تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما في النوع مع
كون اللاحق لاجل السابق لا لوقوعه بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة نحو زيد كاتب شاعر ضارب
والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب ولما اشتمل عبارة الكافية على وجوه نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا
من الخلل ذكر الجمع وكل التبيين للافراد والتعريف للماهية وثان غير
شامل للثالث فصاعدا الابتاد بل و باعراب سابقه المحتاج الى حذف
المضاف واراده النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم التابع الا العطف
جواب لما
بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة الله السلام وسوا اي
التابع نعت لو دل على معنى ثابت اي المتبوع المذكور التزاما يرد
عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه وعلمه والتاكيد في نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا لدفعه
كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة
الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فايدة اذ ليس لغير العطف من التوابع
مع هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا او بدلا او بيانا نظرا متبوعاتها
الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال

كما قيل

١٢٠ كما قيل ايضا لخروجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل
على ذات ومعنى غير الشمول فيه ليعم لو اريد الدلالة التضمنية او جعل
على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوص
بافراد المتبوع لاستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه اي تبع الدال على
ما فيه متبوعه في التعريف والتنكير الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذرا عن التكرار
وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد
منهما لذكر او لا في الاثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ
على المعنى والايجاز على ذكر الفائدة استطرادي لانه وظيفة المعاني
الم تر انها لم يذكر في غير النعت فحق ان لا يذكر في مثل هذا المختصر فضلا عن
التقديم او في متعلقه لما كان دلالة النعت السببي على معنى
في المتبوع التزامية مثلا اذ قيل رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن
على حسن موجود في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن
غلامه لم يرضها المص كما رضيها ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على معنى
في متعلق المتبوع اياه في الاولين اي التعريف والتنكير وكان
كالفعل المسند الى الظاهر في الباقي مفردا دائما ومذكرا الا ان

يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تأنيثه او غير حقيقي او منفصلا فيجوز وجه
الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل فتركه بحسب الظاهر وفي غيره
موازنة ومناسبة له حتى اذا اخرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او لم
يكن مشتقا يجوز المطابق في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود
غلمانه واسود انصاره وشاعرة اعوانه فظهر الخلل في الاطلاق ووجب
ان يراد بعد الباقي ان موازنا له والا فالوجهان ويخصص النعت
متبوعه اي يقلل اشتراكه في النكرات نحو رجل عالم او يوضح نحو
زيد الظريف ويأتي لمجرد الثناء نحو الله الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان
الرجيم ولمجرد التأكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده الحصر
اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير والكشف كالجسم الطويل العميق ولما توهم
كثير من النحاة اشتراطه الاشتقاق في النعت رده بقوله والمنسوب
كتميمي وذو اي لفظة نعت بالقوة مطلقا اي في جميع الاستعمالات
اذ وضعهما للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات
المشتقة ولفظة اي نعت لنكرة لمدحها اللام الاولى للتخصيص
والثانية للتعليل نحو مررت برجل اي كامل في الرجولية واسم
الجنس نعت للفظ هذا نحو الرجل قيل لان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهمة

فبان

١٢١

فبان هذا خاص في غير هذا في نحو شيء او معلوم رجل ولم يصح ان يقع
نعتا فالحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت
لعلم نحو مررت بزيد هذا او لمضاف الى علم نحو هذا او مضاف
الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل
لكون هذا في هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع
المواضع وامتناع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة
واعرفية الموصوف او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي
فالوجه عده خاصا اي حال كون كل من اي الى الاخر خاصا بما ذكره
لا مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية لا الانشائية
لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك
النكرة للربط مذكورا او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
الاية اي فيه ومضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على قيام
معنى بها فيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات الا
ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف
المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا الضمير مثله لما نذكر
في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف

فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح
وغيره وضعف هذا ظاهر فلذا جوز الكسائي والزمخشري موصوفية
ضمير الغائب في مثل قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب الكافية
وذا اى الموصوف اعرف من الصفة او مساولها في التعريف اى يجب ان
يكون الموصوف زيد تعريفا من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون
انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اى اسم الاشارة
بذى اللام شامل لنحو الذى دون مثله والمضاف اليه والى ذى اللام
مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور دفع الابهام بالمبهم
واما المضاف الى ذى اللام فقيل لانه كالاستعادة من المستعير
والسؤال من الفقير فيه انه ان يريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل
صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان يريد دفع الابهام فمم بجواز
ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما جاز مررت بهذا الغلام
فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما اكثر في الثاني ويحذف الموصوف
جوازا اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اى دروعا ويجب حذفه

شيا

شيا فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اى الرجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير
الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واقتص على ما يفهم
من قوله لو مع حرف عاطف فلا يرد الصفات الواردة مع الواو
وكالزيادة للصدق كقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم على راى ويعطف المعطوف او ويقع العطف على المظهر
المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير المجرور باعادة
الجار او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من
الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشئ
واحد فاشتد توهم العطف بعض حروف الكلمة فلم يغن الفعل
بل لزم اعادة الجار فلذا اقدم المص هذا الحكم على ما ليه مخالفا
للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وك
بلا اعادة الجادة وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه
معلوم من بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع على
انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن
ان يجعل من عطف اسمية على فعلية والضمير المجرور في باب

العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشتمل واوجز
والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتداء المتصل ملابسا او ملابس
في باب العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تأكيدا او غيره ولو وجدت
تلك الفاصلة بعدها اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا الا للضرورة اي وفيها هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون
على قبح من غير فاصلة وللضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخصر
من قولهم اكد بمنفصل الا ان يقع فصل قالوا في وجه التفصيل الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تأكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام
فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع
بحرف واحد كما في الاية المقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني
عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ذكره استحسان فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما
ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ما ذكر
في التأكيد مما لا يعني ثم ان المص قدم بحث العطف على عاملين

لمشاركته

لمشاركته ما سبق في كونه بشرط شيء وايجاز افعال ومعمولي عاملين عطفا
على المجرور واظهر ما قدره غيره دفعا للغلط وجعل العطف في كلام غيره بالمعنى
اللغوي اعني الميل او جعل على حمله المحذوف تكلف بارد لا يدفع الغلط لو قدم
المجرور عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على احدهما
على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اي في المعطوف
والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف جزؤه نحو في الدار والحجرة
عمرو جوازه لورود السماع وعدم جواز غيره على الاصل من ان الحرف
الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا
سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اي المعطوف
في حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر
الى الغير فقط او مع الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض بايهما
نحو يا زيد والحارث وعمرو ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد
المنادى عن لام التعريف اعني ولزم اجتماع آلتي التعريف لو لم
يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة
موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو
الا برفعه اي ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو واذ لو نصب او جر عطفا
على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن ضمير الواقع في المعطوف

عليه العائد الى اسم ما وتأكيد لو تثبيته اى يقرر المتبوع عند السامع بان يدل
صريحا على ما دل عليه التأكيد فيحصل التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود
الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول
كما تبين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة والشمول
والصفات الكاشفة وعطف البيان ليقصد منهما الايضاح
دون التقرير ولو لزمه ونحو نفخة واحدة والهين اللين وامس الدابر التقرير
فيهما بجزء المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقرير ما التضمن دون المطا
المعتبرة فى التأكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما والصفات الكاشفة
على ما توهم اذ لابد من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير من
المؤكد به تحكم وهو اى التأكيد لفظى لو تكرار الاول اى المتبوع اما بعينه
كزيد زيد او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخر نحو حسن او بسن
او نى او بمرادفه نحو ضربت انت وجرى التأكيد اللفظى فى كل لفظ
اسم او فعل او حرف او مركب ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن
الحاجب وان يكون الجواب فهو اى التأكيد وتركه اخصر معنوى لو كان
المؤكد نفسه وعينه وهما ملوبلان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
كنفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن وكذا عينه

انح ويؤكد

انح ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل
اولا بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل فى المتمكن
وحمل عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التأكيد الاول
بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وكذا لا يجب فى غيرهما لان اجمعين واخواته لا يستعمل لغير التأكيد
وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التأكيد الا مبتداء فلا لبس وكله وهو
بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او بالمعجمة وكله بمعنى اجمع وهن بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين
وجمع وكذا البواقى والثلثة الاخيرة لا تذكر بدونه اى اجمع لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت
لانها لها ويؤكد بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان
ذلك الافتراق انباع حكما حكميا او محكوما من الشرع او غيره نحو اشتريت
العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتعودان الا فى ذى اجزاء فاذا لم يصح
افتراقها لم يكن فى التأكيد بهما فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يفترق
وكلا وكلتا وهما له اى يقعان تأكيدا للمثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما فيل ان يكلا وكلتا فيه انه لا وجه
للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوى كلها غير المعارف بالقاب البصريين

والكوفيون جوزوا تأكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع
الضمير الى كل او اجمع وكلا وكلتا بعد الاولين واحد لاشتراكهما
في اقتضاء الاجزاء المفترقة وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما
بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين
بالمعارف مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بهما اي بالمؤكدات
المعنوية او به اي بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما
تصحيفا من به وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر
لكونه كالوصف فلما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا
المؤكد ويؤكد المضمر بهما اي بالمضمر كقمت انت واكرمتك انت ومررت
بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو اخوك لقيت زيدا اياه
بتقدير رجل الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتأكيد عند الرضي لرجوعهما
الى شيء واحد وبالمظهر انا محمد قلت كذا ومررت به بزيد وشتم انتم هؤلاء
على قول وبدل لو هو اي التابع المقصود بالذات من النسبة فقط
دون المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب فقيل يخرج هو ايضا
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب

الاخبار الذي

الاخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة
بل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم توهم
الغلط وشرطه انه ترقى من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس
وغلط صريح كما اذا اردت حمارا فسبق اللسان الى رجل ونسيان
المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم تذكر وتدارك ولا يقع الاخيران
في الكلام الفصحاء وان وقع في كلام هو فحقه الاضراب عن الاول المغلوط
فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في
وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير
بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء
لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة
وهو اي البدل كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين مدلول المتبوع
في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا مترادفين والامثلة ويبين
نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزءه اي جزء
مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا رأسه وبدل اشتمال
لو دل بضم الدال عليه نائب الفاعل على مدلول البدل اجمالا دلالة
اجمالا ومجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب
زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب

ذات الشئ بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب واما اقتصار
ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني
زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل غلط واَلّا اي ان لم
يوجد احد الثلثة في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ايهامه
او نسيان فيشمل اقسام الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
الا ان يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه توافيه
بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية
كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا اي بدل الكل الا من غائب لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص لا انه من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود لاختلاف المدلول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وعطف
بيان لو اوضح اي متبوعه فخرج غير الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا
كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت مثل نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل

من حيث اللفظ في يا هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذا جعل عطف
بيان وبالضم اذا جعل بدلا وانا التارك البكري بشر اذا جعل
بيانا للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرار العامل
فيكون كالضارب زيد وقد مر امتناعه واما الفرق المعنوي
المبنيات
فغني عن البيان الاسماء المبنيات اختار الجمع اشارة الى ان
الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر
الكتاب وقد عرفت فساد تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من
المنادى واسم لا التبرئة وتابعهما وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية
ابواب والقابه اي القاب حركات اواخر المبني وسكونه لم تجعل انواعه
كما في الاعراب لان معاني الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقائق
وحركات البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شئ ضم وفتح
وكسر ووقف وقد سبق التفصيل في صدر الكتاب المضمر ما اسم فخرج
كاف نحو ذلك وارينك وضع لذات متكلم او ذات مخاطب فان الضمائر
موضوعة لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له
خاص والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان
للمفهومين الكليين فكلاهما عامان او المتكلم او المخاطب بخلاف فيهما
فانهما للمتكلم باي كلام كان ومخاطب كذلك او المتكلم من حيث يحكي

عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيه انه منقوض بنحو قلت انا
كذا او قلت له انت الآن يذهب الى تعدد الوضع وابد بزيد به الاول
واما قولك انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك
الآن فيرجع الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه
او ان كان ذلك التقدم معنى بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب
غلامه زيد و في داره واعطيت درهمه زيدا او ضربت في داره زيدا او يكون
جزء مفهوم التقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا بسياق
الكلام التزاما كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما
ساق الكلام قبل في ذكر الميراث علم انه ثمه موروثا و قوله تع حتى
توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس قبل ومنه قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه
القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع
ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على قوله
تع كل من عليها فان قيد ان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول
متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي وانما لم
يذكره المص لان في ذكره تنافضا اذ امثل ما ذكر فيه قول التقدم

المعنى وهو صح

الحكمي ان

١٢٧

الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على
محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان
قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخر مفسره
عنه قلت التفخيم والتعظيم الى اخره فظهر بين من هذا ان الضمير الغائب
في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في التعريف
فهل له وجه في نفسه قلت لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتي
بمعنيين الاثر الثابت للشيء قولهم حكم شيء ويعقبه وشرط يسبقه
ومصدر الحاكم مثلا وقولهم المستتر في حكمه معناه الملفوظ النحاة يحكمون
بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه فاعلا مؤكدا او معطوفا عليه وههنا
يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا
مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الا
تحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو اي
الضمير منفصل قدمه لكون مفهومه وجوديا لو استقل في التلفظ بين اهل
اللغة كهما اخواك وهو اي المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هن و منصوب
المحل كذلك كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والا اي وان لم
يستقل في التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربتهما وهو اي المتصل

مرفوع كنا ضربت انا وليستتر المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول
وصفة مشبهة وافعل التفضيل مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم تسند الى الظاهر قدم الصفة لاطرادها والماضي للغائب المفرد والغائبة
المفردة اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب والغائبة بالشرط
المذكور وللمتكلم دائما واحدا او فوقه وللمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر
اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه
فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى حكما بعيد بخلاف
النهي وامر الغائب ومنصوب كما ضربني انا ومجرور كلي انا بخلاف المنفصل
فانه لا مجرور له فالضمائر انواع والاولى عندي عدها اربعة اذ الاعتبار
للفظ لا للمعنى والا وعد المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار
اليها بقوله وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد اذ الاتصال
انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا
ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا وعبارة الكافية اعني او لفصل
لغرض اشمل لتناوله نحو جاءني زيد وانت او زيد واسكن انت ولقيتك
اياك او اسند اليه اي الضمير ما صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتوهم ان المستتر راجع الى عمرو لقربه فلما

انفصل

فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه خلاف الظاهر وهو زيد وحمل عليه
نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا
او نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربته
انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم فاعل بجواز نحن
الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا داخل في الفصل لغرض فالترك
مع سابقه فذكر عنده وعلى الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل
ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال
لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة وبيانه
في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع نحو ما انت
قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك او كان
عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان
عامل الضمير محذوفا مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف
عكس ترتيب هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى
والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال
بين مواضع الجواز ثم الاولوية والاولى تقديم الاولى لقربه من الوجوب
فقال ولو اجتمعا اي الضميران غير مرفوع فتعين الاولى ان يكون غير مرفوع
احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل

فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاز
الاتصال والانفصال في الاخير نحو ضربيك وضربي اياك واعطيتك
اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل
الغير المرفوع له جهتان اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال
الثاني والى الثاني يتعذر الفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف
او لم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه اياه واعطيته اياك
للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح وعند انفصال الثاني
يرجح الاول بالاتصال وهو اي الانفصال اولى في خبر باب كان اي الافعال
الناقصة نحو زيد قائم وكنت اياه وكنته لكونه واجنبين ايضا كونه
خبر المبتدا في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال
لكون عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى
بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال لولا انا الح بانفصال الضمير
لكونه مبتدا وعسيت الح ايضا باتصال الضمير لكونه فاعلا لفعل وتعارف
واتى في بعض اللغات لولاي بالاتصال وعساي باتصال المنصوب
فسيبويه تصرف في العامل فجعل لولا في هذه المواضع فقط
حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما في المعنى فالضميران على اصلهما
والاخفش تصرف في الضمير فجعلهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم

ما انا كانت

ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون الوقاية التي تقي اخر الفعل
عن الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم وكسرة نحو لم يكن الذين
وقل الحق عارضة باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع الياء
المنصوب للمتكلم في الفعل ماضيا ومضارعا وامرا مجردا عن نون
الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا وجه واشمل من عبارة الكافية
ويجوز نون الوقاية ولا يجب معها اي مع نون الاعراب نحو يضربونني
لان كراهة اجتماع النونين عارضت الوقاية المذكورة ومع لدن وباب
ان اي الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة عن الحركات
البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين وحملا على الاخوات
ويختار نون الوقاية في ليت ليترجح المحافظة على الحمل ومن وعن وقد
وقط مما بمعنى حسب ليترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء
على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين
فظهر ان المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف الصيانة من الكسر
في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات فيما يختار فيه ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل
صالحا وقد اصاب المصحح حيث قدم ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف
وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث

عنه ههنا استطرادی للاتحاد الصوری بخلاف نون الوقاية التی هی
حرف ايضا فان البحث عنه راجع الی ضمير المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير
الشان ای الضمير الذی بمعنی الشان وهو ای الشان غائب مفرد مبهم
غير راجع الی شیء يفسر بها ای بالجملة بعدها ولا يقع متبوعا لئلا يزول
الابهام المقصود منه لان ذكر الشیء مبهما ثم مفسرا اوقع فی النفس
من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنی به
فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيها ای فی الجملة المفسرة مؤنث
عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع الی ذلك المؤنث لانه تانيثه
باعتبار القصة نحو قوله تع فاذا هی شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير
مع ذلك جائز وان لم يتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تانيثه وان
كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث فضلة او كالفضل نحو
انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه واتصاله ای ضمير الشان واستتاره
وغيرهما ای انفصاله علی حسب عامله ای اقتضائه فان كان مبتداء نحو
هو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا وان كان
اسم بابی كان وكاد كان مستترا نحو قوله تعالی ما كاد يزيغ قلوب
فريق منهم وان كان اسم باب ان او اول مفعولی باب علمت كان بارزا
نحو قوله تعالی تع لما قام عبد الله وقول الشاعر وعلمته الحق لا يخفی

على احد وقل

على احد وقل حذف المنصوب كقول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظباء اما جوازه فلكونه علی صورة الفضلات واما قلته
وضعفه فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تع
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا
المكسورة المخففة عاملة فی الملفوظة مع قلة مشابهتها الفعل
بالنسبة الی المفتوحة ولم يجدوا اعمل المفتوحة فی الملفوظة مع كثرة
المشابهة قدروا اعملها فی ضمير الشان ثم حذفه وجوبا لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ويقع بين المبتداء والخبر لو لم يوجد عامل
داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد عامل كذلك نحو كان
زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كونه ما بعده نعتا
وخبرا فی بعض المواضع وهو ای ضمير الفعل ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتداء فی الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة
والتكلم والخطاب والخبر حينئذ ای حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما فيها او افعل من لا لحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام وهو ای ضمير الفصل حرف لدلالته علی غير مستقل
وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير

لكونه على صورته وبعض البصرية يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة
في انما وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا
لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخله اي ضمير الفصل لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل تاكيد الاسم وقد يخبر عنه
اي عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدا كما جاء في غير السبعة كانوا هم
الظالمون وان ترن انا اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا
بلا شبهة اسماء الاشارات ولما دل الاسم على الحد اكتفي به والاشارة اسماء الاشارات
حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات والمعارف لان اشارتهما
ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس
مشاهد ذا وما عطف عليه خبر للمذكر المفرد وقيل حال والعامل معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع
وايضا لم من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم
ابن مالك جوزوها من المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه
جعله صفة بتقدير المعرف على ما جوز بعض النحاة وان كان
خلاف المشهور ونظيره قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد
وقدر التفتازاني الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك
لرعاية المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها

جزالة المعنى

جزالة المعنى وان احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ والا وجدان
يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب في فصل او خبر محذوف او مبتداء وذا
مبتداء وللمذكر خبره ويمكن ان يجعل ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا
وللمذكر حال من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعا
وذين نصبا وجرا للمثناه اي لمثنى المذكر وتا وتي تقلب الالف ياء
وته تقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي كته وتهي وذي
قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمؤنث وتان وتين للمثناه ومنها يدل
على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث
والى في بعض اللغات مثناهما اي ذان وتان بالالف مطلقا
في الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تع ان هذان لساحران على قراءة
تثقيل ان ويدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الاسماء ما لم يلحق اللام
اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اي بين الهاء واسم
الاشارة القسم نحو ها والله والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء
وقل وقوع غيرها ويتصل باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف
تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله
تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم

الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا
بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
يخفى ان هذا الكلام على السند والازم اثبات المقدمة الممنوعة واني
فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذا حرف الخطاب
خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة لاشتراك
الجمعين فيضرب الخمسة يحصل ما ذكر امثالها ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم
ذاكن ذانك الخ وتانك واولئك الخ وجاء افرادهما اي اسم
الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان
المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بناء ويل ما ذكر او نحوه
وهي اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او والنون المشددة
في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط
وبغيرها اي المذكورات من اللام والكاف والهاء والنون المشددة
للقريب وثمه بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا اولثاني
للقريب والظرفان للبعيد واما ما عداها فيستعمل في المكان وغيره
الاسم الموصول ما لا يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية

وصول

وعائد

١٤٢

وعائد نقص التمام لانه يتم اذ كان الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس
كذلك والصلة لانها ساوية في المعرفة والجهالة وتعبير العايد
بالضمير لانه عام كعائد المبتدا كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذفت
الخبرية مع العائد من اللتيا مصغر التي واللتي اي الداهية الصغيرة
والكبيرة والمحذوفة من فضاعة امر ما كيت وكيت وكثر حذف اي العائد
مفعولا وقل مبتدا ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم
اختصاص الجواز وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وجاء حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى كالعلى جمع الذي من
غير لفظه وقد يجيء للمؤنث والذين جمع الذي من لفظه وهما اي الاولى
والذين لاولي العلم خاصة بخلاف مفردهما ومثنيهما وجاء حذف
نونها اي الثلثة للطول بالصلة وجاء لدون جمع المذكر ويجوز
حذف نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة
فقط واللاي بياء ساكنة فقط واللائي بهمزة وياء واللاتي
بتاء وياء كلها جمع الذي وقد يستعمل للمذكر واللواتي جمع المؤنث
والالف واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا

فالوجه ان يقول وال كهل ولما كانا اسما واحدا ارجع اليه ضمير المفرد المذكر
في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول يُسْبكان يَصَاغان
من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله
مبني للفاعل وسبك اسم المفعول مع نائب الفاعل فعلهُ مبني
للمفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملة جملتان فلا تخل
تعريف الموصول اعلم انّ الصرفيون وضعوا التمرين المتعلم فيما تعلمه
وتذكره واختباره باب كيف يُبْنَى فلان من فلان كذلك النحويون
وضعوا الاماجل ذكر باب الاخبار بالذي فانه سبب لتذكير كثير من
مسائل النحو وميزان ان يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار
وسرعة الانتقال فاداد المصنف بيانه فقال ولو اخبرها اي بالموصولات
المذكورة عن لفظ في جملة لكن جرت العادة على التمرين بالذي
والباء للاستعانة اذ الموصول مخبر عنه صدرته في الجملة الثانية
الموصولات مبتداة لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها
اي ضمير الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى
من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او الاخبار في الاول
بمعنى الجواب في الثاني بمعنى السؤال والنظر الى المعنى والمآل دون
اللفظ والظاهر فان الموصول في وصلته دال ابدا على الوصف الذي

هو المخبر

١٤٣

هو المخبر في الحقيقة بخلاف المسئول عنه فانه دال على الذات في الغالب
ولهذا السر يقال اخبر في عن زيد في ضرب زيد بالذي فيقال الذي ضربته
زيد فيعكس في الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة
حاصلة في المعنى والمآل على ما بيناه وهي المعتبرة ولذا لو قيل اخبر في
بزيد في ضرب زيدا عن الذي فقيل الذي ضربته زيد كان في غاية الركاكة
والتعويل على هذا عندي يشتم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف
لان فيه اخراج الباء عن المذكور مع كونه في غاية التبادر وفوت
مقابلته بعن مع كونها في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب
واخر المخبر عنه خبرا في الظاهر ترك شروط الاخبار بالالف واللام
لا شتهارها ولو تعذر شئ مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات كضمير
الشان لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير الذي وتأخيره الموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما
لما مر واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما الذي ضربته
زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف
والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عن الضمير فظهر ان ترك
المصدر اوجز وافيد والحال والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستحق
لغيرهما اي الموصولات واما اشتمل عليه اي على ذلك الضمير لامتناع

انما قيد بالعامل لانه لا امتناع في الاخبار عن المصدر الغير العامل ... [illegible]

جعل ضمير الموصول محلهما لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة
الانشائية لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم
معناه فلا يصح جعل الضمير محلا وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف اي من الموصولات لفظ ما ولما كان مشتركا بين الموصول
وغيره ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثيرا للفائدة فيكون قوله استفهامية
اي منسوبة الى الاستفهام بكون جزء معناها كلاما مستانفا بتقدير
يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن ويحذف الفها اي الف الاستفهامية
مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك والحرف نحو قوله تعالى عم
يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول وتقلب الفها هاء لكنه فيه نظر
فانه هاء السكت كما هية وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس
من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من امر له فرجة كحل العقال وتامة
غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شيء عند
ابي علي او الشيء عند سيبويه نحو قوله نعم فنعما هي وصفة نحو مثلا
ما اي مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي
كما في الوجوه الا في التام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من
بما يعلم وخصت ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه

ونفس

ونفس وما سوبها مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان
اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع والمؤنث ولفظهما
مذكر مفرد والحمل عليه اي على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا
او مؤنثا اكثر من الحمل على المعنى وتظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير
ولا يقعان اي من وما موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذي
يقال مررت بالذي اكرمته الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما
معرفتان وموصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي
للمذكر واية للمؤنث وهو اي كل واحد منهما كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء
الاثنين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا والموصوفة نحو ايها الرجل واما اي
في نحو مررت برجل اي رجل بمعنى كامل في الرجولية فاستفهامية
نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها
فسئل عنه ويعرب كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يحذف
صدر حشوه اي صلته سماها حشوا لانها كالفضلة لان الموصول
هو الاصل والصلة كالمفرد ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط
كما يقال للموصوف والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المصنف ترك التمام
في تعريف الموصول وانما بني على الضم لتاكد شبه الحرف من جهة

الاحتياج الى محذوف منوى فشابه الغايات نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بنباء الموصوف فى نحو يا ايها الرجل
سبقة فى المنادى قال سيبويه والاعراب ايضاح جيد ولا يلى كل واحد
من اى وايّة الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربنا ايهم فى الدار بل لا
اضرب او سأضرب قال ابن السراج لان ايّا بعض لما يضاف اليه
مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذى وقع به الفعل
وزال المعنى الذى وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما الكاين للاستفهام
كماذا صنعت وهو اى ماذا اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه
ليطابق السؤال فى كونهما اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او اى شئ فالنصب اولى فى جوابه ليتطابقا فى كونهما فعلية
ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات ذو الطائية
اى المنسوبة الى بنى طى وهى فى اشهر اللغات لا يتصرف تقول جاءنى
ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد يغير فى التذكير
والافراد وغيرهما اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع
منصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف
وهاتان ذواتا اعرف وهولاء ذووا اعرف او ذوات اعرف
ومنهم من يقول ذو للمذكر ذوات مضمومة للمؤنث وتوجدان

فى كل حال

اسماء الافعال

فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال
اسماء الافعال اصله اسماء معانى الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ
بل معانى افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد مر فى صدر الكتاب
وجه كونه اسما ما اسم خبر محذوف راجع الى اسم فعل اذ التعريف
للماهية لا للافراد فلا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد
اسماء الافعال وقس عليه ما سيجئ من الموصولات ما والمركبات
ما وايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد فعلى
هذا المناسب فيما سبق ان يقول المضمرات والموصولات كان بمعنى
الامر قدمه لكثرته او الماضى قيل ما قيل اف بمعنى اتضجر واوّه بمعنى
اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان المعنى
على الانشاء الحالى فيه ان يقال فما الباعث والدليل على كونهما
فى الاصل بمعنى الماضى ثم نقلهما الى معنى الانشاء الحالى
فى بنائهما بمعنى الفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب
واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما
كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال اى ما كان على زنته
من الثلاثى المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياس اى
منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال

قوام وقعاد اذ لا يشترط في القياس سماع كل الافراد و بيّن شارح
لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه و فعال صفة
مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف المصدر
المعرفة فان الرضي سكت فيه ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما
للاعيان لا للمعاني كثلاث جمع اشادة الى كثرة الافراد مؤنثا
المنصوبات احوال من ضمير مبني لمشابهتها الاول في الزنة والمبالغة
المشابه لمبنى الاصل في اتحاد المعنى فيه ان جهتي المشابهة يختلفان
فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء منادى المفرد المعرفة
و ذا اي ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة تميم كحذام وقطام
الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه كحضاد
لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرها
فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل
من سلوك طريق مختلفة وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح
وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني
الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون للغاما ذكروه للكفاية الا ان
يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا بضم ما ذكرنا

والحصر

١٦٦

والحصر للاصل دون الضميمة الاصوات في عرف النحاة ما لفظ حكي به صوت غير الاصوات
موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات
او للجمادات والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ اوخ
واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت
غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير
تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم لشمولها للكل
معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع
فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكر
والتعليل بانه ح اسم الاصوات بعد تسليم الاول مردود بان
الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو اكثر المحكي وبهذا الاعتبار
عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن
طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات وبانه ح يصير القسمان
قسما واحدا سهوا اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته
ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كونه غير
المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه
في نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين

والذي عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة
فمنعوا عن الاعراب لئلا تنتقض وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر
لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون
القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت للبهائم كجج بفتح
الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء
الافعال وادعاه الرضي وادعى انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم واه للمتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي
دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه المركبات المعدودة من
المبنيات منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار
عد من اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئه
وكلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين
او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلق مفهوم
من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد عبد الله وبطا شرا فلو شمل الجزء
الاخير حرفا عاطفا اوجاد بنيا قيل اما الاول فلوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه كلمتان

المركبات

بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على ما جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا
فلذا ابنيا كباب حادي عشر يريد ما دون العشرون وفوق العشر
سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر
وتسع عشرة والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد وهو حادي
عشر الى تاسعة عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجه ان
القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا
من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على الجزئين ليؤذن من اول
الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا
على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه
ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون
والمعنى واحد الا اثنى عشر واثنتى عشر فان الاول منهما معرب
قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون
واعرب وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون
باعراب نحو هذان واللذان وان احذف النون للايجاز المطلوب
والتباس المحذوف والثاني وان لم يشتمل الاخير حرفا اعرب المركب

ومنع من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزءً حقيقيا فلم يحتج الى سبب
البناء وسكنوا اخر الاول ان حرف لين نحو معدي كرب وفتحوها
في غيره تخفيفا وينبغي ان يزاد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا
عن نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف مضافا جزؤه
الاول الى الثاني في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما صرف الثاني
في بعض اللغات بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع
منه في بعضها لعدم الاضافة في الحقيقة والمعنى الكنايات لم يعرفها
لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحو غيره انها بمعنى
ما يكنى به والمراد بعضها لان بعضها معربة كفلان وفلانة وهن وبعضها
من غير هذا الباب كضمير الغايب كيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان
الا مكررين بواو العطف للقصة اي للكناية عن القصة نحو قال كيت
وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة
الذي عدت من المبني الاصل وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا
بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي وصار المجموع
اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولهذا
يكتب من نون وكذا قدمه اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد الاقسام

ولو قدم

ولو قدم على مباحثه فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين الشئ ومباحثه
وكم للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم الجمعة مثلا وشم ان كم بجيئ للمعنيين محتاجين الى التمييز
ففرقوا بين تمييزيهما في الاعراب تمييز كم بينهما و مميز كم الاستفهامية
منصوب مفرد حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها
و مميز كم الخبرية سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار المتعلق
تمييز كم بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى لانها نقيضة
رب او مثلها فحملت عليها في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه
مجموع فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد يحذف فان اي مميزهما لقرينة ويدخل
من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخول من فيهما لو فصل
بينهما وبين مميزهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تع
كم تركوا من جنات ويصدران اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء
فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام
ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بناء وبل اللفظين او الاسمين
والوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا
او رجل اشتريت والحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه لرعاية
التناسب اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب

يناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع
ففي غاية البعد ولرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده
في قسمي المعربات الى الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة
ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا
بفعل ينبغي ان يزيد او شبهه بعده اي بعد كل واحد منهما قد اشتغل
ذلك الفعل او شبهه به اي بكل واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره
ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم يوما وضربته ورجلا ضربت
وجاء النصب على شريطة التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع
على انه مبتدا او خبر ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط
والتحضيض فلم يجب النصب على شريطة التفسير والا اي وان
لم يكن واحد منهما مجرورا او منصوبا وجوبا وجوازا فمرفوع لكونه مجردا
عن العوامل اللفظية ح خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا لكون مميزه
ظرفا نحو كم يوما سفرك قدمه لوجوديه والا اي وان لم يكن ظرفا
فكل واحد منهما مبتدا نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غيره
خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام
والشرط لكن لا يأتي الرفع على الخبرية في من وما الاستفهاميتين

لامتناع

لامتناع ظرفيتهما وكذا اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين واني واذا ذلم ينجر بجار
نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان الوجوه في مثل كم عمة
لك يا جرير وحالة لانه في صدد القواعد لا في بيان الاعراب الابيات
الظروف المعهودة عند النحاة في باب البناء كركب الامير اذ الكائن واحد
وسواء الظرف مطلقا معربا ومبنيا لغويا وحرفا جارا ومجرورا
مستقر اي مستقر فيه معنى عامله ومنتقل اليه وعمله وضميره واعرابه فيقع
ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل
محذوف
والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو
في الدار زيد وعز من قايل والا اي وان لم يتعلق بعام حذف
سواء تعلق بخاص نحو زيدا كل في الدار وعام ملفوظ نحو
قوله نعم ولم يكن له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل
اليه شيء من الثلثة المذكورة ولا له اعراب في نفسه واما النصب
المحلي في نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة
في افضاء معنى العامل اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف
يكون من جملة المعمول فيقول بعض المعربين الجار مع المجرور
منصوب المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء

الظروف

منها اى من الظروف المبنية ما ظرف والجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض
او مستأنفة قطع اضافته بحذف المضاف اليه بلا عوض بواذ عوض
عنه فكانها لم تقطع تقطع فتعرب وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تع وكلا
ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات والمعنى فى الحالين واحد وقال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى
ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن على ومن
علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال بنيت لاحتياجها
الى المحذوف على الضم جبرا لنقصانها باقوى الحركات ومثله اى مثل
الظرف المقطوع عن الاضافة فى البناء على الضم لا غير وليس غير
للاشتراك فى العلة المذكورة وقيل لشبهها بالغايات
فى شدة الابهام فيه مامر من عدم الانتاج ولو قيل فى احتياج
كلتا الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا او ليس اذ لم يسمع
فى غيرهما وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل للشبهة
بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب
اذ فيه ثمانى اعاجيب مامر غير مرة واستعارة من مستعير المستعير
وسؤال من سائل الفقير وعدول من اقوى المشابهة

وهو اتحاد المعنى

اتحاد المعنى واوسطها وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال
لو ثبت وهو هو ومن الاصل الى الفرع اذ عدم التعرف فرع
الابهام على زعمهم ولغوية توسط غير لتحقق مشابهة حسب
بالغايات بل توسطها ايضا لتحقق مشابهة بالحرف لما ذكرنا
ومنها اى ومن الظروف المبنية وتركها انسب حيث للمكان المبهم
ويضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمان اكثر وقد
يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعربه بعضهم
لزوال علة البناء ومن الاضافة الى الجملة المعدودة من مبنى
الاصل والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ونفس الاضافة الى الجملة لا يوجب لتخلفه فى صور كثيرة بل
لزومها وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمنه
معنى ان واذا عطف على حيث للزمان والمستقبل ولو دخل اذا
غيره اى غير المستقبل بمعنى الماضى نحو اذا طلعت الشمس
ويأتى لذا له راجع الى غيره كقوله تع حتى اذا بلغ بين السدين
وفيها اى اذا معنى الشرط ولو اختير معها الفعل لمناسبة الشرط
الفعل ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يتجرد اذا من
معنى الشرط للظرفية كقوله تع والليل اذا يغشى وتستعمل

اذا اسماء بلا تقدير فى فيرفع ويجر نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضى
لعدم الشاهد وجاء اذ للمفاجأة فيدخل المبتدأ غالبا عدل عن اللزوم
لئلا يناقض ما سبق فى باب الاشتغال وتاويله بالغلبة تعسف واذ
للزمان الماضى وان دخل غيره اى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين
ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط
ولو قال ويستوى الجملتان لكان اظهر واتى اذ للمفاجأة نحو
بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل خبر الماضى واين وانى استفها
ما وشرطا حالان بتسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى
فيهما اى فى الاستفهام والشرط وايان استفهاما للزمان
المبهم وكيف للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف عمرو وان
فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على
سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ ذكرهما فى الظروف وان لم
يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان اما كائنان
بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع اذ لا يؤدون بالمفرد
نحو ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبتنا فيهما اى زمان المصاحبة
المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رأيته مذ يوم

لقيتني

لقيتني فيه لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
للعلم به او جميعها اى او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المقصود
بيانه مفردا او مثنى او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رأيته
مذ سافر قدمه لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره
وان مخففة نحو مذ ان سافر وان مثقلة نحو مذ انه سافر لم يكتف
بواحد لاحتياجه فى الشمول الى التكلف البعيد فيقدر زمان مضاف
وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر
عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة فى نحو مذ يومان فلضعفه
لم يذكره المص ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى
بالالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون واتى على قلة
فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال ولدن بكسرها
ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الذال وكسر النون ولد بسكون
الدال ولد بضم اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف
وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات للوقت الماضى وعوض بفتح العين
وضم الضاد فى المشهور وللزمان المستقبل المنفيين فعلهما
كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين
اى دهر الداهرين والداهر الذى يبقى على وجه الارض وجاز الفتح

اى البناء على الفتح فى الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرا بالفتح لاكتسابها البناء من
المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم ومع اضافة اذ قوله
تعالى من خزى يومئذ فيمن قرا بفتح الميم للاكتساب بواسطة
وكذا فى جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان وان
سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب
المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت بل هى سبب
الابراد فى الظروف امثلتها قيامى مثل ما قام زيد وان يقوم وانك
تقوم واقول غير ما يقول وان يقول وانك تقول اعلم
ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه الى
المعرب والمبنى باعتبار اختلاف اخره بالعامل وعدمه وقد فرغ
منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها
والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمها والى المثنى
والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها والى
المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه والمتصرف الى
المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف
معناه فاراد المص ان يبين هذه الاقسام لكن ترك فيها

المفرد

١٥٢

المفرد والجامد لكونهما سماعيين ومعرفتها على التفصيل تحصيل من
اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاماً
مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء فى التانيث والتذكير
ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى
المتصرف ليس من المسائل بل انما من المبادى كالتقسيمين
الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما كان المعرفة
والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط اى المعرفة والنكرة
قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء
فذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخريين والبحث
عن المتصرف من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف
وكذا ترك المص المعرفة ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام المعرفة
والمبهمات فان الاشارة داخلة فى وضعها او مع غيره كالمضاف
او فى مجاوره كذا اللام والمنادى فالاشارة خارجة عن وضع
هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه الثلثة من فيه
فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المص او عموم
المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين
عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان

فيه اشارة الى الحقيقة معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة
بدل تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والنداء والاضافة
لما عرفت ومر اى المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب
فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات
اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الى الثلثة والمعرف بالنداء كيا رجل والمضاف معنى
ان لم يتوغل في الابهام مبتداء الى احدها بالذات كغلام زيد
وبالواسطة كيد غلام زيد كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف
وما دخلا الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو فمساو وفي هذا بعض
المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا
العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال والعلم
في اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد
معين فخرج غير العلم بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة
فان تناولها باوضاع بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه
بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة غير داخل في هذا الحد الا ان
يدعى ان تناوله للافراد بمجاز ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال
بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب اى من والرضي

من ان تعريف

من ان تعريفها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع
الصرف وهو اى العلم باللام وجوبا لو ثني او جمع بعد العلمية نحو
الزيدين واما حال العلمية كابانين لجبلين متقابلين وعرفات
فلا لام او سمي اى العلم اى جعل علما بها اى باللام كالنجم غير صفة
حال من نائب الفاعل ومصدرا او غلب اى جعل العلم غالبا في معين
يريد كون العلم بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها
اى باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها اى باللام
او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال المحمد
والعلي ومصدرا كالفضل ففيما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ
مبني علما له اى لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت
ينصب ولو جعل مبني علما لغيره اى لغير نفسه فالاعراب
كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ما سواه اى ما سوى
ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف النحاة ما اى اسم فيه التاء
ولو كان ذلك التاء مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في
الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجمع كانت في الثلاثي اوضح
وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء
قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا

قدير وورية فتظهران اوخال نحو عقرب فى اللفظى تخالف للعقل والنقل
والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عدا ما لم
يكن فيه احدى الثلث فى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد
بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت
وان اريد المطلق فلا بد من التقييد بعد الاصالة وان لم يقيد بالاخر
دخل نحو تراث وتكلان وان قيد بالاخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين
وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث
لزم الدور والثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى وها وانت وياء
تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذاى وكلتا وثنتان وكلها
داخلة فى حد المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد
المطلق فلا منع فان اريد ما للتانيث يلزم الدور والجواب انا نريد
الاعم من الحقيقى والكون بعد الاصول ونقدر التاء فى الامثلة
المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة طرد اللباب وحفظا للقاعدة
لتسهيلا للضبط ونريد الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف
لفظى يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اى المؤنث
حقيقى لو كان بازائه اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأة

بازاء

بازاء رجل وناقة بازاء جمل والا اى وان لم يكن فى مقابلته ذكر من الحيوان
فالمؤنث لفظى كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضميره
المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اى علم المذكر
فانه لا يجوز التاء فى المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقى
عطف على ضمير المؤنث الى اسند المشتق الى نفس المؤنث الحقيقى
غير الجمع اذ ضميره داخل فى ضمير المؤنث وحال الجمع سيجيء وينبغى
ان يزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل
بين المشتق والحقيقى احتراز عن نحو جاء فى القاضى اليوم امرأة
فالتاء لازمة فى المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند
ولو قال فالتانيث ليشمل نحو يا هند اضربى وتضربين لكان صوابا
وجاز التاء فى غيره اى فى مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقى
بلا فصل سواء اى سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز
التاء فى مسنده امثلته طلع الشمس او طلعت واليوم هند او جاء
وكذا فى جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا وحده مذكرا او مؤنث حقيقى
او لفظى نحو جاءت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم
فانه لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه المكسر كنون فيجوز فيه التاء

كقوله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وضمير الجمع المذكر العاقل سواء اى سوى
المذكر السالم فان ضميره الواو وغيره نحو الزيدون جاؤا وضمير فعلت باعتبار
الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال جاءت او جاؤا او ضمير جمع المذكر
غيره اى غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر
نحو الايام والنسوة ذهبت او ذهبن اسماء العدد لم يعرفه لانه
على معناه اللغوى الذى هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض
اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها ما فيها بالنقصان
او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة
نظروا الى شرف المعنى وتقدمه فى الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا
والمزيد اصلا وهو قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه
بالمؤنث فاستويا فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان
فى التفرع وتميم بكسر شينها اى عشرة تحرزا عن توالى الفتحات
مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان الاصل المحذور
توالى الحركات لم يصب فى تقديم هذا لانه يوهم الاطلاق
وهو مقيد بالتركيب بخلاف التأخير ومائة والف فالاصول
اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان

الاحكام

١٥٥

الاحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس قيدا من الثلثة فقال وثلثة
بغير تنوين لكونها علما لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اى منتهيا الى
عشرة فان قيل لا ابتداء فى ثلثة ولا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة
من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى
ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول فى التناول القطعى كقوله تع وايديكم
الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول
قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذى
هو حكم عدم التناول القطعى ملابس بالتاء كائنا للمذكر وبالعكس
اعتبار التأنيث الجماعة وبدونها اى التاء كائنا للمؤنث فرقا بينهما
وللمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة ههنا وفيما
سيجئ سبق ولكن لو ذكر اعلاما لوجوب تغيير واحد الى احد وواحدة
الى احدى عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد
عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء للجزء الاول بحاله
وحذف التاء من الثانى كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وتاء ثنتان
واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام
الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس اخر واما حذف

التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة
الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة وباب نوع عشرين ومى
ثمانية الالفاظ مستعمل فيهما اى المذكر والمؤنث ويعطف العدد
الاكثر الزائد على تسعة عشر يعنى العقود الثمانية على العدد الاقل
يعنى الاحاد الى التسعة من غير تغيير حالة الافراد فى التذكير والتانيث
تقول ثلثة وعشرون وثلث وخمسون الى التسعة وتسعين بل
لتسع وتسعين ومائة والف ومائتان والفان مستعملات فيهما
اى المذكر والمؤنث ولم يذكر جمعهما لعدم دلالة على عدد معين ومى المراد
من اسماء العدد ولذا لم يذكر بصيغة ولو لم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه
لدلالة الاتحاد فى المفرد عليه فيهما مع كونها قياسا وهو اى هذا العدد
يريد مائة وما زاد ملابس بعكس اى عكس ما سبق فى باب العطف
يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة
عشر والف ومائة وواحد وقد احسن حيث قدم قوله ولو كان اللفظ
مذكر الشخص دون المعدود بان اريد به المرأة مثلا او كانا ملابسين
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان اريد الرجل
مثلا فالاحسن رعايته اى رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا
جائزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر فى كلامهم

ونحو

156

ثلث اشخص واربعة انفس على بحث التمييز العدد ولكن لو اخر عن قوله ويجوز فى ثمانى — وممیز ثمان
عشرة الفتح فى الياء كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعدى كرب والعدد
والحذف مع بقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف
حذف الياء مع فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم الدلالة على
المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى والاوجه من الكل ذكره فى المذكر والمؤنث
لعدم اختصاصه باسماء العدد وكذا الحسن فى تقديم قوله ولا مميز لواحد
واثنان وكذا الواحدة واثنتان وثنتان للتقدم الطبيعى وترك وجه
وهو الاستغناء بلفظى معدوديهما مثل رجل ورجلان لافادتهما النص
المقصود بالعدد ولانه فى صدد ضبط المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز
العدد احكاما مخصوصة ايضا قال ومميز الثلثة والزائد اليها اى الى
العشرة بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق المعدود
العدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة
رهط الا ثلثمائة الى تسع مائة وذلك ان للمائة جمعين مئين ولا
يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومائة فيلزم
وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته بعد تعود ووقوع جمع المذكر
السالم بعده ويلزم عند ذكر مميز ما كان يقال ثلثمأت رجل مثلا
ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد تعود وبجيئه بعده هو فى

فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين ومما لكونهما
صنذى العادتين مكروهتان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وممیز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف
اليه لما كان غير العدد كان منبها للتعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان الطرفين
اولين بمنع الاتحاد فى غير باب عشرين وابقاء ما فى صورة نون الجمع
او حذف نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب وممیز مائة والف
وممیز تثنيتهما وممیز جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة
فيحصل التركيب فيترجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طردا للباب
ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل او فى صورته
ولكل منهما بحث يختص شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ الدال
على الواحد من المعدود المتعدد ملابسا باعتبار تصييره اى تصيير
معنى ذلك المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد الثانى الى العاشر
والعاشرة لا غير اى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل
حقيقة فيقتضى مفردا مشتقا منه كثالث اثنين اى مصيرهما
ثلثة يريد انه يضاف ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور

التصيير

اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد فى الانقص بدرجتين او لمساوى
او الزائد وباعتبار حاله اى مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والاولى اليه اى العاشر والعاشرة والحادى عشر
والحادية عشر الى التاسع عشر والتاسع عشر ولا نهاية له بل يتجاوز
العشرين ولكن بالواو تقول الحادى والعشرون والثانى والثلثون
والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل فى الحقيقة
جاز اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى على الواحد من الجزئين
ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال اول الاثنين
او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقى يضاف الى مثله وما فوقه يقال
ثالث الثلثة ورابع الخمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال
ثالث اثنين بمعناه واحد واقع بعد الاثنين فقط كحادى عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من
احد عشر متأخر عن عشر فيبنى الجزآن من كل المركبين او حادى
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى
على حاله ويعرب الجزء الاول ح لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبنى الجزآن الباقيان لوجوده فيهما المتن ما اسم
كان فى موضع آخره ولو حذف فى لكان اظهر واخصر

الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها اى اليا لظهور لزوم فتح
ما قبل الالف ونون كسرة ليفيد ذلك الاسم ان معه اى مع
مدلول مفرده مثله اى مثل ذلك المدلول فى الوحدة والجنس
فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال قرآن لطهر وحيض عند الجمهور
لعدم الجنسية بخلاف الزيدان والقمران لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون عند
الاضافة ولا ينافى كونها جزءا من الدال لانه كالرحيم ولا تقتضى
خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة
او التنوين تقتضى عدم وجودهما الا بعد التركيب مع العامل
وليس كذلك وارجاع ضمير ليفيد الى الزائد تقتضى كونها كلمة
لا جزءها والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع
الى مصدر الكتاب ولما كان انقلاب الالف والهمزة فى المثنى
من بحث الصرف لا حاجة اليه فى النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه
يحتاج اليه فى بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه
عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث
عن التغيرات التركيبية فقال ويحذف نونه بالاضافة
لشبهه بالتنوين لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك

قوله

قوله ويحذف التاء فى خصيان تثنية خصية واليان تثنية الية على
خلاف القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما بدون
الاخر فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان الشيء
لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوائد حروف مبنى المجموع
او اللفظ ان حروف معنى دال بالوضع على افراد فخرج التثنية
واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد والاكثر
فلا وجه لقول القراء ان كل اسم جنس له واحد بالتاء كتمر اوليا
كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم التثنية والتصغير
وعود ضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كنخل وتراب
فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها تدل على
احاد واجزاء الافراد للافراد فان افراد الشيء يلزم صدقه
او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا كل
عشرة واحاده كل واحد منها فلذا ابدل الاحاد بافراد بحروف
مفرده ليس بمثنى ولا مجموع للاده وخروج جميع الجمع بل اما
الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانعام او اعتباريا كانا
عيم فانعام من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث
دلالتها ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا

قبل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع
لا مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان
شاركه في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين
واما ماله صورة مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر في بقر فجمع
عند الاخفش لصدق حده عليه او اسم جمع عند سيبويه فراكب
وبقر لمفردي ركب وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف
الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا او لفظي وهو عدم وجود
خواص الجمع السابقة وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما
كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا
وتمحلوا فيها وقد اوا ما لا وجود له حفظا للقاعدة تسهيلا
للضبط وترك التصريح بعد جمعية نحو ركب وتمر اما اكتفاء بعدم
صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش
وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتبارا اعتباريا لا استعماليا
لا استعمالا ليدخل نحو عبابيد يقدر له عبد ودونسوة يقدر له
مذكورا ومذكار كون نساء مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير
في جمع ذكر يقدر له مذكورا ومذكار ومحاسن في جمع حسن يقدر له
محسن ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه واحاديث النبي

عليه الصلوة

النبي عليه الصلوة والسلام في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة
المستعملة لانها الشيء الطفيف النزول حوش النبي عليه الصلوة
والسلام عن مثله بتغير ما حال من حروف اي بزيادة حرف او حركة
او بنقصان ويدخل جمع السلامة لان زيادة الجزء او شبهه
في عدم جواز الانفكاك مع التصادق تغير بخلاف نحو سمعهم
ولو كان ذلك التغير تقديرا تقديريا لا تحقيقيا كسنوة مثال
الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغير تقديري
فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وسوائي الجمع
ملكه لو غير للجمعية فخرج نحو مصطفون وظلمات لان تغيره
بعد الجمعية للثقل والفرق او نحو نباء واحده ولو تقديرا اترك
الكتفاء والا اي وان لم تعتبر صيغة واحدة فصحيح فالصيغة
لا تتغير عندهم بتغير الاخر ذاتا ووصفا والا لزم بطلان
الالحاق في نحو سفلى السرجل وعدا بنية الاسم الثلاثي
او بعين لا عشرة والتغيير السابق لغوي فلا تناقض
مذكر ذلك الصحيح لو كان في اخره اي في اخر مفرده
فيلزم تكلفان والظاهر ما قلنا في المثنى فواحد ولو ترك
في لسلم مع الايجاز واوا وياء حركة قبلهما بجنسهما

اى ضم ما قبل الواو وكسر مع الايجاز ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت فى اصل الوصل فيدخل نحو صالحوا القوم ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم ولان المراد كون المذكورات زائدة كما خرجنا فى المثنى وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع او الزوائد ان معه اى مع مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قيل ثبوت الكسرة فى المفرد فرضى كغلان افقه من الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال وقدم قوله وقد حذف نونه اى جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط طبعا ليقرب من ذكر النون وشرطه اى شرط قياس مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذى اريد به جمعيته جمع الصحيح بل هو فى غاية الركاكة حال كونه اسما لا وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق الاصطلاحى فلا استدراك فيدخل نحو وريا ، وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان فكان المص اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا

للغة

للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اى مدلوله عالما ويجوز ان يقال تقديره ان يكون مفرده مذكرا اى دالة علما عالما اى دالة فالوجهان متساويان لاحتياجهما الى ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بتذكير العلم لكان اخصر ايضا وشرط حال كونه صفة ان يكون مدلول مفرده مذكرا عالما اذ كر التوجيهين لكن الاول هاهنا ارجح لعدم المساوات بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى وان لا يكون مؤنثه اى مؤنث تلك الصفة المفردة فعلاء كحمراء فانه يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى الصفة كامل فى التفضيل لدلالته على الزيادة فناسب شرف الجمع ولا فعلى بفتح التاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة ولكون التاء اصلا فى الفرق اختير فى مذكرها اشرف الجمع كندمانون وان لا يستويا اى المذكر والمؤنث فيها اى فى تلك الصفة يخرج بمعنى مجروح او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور فى الكافية

وترك المجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر
والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لوكان في اخره اي
اخر الجمع الصحيح مذكر ما سبق الف وتاء زائدتان وشرطه اي شرط
هذا الجمع لوكان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى
باقوى الاحوال ان كان اي ان وجد مذكره كمسلمة لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره فشرطه وجود
التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث
فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما
بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني البالغة فجمعها حوائض
وطوامث لا غير والا اي وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار
شرطه ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم
الاطراد فالجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال اي جمع على وزنه
كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعني يطلق
على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من الجموع
لكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي
الظاهر ان الصحيح المطلق الجمع من غير نظر الى القلة

والكثرة

١٦١

والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلة
كارجل في الرجل والا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده كقوله
تع ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية
والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي وقدم وجه ترك
المصدر
صيغتها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا
مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق
بينه وبين مطلق فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول
فان عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا
قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة وهو متحقق بينه وبين
مطلق فيعمل مع كل زمان الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع
الفعل كما اعترفوا به وبهما لا بد لان على الحال البتة فلا بد من عدم
الاقتران لها ومن اراد التفصيل فليرجع الى لب الالباب وشرحه
ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تاكيدا
او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا من فروع
تقدير المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا

في لب الالباب والرضي وقيل لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان الا
قوي وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت ضرب الامير المص باعمال المصدر
يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان المطلق
بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظروف
المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل لفعله في موضع
او وقت الا في موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند
السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه
مقام الفعل لا لمصدريته واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف
العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب
الالباب فوجد الوجهان واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر
يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله تع ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ
معه السعي لان المانع تأويله بان مع الفعل فان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه
مع ان الظرف كالمجبم للعامل لملابسته اليه في الاوغلب
فيدخل فيهما لا يدخل الاجانب وانه معمول ضعف يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تع ما انت بنعمة ربك
بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوه مطلقا وقدر

والعامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل اي
لا يقع الاضمار في المصدر بان يستتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة
بخلاف ضربي في يداو ذلك لان النسبة الى المرفوع مأخوذة
في صيغتهما فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فلو اوضع
نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام فاقتضاؤه للمرفوع
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين وهما في الفعل راجعان الى الفاعل وكذا في الصفة
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم
في المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التأكيد
فلو قيل نقيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم وجمعهما
ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار
وان ارادوا الا بد من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما
اتحدا في الصفة اكتفى بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر يمنع لزومها والسند الظرف واسم
الفعل وقول من قال ان الاضمار فيهما تسامح لقيامهما

مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
كلاهما على المسند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة وافعل
من مثلا مسند آخر غير صحيح اذ الاضمار حقيقة في شيء من الاشياء
بل هو حكمي محض واعتباري صرف حققناه في صدد الكتاب ولا فرق
بين الفعل واسمه في المعنى بل فيما هو لفظية لما مر والمقتضي
للاستتار هو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان
اراد الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ
فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات والخارج لا يدفع
الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار
بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما
وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار
ما سبق اعني الاستتار فهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال
مثلا زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند
مر وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل مع ان اعماله منونا اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وبهذا مع كونه مخصوصا
باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول
وقل اعماله الى المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره

يان مع

بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا
في الفعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير بيان كقوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان
ملابسا بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول
لا في العامل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل
المحذوف بعد لو على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا
عمرا او ذي الحال نحو جاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل
ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد
عمرا او حرف النفي من ولا وان ولو حذف الحرف ليشمل النفي
المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ التتم
الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا
وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس
كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف
النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا

اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب
واقول نصرة لابن مالك رح ان حرف النداء قائم مقام ادعو
فهذا يكفى فى التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر
للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه
ملفوظ او مقدر ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام
فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر
ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول اوهم اشتراط الحال
او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه
غير الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط فى البارز
لا فى المستتر والظرف ويضاف اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله
فى المعنى اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضى
لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطى عمر
ودرهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك
الكسائى حيث يجوز عمله بمعنى الماضى ولو قال التقدير خلاف
الظاهر نقول لما لم يجد عمله فى المفعول الاول مع كثرة دوره
فى الكلام كان قرينة للتقدير وقال السيرافى الاجود ان يقال
انما نصب ههنا الثانى ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا

يجوز

ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسى ردا على جواب الحذف
لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظاهرا لان زيد امس قائما لامتناع
الاختصار وقال الرضى يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة
وان كان قليلا كما يجئ فى افعال القلوب ويضعف
مذهب السيرافى فى قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا
اضطرار ههنا الى نصب عمر ولان حمل التابع على اعراب المتبوع
الظاهر اولى وبالام اى بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة
على اسم الفاعل يستوى فيه الجمع جميع الازمنة لكونه فعلا
حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة مفعال
وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان اراد اوزان
للمبالغة كذى اللام فى استوى الجميع لم يستقيم فى المعطوفات
وان اراد انها كاسم الفاعل فى العمل والاشتراط يرد عليه
انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال
فى المبالغة ثم ان هذه عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل
المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى
المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية ورد

بان المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل
التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة
واما نحو الزيادة والمبالغة في الحدث فمعرب لكونه بمنزلة التجدد
واسم المفعول اي هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى
والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد
من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والصحيح ظاهر لبقاء
صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية
معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز الحذف
للتخفيف فلا بد من القيدين المذكورين لعدم جواز الحذف عند
انتفاء احدهما على ما صرح به الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها بلا تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي للزمان لو
اعتمدت على ما سبق ومعمولها اي الصفة المشبهة ملابسة
باللام المعرفة لا الموصولة او مجردة عنها انفصال حقيقي

الصفة

والمعمول

والمعمول اي معمول الصفة المشبهة الظاهر لا المضمر ملابس باللام
او مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها مطلق المضاف او مجرد عنهما
فيدخل نحو الحسن وجه غلام في المجرد لا المضاف فالانفصال
ايضا حقيقي لا مخلو المنع كما توهم فبضرب الاثنين في الثلثة
يصير ستا وهو اي معمولها في هذه الاقسام الستة مرفوع
بالفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعمول
المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التميز وعلى التميز
عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التميز بمعنى المصدر اي جعل
معمول الصفة تميزا في غيرها اي غير المعرفة او مجرور باضافة
الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر
وامتنع منها الحسن وجه باللام في الصفة المضافة
الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة خفة لانها
اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف
منها او من معمولها او نقله منه اليها ولا شيء منها فيه وامتنع
الحسن وجه او وجه غلام باللام في الصفة المضافة الى معمولها
المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادة التخفيف بنقل
الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر

ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن
اللام الى معمولها المضاف فكانه اختاره مذهب الكوفيين
فانهم يجوزونه فى السعة بلا قبح لانتفاء المذكورين وما فيه
ضمير واحد اما فى نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران
حسن لاشتماله على المحتاج اليه الا احسن لاشتماله على زائد
والا اى وان لم يكن فى الصفة ولا فى معمولها ضمير فقبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير فى الصفة
غير ظاهر ظهوره فى المعمول ذكر قاعدة نظهر بها وجوده وعدمه فقال
ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما
ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى
وان لم يرفع بها سواء نصب على التشبيه او على التمييز او جرت
بالاضافة ففى الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل
كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف فى التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول
اللازمان اراد بلزوم المفعول تعدية فعله الى واحد فان
ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول

منصوب

منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كهما ثمنى كهى اى كالصفة
المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدى منهما
فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه على تقدير حذفه
وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر مفعوله منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل لتفضيله على غيره فى الفعل لا التفضيل
المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه فى الاكثر
وهو الفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اكثر مشهورية
ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من احوال الوضع
والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال
الحقيقى باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع
الذى سيجئ كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون
الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات
الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان
غيره لكراهتهم لحوق التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر
بما فى حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفاصلة
بينه وبين احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية

لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول على اصل
القياس دون الثاني او الاضافة فح له معنيان اشار الى الاول
وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه
اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرطه اي شرط
اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى دخوله فيه اي مدلول
اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب
الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة
جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير
وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من في كون المفضل
عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما
اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم
المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية
ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في نحو قوله تع وهو اعلم
من يضل فعل ناصب كيعلم واما العمل في المستتر فجائز
بغير شرط بلا ذم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الظرف
والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها رائحة الفعل
واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله في نحو ما رأيت

رجلا احسن

رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يريد اسم تفضيل
يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف يكون في
متعلقه ويدخل من التفضيل على ضمير فاعله مقيدا بحال وترك
ضابطة الكافية لغموضه وصعوبة فهم واكتفى بالتشبيه
والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدي وقد سبق واذا وجه ترك
الدليل وهو كون اسم التفضيل ح بمعنى فعله اذ النفي في
الكلام يتوجه الى القيد فينفي الزيادة فيبقى اصل الفعل
فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل ح بل رفع
اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل
بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتدا ولو عمل
يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير
المجرور من منه وكلمة في او نحوهما في نحو المثال المذكور مع بقاء
البواقي على حالها وكعين زيد احسن فيها الكحل يريد تبديل
رجلا احسن في عينه الكحل الى اخره في المثال الاول ونحوه الفعل الماضي
بهذا العبارة ونحوها وفي هذا المثال من التفضيلية
مقدرة بعد الكحل فيلزم الفصل الفعل الماضي
ما فعل دل بالوضع على ما مضى المضي او زمان او حدث

اوشئ مضى بمعنى اللغوى فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل نحو
ان ضربت ضربت وعيسى وبنى الماضى لعدم مقتضى الاعراب
على الفتح لفظاً نحو ضرب تقديراً نحو غزا لا السكون مع كونه
اصلا فى البناء لمشابهته الاسم وقوعه موقعه فى نحو زيد ضرب
وضارب مالم يلحقه اى الماضى الواو الضمير قدمه لقرب لازمه
من الفتح وجودية لانه اى الماضى يضم ح لفظا نحو ضربوا او تقديراً
نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن ح نحو ضربن وضربت
المضارع وضربتما وضربتم وضربتن المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان
الحال والاستقبال بالاشتراك على الاصح وهو اى المضارع
معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا لانه اى من بين
انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم تتصل
به اى بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه ح مبنى على الفتح
فى جمع المذكر وعلى الكسر فى الحاضرة وعلى الفتح فى غيرهما لانها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة
ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث
فانه ح مبنى على السكون حملا على الماضى واعرابه اى المضارع
رفع ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد غير المثنى

والمجموع

والمجموع سوى الحاضرة اى المخاطبة ملابس بالضمة رفعا والفتحة
نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضربُ ولن يضربَ
ولم يضربْ وغيره اى غير المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحا
او معتلا بالنون رفعا وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم
يضربا ولن يضربا لان الضمير المرفوع لما عد جزءاً بدليل سكون
اخر ضربْنا دون ضربَنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل
الالف والواو الحركة نحو جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان
حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه
فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى لفضلة فلذا يحمل على الجر دون
الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا
والمعتل الاخر بالالف قدمه لخفته ووحدته بالضمة رفعا
والفتحة نصبا تقديراً مقدرتين والحذف اى حذف الاخر جزما
يغشى ولن يغشى ولم يغش والمعتل بغيره اى غير الالف يعنى
الواو الياء بالضمة رفعا تقديرا او الفتحة نصبا لفظا
والحذف فجزما نحو يغزو ويرمى ولن يغزو ولن يرمى ولم
يرم وفى كلام المص نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة

فى الصحيح المفرد يكونان تقديرا فى الوقف والثانى ان السكون
فيه ايضا يكون تقديرا فى نحو لم يضرب الرجل والثالث ارجاع
الضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح
والرابع الفتحة فى المعتل بغير الالف يكون تقديرا فى الوقف
ولو قال فالمفرد سوى الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا ولو تقديرا
والسكون كذلك فى الصحيح والحذف فى المعتل وغيره بالنون
وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع لوجرد عن الناصب
والجازم الاتيين وعامله التجرد عند الكوفيين ووقوعه موقع الاسم
عند البصريين وينصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم
والناسب للرجا والطمع فلا يناسبه فح لابد من السين
اوسوف اوقد اوحرف النفى كقوله تع علم ان سيكون والتى
بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع والناصبة
باعتبار عدم التيقن التيقن وينصب المضارع بلن ومعنى اى
لن موضوعة لنفى الفعل المستقبل واذا لو كان فعله
مستقبلا لا حالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقد يجرد عن الشرط كقوله

تع

مع فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى
اِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال وقد اصاب فى تقديم هذا الشرط
اذ فى عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصب فى تبديل
الاعتماد بالعمل فى قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها
اذ لا عمل فى نحو انا اذن اكرمك ونحو ان تأتنى اذا اكرمك
وحصر الاعتماد فى هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد الكامل ووجه
اشتراطه ضعفه وتعلق بيته بوقوعه بين المتصلين لا تواردهما
العاملين على معمول واحد لعدم تمشيه فى الاولين والاختلاف
بالكلية والجزئية فى المعمول كاف كقولك وادى ان تقول
ولعدم امتناعه بل وقوعه اذ لاختلف محل العمل كمررت بزيد
فلم لا يجوز ان يكون اكرمك فى الثالث منصوبا لفظا
ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل
لا جوازه وذلك فى موضعين بيّنَهُما بقوله ولو كانت
اذن بعد الفاء قدمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز اعمال
اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه
جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل

وانه اذن لا وجه حسن للاعتماد
مع عدم العمل كما وعمل فى نحو م

وصح الفصل بينهما اى بين اذن معموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك
والدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء اذن يا زيد اكرمك
لا غير لكثره دو وهذه الاشياء فى الكلام خاصة دون اخواتها
وكى وهى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت كى ادخل
الجنة وان اى ينصب المضارع بان مقدرة بعد حتى لو كان المضارع
مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان
التكلم غيره وهى حتى جر بمعنى كى للسببية كاسلمت حتى ادخل
الجنة اوالى لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس
فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا كمرض حتى لا يرجونه ولو كان ذلك
القصد حكاية كما كنت سرت امس حتى ادخل البلد يرفع المضارع
بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجا فينا فى الحال فيكون
حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق
بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف جر ويجب ح السببية
ليحصل الاتصال المعنوى جبراً لما فات من الاتصال اللفظى
وترك التعريفات لظهورها لمتصدى هذا الكتاب وبعد لام
كى اى لام بمعنى كى للسببية اذ هى حرف جر كحتى لا يدخل الفعل
الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود وتا اشارة

الى لام

الى لام الجحود زائدة للتأكيد بعد النفى لكان اى لحدث نحو قوله تع
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع
فى الجميع ولا حاصل لتعميم كان المعنوى كما لا يخفى فيقدر مضاف
اما فى اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة او ذا تعذيبهم
وبعد الفاء لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للجمعية اى
لمصاحبة ما قبلها بما بعدها وما مبتداء قبلهما اى الفاء والواو
وامر خبر والجملة حال من فاعل الفعلين المقدرين بعد لو
كزرنى فاكرمك اى ليكن منك زيادة فاكرام منى اونهى
كلا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى اونفى
قدمه لمناسبة النهى كما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان
فتحديث منا اوتمن قدمه لمناسبة النفى كليت لى مالاً فانفقه
اوعرض قدمه لمناسبة التمنى كالا تنزل فتصيب خيرا اى لا يكون
منك نزول فاصابة خير منى اواستفهام كهل عندكم ماء فاشربها
اى هل يكون منكم ماء فشرب منى وبعد او لو كانت بمعنى الى
اوالا اخركه ان فيهما لانهما خارجة عن معنى او مقدرة بعده
والتوجيه بمعنى الى والا الداخلتين على ان المقدرة بعدها غير
وجيه اذ لا تفاوت فى المعنى بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد

ضايع بل الاوجه ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان
او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب لا كونهما معنى او نحو لالزمنك
او تعطينى حقى وبعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما
اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان يكون في تاويل الاسم
فيصح العطف كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الى من لبس
الشفوف وجاز اظهارها ان معها اى العاطفة كاعجبني قيامك
وان تذهب ومع لام كي كجئتك لان تكرمنى ويجب اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تع لئلا يعلم لاستكراه
اللامين المتواليين ويمتنع اظهار ان فيما عداهما واعلم ان ان
الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في
تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى
احضر الوغى من في رواية النصب ويجزم المضارع بلم ولما وبهما
للقلب اى قلب المضارع الى معنى الماضى وتختص لما بالاشارة الى لما
للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف فعلها
اى لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما اى لما

ادخلها

ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما
يضرب ويكثر في نفى الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم المضارع
بها وبه اى بهذا اللام يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة
الشعرية كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام
وجاز السكون في هذا اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا او ثم ليقضوا ولا
النهى بلا اضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف
او البيان بتاويل الدال على النهى وبه اى بلا هذه يطلب الترك
وكلم المجازات اى يجزم المضارع بها وهى ان ومهما واذ ما وحيثما
ومهما لا يجزمان بلا ما واين قدمه لمناسبة الظرفين واين ومتى
ومهما يجزمان مع ما وبدونها وما ومن واى وقل الجزم مع كيفما
واذا او يجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال الستة السابقة
سوى النفى لو قصد السببية قيد للتقدير ولو لم تقصد لم يجز الجزم
بل يرفع فيكون صفة او حالا او استينافا ولو قدم هذا فقال
ولهى ان يقدر بعد الافعال الخ لكان احصر واحسن وانسب
لاسلوبه المعهود والكلم الجازمة تدخل الفعلين لسببية
الاول وسببية الثانى ولو تجعل المتكلم ولو قدم هذا فقال وكلم

انما سمي الاول شرطا فلانه علامة الثاني والشرط في اللغة بمعنى العلامة وانما سمي الثاني جزاء فلانه مترتب على الاول والجزاء في اللغة بمعنى المكافاة منه

لكونه عوضا عن الشرط لان الجزاء في اللغة عوض

١٧١

المجازاة وتدخل الفعلين الخ لكان مثل ما سبق وسميا اى الفعلان
المدخولان شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين اول الاول اى الشرط
فالجزم لازم فى المضارع ولو كان الثانى مضارعا فقط ففيه وجهان
اى جاز الجزم والرفع فى المضارع ولو كان المسبب اى الجزاء ماضيا
بلا قد لفظا او معنى قيدان للماضى فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب
او لقد فيخرج نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة ولو كان المسبب
مضارعا منفيا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء وتركه لان
اداة الشرط تقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال فكان مؤثرا
من وجه دون والا اى وان لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة
لعدم تاثير اداة الشرط اصلا حينئذ فاحتيج الى الرابطة
وذلك اذا كان الجزاء ماضيا بقد لفظا او معنى او مضارعا
بما او لن او سوف او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا
او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التى للمفاجاة
مع الجملة الاسمية موقعها اى موقع الفاء لان معناه ينبئ
عن حدوث امر بعد ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله وان

تصبهم

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة
مقابل الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه
مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام
فانهما مع الحرف ليسا قسمين من الفعل كالنفى وبدونهما
كالمضارع لفظا وحكما ما فعل يطلب به مدلوله نحوه اى مصدره
من المخاطب فخرج امر الغائب والمتكلم وبحذف التاء فخرج نحو قوله
تعالى فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب ومجهول امر المخاطب وبنى
الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب اعنى المشابهة
التامة للاسم بحذف التاء على السكون فى المفرد الصحيح وجمع
المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل
الساكن بحركة تجانسه واما حذف الاخر فى المعتل فللتخفيف
فيما كثر استعماله ولعل السبب فى تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب
والمتكلم وقيل ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق
اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية
فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف
فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر فعل ما مفعول
لم يسم لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا

فاعله اى فاعل ذلك المفعول ما فعل لنسب لنسبة تامة او على وجه
القيام الى المفعول فى الاصل كضرب عمرو فى ضرب زيد عمرا افادة
نسبة الفعل الى عمرو وفى الاول تامة دون الثانى وان
نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية
والفعل مطلقا وتوقف تعقله اى تعقل مضمونه على متعلق
غير الفاعل فى اصطلاح النحاة فالفعل متعد كضربت زيدا واللازم
اى وان لم يتوقف تعقله على متعلق بالفعل فغيره اى غير متعد
كذهب زيد قال الرضى فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج
فى المتعدى مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم المتعدى بانه الذى
يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذى
لا يصح ان يشتق منه ذلك يعنى بغير واسطة الجار
ويتعدى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثانى غير الاول
ثانيا كاعطى او عينه وهو باب علم ويتعدى الى الثلثة مفاعيل
كاعلم وارى وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما
الهمزة زاد مفعولا اخر يقال له المفعول الاول وانبأ
ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل بواسطة

اشتمالها

اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها اى لهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول اعطيت فى جواز الاقتصار عليه
والاستغناء عنه ونحو هما والمفعول الثانى والثالث كمفعول
علمت فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما
من الخصايص افعال القلوب اى افعال اصطلاحية دالة على
احوال القلوب من العلم وظن فانهما ما كيفيات اى اضافة
او انفعال لا فعل وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير
فيكون من باب تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهى اى افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت هذه الثلثة للظن وزعمت
مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم بنصب استيناف او خبر افعال القلوب
فالجملة معترضة او خبر ثان او خبر محذوف جزئى الجملة الاسمية
على ان كل واحد مفعولية وخصت هذه الافعال اى ميزت
من بين الافعال بانه اى الشان اذا ذكر احدهما اى احد
المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد ذكر اللفظى فالحكم
اكثرى لا كلى اذ قد ورد الحذف مع القرينة ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة

فالمفعول الاول محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه
القلة كونهما بمنزلة اسم واحد او المفعول الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى
مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم
لزوم كون المأول بشئ فى حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقدير
فالحكم كلى اذ هما جزء الكلام لكونهما مبتداء وخبرا فى الاصل فاذا لم
يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة اذ لا يجوز الحذف
نسيا بخلاف باب اعطيت فان احد حذف مفعوليه تقديرا
ونسيا كثير واما حذف المفعولين معا فشائع بينهما
تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسال زيد عمرا ودهما فاعطى او نسيا
كقوله تعالى هل يستوى الذين لا يعلمون والذين لا يعلمون
وفلان يعطى ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف
نسيا فى مفعولى باب اعلمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن هذا انما يفيد نفى الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا يرى ان علماء المعانى
اوردوا الاية السابقة مثلا لتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم
فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبتغى العلم
بضرب من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكراى

خصت

خصت هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والغايت لاستقلال
بمفعوليها كلام ما لم تتقدم هذه الافعال على مفعوليها فح لا يجوز عند الجمهور
الغاؤها لان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب المعنوى وهو اى
الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو تأخرت هذه الافعال عن
مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت
بين مفعوليها ويجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب
زيد وبين الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى
ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاء نى زيد واحسب
عمرو وخصت هذه الافعال بجواز التعليق من قولهم
امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها
ولا فاقدة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة
فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغات لوجوب العمل
المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكر
قاعدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم وهل زيد
قاعد واى الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك وقبل
النفى كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد فى الدار

ولاعم وو قيل اللام الابتدائية الداخلة على معمولها لان هذه
الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل
التقديري كثير فلا يضيع حقوقهما من كل وجه فروعي الجانبان وخصت
بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين راجعين لواحد
كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ادوا النفس
تصريحا وتنبيها الى ما عسى ان يفعل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال
القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فلا يحتاج
الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر الاصليين فيهما
فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية
بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنسوب الاول بل هو توطئة فلم يتحدا
فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذ المخالف للاصل
يناسبه التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم
لزوم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا
واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت الا اياك
اذ فيه اتحاد من ~~جهة~~ وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة

بازيد

بازيد من هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها
وظننت وعلمت ورأيت ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت
وعرفت وابصرت واصبت لف ونشر مرتب يتعدى كل واحد
من هذه الاربعة خبر وظننت لانه اريد به اللفظ الى مفعول واحد
لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل يتعدى مع كونه اقوى
من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا تقدير المتعلق معرفة
لان فاعل يتعدى ح ان راجع الى مجموع الاربعة لم يستقم
الى واحد وان رجع الى كل واحد يلزم ملابسة الى معنى الاربعة
الا ان يراد بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول

الافعال الناقصة

الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها بكلام ما بالفاعل
بخلاف الافعال التامة ما لفظ لا فعل ليشمل الماويات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة
كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للقديم ثم ما خبر محذوف
لا ملفوظ لما مر بل خبر ان كان مبتدا صار المح والجملة معه
وضع لاجل اثبات ~~ام~~ الفاعل على عدل عن التقدير لايهامه
القرار والدوام وعن الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل
ليس وليس اللام صلة الوضع والا لا يشمل الا نحو

صية بالتشديد معلوما او مجهولا ولما كان التعريف
شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب
وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خصوا الصفة بالخبر
اي بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم
بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف
بفساد الحد مع انه يمنع الجمع لخروج ليس حينئذ ولو اريد بالمصدر
الموجود في الاستعمال دخل نحو فعال بل اسماء الافعال
كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل وبعضهم
قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير
المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا
وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذه
بعد عدم تمشيه في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف
نحو الزمان لا قرينة يعتمد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود
ولو بدل الفاعل بالمبتداء او باسم وفسره بالمبتدا بعد دخول
العامل عليهما لكان اقرب وترك فعل ابن الحاجب بدخل
الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها لاغناء
التفصيل الاتي عن هذا الاجمال وترفع افعال الناقصة

الاول

الاول من الجملة الاسمية اعني المبتداء على الفاعلية وتنصب
الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه
ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز
تاركا ما به الاشتراك لظهوره فقال صار قدمه على كان
لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد عالما او في
الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة لتحقق الخبر
زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق او لاحق نحو كان الله تعالى
عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على لتحقق الخبر اي وللانتقال نحو افتقر زيد ثم كان غنيا
ويكون فيها اي في كان عطف عليه ايضا ضمير الشان كقول
الشاعر اذا مامت كان الناس صنفان وهذا ليس معنى
لكان بل استعمال متفرع على الاول من فلو قال فيجوز
فيها الشان لكان احسن واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى
كن فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل
كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح
وامسى واضحى ويكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في
في هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل

وبات وظل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتاً
طيبا وهذه الجملة كالسابقة لاقتران الجملة اى المعنى المأخوذ
من الجملة باوقاتها وهى الصباح والمساء والضحى والظلول
والبيتوتة ويكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات
المذكورة وليس قدمه لبساطته واصالته لنفى مضمون الجملة
حالا فى الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه
ومن تبعه مطلقا ومابرح ومافتئ ومازال ومانفك قدم
المأوتات لتمحضها واصالتها ثم غير ترتيب الكافية فيها لان
الثلاثى احق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة
بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلها مذ قبله اى زمان امكان
قبول فاعلها لمضمون خبرها فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم
له زمان البلوغ والمراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل
زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمها اى هذه الاربعة
فى كونها ناقصة النفى ومادام لتوقيت ومدة ثبوت خبرها
لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعاراً بجواز التعبير بما فيها
مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اى لاجل كونها للتوقيت
المذكور افتقر مادام الى كلام قبله لانه اى مادام مع اسمه وخبره

ظرف منصوب

ظرف منصوب وفضلة فلابد له من ناصب وعمدة نحو اجلس مادام
زيد جالساً اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار
اخر هذه الاربعة مع كونها ابسط لانها لا ملحقات والقاب
كونها تامة فلذا راعى فى الترتيب معانيها الاصلية ففصل
بين غدا وراح مع اخواتها فى المعنى وجعلهما طرفين لكون
مدلولهما طرفى النهار وآض وجاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار ومنهما
اى من الافعال الناقصة اخرهما لقلة اثباتهما فصيح
حتى قال الاندلسى لا يتجاوز الموضعين الذين استعملا
العرب فيهما لهما قولهم ماجاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة
فكان ابن الحاجب اختاره واطلقهما الفراء فكأنه المص اختاره
ولا يتقدم الاخبار اى الاخبار الافعال الناقصة
على ما فعل ناقص فى اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية
وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر
خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا بان ما فى هذه الافعال
لنفى النفى فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث
منعوا جواز التقديم فى ليس ايضا للنفى لان العمدة فى اقتضاء
ما صدر الكلام خاصة فيها الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح

لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم
في ما عدا الماويات فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء
لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال
فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل وكذا شبهه افعال

افعال المقاربة

المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق
حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل
ففهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا حد جامع ومانع
واما كون تلك المقاربة مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او شروعا
كما في صاحبيهما فخارج عن حد النوع وظيفة لغوية عسى كعسى
زيد ان يقوم اي عسى حال زيد او ذا ان يقوم وقال الكوفية
ان يقوم بدل الاشتمال فعسى ح تامة وارتضاه الرضي
يريد ان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون
ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان والثاني ان يقتصر
على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار اليه بقوله اي عسى ان
يخرج زيد فعسى ح اما تامة بمعنى قرب واستغنى
عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوه لانه انشاء كلعل ولا يعرف

لتأخير

لتأخير هذا الحكم وجه وقد يحذف ان في الاستعمال اوول تشبيها
لها بكاد فلا يحتاج الى محذوف وقد يقوم السين مقامه اي
مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال نحو
عسى زيد سيقوم وكاد ككاد زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان
لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدلالة على الرجاء وقيل
لدلالته على الاستقبال المنافي للحال فيه ان كاد لا يدل على الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد ولو سلم هذا لما استوى
الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث
الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقل ان في خبر كاد تشبيها
بعسى وبدخول كلمة النفي على ما كاد منفي معناه كسائر الافعال
رد كقوله من قال انفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يفرق
لتقديمه وجه وكرب واخذ وهي اي هذه الاربعة ككاد
في الاستعمال في كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك
في العلة واوشك اي اسرع وهو كعسى في كون خبرها
مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه اياه

فعل التعجب

بدونها فعل التعجب ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما

وهذا التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه
ولا يتصرفان بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم
ونحوهما ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل
بينهما وبين معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني في الظرف
وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وما
مزيته وما مبتدا نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب
لانه يكون فيما خفي سببه خبرها ما بعدها وهمزة افعل
للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب
سيبويه اختاره المص وقال الاخفش ما موصولة والجملة
صلتها والخبر محذوف اي الذي افعله اي جعله ذا فعل
شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير شيء سد مسده
وذا غير معهود وبه في افعل به مفعول لا فعل بمعنى صيره ذا فعل
على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية او زائدة
والهمزة للتعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت
اياه ذا فعل اي صفه به وهذا مذهب الاخفش اختاره
وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان يقوم والامر

بمعنى الماضي

بمعنى الماضي غير معهود فلذا لم يختره صاد ذا فعل ~~وكون الامر بمعنى الماضي~~
~~بغير معهود~~ المص افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما
يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل   افعال المدح والذم
الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد الافراد استغنى عن
الحد نعم وبئس وفاعلهما معرف باللام للعهد الذهني او مضاف
179   اليه اي المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او مضمر مميز بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شيء
نحو نعما مثل اي نعم شيئا وعند سيبويه ما معرفة تامة بمعنى
الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود فلذا
لم يختره المص وقدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اي
بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يتقدم
المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتداء حال من المخصوص
فيكون ما قبله خبرا مقدما قبل العائد الا مر ولا يتمشى هذا في المضمر
المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء او خبر المحذوف هو هو فيكون
جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم
العبد اي ايوب عليه السلام قدمه لان المطابقة نعمة ايضا
اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيا ولا بد من مطابقته

اى مطابقة المخصوص له اى للفعل فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والجنس وساء كبئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا
وفاعله ذا وحب كظرف اى صار حبيباً ولا يتغير حبذا الا فعله ولا فاعله
ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص احدهما لجريها مجرى
الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه اى مخصوص حبذا كالاول
اى مخصوص نعم وبئس فى بعديته للفاعل غالبا وفى الوجهين فى
اعرابه ويأتى قبله اى قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه
اى وفق مخصوص حبذا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كحبذا الزيدان راكبين وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز هو ذا لانه
فاعل منهم لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا فى
فى الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال
التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا والتمييز
راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم الحرف قد سبق

مطلب الحرف وحده ﻫ

حده حروف الجر هو اى حرف الجر ما حرف وضع لافضاء الفعل
اى ايصاله او افضاء معناه اى ما دل على الحدث كالاسماء
المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان تقديرا مقدرا
كبما وحبت وهذا التعريف لا يتناول الزوائد ولا مثل رب فيكون

حداً

١٧٠

حداً للجار الاصلى فيلزم كون ذكر غير الاصلى استطرادا مع كونه
من مقاصد النحو ولو زاد وحمل عليه لاضاب من للابتداء فى المكان
بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفة كقوله تعالى من اول يوم
قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله
منه اى النجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفصيلية والتبيين
اى اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض موضعه كاخذت من الدراهم والبدل
ويعرف بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة آخر مثله
فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة
كقولهم لى من فلان صديق ولقيت من زيد اسدا والاستغراق
فى النفى كما جاءنى من رجل فانه نص فى الاستغراق فلذا لا يجوز
بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهر فلذا يجوز ما جاءنى
رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءنى من احد فان
احداً اذا قرن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة كان معنى

من اولا فلذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرهما لانها سيجئ حروفها فيلزم
التكرار والقسم نحو من ربّى لا فعلن كذا او بفتح اوله ايضا اى كما
يكسر فيه اى فى القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب والى وحتى
للانتهاء فى المكان والزمان بلا خلاف والى قلت كائنا بمعنى مع
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء
بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر يقال اليك والى واليه
ويفهم من هذا التخصيص الذكرى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم
دخولها الضمير لا يقال حتاك وحتاى وحتاه وفى للظرفية اى ظرفية
مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق وقل فى
اوكونه بمعنى على خبرا وحال كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل
قال المحققون انها للظرفية فيه ايضا وجاز التمكن المصلوب
والجذع تمكن المظروف فى الظرف والباء للاستعانة لم يصب
فى تقديمها اذ الالصاق اصل وغالب فى الباء والمراد بالاستعانة
استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه لمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة فيكون بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
او الالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو مررت
بزيد اى التصق المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة

بلا عكس

١٨١

بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون
السرج ملصقا به حال الاشتراء والتعدية اى جعل الفعل
اللازم متضمنا بمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا
وسمى بهذا المعنى قليلة وسماع ولكنها مقوية لمفهوم الجاد
وعمله فلكل من تقديمها على المقابلة وتاخيرها وجه واما التعدية
بمعنى الافضاء فعام لكل جار اصلى والمقابلة اى لوقوع مجرور
فى مقابلة اخر نحو بعت هذا بكذا او الظرفية كجلست بالمسجد
والبدل كما غضبت بهذا الثوب خيرا او التجريد كرأيت بزيد اسدا
واللام للاختصاص بملكته كالمال لزيد ومنه بغيرها كالجل للفرس
والتعليل كضربت للتاديب وخرجت لمخالفتك والقصد
اى الافراد كقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله تعالى
غير معللة بالاغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية
لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون
على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول كقلت لزيد انه لم يفعل
الشر وتاتى اللام للقسم والتعجب اى معه نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما يستعمل فى الامور العظام وكى للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية

نحو كيم فعلت اى لا غرض فعلت ويدل على كونه جارًا حذف الف ما
كما فى لم وعم ورب للتقليل اى لانشائه واتى للتكثير كما فى مقام
المدح والذم وتصدر رب لكونها انشاء ويختص بدخول نكرة موصوفة
بمفرد او جملة لتحقق التقليل وفعلها اى رب ماض لانه حاله
معلومه ويحذف فعل رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو
رب رجل كريم اى لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم
لا مرجع له فيكون نكرة مميزة بفتح الياء مضاف الى منصوبه المضاف
الى ضميره المضمر اى يكون مميز بنكرة منصوبة واضاف المنصوب الى
الضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل رب على الجملة
الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا والاسمية نحو ربما زيد
قائم الا لو كان ما زائدة فان رب ح يدخل على الاسم نحو ربما
ضربة بسيفٍ وواوها اى واو مضمر رب بعدها لا يدخل المقسم
كما يدخله رب بل تختص بنكرة موصوفة نحو وبلدةٍ ليس بها انيس
والعمل لها اى لرب لغيرها فيكون اختيار المذهب البصرية او لوا
ورب لانها مضاف لقيامها مقام رب فيكون اختيار المذهب
الكوفية وواو القسم مبتداء ويختص بالظاهر احترازا فلا يقال وك
لافعلن وتاؤه اى القسم عطف على واو القسم ويختص

تاالقسم

١٨٤

تاء القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة يجب حذف فعلهما
اى كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب او الرفع جواب كل منهما
طلبا اى دالا على الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرنى
وباؤه اى القسم عام يدخل المضمر والمظهر اسم الله تعالى او غيره
ويحذف فعله ويذكر ذلك لان الباء اصل الكل والواو
بدل منه ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع عن اصله وجوابه
اى القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفى
ما ولا وهما يعمان الاسمية والفعلية والظاهر انه سقط
ان المختصة بالاسمية من قلم الناسخ فانها ايضا يقع جواز
للقسم ويحذف جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل
عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه
على الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد اثره
على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء حقيقة
كزيد على السطح او مجازا كعلى دين وهما اى من وعلى اسمان
بدخول من الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار نحو من عن
يمين اى من جانبه ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو الذى كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون

ويقع توسط القسم بين اجزاء الجملة الشرطية على جواب القسم

اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى اسنان مثل البرد
الذائب للطافتها اخر هذا لانه استطرادى ومذ ومنذ كلاهما
للزمان للابتداء اى لابتداء الزمان بدل فى الزمان الماضى يعنى اذا
اريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعناهما ان مبداء زمان فعلهما هو
ذلك الزمان الماضى كما فرت من البلد مذ سنة كذا اذا لم
يكن فى تلك السنة اى مبداء مسافرتى هذه السنة
وامتد الى الان ولو قال لابتداء الزمان فى الزمان لكان اظهر
واخصر والظرفية فى الحال اى ان اريد بما بعدهما الزمان الحاضر
ولو باعتبار البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوى كما
رايته مذ شهرنا او يومنا اذا كنت فى ذلك الشهر او اليوم اى
جميع زمان عدم رويتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم
ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما فلا يصح اعتبارهما
مبداء له وخاشا وخلا لتقدم الحاء وعدا للاستثناء اى لاستثناء
ما بعدها عما قبلها الحروف المشبهة بالفعل فى انقسامها الى الثلاثى قدّمه صح
والرباعى والخماسى والبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل بحث الحروف المشبهة
التاكيد والتشبيه والمناسب لمراد الاحرف بدل الحروف ص
لكونها ستة قيل لكنهم لما عبروا عن الجارة والعاطفة

بصيغة

بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتى القلة والكثرة فى الاخرى على انهما اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب
غاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال
انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة
لا يتاتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان هذه الحروف
مفهومات مثل ما وضع للاقتضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى
ونحوهما ولها افراد وجزئية كثيرة تلاحظ معها اجمالا لا بعرف الافراد
الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة فى الابتداء تقصدا
ان يقع فى صدر الكلام الا ان المفتوحة فانها لا تقع فى الصدر
اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من
التعلق بشىء اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر لتشبهت
بان المكسورة فى الكتابة فيه ان العلة ح الالتباس وفتح المقدمات
مستدركة ولو كانت الحروف ما الكافة لا تعمل فى افصح اللغات
ويخرج عن الاختصاص بالاسمية ح ويدخل الافعال كما يدخل الاسماء
يقال انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر وتؤكد معنى
الجملة ولا تغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اى مع الجملة كالمفرد

فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيامك فالكسر لازم في محلها
اي في محل الجملة والفتح لازم في محله اي محل المفرد ولو انك فاعل
اي ان مع الجملة لو انك قمت فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك
فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل قدمه لبساطته وقس على هذا
ولولا انك مبتدأ اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا
لامتناع كون المبتدأ جملة اقتصر عليهما لنوع غموض وظهور اندراج البواقي
في القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملهما اي فلو احتمل ان مع اسمها
وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتيني فاني اعلمه
يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتأويل فانا اعلمه والفتح
على حذف الخبر او المبتدأ اي فتعليمه ثابت له او جزاؤه تعليمي
وقس عليه الواقع بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا ان السبع
بالباب اي فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت
فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان كسرها حكما
بان وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا وعمرو قائم اي ان
زيدا قائم وعمرو قائم تفريع على القاعدتين تقرير المكسورة
الجملة فيبقى معنى الابتداء الرفع فيجوز العطف المحلي وتغيير المفتوحة
فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف المذكور وثمة شرط التقدم

كعلمت ان زيدا قائم وعمرو
على تقدم الخبر وان كان
تقدم تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قائم تفريع سم

المذكور

المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان العطف
المذكور لانه لا يغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقرير ان معنى الجملة
جاز دخول اللام الابتدائية التي لتأكيد معنى الجملة على اسمها
اي اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا
للهدى او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اي الخبر المقدم على الخبر
كان زيدا لطعامك اكل ولم يجز دخولها في غير هذه الصور لكراهة
توالي حرفي الابتداء وقدموا ان ترجيحا للعامل ولبطلان
صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية وبدل ما بينهما بمعموله
المقدم رعاية للترتيب الطبيعي في مدخولها والقرب من مقتضى
اللام ودفعا للايهام مع ان في ترتيب الكافية فصلا بين الاصل
والفرع وقل دخول اللام في خبر لكن وهو مذهب الكوفية
ولكنني من حبها لعميد واول بان اصله لكن انني فخفف وجه البصرية
مقاومة العاملية بكون ان لتأكيد ادعى للصدارة فاستويا
فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح وبهذه العلة لم يجز
دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة المغيرة
معنى الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خففت المكسورة يجب
دخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين النافية وجاز ح

~~مثل~~ ان زيدا وعمرو ذاهبان
وكذا لكن اي هي كان المكسورة
في جواز صح

الفائدة اي ابطال عملها لفوات بعض مشابهة الفعل كفتح الاخر
وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام ح لحصول الفرق بالعمل
الا عند ابن الحاجب ودخولها مبتداء اي دخول المكسورة المخففة
ح خبره على فعل المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون ولكن
عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعله عطفا على الفائدة مع
مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اي لو خففت
المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدرة وجوبا لانها اقوى مشابهة
من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في الظاهر فقدر
في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة
المخففة في غيره اي في غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة
الجمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ او لا ويجب مع الفعل
اي اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعاء
ان يكون مع الفعل حرف النفي لا وان ولن ولم ليكون كالعوض
يجب من المحذوفة لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها يجامع
المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلثة او خيره فانها للفرق

ايضا مثالها

مثالها قوله تعالى او لا يرون ان لا يرجع اليهم والحسب ان لن
يقدر والحسب ان لم يره او السين كقوله علم ان سيكون
او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا
وكان وهي حرف براسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه
وقد يعمل مخففا والالغاء غالب ولكن وهي ايضا مفردة عند
البصرية للاستدراك اي رفع توهم يتولد من الكلام
المقدم يقع بين كلامين تغايرا نفيا واثباتا معنى فقط كزيد
حاضر لكن عمرو اغائب او لفظا كجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ ولا
يعمل لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجريها ويدخلها اي لكن مشددة ومخففة الواو لعطف الجملة
على الجملة او الاعتراض وليت للتمني اي انشائه فتدخل
على المستحيل كليت الشباب يعود يوما او الممكن الغير
المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم
على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصل
وعند البصرية ساد ان مسد ملهما كما بعد علمت ولعل
للترجي فيختص الممكن المرجو او المحذوف كقوله تعالى لعل

حروف العطف

لعل الساعة قريب حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا
وفي العرف امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق
والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفان على الفاء اي هما
للترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى جزء متبوعه القوي او الضعيف
لافادة القوة او الضعف كمات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وما بينهما اعتراض او
حال من حتى واو وامام لا احد مبهم وام المتصلة لازمة
للهمزة الاستفهامية اي غير مفارقة عنها من لزم المكان
اذا لم يفارقه ولو كان الهمزة بتقدير اكقوله ما ادري ان كنت
داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اي الهمزة احد
المستويين ويلي الآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كلاهما
او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما يستعمل
فيما علم بثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه
بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد وعمر
واي جاءك احدهما لا على التعيين او لا فيصح في الجواب
نعم او لا وام المنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة

اضربت

ضربت عن الاخبار الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام
كان زيد عندك ام عندك عمر وقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول بالثاني وقد تدخل المنقطعة المفرد لو كان بعد لعدم الالتباس
بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة خبر
بعد ام ح لدفع اللبس والمثالان مر واو مجب اما في اول المعطوف
عليه معها اي اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمر وليعلم
من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في
اول المعطوف عليه ولم مجب مع او العاطفة كجاءني اما
زيد او عمر ورايت زيدا او عمر والان عام للشك الاولى
والعارضي واما للاول خاصة وبل للاضراب او عن الحكم الاول
بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع
الاثبات اي في الكلام المثبت كجاءني زيد بل عمرو فكانه
لم يحكم في المعطوف عليه بشئ لا بالمجيئ ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق الصدد واما في النفي
ففيه خلاف بين في المطولات ولا لازمة للايجاب اي غير
مفارقة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو
ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي فنفي عطف

المفرد نقيضه لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد
لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل يجيء بعد النفي والاثبات نحو جاءني
زيد لكن عمرو ولم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو وجاء حروف

حروف التنبيه

التنبيه الا واما مصدران اي جملة كانت اسمية وفعلية
فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها
مبتداء به وها لا تختص بالجملة يدخل المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم
الاشارة ها حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين

حروف النداء

معا في اسمائها الابها نحو هذا حروف النداء اي والهمزة
للقرب ايا او به ما عدا البعيد فيشمل المتوسط فاي له فالهمزة
للاقرب ووجه تقديمها ظاهر ويا وايا وهيا للبعيد مذهب الزمخشري
قال وامايا الله مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد فلاستقصار
الداعي لنفسه واستبعاده له عن مرتبة المدعو لعالي وعن ابن
الحاجب يا اعم وارتضاه الرضي حروف الايجاب نعم للتقرير
اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا
هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب النفي كبلى
وكذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال
نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفي

خبرا او

خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال انعم زيد او لم يعم زيد اي
بلى قام زيد واي بكسر الهمزة وسكون الياء للاثبات
بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تصريح بفعله اي لا يذكر
فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم
به الا الرب والله ولعمري لقوله تعالى ويستنبؤنك احق هو قل اي
وربي واجل وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة و
وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر موجبا او نافيا

حروف الزيادة

وجاء بعد الاستفهام والدعاء حروف الزيادة ويسمى
حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة
وزن او غير ذلك ومعنى ما انها قد يقع زائدة لا انها لا يقع الا
زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها
لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحاء
لا سيما في كلام الباري تعالى وفائدتها اما التأكيد المعنى كمن
الاستغراقية والباء في خبر ما وليس عند سيبويه وكقوله تعالى
وما امر والا ليعيد والله واذ تبوأنا لابراهيم والكاف في قوله
تعالى ليس كمثله شيء قدمها لعدم تجنيهما ولتقارب الافراد
وان بكسر الهمزة وسكون النون يزاد مع ما النافية

او استقامة الوزن او
السجع او نحو ذلك كاللام
كما في كفرت له ولا ابا لك
صح

نحو وما ان طبنا جبن وقلت زيادة ان مع لما نحو لما ان قمت
قمت وبعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولو لم يفصل
بين الاختين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون
مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم
ولو المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد
الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناظر المسلم على رواية جر ظبية
وما يزاد بعد اذا ما نحو اخرج ومتى واى واين وان كقوله تعالى نحو اذا ما
اما ترين شرطا اى حال كون هذه المذكورات دالة على
الشرط وبعد بعض حروف الجر كقوله فبما رحمة وعما قليل
ومما خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه
نحو غضبت من غير ما جرم واتما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون
وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعد ما بدل منها ولا يزاد بعد ان
المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وبعد الواو
العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير
المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا الاطراد لكان
احسن وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله لا اقسم ومع
يزاد في المنفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا يزاد في الموجب

خلافا

خلافا للكوفيين والاخفش والباء تزاد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذ لم يسمع في ان ولا ويزاد في خبر صيغة دهل لا في
مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم
ويزاد في غيرها اى في غير المذكور من سماعا سموعا لا مقيسا
كالقائم بيده وكفى بالله وبحسبك زيد حرفا التفسير يشير نظرا
الى الخارج تنصيصا على العدد بخلاف حروف التنبيه اي يفسر
اى مبهم مفرد كجاء رجل اى زيد او جملة كقطع ايما ت وان على
صورة المصدرية يفسر ما بمعنى القول لا صريحه ولا ما ليس
في معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم حروف المصدرية
ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل
المصدر وغير سيبويه عمم ما نحو يبقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم
حروف التحضيض هلا والا المشددتان ولولا ولوما
تحضيد هذه الحروف الفعل اى يدخل على اول الفعل
فافاد اقتضاء الصدر والفعل بعبادة وجيزة وان كان
الفعل تقديرا مقدرا نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية
فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم

على ترك الفعل وفى المضارع المخص عليه حروف التوقع الدال
على توقع المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
فى الماضى للتقريب اى تقريبه من الحال وفى المضارع للتقليل
اكثر اى فى اكثر المواضع المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله
تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اى بين قد والفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اى قد قوله تعالى
فصدقت او فعله كقوله لما يزل برحالنا وقد اى وكان قد زالت
حرف الاستفهام الهمزة وهل يتصدران الكلام وجوبا
والهمزة تلى الاسم مع وجود الفعل بلا قبح كازيدا ضربت وقبح
هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلا
قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وياتى الهمزة للانكار مطلقا
اى سواء كان لمجرد الانكار كاتضرب زيدا او هل اخوك او للاستبطاء
كقوله تعالى الم يأن للذين امنوا الاية او للتخصيص نحو الا تقاتلون او
للتقرير كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله
تع نذرتهم ام تنذرهم او للتعجب كقوله تع الم تر الى ربك الاية
او للتوبيخ كقوله تعالى اكذبتم باياتى وهل لا تستعمل فى شئ منها
وتدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل كقوله تع اوكلما

وافمن

وافمن كان واثم اذا وقع وكون معادلة لام المتصلة دون هل
عرف فى حروف العطف فلذا لم يذكره ههنا وتحذف بلى اى همزة
الاستفهام عند القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله تع
ابشر امنا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعلها حرف
الاستقبال السين وسوف وفيه اى فى سوف زيادة تنفيس
اى تاخير حروف الشرط تتصدر اى تجب ان يقع فى صدر الكلام
لو للماضى ولو تدخل المضارع قدمها لتقدم معناها وان عكسها
اى للاستقبال ولو تدخل الماضى وتدخلان الفعل وجوبا
وان كان الفعل تقديرا كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد
من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتداء
تقدير الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفتنه
وتقدير الثانى ولو استجارك احد فحذف وفسره ولهذا
اى ولاجل وجوب دخولها على الفعل فتح همزة لو انك
لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره اى خبر ان ح الى حين وقع بعد لو فعل
وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت
لا منطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر كقوله تع ولو ان ما فى
الارض من شجرة اقلام ولو صدر القسم على الشرط

وغيره لزم المضي في شرطه وان كان ذلك المضي معنى لا لفظا
نحو والله ان لم تأتني لاكرمنك والجواب له اي للقسم لفظا
فلا يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء تقول والله ان
جئتني ما اكرمك او ان لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك او فما في
اكرمك او ما لي اكرمك واما معنى فجواب لهما معا ولو توسط
القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز الوجهان ان يكون
الجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو
ان اتيتني او لم تأتني فوالله لاكرمنك وانا والله ان تأتني او تأتني
لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تأتني والله
انك وانا والله ان تأتني آتك وتقديره اي تقدير القسم
في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون
واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر او في الذهن فيندرج
فيه ما وقع في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط
والتزم في موضعه اي الفعل جزء جوابه اي اما مبتدأ كاما زيد
فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد مطلق او معمولا لما بعد الفاء
كاما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع

جزء الجزاء

جزء الجزاء في موضع الشرط وان كان ههنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمتنع تقديمه صاحبه لاما عنده حرف
الردع الى الزجر والمنع كلا ويأتي بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون
الجملة فكأن كان فلم تخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث
الساكنة لان ذلك فهم من بحث التأنيث فعز من التكرار
التنوين نون ساكنة في الاصل فلا يضرها الحركة العارضة
مثل ما والاولى تتبع حركة الاخر اي يقع بعدها فخرج نون نحو لدن
لا للتأكيد فخرج نون التأكيد الخفيفة وبكسر التنوين ويضم
لساكن لقيها والكسر هو الاصل المطرد في تحريك الساكن
والضم للاتباع كقوله تعالى وعذاب اركض فيمن قرأ بضم التنوين
لاتباع ضمة الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي للدلالة على مكنته
الاسم في الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون علامة
الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما في صهٍ فان معناه اسكت
سكوتا ما بخلاف صه بغير تنوين فان معناه اسكت الآن والعوض
عن حرف نحو جوار او المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ
ومررت بكل قائما والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات
وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات

٣٨٩

مع منع الصرف للتأنيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات
منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاءه غير متمحض
للتأنيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب تاء فضعفه عن المنع
ومنعت تقديرا اخرى فصارت كالنعامة والترنم وهو ما لحق اخر
الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع
همزة ابن في اللفظ والخط في نحو زيد ابن عمرو ويريد العلم موصوف
بان مضاف الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم فنوسا لهما لا يحذفان في اللفظ ولا همزة ابن في الخط
وقيل حذف التنوين في غيره اى في غير نحو زيد بن عمرو كقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا بلا تنوين احد نونا التاكيد خفيفة
ساكنة او بمعنى الواو وثقيلة مفتوحة تختص نون التاكيد بقسميها
بمستقبل فيه معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي تشبيها
بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثرت نون
التاكيد في نحو اما ترين اى في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة
تركه سائر احكام نون التاكيد لان موضعه الصرف هاء السكت
هاء ساكنة تلحق ما اى اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية

ولا مشبهة

ولا مشبهة بها احتراز عن مثل يا زيد ويا رجل فلا يلحقه هاء السكت
وقفا لا وصلا كثمه وره وقه وماهيه وسلطانيه الكسكسة والكشكشة
سين مهملة وشين معجمة ساكنان تلحق كاف المؤنث
وقفا حفظا لحركتها حتى لا يلتبس بكاف
المذكر نحو اكرمتكس ومررت بكش

تمت الكتاب بعون الله
الملك الوهاب

م م م م
م
م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والاخرين
محمد النبي المبعوث الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين وبعد
فيقول العبد المفتقر صاحب الاحتياج الى المغفرة المقتدر
شيخ محمد بن محمد بن احمد عفوا بالطاف ربهم الصمد
لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي فخر الابرار
رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب انسه
مشتملا على عبارة معجبة فائدة والفاظ مونقة رائقة ومتضمنا
على فوائد لطيفة خفايق ومزائد شريفة دقائق حتى صار
كمشكات فيها المصباح بل كافق يطلع منه الصباح فطوبى
لمن انتشق من روايح انواره وانتشق بين فروع ثماره واظهاره
وكنت في اوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي
للاهتداء الى مرامه ومراده ووجدان افكار معناه وفوائده
ووقفت الاختبار اثماره بركض مطيتي في مضمار اشتياق

قلبي

قلبي ان اذلل من وجوه الفاظ صعابه واكشف عن وجوه معانيه
نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقر بها العيون وفرائدة
يتعجب منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه ينفتح
فيه الاسرار وينفصل ابرار واخيار كما رسميته فتح الاسرار
في كتاب الاظهار جعل الله تعالى وسيلة الى رضوانه
في دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل
انه نعم المولى نعم النصير الوكيل وانه قريب مجيب
ومن يدعوه نعم المجيب افتتح بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب علينا
من شكر نعم تعالى التي لا يبقى اثر منها وصونا
كتابه عن الاقطعية على ما قال عليه الصلوة والسلام كل امر
ذي بال لا يبدا فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية
بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه
فيبدا به وبالصلوة علي فهو اقطع محوق من كل بركة فقال
بسم الله الرحمن الرحيم والباء فيه للملابسة والظرف
مستقر حال من ضمير عامله المقدر او للاستعانة والظرف

والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه فيه حماية
اسم الله تعالى عن جعله كالالة والثاني البيضاوي لانه
يشعر ان الفعل لا يتم ولا يعتد به الا باسم تعالى ويتقدم مؤخر
للاهتمام والتخصيص ومتاكدة الاهتمام وقوله تعالى اقرأ باسم
ربك بالامر بالقراءة قدم اضافة اسم الله ان كانت لاختصاص
الاسم به وضعا وهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او
الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك
والاستعانة به لما كان لكونه اسماله يكون ابلغ في تعظيم
المسمى والمعنى ملابسا ومتبركا باسم تعالى او استعانة
اسم لا بغيره ابتداء واصنف لان كل فعل قرنت التسمية
فتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد واكل واشرب
للشارب والآكل والقاعد والقائم والله علم الذات الواجب
الوجود على ما اختار العلامة والثاني سعد الملة والدين
التفتازاني اصلاله بمعنى معبود حذف همزته على خلاف
القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام
في اللام او ادخل لام التعريف قيل حذف الهمزة ثم خففت
الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بحذف حركة اللاف

الاولى

الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف القياس لا الادغام
وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف
قياسا فكالباقي فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين
وجوز سيبويه كونه من لاه يليه ليها اذا تستر والظاهر ان مراده
لانه لية فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو
خارج عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله تعالى
بلا واسطة شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد
جعله رحم بضمها لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا
بعد الجعل المذكور ولكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم
ولذا يقال رحمن الدنيا والاخرة ويقال رحيم الاخرة ولدلالة
على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقيا
بان يكون قريبا لاسم الجليل ومما صفتان للجلالة وعلى ان الرحمن
علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا كان
صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون
مرفوعين على المدح وهو الرحمن الخ او منصوبين كذلك اي اعني
الرحمن وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية
الحمد لله والحمد مصدر حمدت او احمد لله حمدا لله نفسه حمدا ثم

حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقي حمداً فوقع الابهام
في المفعول او الفاعل فاعيد الى اللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل
كما قوله تعالى فبعداً للقوم الظالمين اه بعد القوم الظالمون بعداً
اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم [يعني سواء كان الخ]
اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله [اي قوله] سن الله
سنة وفضرب الرقاب اي فضربوا الرقاب ضربا او بيّن
بادخال اللام الجارة عليه كما في المثال المذكور بعداً كائنا
للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلوا فاللكوفيين وغير
ذلك اي خالفهم الكوفيون خلافا فلذلك الحذف واجب
قياسي صرح به الفاضل العصام فمعنى حمدا لله الحامد ولا احدا
او احمد لله نفسه حمدا ثم عدل من النصب الى الرفع
ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام
وادخل لام التعريف الجنسي فافاد دوام جنس الحمد لله
تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى او الاستغراق
المفيد دوامها له تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون
يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق به تعالى
وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية له تعالى ويجوز ان
يراد

يراد كل معنيه على طريق عموم المجازي ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون
مفيد لثبوت معنيه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير
كون المعنى حمدا لله تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون
حمدا له تعالى باظهار العجز عنه كانه قال لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا يخفى
ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري نعمة او غيرها والشكر
ما يفيد تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان
والمتعلق يجوز ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان
وغيره من الاركان ومتعلقه نعمة لا غيره فكل ثناء على النعمة
حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختياري حمد لا غير
وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام في قوله لله
للاستحقاق دفصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد
من تعريف باللام الجنس او الاستغراق لان تعريف
المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية
انشائية كتب لله بلا ميمين وان كان التلفظ بثلث لامات
لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولام اخر جارة
او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا رب العالمين

مجرور صفة للجلالة فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او مرفوع
على المدح او منصوب عليه او بما دل عليه جملة السابقة كانه قيل احمد
رب العالمين ولا يجوز نصبه بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى
باللام وللزوم الفصل بين العامل والمعمول بالخبر ولكون لله
مفعولا معنى في بعض وجوهه والرب في الاصل مصدر بمعنى
التربية وهي تبليغ الشيء بكماله شيئا فشيئا ووصف به الفاعل
للمبالغة كالعدل في رجل عادل وقيل صفة مشبهة من ربه
يربه بعد جعله لازما لنقله الى باب فعل بالضم كما هو المشهور
سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا الاعتبار
اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة الى غير معمولها
كرحمن الدنيا ... ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار
ورب الدابة ويمكن ان يكون رب مفتوح الاخر على ان يكون
ماضيا والعالمين مفعوله وفيه ضمير الى الله تعالى والجملة
استينافية وجعله حالا بتقدير قد يا باه المقام والعالم
لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به
غلب فيما يعلم به الصانع من الموضوعات يطلق
على كل جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات

وعالم الاشجار

وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم
بجميع اجزائه محدث وقيل اسم وضع هو اسم الاولي العلم
من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه بطريق الاستتباع
وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب يعلم به الصانع
كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لبيان
شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه الاستغراق
افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف هو الحقيقة
من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها جمعه بالياء والنون
شاذ لاختصاص هذا الجمع بالمذكور العقلاء لكن هذا الشذوذ
لا يقدح الفصاحة لوروده من الواضع وقالوا على اعتبار
دلالته على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم فجمع
جمعهم والصلوة على محمد الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم
ثم هو اذا صدر من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من
المساوي يكون نوعا اخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا
مغايرا لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها
الى ثلثة انواع تتنوع الاخياس بفصولها فمن الله تعالى
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين

اي الانس والجن لانها يوجد منهما بتقلان وجه الارض

... والمراد من الصلوة ههنا طالب التعظيم

كما ان رسول الله عليه السلام فالذين وقيل المراد منها الدعاء من المؤمنين بالسلام عليه نقل منه شرح المقصود

الدعاء وكل تعظيم من محله ثم نقلت في عرف الشرع الى العبادة
المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم اللام للعهد الذهني
اي بعض فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساغ لجعله
للعهد الخارجي لعدم الفرد المعهود ولا لجعله للجنس من حيث
هو المستلزم لكون جميع الافراد له عليه الصلوة والسلام ولا
لجعله للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد مدخوله لانه
ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
لا حقيقة ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر واما ادعاء فلان
اما بمنزل بل غيرها من الصلوة على غيره صلى الله تعالى عليه
من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر
اما بان يواقع بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف
وليس لها افراد متفاهمة حتى يكون مراده ثم على في قوله محمد في الاصل
صلة للفظ الصلوة مستدعية للتنزول قال الله تعالى صلوا عليه
ثم فقد عنه وجعل خبر الافادة الدوام على ما عرفت
وفصل الصلوة عن المصادر على ما افاده الشيخ الرضي
المرود يريد والعبد عنه وغير ذلك فح يقدر المتعلق
من الافعال العامة اي الصلوة كائنة على محمد والمرود

كائن

٥٩

كائن مزيد ولا حاجة الى تقدير نازلة فالحمد لله ملهم الصواب واليه
المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر الحمد
وتكثير المحمد له للكثرة افراده المحمودة ثم جعل علما لافضل الانبياء
عليهم الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام الدين في شرح
الشمائل سماه به جده عبد المطلب لما الهمت انه بما شاهدت ليلة
مولده من الغرائب فعلم انه له شانا فسماه بهذا الاسم العظيم
انتهى وقال ابن حجر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى
ثم جعل علما لافراد امته تفالا ولم يذكر السلام انا لان الصلوة
متضمنة له ولنا لانه في الابتداء والتبرك فيه والاحتراز عن
الاقطعية في الكلام وذا بذكر الصلوة على ما سبق من الحديث
وفيه دلالة على عدم كراهة الاقتصار على الصلوة وآله معطوف
على محمد وانما عطفه صيانة صلوته عن البترائية قال عليه السلام
لا تصلوا على الصلوة البترا وما الصلوة البترا يا رسول الله قال
تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا اللهم صل على محمد
وعلى ال محمد وترك ذكر على اشارة الى جوازه ورده الى من ادعى
التزام اهل السنة ذكر على ورد المشيعة فيما زعموا ان ذكر بين

١٢٥

[illegible] منه شرح المصباح

ال الرجل اهل البيت والاتباع ومنه [illegible] نقل من روح الشروح

محمد وعلى اله غير جائز ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال في شرح التنبيه
فيما قوال زاهدة على خمسين وذكرنا منها المشهور منها لكن المختار منه
عند المصل انه اتباعه صحابة او غيرهم والخبار هذا الاذهري وغيره من المحققين
كذا في الفاسي فلم تترك عطف الصحابة عليه او لم تترك النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث
قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث بعد ما قالوا كيف نصلي
عليك واشار باضافته الى الضمير الى رد من قال لا يجوز اضافته الى
الضمير بل يضاف الى اسم الظاهر وانما قال الفاسي في شرح الدلائل
ولحصر الصلوة اللهم صل على محمد وال نعم الاكثر اضافته الاسم الظاهر
صرح به ابن امير الحاج ومن صحح اضافته الى الضمير ابن حجر في شرح
الاربعين ثم انه لا يضاف الا الى خطر دينى كال محمد واد وبنود كال
فرعون فلا يقال ال الحجام اجمعين تأكيد للال لدفع توهم ان يراد به
بعضهم بجعل اضافته الى الجنس وللتنبيه على انها للاستغراق هذا هو
المشهور ويجوز كونه حالا منه لكونه مفعولا به غير صريح بواسطة
العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتأكيد
واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين
روو فظلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضي الى جوازه

فی تفسیر

في تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين واما اجمع وجمعاء
فقد حكى الفراء اعجبني القصر اجمع جمعا والدار بالنصب على الحال **وبعد**
الواو اما قائمة مقام اما ليست للعطف لما اقيمت مقام رب وبلدة
ليس بها انيس وليست اما مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على هو رأى
الكوفيون او للعطف واما موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع
فالفاء في هذه جوابية ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو
المذكور في السنة المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون
ما بعدها جزاء منصوبا بامر او نهى بعده مثل قوله تعالى وثيابك فطهر
وغلامك فلا تزجر صرح به الفاضل العصام حتى قال فما وقع في توجيه
ما في اوائل الكتاب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما من عدم
التقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد مبنى على الضم لانه اقوى الحركات
فيكون جابر للمحذوف المنوى منصوب محلا على انه مفعول فيه
الواو او لا اما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ففيه
معنى الفعل ولا يجوز تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من هذه لان
الفاء في مثل هذه المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على قبله بل لان
الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي
ويمكن ان يعتبر قيام مقام اما ولا توهم اما فح اما مفعول فيه

قوله اصله اما بعد الفرغ عن البسملة ونحمد له والصلوة [illegible] عن [illegible] وانه والصلوة فاقول [illegible] على النبي [illegible] فقد [illegible] انتصب [illegible] عن البسملة [illegible] ثم خذف [illegible] عن البسملة [illegible] الضبي من [illegible]

لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انه تشبيه
تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في المتعلق المعنوي
فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على قدر تغلب اخرج افتال الكائنة
قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض المقصود كذا في الفاكهي
فح يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجملة بعدها اما معطوفة عطف
جملة خبرية على جملة انشائية على قول جوزه او على خبرية على قول من
جعل الحمد لله جملة خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد لله واقول الحمد لله الخ
وبعد قولي هذا فاقول هذه رسالة او واخرج بعد قولي هذا او على تقدير
اخرج فالفاء في فهذه رسالة لتفصيل الغرض فهذه اي الامور الموجودة
في الكواغد او المستحضرة في الذهن استحضر الامور التي سيدركها
في كتاب مجلة واستعمل فيها اسم الاشارة وان كان وضعه للامر
المحسوس بمرئ المخاطب اشارة الى اتقانه تلك الامور المعقولة حتى
كانها لكمال علمه بها مبصرة عنده وقادر على الاشارة اليها والى
كمال فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات
حتى استحق ان يشار الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي
ذلك مبالغة حيث للطالب على تحصيل المراد رسالة قال في القاموس
الرسالة التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم

نقلت

نقلت في العرف ابتداء او بعد نقله الى المعنى المرسل الى طائفة من الالفاظ
او المعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال
فيها فالامور التي اشير اليها بهذه اما الالفاظ او معان وعلى كل تقدير
يجوز ان يراد بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد بالامور الالفاظ
وبالرسالة كذلك او اريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما
الالفاظ وبالاخر المعاني فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتداء
او الخبر والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز
العقلي لان الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها اتحادهما فالوجوه
ثمانية فهذه الالفاظ مختصرة او المعاني هذه الالفاظ معان مختصرة
او فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة فدوال هذه المعاني
الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني
الفاظ مختصرة قوله فيما اي في اشياء يحتاج اليه اي لتلك الاشياء والتذكير
باعتبار لفظ كل معرب اي كل من يريد الكلام على القانون النحوي الجمهوري
ان جعل في فيه بمعنى اللام فلا يحتاج الى التكلف كما في الظرفية لكن
يقدر متعلق خاص اي رسالة مؤلفة او مسوقة لبيان اشياء
فالظرف لغو على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما يأتي وان كان
بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة من الالفاظ فالظرفية

مجازية اى رسالة كائنة فى بيان الاشياء وكينونة الظروف فى ظرف بحيث
يحيط ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شئ منها من ذلك
البيان وان كانت عبارة عن طائفة هى المعانى فكذلك او معان كائنة
فى تحصيل معرفة تلك الاشياء فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اشد الاحتياج
اى الاحتياج اشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيام مقام
موصوفه اولاخذه المصدرية من المضاف اليه لان الاسم التفضيل
جزء من المضاف اليه ولذا يراد به العموم اذا كان مفردا كما قوله تعالى
ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كافر به وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب
اشد الاحتياج ثلثة اشياء وهو الجملة ابتدائية ليست معطوفة
على ما قبلها والجملة الابتدائية فى عرف النحاة كل جملة وقعت فى ابتداء الكلام
او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف
او لا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية
ايضا فالابتدائية والاستينافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير
ايضا قال المولى ابو السعود فى تفسير قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت
لا يؤمنون كلام مستانفة وقال فى تفسير قوله تعالى وكذلك
جعلنا لكل نبى عدوا الكلام مبتداء وغير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية
عند اهل الملاغة فجملة ليس لها اعراب ولم تصدر بالواو داء الجواب السؤال

اقتضته

اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند النحاة
عموم فليتأمل فى اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه انها فى الاصل
شيئاء على وزن فعلاء فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار
اشياء على وزن افعاء ومذهب الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء
جمع شئ فخفف فصار شئ فحذف الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء
فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث ومذهب الكسائى انها
افعال جمع شئ كفرخ وافراخ وهمزته لام وليست بالالف التانيث
ومع هذا غير منصرف بالاجماع العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر
لمبتداء محذوف تقديره الاول العامل والثانى المعمول والثالث
العمل ومجموعها بعد العاطف خبر لمبتداء هو هى او بدل من ثلثة اشياء
بدل الكل ولا مساغ لجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه
لابد فيه وفى بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون
منصوبا مفعول اعنى ولما كان المراد بالعمل الصالح بالمصدر اى اثر
العامل فى المعمول لا معنى المصدرى الذى هو تأثير العامل فى المعمول فان
الاثر احتاج الى بيان المراد فقال اى الاعراب ولم يقل اولا العامل
والمعمول والاعراب المراعاة الاشتقاق الاصح ان ما بعد اى المفسرة
عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم انها حرف عطف فموضوع هذا الكتاب

الذي يبحث عن احوال العامل والمعمول والاعراب لان كلا ولا كلام لا يخلو عنها
فمست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد وما عمل
فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها فليست
بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف الكلمة وتقسيمها
الى اقسامها الثلثة وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ
معمولة وبعضها غير معمولة اصلاً او في بعض المواضع وما يتعلق بها
والاصطلاحات النحوية كالمذكور والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة
والنكرة والمبني وغير ذلك على ما يأتي تفصيلها في محاله ليسبق بها ان شاء الله
تعالى واذا كان اشد الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها
المقتضي لبيان كل في باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اي
جعلها ثابتة على ثلثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران
والسقف فعلى يتعلق به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفي وهو جعل
كل من المتعدد في مرتبة اللائقة به فلا بد بالاجزاء اي وجب جعل كل من
اجزاء الرسالة من اعتبار الرسالة في مرتبة اللائقة ومن اعتبار معنى
اخر معه يصح تعلقها به كمعنى القصر والاشتمال ويسمى هذا في اصطلاحهم
التضمين اي جعل ذلك المعنى في ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل

ثانيا

ثابتا والمضمن قيداً في المعنى وعكسه اي وجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة
على ثلثة او قصرها او اشتمالها على ثلثة ابواب مرتبة لا موضوعة كيف ما اتفقت
بلا اعتبار مرتبتها قال في شرح التنبيه قال سبيل الشريف في حاشية الكشاف
وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر
يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك
فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانتهاء ودلالته عليه بذكر
صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين
اعطاء مجموع المعنيين فالفعليات مقصودات معاً قصداً او تبعاً
انتهى وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير في الكلام العرب حتى قال ابن
جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان
شرف العامل لكونه مؤثراً في المعمول العمل ولتوقف اكثر تعريفات
المعمول عليه يقتضي تقديمه قدم على المعمول فقال الباب الاول
في العامل واللام في الباب للعهد فالرسالة اعتبرت لفظا فالباب
لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فالباب كذلك
اي ذكر اي لفظ الذي مرتبته الاولية او المعنى الذي كذلك مدون
لبيان احوال العامل او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل
معرفتها والتفصيل يطلب مما سبق ولما كان اكثر العامل لفظيا

وذلك اللفظ اما فعل او اسم او حرف وتوقف معرفة على معرفتها الموقوفة
على معرفة الكلمة اراد ان ينبههما اولا فقال اعلم تنبيها على ان البحث
الاتى مما يهتم بشانه ويصغى اليه ويحفظ ولا يضيع فخاطبا لكل من
شانه العلم اولا اى قبل الشروع فى المقصود فى الصحاح اذا جعلت
اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس بصفة بل منون
منصوب على الظرفية ان الكلمة قد كثرت ههنا كلمات الكلمة لكن
احترزنا كلام المص قلنا بانه الحق وبالقبول احق لان غيره لا يسلم
عن شئ قال لامها للجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن البعض او الكل
وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة والنوعية احد معنيها
فى نحو اكرامة ودحرجة ومعنى صيغة فعلية بالكسر وقولهم التانى نحو
تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل التغاير لان
التمر اعم من ان يكون واحدا او اكثر والتمرة خاصة بالواحد واما جعل
اللام للاستغراق يتوهم ان المقصود الاصلى هنا هو التقسيم
والتعريف تبعى ففاسد جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد

من افراد

من افراد الحقيقة فيكون المعنى ههنا كل فرد من افراد الكلمة ثلثة وهذا بين
الفساد وايضا توهم التقسيم بضم قيود الى امر كلى ليحصل اقساما يقتضى
كون المقسم امرا كليا خبر مبتدأ مضاف فى احد الطرفين اى اقسام الكلمة
او مقسم اقسام ثلثة قيل الكلمة والكلام من الكلم بسكون اللام
بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب ومن اللفظ جملة اعتراضية بين اسم
ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا لتوهم كونها خبر ان ولم يقل اللفظة
مع ان المبتدا مؤنث لانه لم يقصد التانيث مع استواء التذكير
والتانيث والتثنية والجمع فى المصدر ان اريد به معنى المشتق
صرح به الفاضل العصام نقلا عن الكشاف فى شرح الكافية
وصرح الرضى انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى
وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها اى الاصطلاحات
واللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها
ثم نقل فى العرف منه قيل نقلا الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ الانسان
حقيقة او حكما موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فالمتلفظ به الحقيقى
كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا انه
يقع مسندا اليه ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقى
وانه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض اعتبروه صونا للقاعدة تتمة

ان كل فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا معدولية
عُمَرَ وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة
الحرف والصوت وكلمات الله لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ الانسان
وكذا الكلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات الجن
مثل قبر حربٍ بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات
من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن امية
فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به
والدوال الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد مخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز
بالجنس كما بالفصل اذا كان بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون
موضوعاً وغير موضوع والموضوع ايضا يكون لفظا وقد لا يكون
واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف للماهية بالماهية
الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل من قولهم وضع الوضع المطلق
تعيين الشيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم
به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين
بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي وهو تعيين هيئة افرادية كصيغ
الفعل او المشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد قائم

مطلب الوضع وتقسيمه الى الشخصي والنوعي فافهم

قفر بيابان

وقام

وقام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمعنى والمبادر عند الاطلاق هو الشخص
وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك
موضوعاً له او المتعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والمحرفات عن الوضع غلطاً كالمشئوم المحرف من المشئوم ومقتضيات
الطبع كاخ وبخ لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه
لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه
لا وضع فيه بلا نوعيه نعم يقال ان المجاز موضوع بمعنى ان كل
لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه لكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل تسميته وضعاً فهو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر
ان الوضع يختص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى
هو الاصل مصدر ميمي بمعنى المقصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد لشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم
مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب الوجوه
معنى لكن لا نظير للتخفيف لما كان اللفظ والمعنى ماخوذين في الوضع
ذكرهما معه اما مبني على تجريده عنهما كما هو رأي الجامي قال
المحشي الفاضل عبد الغفور وامر التجريد شائع في امثاله

ن الطرف صح

مطلب المعنى وبيان اعلاله

او تصريح بما علم التزاماً على ما قال به الفاضل العصام وفائدة تصريح
اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس الكلمة وفائدة تصريح
المعنى كونه قيداً مخرجاً اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة لان يركب
منها كلمات والفاظ لافادة معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد مفرد
مجرور صفة بمعنى ويجوز ان يكون مرفوعاً حالاً من ضمير الموضع الراجع
الى اللفظ بتقدير مبتداء او منصوباً بالاغماض عن رسم الخط فح يكون
صفة اللفظ في المعنى ويمكن ان يكون حالاً من المعنى وهو فان كان
نكرة محضة الا انه مجرور ولذا يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى
المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد ما يدل جزئه على جزء
معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده كتقدم
العلة على معلولها لزم ان يكون معنويته وافراده بهذا الوضع فكان
تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل بغير هذا
التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤل اليه لان زمان الوضع
ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد
بعد الوضع لا يحتاج اليه وليس فليس كما ان زمان القتل والمقتولية
واحد في من قتل قتيلاً فله سلبه لان القتل يقع على القتيل بذلك
القتل لا على الحي وهو مجنى وهذا لاخراج المركبات الكلامية

اوغيرها

اوغيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبصري مما يدل جزءه على جزء معناه ويعرب
باعراب واحد لشدة امتزاجه ولا يخرج مثل عبد الله علماً مركباً من المضاف
والمضاف اليه ورجل عالم علماً مركباً من الموصوف والصفة وكذا كل
تابع مع متبوعه علماً نحو زيد وعمرو وكل اسم عامل مع معموله علماً نحو
ضارب زيداً وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب
واحد على الجزئين معاً لدفع التحكم وفي الثاني على الجزء الاول
فقط والثاني مفعول بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصراً استقرائياً
وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم اخر وههنا كذلك
لا عقلياً وهو الذي يمكن له اخر في العقل على ما اختاره الرضي
واحتمال قسم اخر وهو ما يدل على معنى لسبب غير لا يكون لفظاً
بل شيئاً اخر من الاشياء الحسية او غيرها يمكن عقلاً يرفعه
الاستقراء كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعلياً وهو الذي
يجعله الجاعل منحصراً مع احتمال اخر كحصر المص اجزاء الرسالة
في الابواب الثلثة وبيانهم الانحصار بدليل داير بين النفي
والاثبات ليس عقلياً لانه بل للتقريب الى الفهم وكونه ثلثة
مذكور اثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف المعدود للتخفيف
لا كما له كذا ذكره في حديث الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء

منحصرة بيانات

مطلب الفعل وتحقيقه

والنار فعل قال في الامتحان مسمى باسم مدلوله التضمني قدمه على الاسم
على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وهو اصل في العمل وكل عامل
بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولما كان المقصود تميز كل قسم
عن الاخر بايراد جنس مشترك بينهم وفصول تميز كلا وذا يسمى حدا
عن الادباء لان الحد عندهم ليس المعرف الجامع المانع وكان
تميز الفعل بدلالته على احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم غير
ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل ذكره الشراح عدل عنها فقال وهو اي
الفعل ما اي الكلمة دل وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشيء
اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه
مذكر ومعناه هي الكلمة مؤنث لفظي يعتبر تأنيثه في امر الضمير
وان كان معناه مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين
يعتبر تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد رد الفاضل العصام
على الفاضل الجامي وان كان ما قاله ممكنا في ذاته قال الفاضل
العصام جعله في التعاريف عبارة عن القسم كالسنة المؤكدة
وجعلها موصوفة اولى لسهولة امتزاج الشرح بالمتن وقال
وقال الفاضل الهندي لئلا يلزم الاقتصار على الفعل يريد ان
الموصولة بتمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع

اي المراد منه الكلمة

صلة كشئ

صلة كشئ واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع
بالموصول مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اي الكلمة التي دلت
ودل فعل ماضي اريد به الاستمرار والدلالة كون الشئ بحيث يفهم
منه شئ اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية والوضعية والطبعية
والاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبعية
ويسمى الشئ الاول دالا والثاني مدلولا بهيئة الهيئة والبناء والصيغة
بمعنى وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل وهيئة
يضرب يفعل وضعا اي دلالة وضع او زمان وضع او دلالة وضعية
او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال بان دل بهيئة الافرادية عليه بوضع نوعي كما دلت مادته
وهي الحروف على الحدث بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها
القوم لانه لا حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد
بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه المطابقي
مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها وقال الفاضل العصام
ان النسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد قائم
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزماني
مستقلا لان ينسب الى شئ فليلزم اسناده الى شئ لئلا

يكون اختصاصه على هذا الوجه لغوا او يخرج من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان بعضه لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه بمادته لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الاسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئاتها لم توضع للزمان حتى يدل عليه بدلالتها عليه اما بغلبة الاستعمال بحيث يحتاج ارادة غيره الى القرينة واما لمه عقلا وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويشكر لان الوضع لم يضع صيغها للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد ونحو المستعملة في المعقود كبعت لان لو سلم اشتراك بين الحال والاستقبال فهو ضمن الاثنين يدل على الواحد فلما كان تميز افراد المحدود بالحد عما سواه من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص التي لها مزيد شهرة في الاختصاص لتميز به بسهولة عنده فقال ومن خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل الحكم لان المقصود كما عرفت تميز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يحتاج ان بعضها كل من اوضح الواضحات محصولها بالشاهدات

وخاصة الشيء

وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما شامل لجميع افراده او لا والحد لا يكون الا شاملا والمبتدا ينتفع بالخاصة اكثر من الحد الا انه اشرف وانفع في نفسه فلذا اقدم عليها ثم ان الخواص جمع كثرة للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها وما لم يذكر ههنا تاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونونا التاكيد ولو حرف التحضيض ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدا وهو قوله دخول قد ويجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون مبتدا والدخول خبره ذكره السيد السند في حاشية المطول وانما اختصت به لانه لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا بالفعل وذلك معلوم بالاستقراء والسين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد وسوف قال في المغني اللبيب مرادف للسين او اوسع منها على الخلاف كانه نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد ويقال فيها سف وسو بالحذف وسي بالقلب حكاها صاحب المحكم ويدخل اللام عليها دون السين نحو ولسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما للتخصيص

الفعل المضارع بالاستقبال بالاستغراق وان لانه لتعليق مضمون
جملة فعلية دون ذلك بالدخول على الفعل ولم ولما لانهما لطلب تركه
وشيء منها لا يوجد الا بالفعل او لان اثرهن وهو الجزم مختص بالفعل
فلو دخلن على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا انما
باضافة بتنكير المضاف بارادة واحد من افراد لا بلا تعيين او بتجويز
خاتم الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به واما بالوصف
او البيان بتأويل الدال على النعت كذا في الامتحان وقال الفاضل
العصام لا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف
للسيد الشريف ان امثال لما اذا اريد وكل عامل باعتبار وضعه
فلا يرد مثل فلما وطالما بما الكافة على ما سيجيء في بحث العامل
القياسي واسم من السمو وهو العلو سمي به لعلوه على اخويه بكونه
مسندا اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل
فانه لكونه مسندا دائما لا يتركب منه وحده الكلام بل منه ومن
الاسم المسند اليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
وهو ما اي كلمة او كلمة التي دل على معنى وضعا بقرينة كونه قسما
من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها واكتفى بما ذكره في تعريف الفعل
والمراد بالمعنى هو المطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين

مطلب الاسم وبيانه

بالاداة عند عدم

عند عدم صارف عنه ولما كان المراد بكون المعنى في نفسه او في نفس
الكلمة استقلاله بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه
عدل عنه فقال مستقبل بالفهم اي بالمفهومية عن ذلك الكلمة لكنها
بالمقصود وايضا حاصل المراد يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى
انضمام شيء اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل ويجيء
والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية مثل ذو
ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس
صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل
الغرض لا لحصول الدلالة لانه غير مقترن ذلك المعنى ومنافية اي
في الفهم عن اللفظ الدال عليه باحد الازمنة الثلاثة اي بفهم اي لا يفهم
منه معه وان كان واقعا فيه في نفس الامر فالاسم اما دال بمادته
على معنى هو الزمان فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب وليس
منه ما دل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به الفعل ومن
خواصه دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع الآخر حركة الآخر لا لتأكيد
منه كما ذكر في الفعل
والمراد ما سوى الترنم بكذا او رفع صوته به مطرد او مغنيا والمشهور
ان تنوين الترنم ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي تولد
من اشباع حركتها احدى حروف المد ونحوها بهذه القافية

مطلب التنوين

انما يكون بابدال حروف الاطلاق التي هي الحروف المدة المذكورة كما
في قول الشاعر اقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن والتنوين الغالي ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقافية
في هذا البيت القاف الساكنة سمي بالغالي لخروج الشعر به عن الوزن
والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل والاسم قال
الفاضل العصام والقياس ان يدخلا على الحرف وان لم يوجد تنتهما
المص لكونهما في غاية الندرة حتى انهما لا يراد ان عند الاطلاق وما سواهما
اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب
اي قربيته وهو في الاسم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة وقال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به خص بالتمكن والمعرفة
والنكرة اسم والفارق بينهما لا يكون الا فيه وتنوين العوض هو ما لحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان كذا
وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسما وكذا ما فيه عوض
عن المضاف اليه وما في نحو جوار محمول عليه طردا للباب وتنوين المقابلة
وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع

السالم

6

السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن حاجب لانه جعل نحو عرفات
ومسلمات علما غير منصرف للتأنيث والعلمية مع وجود التنوين فلم يكن للتمكن
لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف
وتنوينه للتمكن ولا يوجد عنده تنوين المقابلة لان تاءه غير متمحض
للتأنيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذلك يكتب بالتاء وحرف الجر
لان اثره الجر مخصوص بالاسم لانه لاصالته في الاعراب اعطوه
الحركات الثلث التي هي الاصل في الاعراب على ما سنبينه ان شاء الله
تعالى ونقصوا من المضارع لكونه فرعه في الاعراب خط المرتبة فلو لم
يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره ولام التعريف في هذا
اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشهادة
وقرينة المص لانه لا يكون قرينة للمبتداء وقال حرف التعريف
لكان اشمل لدخول الميم فيه في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له او لانه من اللاتي لم تذكر هنا
او لانه يظهر اختصاصه به لانه لتعيين المعنى المطابق المستقل
من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن او للفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض
المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب عليه المبرد من انه الهمزة

زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم عوض معاملة
همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين ولاما ذهب اليه
الخليل من انه كهل وكونه مبتداء وفاعلا خصهما بالذكر ولم يقل
وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انهما الاصل في المسند
اليه والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقدم وحق
الثاني التأخير وعدل من قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه
مسندا اليه وهو معنى التزامي له والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص
ان الافادة لاتكون الا بالكلام وهو من مسند ومسند اليه
والفعل لايكون الا مسندا بالوضع والحرف لايكون واحدا منهما فلزم
فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى
الاسم باعتبار جنسه الاعم كما اشار اليه الفاضل الجامي بقوله اي كون
الشئ مسندا اليه لا باعتبار خصوص النوعي فلا يرد ان الاختصاص يفهم
من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الخبر ومضافا اي كون الشئ مضافا
معنى ولفظا اما اختصاص المعنوي فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص
وشئ منهما لايكون الا في الاسم لاقتضائهما استقلال المعنى المطابقي
ولا يوجد الا في الاسم واما اللفظية ففرع المعنوية فتختص به
الاصل وبعضه عامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

على ما سيجئ

على ما سيجئ في العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي فان
شيئا منها لايكون عاملا في شئ من المعمولات الحرف في اللغة الطرف
والجانب سمي به لانه في جانب مقابل للفعل والاسم حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع عمدة فيه كما سيبين وفي الاصطلاح اي ما كلمة او الكلمة
التي دل على معنى شامل للفعل والاسم وخرجا بقوله غير مستقل
بالفهم اي بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى ضم
معنى اخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة
لا لتحصيل الغرض من وضعه كما في اسماء اللازمة الاضافة كما سبق واليه
اشار بقوله بل آلة وتابع لفهم حال معنى غيره وهو المتعلق بيانه ان
وضع الحرف على مذهب المنصور من قبيل الوضع للعام والموضوع
له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام مشترك بين
المتشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المتشخصات بخصوصه
مثلا اذا وضع الواضع لفظ ان لاحظ اولا معنى التحقيق الكلي العام
لكل واحد من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم وعالمية
زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ
بازاء كل واحد بخصوصه وتشخصه بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكونه
في هذا التراكيب فدلالته ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلي

الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حقق فملاحظة ذلك
الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع للجزئيات له لان الموضوع له
وكذا اللفظ من وضعه الواضع بملاحظة الابتداء الكلي لكل واحد من
جزئياته المشخصة مثل ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة
وابتداء الدرس من اول الكتاب في درست من اول الكتاب فمعنى ان
تحقيق مضمون جملة دخلت دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم بل
يحتاج الى انفهامه عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة
اليه وآلة لفهم حال ذلك المضمون من كونه محققاً ثابتاً في عند المتكلم
وكذا مع من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لا ينضم اليه
المتعلق مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو الابتدائية
فلاحظته بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي
معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصداً والمتعلق لملاحظته فمعنى الاسم ملحوظ
ومعنى الحرف تبعاً فيقع الاول محكوماً عليه وبه دون الثاني وبعضه
عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ولما كان المقصود بيان
احوال العامل وبيانها موقوفاً على بيان ذاته لان الشيء ما لم
يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال ثم ثم
الدلالة على الترتيب الذكري او الرتبي لان بيان الكلمة واقسامها

بيان الموقوف

بيان الموقوف عليه قال الفاضل العصام في شرح الكافية قد يجيء ثم
لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر
ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله
ان من ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه
الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين
متصلين واجاز الرضي وقوعها في الآخر ويجوز ان يكون استينافية
وقد صرح الدماميني في شرح المغني بان ثم تكون حرف ابتداء
او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل او على جملة اعلم عطف
خبرية او على ان عطف شيئين على معمولي عامل واحد اي بعد ما علمت
الكلمة واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل اظهار في مقام
الاضمار لسبق مرجعه اما لبعده وتعيين المراد وللتنبيه على مغايرته
لما سبق اذ المراد به هناك ما صدق وهنا المفهوم وما قيل
الشيء اذا اعيد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف
وهنا كون المقام التعريف صارف هو ما اي شيء لفظا او غيره
اوجب اقتضى بواسطة بالتنوين سيجيء المراد بها اي سبب واسطة
كون آخر الكلمة مفعولا اوجب اسماً او فعلاً حقيقة او حكماً مثل
زيد قائم ابوه اي قائم الاب معربة او مبنية على وجه اي طرف
وابوه قائم صح

مطلب تعريف العامل وبيانه

وطريق لفظي او تقديري او محلي مخصوص مشخص معين كائن من
الاعراب فمن بيانية او التقدير من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر
وجزم فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل
العصام تعريف عامل الاسم والمص في بيان مطلق العامل فاحتاج
الى تعريف شامل لما يحصل المقتضي ولما لا يحصل فقوله بواسطة لئلا
ينقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي قريبة والعامل موجب
بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى ليخرج ياء المتكلم لانها وان اقتضت
كسر ما قبلها الا انه ليس بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان المراد بها
اى المعاني الحقيقية والشابهة التامة غير ظاهر خصوصا للمبتداء
الذي التصنيف له اراد ان ينبه فقال والمراد بالواسطة مقتضى
الاعراب لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالحمل
على الاصلي كالحروف الجارة الزائدة باضافة اللفظية وانّ وانْ
الداخلين على الماضي فلزم ان يختص التعريف بالعامل الاصلي
ويكون البحث عنها استطراديا مع انه اصلي ولو زيد بعد قوله
من الاعراب وحمل عليه لا صيب ويمكن ان يقال اخرجها عن التعريف
وادخلها في البحث اشارة الى انحطاط رتبتها ومواى المقتضي
الاعراب في الاسماء حال من المبتداء عاما ذهب ابن مالك

من جواز

من جواز الحال عن المبتداء او بعد تاويله بما هو مفهوم من الكلام اى حكمت
على المقتضي حال كونه في الاسماء بانه توارد المعاني المختلفة اى الفاعلية
والمفعولية والاضافية عليها اى على الاسماء ثم لفظ المصدر اما بمعنى
اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان المقتضي هو المعاني
لا توارده كما سيظهر او بمعناه والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء
المعاني الاعراب عند توارده عليها بحيث عليها متعاقبة على طريق
البدلية وظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام احاد الجمع
الى احاد الجمع كما في وامسحوا برؤسكم ليمسح كل واحد منكم راسه على
ان يكون لكل المخاطبين رأس واحد وليس المعاني مع الاسماء مثله
حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون
لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا
وضرب غلام زيد وللاسماء كثيرة معنى واحد منها ضرب زيد واكرم
عمرو واهان بكر فانها اى المعاني المختلفة امور حقية لانها لا تدرك
الا بالقول لتستدعي علامة اى يقتضي كل واحد منها علامة على حدة
من العلامة التي هي انواع الاعراب على ما سيجي وهذا مبني
على انقسام الاحاد الى احاد وهو ظاهر ظاهرة اذ لم يمنع مانع
من ظهورها فان منع فان كان المانع حالا في الاخر غير الاعراب الحقيقي

يعني [illegible] جر وقطيفة

فتلك العلامة تقديرية وان منع فى نفس الكلمة او الاعراب المذكور
فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث لتعرف تلك الامور فان الخفيات تدرك
بعلاماتها ثم اراد ايضاح ما ذكر فقال مثلا بمعنى مثلا مفعول به مثالا له
لفعل مقدر اى ذكر مثلا او مفعول مطلق لا مثل اى امثل لك مثلا
اى تمثيلا لانه اسم بمعنى التمثيل ففى الاول جعل بمعنى المفعول وفى الثانى
بمعناه اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون اخر
زيد بمنزلة الكلمة فى التعريف مضموما بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا
واخر غلام باعراب محكى مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى
بالفاعلية الواردة التى هى الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة
على ان يكون اضافة الواسطة بيانية من قبيل شجر الاراك
واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة وله وجه اخر كما مر على زيد وبواسطة
ورود المفعولية على غلام هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف
شيئين على معمولى عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب
الفراء والمضاف مقدر وعلى متعلق به وهو معطوف على قبله
بسبب تعلق ضرب بهما متعلق بالورود متعلق القيام بزيد
والوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على جملة ضرب
اوجب لا على اوجب لعدم صحته ايضا مصدر اض الواجب الحذف سماعا

بمعنى

بمعنى عاد اى عاد الحكم المذكور الذى هو الايجاب ههنا عود الكون
اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى على عمرو ولما كان للاضافة
معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا الثانى اراد ان
ينبه عليه فقال اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلق به فالعامل
يحصل ويوجد المعانى الخفية فى الاسماء بسبب تعلقه بها هذه الجملة
فذلك ما سبق من الكلام وهى اى المعانى الخفية تقتضى نصب
غلام هى الاعراب الذى هو اثر العامل فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى
هو كون الشئ معربا وهو واحد معنيه ايضا كما سيظهر فالعامل
يحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام
التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة بل الالة
هى اللسان لكن النحاة جعلوا الالة التى كانها هى الموجودة المعانى
وعلاماتها وهو كائنا فى الافعال المشابهة التامة فقوله المشابهة
خبر المبتدا محذوف بقرينة السباق والجملة معطوفة على جملة وهو
الاسماء توارد الخ وليس من عطف معمولين على معمولى عامل لعدم شرطه
وهو عدم اعادة الجارة فى المعطوف مع تقديم الجار فى المعطوف
عليه صرح به الفاضل الجندى فى بحث المصدر فى هذه العبارة
ويشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار

نوقد بالليل نارا وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه
مطلقا للاسم اي لاسم الفاعل كما سيصرح به ومليّ اي المشابهة التامة
كائنة في المضارع فقط لا في سائر الافعال ولتحسين المقابلة بقوله
في الاسماء قال اولاً في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان المراد
ثانيا الفا فقط جزائية وفقط اسم فعل بمعنى انت وسيجئ بحث
اعرابه ان شاء الله تعالى فانه مشابهة لاسم الفاعل مفعول به لمشابهة
واللام زائدة لتقوية عمل لفظا مصدر مشابهة اي مشابهة لفظا اي مشابهة
لفظية او تمييز من نسبة اوظرف تنزيلاً وكذا قوله معنى واستعماله
اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فكائن لموازنته فلموازنته
اي لموافقة المضارع له اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام في الاسم
الفاعل في الحركات اي في مطلقها وافق في نوعها والسكنات
في عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى الافراد وللمشاكلة
او لعدد السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع كمستغفر
ويستغفر وضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثّل بمثالين من المجردين
ولو مثّل بمثالين احدهما من الثلاثي والآخر من السداسي اشارة الى
ما ذكر لكان له ... واما الشبه المعنوي فليقول كل منهما اي المضارع
واسم الفاعل الشيوع اي الانتشار والاحتمال لما صدق عليه على

الانتشار

سبيل

على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد وليس فيهما
تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه شائع في كلامهم
ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع والخصوص لبعضها فان الاسم اي
اسم الفاعل عند تجرده عن اللام الموصول يشير تعبيره باللام الى
ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل
العصام وان المختار مذهب سيبويه يفيد الشيوع بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يتخصص اي يصير خاصا للبعض الاخص الذي
اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار الى انه
يجوز التعبير عنه به لكون صورته صورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف
ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من يجعله حرف التعريف لان المقام
مقام بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخله
اللام فعل في الحقيقة عند غيره كما يجئ نحو ضارب فانه يحتمل زيدا او
عمروا او غيرهما والضارب فانه يختص بمعين اعتبر اللام اسم موصول
او حرف تعريف لانهما متساويان في افادة التعيين كذلك المضارع
خبر ومبتدأ وقوله عند تجرده عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن وللحال كما ولام الابتداء عند الكوفيين والزمخشري وابن مالك
وغيرهم وفي التنزيل ان ليحزنني ان تذهبوا به اي قصد ان تذهبوا به

هذا اذا لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت مثل ولسوف
يعطيك متعلق بقوله يحتمل الحال والاستقبال وهو ما عطف عليه بدل
او عطف بيان مجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون استينافا فاقدم الحال
هنا لتبادره عند التجرد فكانه اسبق نحو يضرب وعند دخولهما اى دخول
احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة
الفهم معطوف على القبول اى والشبه المعنوى لمبادرة الفهم فيهما
اى في اسم الفاعل والمضارع عند التجرد عن القرائن الدالة على احد الازمنة
حالية نحو تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن بعينا له او مقالية كحرف
الاستقبال والحال في المضارع وامس والان وغدا في اسم الفاعل
الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع اما الشبه الثالث وهو الشبه
استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق
اى اسم الفاعل والمضارع في
فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله فاطلاق الصفة
عليهما على المسامحة او التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء نحو جاءني
رجل ضارب او يضرب ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب
او ليضرب ولوجود المشابهة الثالثة في الماضي بني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون ولم يعرب لعدم المشابهة التامة ولقد احسن المص
في اعتباره المشابهات الثلث بين المضارع واسم الفاعل

والقوم

والقوم اعتبر والمشابهة الثانية بينه وبين اسم كلفظ العين فلم يتم المشابهة
من الجانبين فلما اعتبرها بينهما تم المشابهة من الجانبين فهذه المشابهة
يعني المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع اى تبعيته
للاسم اى لاسم الفاعل فيما اى شيء هو اى الاسم اصل فيه اى في ذلك
الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المصدر بمعنى كونه معربا بالحركات
والحروف العاملية لفظا وتقديرا ويقابله البناء والاسم في البناء
متطفل وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لاثر العامل كما فيما سبق
كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل
في المفعول اذا كان بمعنى الماضي فاعرابه ليس كائنا بالاضافة اى بكون
المضارع اصلا فيه فاذا قلنا لن يضرب وكذا لم يضرب ويضرب
فلن وكذا لم والعامل المعنوي اوجب كون اخر يضرب بمنزلة الكلمة
في التعريف مفتوحا او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من
الاعراب فيه اى في التعريف بواسطة المشابهة لاسم للفاعل اى بالمشابهة
التي هي الواسطة فالاضافة بيانية لما وصل النوبة بيان ما هو المقصود
من الباب وهو احوال افراد العامل قال ثم اى بعد بيان مفهوم
العامل وما يتعلق به والمراد به هنا ايضا المفهوم لان التقسيم
للماهية كما عرفت وصرح به المص في بعض نصابه فهو اظهر لبعد المرجع

مطلب العامل

علی ضربین لفظی ای منسوب الی اللفظ لکونه لفظا ومعنوی ای منسوبا الی المعنی
لکونه امرا عقلیا فاللفظی ما یکون للسان ظرف مستقر خبر لیکون قدم علی الاسم
او حال منه قدم علیه لنکارته فالجز قوله فیه ولا یجوز ان یکون حالا من الضمیر
المستکن فیه لعدم جواز تقدیم الحال علی العامل الظرف مطلقا علی ما هو
مذهب سیبویه او بلا تقدیم المبتداء کما هو مذهب الاخفش او ظرف لیکون
او لحظا وعلی تقدیر کون الخبر للسان فقوله فیه حال من المستکن فیه
او من حظ قدم علیه لنکارته او ظرف الخبر او لیکون او لحظ وقوله
حظ اسم یکون او یکون تام وحظ فاعله والظرفان حالان منه او الثانی
حال من ضمیر الاول ولا یجوز عکسه او متعلقان بیکون وجعلهما من
التنازع یجوز عند المص لانه لم یشترط تأخر المعمول عن العاملین
وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلا یکونان مما تنازعه یکون وحظ وهو
ای اللفظی علی ضربین عامل سماعی وعامل قیاسی فالعامل السماعی
فی اصطلاح النحاة هو العامل الذی یتوقف اعماله بخصوصه علی السماع
من العرب ولا یمکن ان یذکر فی عمله قاعدة کلیة مشتملة علی افراد غیر منحصرة
قدمه علی القیاسی لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها لاجراء الاحکام
علیها لقلتها وانحصارها بخلاف القیاسی ولان بعض القیاسی
یتوقف علی معرفة حرف الجر منه کالظرف المستقر وبعض اسماء

الافعال

الافعال ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فی العمل فی بعض المعمولات
الی حرف الجر وهو ای العامل السماعی ایضا ای کاللفظی علی نوعین
الاول عامل فی الاسم والثانی عامل فی الفعل المضارع والعامل فی الاسم
ایضا ای کالسماعی علی قسمین احدهما عامل فی اسم واحد وثانیهما عامل
فی اسمین اعنی بالاسمین المبتداء والخبر ملحوظین فی الاصل ای باعتبار
الاصل ای قبل دخول العامل علیهما ویسمیان بعد دخول العامل
علیهما اسما وخبرا له ای یسمی المبتداء اسما والخبر خبرا للعامل والعامل
فی اسم واحد من السماعی قدمه لکونه معمولها واحدا ولکونه اکثر استعمالا
حروف الجر ای الاسم الواحد لیناسب اثرها اللفظی اثرها المعنوی
الذی هو جر معنی المتعلق وافضاؤه الی مدخوله ویحمل علیه ما لا یکون
الجر فیه تسمی حروف الجر وحروف الاضافة لوجود مفهومها فی
وهو ما شرع لافضاء الفعل او معناه الی الاسم والمؤول به ولکون اثرها
الجر وهی عشرون الباء قدمه لبساطته ولکونه اکثر استعمالا وهو
للالصاق وهو الاصل فی معانیه ولذا خصه بالذکر ولانه لیس
مراده تعداد معانیه بل بیان عاملیته نحو بزید داء ومررت به وله
معان اخر الثانی من قدمه لیوافق معناه لکثرة استعماله للابتداء فی المکان
عند البصریین ومطلقا زمانا ما کان او مکانا او غیرهما عند الکوفیین

لافضاء بباء

ای فلو جعلو الکلام عنه

وهو ما دل علی ما لم یذکر فی الکلام الا بعد تمام ...

ای قال ابن کمال الکامل فالباء فیه للتعدیة فیکون التکمیل متعلقة به

والمزج المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامته صحته وضع الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلتها كذا قالوا ولم معان غيرها اكثر اتت عقب المجيئة في مقابلته
هو للانتهاء في الزمان وغيرها نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام الى الليل
وابتدات الى يد وعن قدمه على على لمناسبته لمن حيث انه يجوز ان يستعمل
كل منهما في محل باعتبار انه مبتداء ومبعد نحو سقاه من العطش وسقاه
عن العطش هو للبعد اي بعد الشئ عن مجروره نحو اديت عنه الدين
ذكر الدماميني ان لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى والمجاوزة اي مجاوزة
الشئ عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور اولا كما في احذت عن استاذي
العلم وسواء وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
اولا كما في المثال المذكور وعلى قدمه على اللام لمناسبتها لعن في جواز كونهما
اسمين هو للاستعلاء اي الاستعلاء شئ على شئ حقيقة نحو زيد
على السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله واللام
قدمه لبساطته هي للتعليل اي لبيان كون مجروره علة ذهنية مثل
ضربت للتاديب او خارجية نحو خرجت لمخافتك والعلة الذهنية
ما يكون علة في الذهن معلولا في الخارج كالتاديب مع الضرب
والخارجية علة في الذهن والخارج والتخصيص نحو ههنا
بمعنى ارتباط شئ للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد

او التمليك

او التمليك نحو وهبت لزيد والاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب
نحو لابن لزيد فيدخل في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق
والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر
الحمد لله فيه بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل العصام وفي
قدمه لكثرة استعماله حرف جر ولدخول على المظهر والمضمر هي للظرفية
اي الظرفية وهي كون الشئ قابلا للحلول فيه حقيقة نحو المال في
الكيس والماء في الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب
لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف
ونحو النجاة في الصدق والكاف قدمه لبساطته ولكثرة استعماله
هي للتشبيه اي لان يشبه شئ بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى
قدمه لاصالته في الجارية وجاء حتى بالابدال في هذين وقراءة
ابن مسعود ليسجننه حتى حين هي للغاية اي لكون مجروره
غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة
حتى رأسها فالراس ماكول او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت
البارحة حتى الصباح فالنوم ينتهي عند الصباح ويصل اليه
والاصل فيه ان مدخوله اما اخيرا خبر مما قبله او شئ يلاقي الجزء

في قوله تعالى

الجزء الاخير ففي الاول يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق
وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند اكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز
كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوز ان يكون جزء
وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها لا يدخل المجرور في الحكم
الا بالقرينة **ورب** قدمه لعدم بدليته عن شئ بخلاف الواو والتاء فانهما
بدلان عن الباء هي للتقليل اي لانشائه وشاع استعماله في الكثير ٨ نشاه بنيا
الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال الفاضل
العصام لو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد
ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزلي فيستوفي
معنى رب انتهى ويقع في صدر الكلام لانشائية وكثر دخولها على النكرة
النكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابي علي خلافا للاخفش
وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة والكوفيون
جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها ما فان كانت كافة يجب
دخولها على الجمل وان كانت زائدة تدخل على الاسم ايضا وتجره نحو
ربما ضربة بسيف صيقل والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية
في الاشهر والجزولي يقول تدخل على مطلق الجملة قال الرضي يحذف

رب

رب فيبقى عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء وبل وفي غيرها
شاذ ولو في الشعر نحو رسم دار وقفت في طلله **وواو القسم وتاؤه**
قدمها لعدم خروجها عن الجارية ولم يذكر باء القسم هنا لذكره مطلق
الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال فلا يقال
والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله
والباء اعم منهما في الجميع **حاشا** قدمه لعدم خروجه عن العاملية
وان خرج عن الجارية وهو للاستثناء اي عن سوء لا مطلقا
بخلاف خلا وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن
القوم حاشا زيد ذكره الرضي فذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان
حاشا للاستثناء حرف جر دائما والكوفيون فعلية لامتناع دخول
الموصول عليه والاخفش والمازني والمبرد انها تستعمل كثيرا
حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا **وسمع**
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا صبع **ومذ ومنذ**
٩ ميمهما بنيا وقد يكسر ميمهما قدم مذ لخفته ولكونه لغة عامة العرب ومنذ
مختص بالحجازيين صرح به الفاضل العصام في بحث الظروف
وما نقل في قولهم ان اصله منذ لم يرتضه الرضي لقلة خروجه
عن الجارية بخلاف خلا **وهما للابتداء في الزمان الماضي**

يعني انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضي بان يكون زمانا ماضيا لم يبق
منه جزء ليكون معناهما ان ذلك الزمان الماضي مبدأ زمان الفعل
الذي قبلهما مشتملا مثل رأيته مذ او منذ يوم الجمعة ففي الاول لابتداء الرؤية
من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء انتفائها منه ويكونان للظرفية بمجرورهما للفعل
المذكور واذا اريد به زمان لم يمض تمامه وانت في بعض اجزائه نحو رأيته او ما رأيته
مذ شهرنا او منذ يومنا حيوة زيد اي جميع زمان رؤيتي او عدم رؤيتي هو
ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان في الاستقبال
نص عليه عصام الدين قوله وقد يكونان اسمين استطرادي يجيء تمام
بيانهما ان شاء الله تعالى **خلا** قدمه لتقدم الخاء و**عدا** قدمه لعدم
الاختلاف في عامليتهما للاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلا مع انجرار
ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا كما ذكره الفاضل العصام وقد يكونان
فعلين وهو الاكثر وسيجيء تمام حقيقته في المستثنى ان شاء الله
تعالى و**لولا** قدمه لان عمله في اللفظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور وهو
لامتناع شيء هو جوابه لوجود غيره هو مدخوله يجر بها اذا اتصل بها ضمير
اي ضمير كان كما سمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر
وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع موقع المرفوع

عكس

عكس ما اذ الكاف ولولا انت كانا فسيبويه والجمهور تصرفوا في لولا حيث جعلوا
غير العامل عاملا لئلا يلزم التصرف في اللفظ كثيرة هي انواع الضمير والاخفش
في الضمير حيث جعله بدلا من غيره وابقى لولا على ما له وهو عدم العاملية **وكي**
قدمه لعدم شذوذ عمله بجر به اذا دخل على ماء الاستفهامية هو للتعليل
وقال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع يقدر وكي جارة وعند البصريين
اذا وقع بعدهما ان فهي جارة وكذا اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كيما
تضرب اي لضربك **ولعل** هو للترجي تكون جارة في لغة عقيل
بضم الغير ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب قال في مغني اللبيب محجوج بنقل الائمة ان الجر
بلعل لغة قوم انتهى فلا اعتداد لما قيل ان الظاهر ان الجر في هذه اللغة ايضا
شاذ ولهذا تأولوا البيت بحمل على الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار بالياء
فلا يتغير وصرح المص بالرد عليه في حاشية المتن ولما فرغ من بيان الجر
شرع في بيان احكامها من لزوم المتعلق وعدمه وجواز الحذف وغيره
ذلك فقال **ولابد** لهذه الحروف اي لا افتراق حاصل لحرف الجر من متعلق
بفتح اللام والظاهر ان بد في هذه نسبة مضاف لمجيء ما يتم معناه به
بعده فيكون معربا فيلزم نصبه اي لا بد داعند رعن بنائه بانه قطع
الكلا عن المتعلق به ويجعل مع مجروره خبرا لان كل مصدر له صلة

من حروف الجارة يجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه كما في قوله تعالى
لا تثريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط تنوينه تشبيها
بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر في الظرف المستقر لان الضمير
الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به لدلالته على معنى الفعل وهو الحدث
صرح به الفاضل العصام في شرح التلخيص وجوز تعلقه بالظرف المستقر
نفسه وما حكي عن بعض البغداديين من جواز تعلق الظرف بالمنفي
المبني لم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
والجملة ابتدائية او اعتراضية او معطوفة على جملة وهي عشرون فعل
او شبهه وهو الاسماء المتصلة بالفعل او بالاشتقاق او معناه
وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال الا الزائد منها
مجرور بدل من قوله هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كفى بالله
فاعل كفى وبحسبك درهم مزيد في المبتدا والزائد منه حروف الجارة
الباء ومن واللام والكاف وصرح في المغني بزيادة عن وعلى والزائد
ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا
ولعل فانه لما بد من المتعلق فانها اي هذه المستثنيات
لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل او شبهه او معناه اما الزائد
فلان تعلق حرف الجر بشيء منها لكونه يفضي معناه الى مجروره
حيث لا يكون

حيث لا يكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة والزائد
لما لم يمكن له معنى وكان المتعلق يتعدى الى مجروره بلا توسطه
نحو كفى الله في كفى بالله وحسبك درهم في بحسبك درهم والتحقيق
يره في الحق بين لم يتعلق بشيء وكذا رب في رب تال يلعنه القران
يقال يلعن القران وكذا رب رجل كريم لقيته يقال رجلا كريما لقيت
وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل فقيه ان رجلا في المعنى
فاعل حصل فلا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل الا لافادة معنى
لتوسطه رب بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل فلما تقرر ذلك
هذا عرفت انه لا وجه لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه الكوفيون
من كون رب اسما مضافا الى ما بعده مفيد المعنى التقليل نقيض كم
التكثيرية وللوجه المذكور في الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل
واما حروف الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المص عدم
تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال في المغني اللبيب انها لا توصل معناه
الى المجرور بل تزيله عنه كالا ولم يتعلق فلم يتعلق وقيل متعلقه
ودحجه الدماميني في شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور
مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى
المجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه الحرف وهنا مفيد لانتفاه

علقه بـ

مطلب كلام المحشي هنا علقه على المتن

لانتفاء عنه ولا يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون حرف
بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له في جميع الاحكام الا ترى ان
الا لا تعمل الجر وهذه تعمله انتهى قال المص فيما نقلته على المتن اعلم ان
تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى الاسم
لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذا عرفوها بانها ما وضع
لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملت الجر ليناسب عملها
اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما
الجر بحروف لا يتعلق بعامل فغير اصلي بل لعارض واما الحروف
الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية ونقصان
معانيها فيها بضرب من التأول واما خاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها
افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل
في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به واما الدليل
على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف
الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورها وشرط المتعلق عدم
التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل معناهما جاريين كمعناهما غير
جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى الاصطلاحي
بين النحاة في متعلق بهم غير حروف الجر واما حروف الاستثناء

فلانها

فلانها تنزل معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى المتعلق والايصال
ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا والحاصل ان هذه
الحروف السواء الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام التعريف
والابتداء وهل وقد فكما لا يقال هذه انها متعلقة بشيء كذلك الحروف
واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي روابط
وادوات لمعاني الاسماء الافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه
اذ الكلام في معنى الاصطلاحي من التعلق لا اللغوي وبما ذكرنا
ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدا بمثل بحسبك
درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم ورب رجل كريم
لقيته وعملت لزيد قائم بان يقال التجرد بحسب اللفظ عن عامل
لفظي يعمل لذاته بان يقوم المعنى المقتضي للاعراب لا لامر عارض
ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن علمت بحسب اللفظ لا لاقتضاء
صدر الكلام انتهى كلامه فمجرور الزائد ورب تفصيل لاحوال مجرورات
المستثنيات باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال
قبل دخولها اي الزائد ورب من كونه مرفوعا فاعلا او مبتدا كما مر
ونحو ما من رجل قائما او خبرا نحو هل زيد بقائم وفائدته اما تحسين
اللفظ او تاكيده في مثل رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدا او منصوب

[illegible]

مفعول الفعل المقدر بعده لوجوب صدارته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا

فائدته التقليل والتكثير ومجرور حروف الاستثناء وهي خاشا وخلا وعدا

كالمستثنى بالا على ما سيجيء من وجوب النصب في كلام موجب تام نحو هلك

الناس خاشا العالم او جوازه واختار البدل نحو ما جاء ني القوم

خاشا زيد واعرابه على حسب العوامل فانها تنزيه المجرور ومجرور لولا

ولعل مبتداء مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو لولاك

وزيد وجب رفعه لانها لا تخفض الظاهر وما بعده لفظا نحو لولاك

يا شعري مرى لشعرت او تقدير اخبره نحو لولاك موجود لعلك ذيس

السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا هذه

ان كان الجار في للظرفية او ما كان بمعناه في افادة الظرفية كالباء

نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا رأي ابن حاجب وتبعه المص واما

رأي الجمهور فكل ما دخله حرف جر يتعلق بشيء وليس مرفوعا

على انه نائب الفاعل نحو مر زيد فهو مفعول به غير صريح سواء كان

الجار في واللام وغيرهما او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان

الجار لاما للتعليل او بمعناه ككلمة في والباء نحو ضربت

زيدا للتأديب وكيمه عصيت وعذبت امرأة في هرة ونحو فبظلم

من الذين هادوا او مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما

نحو مررت

ماعداهما نحو مررت بزيد هذا الكل اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور

وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور مما عدا هذه كما هو الظاهر فمثل

كفى بالله خارج عن هذا البحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد

الى مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من المجرور فيكون

من تتمته كالهمزة والتضعيف ففي هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق

الى المجرور والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور حتى

يجب تذكير العامل وان كان المجرور مؤنثا او مثنى او مجموعا نحو مر

بهند وسيجيء زيادة بيان ان شاء الله تعالى وانكر بعضهم اسناد

المتعلق الى الجار والمجرور وقال في مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير

مصدره المعرف كانه قيل هل مررت بزيد فقلت مر بزيد اي مر

المرور المسئول عنه لانه يلزم في المصدر النائب عن الفاعل زيادة

على ما دل عليه الفعل والا يكون عبثا وكذا الزمان والمكان فلا يقال

ذهب في ذهاب او زمان او مكان بل يقال ذهب ذهاب شديد

والذهاب المعروف او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او بجرد

الفعل عن الدلالة على الحدث كما اذا قلت ذهب بمعنى

او قع ذهاب الحق في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل

الى المصدر والى المجرور جواز الا مرجح فيكون اي المجموع كما هو

مطلب انكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور

الظاهر او المجرور على ما هو المراد مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو
مر بزيد ورمي عن القوس وضرب للتاديب وذهب في يوم الجمعة
ويجوز تقديمها اي الجار والمجرور الذي عد هذا اي نائب الفاعل
من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت وفي يوم الجمعة
سرت وللتاديب ضربت لانه فضلة ولم يمنع تقديمه مانع ولما ناب
الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في
الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه
فاعل مسئولا قدم عليه فقول بانه كان هكذا في اصل المعنى وقدم عليه
فكان فاعلا للمفسر وقد يحذف المتعلق اي العامل المتعلق به وذكره اكثر ولذا الى
بقد فان كان للمتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا وتخصيصه به
اما اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل هو البصريون وقال العصام
اي اكثر النحاة من البصريين والكوفيين في الظرف المستقر من ان
المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل ومذهب الاول وهم الكوفيون
او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشتقة اسم فاعل او مفعول لكون المفرد اصلا
في الخبر وغيره ولكن الحق وبالقبول احق انه يقدر فعل ان اريد
الدلالة على الزمان والا فغيره ولا خلاف في الصلة وجواب
القسم انه فعل لانهما لا يكونان الا جملتين ولا فيما بعد اما

مطلب يقدر المتعلق في الصلة فعلا بلا خلاف

اولا انه

عندك فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما لاكتفائه به لانه الاصل ويجوز ان
يراد بالفعل ما يدل على الحدث عاما كالكل فعل كالكون والوجود والثبوت
والاستقرار يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك متضمنا في الجار والمجرور اي
مفهوما معناه منهما والتضمن لازم للعموم يوجد حيث وجد العموم ويسميان اي
الجار والمجرور ظرفا مستقرا اي مستقرا فيه والظرف عند النحاة اسم لظرف
الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما
ظرفا هذا واما كونه مستقرا فيه فلاستقرار معنى الفعل وعمله وضميره واعرابه
فيه لما انتقال كل منهما اليهما على ما ياتي ان شاء الله تعالى نحو زيد في الدار اي حصل
او حاصل وان لم يكن المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا عاما متضمنا في الجار
والمجرور بل خاصا او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا
او ملغى اي فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء مما ذكر نحو زيد في الدار
اي اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية كما اذا قيل اين اكل زيد فقلت
في الدار ومررت بزيد هذا مذهب النحاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف
في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه
ذكره الفاضل العصام وقال في مغني اللبيب واشتراط النحويين الكون المطلق
او الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه انتهى واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول

مطلب تسمية الجار والمجرور ظرفا فائدته

مطلب اشتراط النحاة الكون المطلق شرط لجوازه لا لوجوبه

العام كذا في حاشية العصام وقد يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو على نوعين
النوع الاول حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها المعرفة
جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه مخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز
فيه حذف في يعرف منه حذفه من سرت يوم الجمعة وصمت شهرا والنوع
الثاني حذف سماعي اي لا ينضبط بضابط بل يحتاج في كل جزئي الى السماع
وسنبين كلا ان شاء الله تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع
الاول المفعول فيه فان حذف في لا ما بمعناه انه لا يقدر الا ما هو الشائع وان شاع
في الظرفية في كما ان الشائع في التعليل اللام وجوز الفاضل العصام
تقدير ما هو بمنزلة منه قياسي اي قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان
قال الفاضل من اضافة الدال الى مدلوله فهي لامية بيانية كما توهم ونبه به
على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا مبهما كان او محدودا يجوز رجوع ضمير كان الى
الظرف فلا يهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا او المبهم من الزمان ما لم يعتبر حده ونهايته كالحين
والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر ثم المراد
بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه من اظهار
في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل
التوسع ووجه حذفه من المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح

كالاسم الفاعل والمفعول
وغيرهما مسها

انتصابه

انتصابه بدون واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول
للاول والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا
وجرا في عبارات القوم اي في حال الرفع الخ او كان مكانا مبهما للحمل على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد
بخروج بيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين ودخول نحو ما مكث واجب عنه
بعدم تعرف الجهات الست مثل غير ومثل وفسره بعضهم كالزمان المبهم
ورد بخروج المقادير الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم
بالجهات الست فاضطر بان ما عداها محمول عليها فعدل المص عن كل
منها واتى بتعريف جامع ومانع واستثنى ما استثنى ولقد اصاب
فقال وهو اي المكان المبهم ما اي مكان ثبت له اي لذلك المكان
اسم وملحوظ ف المكان بسبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان
غير داخل اي ذلك الامر في مسماه اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء منه
بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف
المكان فح يجب تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب
المبتدا اي ومعناه فح الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت له مكان
بسبب امر غير داخل فيه كالجهات الست وهي تسمية المسمى

ومن امام وقدام وخلف وبمين ويسار وشمال وفوق وتحت نحو جلست
امام زيد فان المكان الذى جعله الامام اسما له بسبب زيد مكان خارج
عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره وكعند اعيد الجار لتعيين المعطوف
عليه نحو جلست عندك اى فيما حولك او ما فى حمايتك فان عند غير مختص
بالحضرة بل يعمها وما فى الحماية كالدار ولدى بمعنى عند لكن يختص بالحضرة
والفه تثبت مع الظرف وتنقلب ياء مع المضمر كالالف على والى وحكى سيبويه
عن قوم لداك والاك ووسط بسكون السين بمعنى بين فى الصحاح
كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط
القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء هذه الثلثة
بمعنى الجهة وكالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة المقادير
جمع مقدار وهو القدر وقدر الشىء بلغه اطلق على ما يدل على ذلك
القدر ونحو فرسخ وهى مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر
الف خطوط وتلك المساحة غير داخلة فيها وميل وهو ثلث
الفرسخ وبريد وهو اربع فرسخ الا جانبا استثناء من ظرف المكان
المبهم بمعنى يحذف فى قياسا من ظرف المكان المبهم الا جانبا
وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو المكان الذى
يستوى اليه المساحة من الجوانب وخارج الدار وداخل الدار

وجوف

وجوف البيت والا كل اسم مكان وهو فى العرف اسم مشتق لمكان بزيادة الميم
لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار لا يدل على القرار ولو فى الجملة نحو المقتل والمضرب
والاكل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان يسمى مقتلا ومضربا وماكلا وغير
ذلك بوقوع الحدث الذى هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه [illegible]
وكل واحد منهما غير داخل فيه والحكم كذا ومكان فان القيام والكون
يستلزمان القرار ولو فى الجملة فان هذه المستثنيات لا يجوز
حذف فى منها بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف
مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت فى جانب
زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج عنه وكذا غيره ولعل
السر فى عدم جواز حذفه فى نحو الجانب عدم العراقة فى الظرفية
لانه يستعمل كثيرا او غيرها فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية
وفى اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشيء كون مقر
للاخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى فى وما يدل
عليه منه وان ظهر ظرفية الا انه لم يكن متعلقه بمعناه لم تظهر
ظرفية له لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت او غير ذلك
مما ذكر او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت فى جانب الدار او فى
مضرب زيد او فى مقامه واما ان كان عامله القسم الاخير وهو

مايكون بمعنى الاستقرار ملتبساً بمعنى الاستقرار يجوز حذف في منه لوضوح
ظرفيته مع دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال في عليه
مأخوذين من حدث واحدا وكل من حدث نحو قمت مقامه ونحو قعدت
مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني اما ما دخل
عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا
مدلولاً عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين
فجزاؤه روح الخ وقال اخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع
جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الاية فلما حذف المتوفى
حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع ادني الشرط والجزاء واذا عرفت هذا
فقد عرفت ان عبارة المص هذه تمثيل الى القوم الاخير لانه لم يوت
بالفاء في الجواب والتقدير اما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما
حذف اظهر بعد كان ويمكن ان تحمل القوم الاول بان يقال الفاء محذوف
مع مدخوله اي فاقول يجوز حذف في وان كان المفعول فيه ظرف مكان
محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه
حل هذه العبارة مثل ما سبق نحو دار وبيت وخان وبلد فان
هذه العبارة اسماء تثبت للمواضع بسبب امور دخلت فيها كالبيت

في الدار والجد

في الدار والجدران في البيت في البيوت في الخان والدور وغيرها في البلد
فلا يجوز حذف في من محدود اذ لا يحمل على الزمان لعدم جهة الحمل ولا على المكان
المبهم لانه يكون نكرة لاستفادة من المستعير فلا يقال صليت دار بل يقال
صليت في دار الا فيما اي من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن
وفرعها كادخل وانزل واسكن وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة والبعدية اعم من ان تكون رتبته نحو الدار دخلت وانما فسرنا
الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار في غيره نحو دخلت في الامر ومن مذهب
ابي حنيفة رحمة الله عليه واستعمال الدخول باظهار في المكان وان جعله سيبويه
شاذ نحو لها دخلت في الدار فيما يؤيد كونه مفعولا فيه في الرضي ان حذف
في لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكما مشابهة مدخولها المفعول
به حتى ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه
بدون المتعلق ويدافعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في المفعول
به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا
فيه كون مصدره على فعول وهو من اوزان الغالبة في اللازم وان نقيض
الدخول وهو الخروج لازم بلا خلاف نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلثة التي يحذف حرف الجار
قياسا المفعول له يحذف منه اللام وقيل او ما بمعناه قياسا اذا كان مدخوله

فعلاً او احترازاً عما اذا كان غير فعل مثل جئتك للسمن وجئتك للعسل
كان الفاعل الفعل الاصطلاحي فاكتفى عن شبه الفعل والمراد الدال
على الحدث فيشمله ايضا اذا خارج عن الذات نحو فالمعلل فان فعلهما فاعل
واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح قوله ومقارناً اى
ذلك الفعل له اى للفعل المعلل عطف على الفاعل لا على فاعلا
في الوجود بان يتحد زمان احدهما بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب
جبنا فان زمان القعود بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاع
الصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة
في الوجود اعم مما في نفس الامر ومما في قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير
وان لم يقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكتفى المقارنة
في القصد وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه يشبه المصدر فيتعلق
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم يشترط
التنكير كان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعاً
للادب عليه فاعل الضرب والتاديب هو المتكلم وزمانهما واحد والضرب
وسيلة للتاديب كالشتم والنصيحة وغير ذلك في الرضي يصح ان يقال
الضرب هو التاديب وقال الفاضل العصام فيه نظر لان التاديب
تحصيل الادب وما يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم

وغيره

وغيره بخلاف اكرمتك لاكرامك بالاضافة الى الفاعل لعدم الاتحاد في الفاعل
وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود وفي كلا هذين
الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور
على انه مفعول فيه او مفعول له كانهما كانا منصوبين المحل العمل الجار في لفظ
فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل بعينه هذا النصب اللفظي
وغيره كما في لدى لانه معرب عند الرضي فنصبه تقديري ولما واذا فنصبهما محلي
لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه ان لم يكن نائب الفاعل
ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضي ان المفعول له
لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا فكلام المص فرضي
ولا وقوعي واما المفعول فيه فقد اختلف في لازم الظرفية قال بعضهم
لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسند الى ضمير المصدر ورجحه المص
في الامتحان ومنهم من جوزه مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه في اكثر الاستعمال
وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه قراءة
لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع وتوجيههم بانه فاعل على كلا التقديرين
فاطلاق كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له
دون وقوع المفعول فيه ان النصب علامة قصد العلية والظرفية ولو فات

النصب في المفعول له فات علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان علية
وقصدها انما تعرف بالنصب بخلاف المفعول فيه فان النصب علامة
قصد الظرفية فلو فات لم يعرف قصد الظرفية ولا بأس لانه لم يقصد
الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكره
الفاضل العصام ثم ان في قوله وفي هذين متعلق بتنصب المقدر المفسر
بالمذكور لا اذ لتضمنه معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده عليه واذ ظرف
لحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير
مضاف ومضاف لان عامل نظيره من الشرطية الذي عامل الشرط المعمول له
اولينتصب على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان
اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقهما بتنصب المذكور والجملة الشرطية
او الجزائية مستانفة او معترضة والموضع الثالث من المواضع الثلثة ان
المصدرية وان بتشديد النون ولو بعد التخفيف نحو ان فذ اكرامك
زيد فالجار اي جاز كان يحذف منهما قياسا اي حذف قياسا اوحذفا
قياسا لانهما حرفي موصول طويل بصلته فجاز فيهما التخفيف بحذف
حرف الجر نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه
الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد لله ونحو اياك ان
تفيع وفنك او من ان تضيع واياك انك مضيع وفتك اي من انك

عبس ضمير راجع الى محمد عليه السلام وتولى ضميره وتولى

والحذف

والحذف السماعي فيما اي في موضع عدا تلك المواضع هذه المواضع الثلث المفعول
فيه والمفعول له المذكورين أنْ وانّ لمانتا فما اي من ضع سمع من العرب
في القران او غيره اي يلزم فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه اي لا يجري
قياس عليه ثم اي بعد بيان مواضع الحذف مقتضى القياس على الاولين
بعد الحذف اي حذف الجار في غير الاولين اي المفعول فيه والمفعول له
وغيرهما الثالث من القياسي والسماعي اذ قد عرفت ان الاعراب المحلي
يظهر ولا يفا على الجر بالاتفاق ان توصل انت متعلقة اي الجار الى
المجرور اي تعمله فيه بلا واسطة وتعطيه الاعراب الذي جاء منه كما اشار
اليه بقوله فتظهر انت الاعراب المحلي فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما في
ان مع صلته بعض السماعي لزوال المانع منه وهو نقل لفظه بالاعراب
الحقيقي وهذا مذهب سيبويه لانه تعتبر في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرها
بابهام حاله ولقلته وقال الخليل والكسائي يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضي
والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدره وهو النصب على المفعولية
والرفع على النائبية ليستمر اي ما ذكر من الحذف وغيره حذفا وايصالا
لوجودهما فيه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ونحو استغفر الله
ذنبا اي من ذنب ولذنب ونعاه الخبر اي له ونحو قولهم مال مشترك
وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار واتصل

دفعه من المحل البعيد الى المحل القريب الذي هو محل الجر قبل حذف الجار
وان مع صلته في ان جاءه الاعمى منصوب مفعول له لعبس لا مجرور بلام
مقدرة وفي نحو اعجب ان تضبع وفتك اي من تضبع على انه نائب الفاعل
لاعجب وقد يبقى المجرور اذا كان المقسم به حذف جاره وان كان بلا عوض
نحو رب الكعبة لافعلن مجرورا على الشذوذ وان كان بلا تعويض
وان كان معه يلزم الجر وبعوض مع لفظة الله ها التنبيه وهمزة الاستفهام
كقول الحجاج للحسن البصري الله ليقومن عبد من عبدي فيقولن كذا وكذا
في تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الالف ها وحذف همزة الله مع
الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع
همزة الله لدفع الساكنين وقلب الف ها همزة كما في ولا الضالين
في قرأة ابو ايوب في السختياني والترتيب في الحسن لما الترتيب
المذكور وتمام بحثه في شرح الكافية للرضي نحو الله لافعلن اي والله
هذا على ما وقع وقف ما في شرح التسهيل وقال الرضي وتبعه عصام الدين
لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته ولا يجوز تعلق
الجارين ملفوظين او مقدرين او مختلفين الكائنين بمعنى واحد
كائنين بدون العطف والابدال او متعلق بتعلق اذ بهما
يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا وبالسوط ومررت

2. [illegible] عند البصريين والكوفيين يجوز [illegible] حذف جاره صح

بزيد

بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده او من عمل بفعل واحد متعلق ايضا
بقوله بتعلق من قبيل اكلت من ثمر من تفاح لان عمل العامل
منبئ على اقتضائه المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء
الى غيره من هذه النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل
واحد لانهما ليسا من نوع واحد نحو ضربت بالعصا للتاديب فلا يقال
مررت بزيد بعمرو بل وبعمرو ومثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعول
بغير صريح ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل ويوم السبت
والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه وهذان ملتبسان بخلاف ضربت
يوم الجمعة امام المسجد بتقدير الجار واكلت من ثمر من تفاحة بتكرر
وانما عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب بما خالفه بقدر الامكان
وانما جاز هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى واحد في الاول بل الاول
للزمان والثاني للمكان صرح به الرضي في درت في البلد في يوم الجمعة
وفي الثاني وان كانا بمعنى واحد الا انهما يتعلقان بواحد بل الاول
يتعلق بفعل حين اطلاقه والثاني بعدما قيد بالاول فكان المعنى
الاكل المبتدئ من الثمر من التفاح بخلاف المثالين الاولين
فانه لا يصح دفع مني ضرب يوم الجمعة يوم السبت ولا دفع
مني المرور بعمرو وهكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي

فى قوله تعالى كلتا د ذقوامتهما من ثمرة الاية ومن كلام العلامة التفتازانى
فى شرح التلخيص وصرح به السيد السند فى حاشيته ويمكن اعتبار هذا
فى المثال الاول ويمكن ان يجعل تفاحه بدل البعض باعادة الجار
قال الشيخ الرضى قولك فى العراق فى بغداد فى رمضان فى الخامس
بدل الجزء من الكل ويستغنى من الضمير لشهرة الجزئية والعامل
فى اسمين المبتداء والخبر فى الاصل سميا اسما وخبرا له بعد دخوله كما سبق
على قسمين ايضا اى كالعامل فى الاسم فقسم منهما منصوبه قبل مرفوعه
مرفوعه قبل منصوبه صح
دنيه وقسم منهما على العكس اى منصوبه قبل مرفوعه القسم الاول
ثمانية احرف فى لفظ لحسن فى اعتبار جمع القلة ستة منها تسمى
حروفا المناسب اح فاقال المص لما لان هذه الحروف مفهومات
كلية مثل ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوه وكانت لتلك
للمفهومات افراد ذهنية لوخطت اجمالا عبر منها بجمع الكثرة وقيل
غير ذلك مشبهة بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فكائن
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى فذاهب عددحروفها عن الثلثة
صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء محذوف
عامل فى الحال اى ثلاثيا او رباعيا او خماسيا مثل الفعل ولكون صورها
كصور الفعل فان كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت

كليس

[illegible]

كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن ولفتح اخرها ولوحظ حركات اواخرها بنون
الوقاية كالفعل واما معنى فحاصل لوجود معنى الفعل وهو الحدث فى كل منها
فان وان بمعنى حققت وكأن بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت
وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت واما استعمالا فلموازنتها الاسماء
وبالفعل المتعدى خاصة لوقوع مرفوع ومنصوب بعدها ولذا عملت عمله الفرعى
وهو تقديم المنصوب على المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا لما شابهت بالمتعدى
عملت اوله عمله الخاص وهو النصب والرفع عام لكل فعل وان وان للتحقيق
اى تحقيق اى تحقيق مضمون جملة دخلتا عليها بعد جعلها فى تاويل المفرد
فى ان ولذا استعملان فى مقام التحقيق وكأن من حرف رأسه الصحيح
وقال الخليل انها مركبة من الكاف وان للتنبيه اى لتنبيه بخبره وقال الزجاج
هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن والحق ما قاله
العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص من انها تستعمل فى التشبيه
والظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه
زيد مثلا باسد قلت كان زيدا اسد واذا اردت تشبيهه قاعدا بشخص
قائم واذا رايت شخصا وظننته بقرا قلت كان هذا بقرا
اى اظنه بقرا او اذا اردت شخصا وظننته قائما قلت كان هذا
قائم اى اظنه والمص لكونه فى مقام تعداد العامل لا فى تفصيل
قائما

[illegible]

المعاني اقتصر على معوا لا غلب ولكن مفرد عند البصريين لا يسند ذلك اي لدفع
توهم نشأ من الكلام السابق فاذا قلت جاءني زيد فكان السامع
توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من الملابسة التامة بحيث لا يفترقان
فدفعته بقولك لكن عمرو لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا لفظا ومعنى فقط كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمرو غائب
قال الفاضل العصام هذه الاربع لا تخرج الجملة عن الاخبارية فقوله
في تفسير التشبيه ليس في معنى كان اي لانشاء التشبيه على ما ينبغي
او يحمل الانشاء على معناه اللغوي اي الدلالة على التشبيه وليت للتمني
اي لانشاء محبة حصول شيء قيد حصول ام لا فيدخل على الممكن
نحو ليت لي مالا فاحج به وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود يوما
واجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والفراء يؤول بأتمنى زيدا
قائما والكسائي ليت زيدا قائما كان قائما وتمسكهما بليت ايام الصبا
رواجعا والمحققون على انه ذو رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت
ان زيدا قائم فيقول سيبويه ان مع معمولها ساد مساد اسم ليت
وخبرها والاخفش بتقدير الخبر مثل علمت ان زيدا قائم ولعل للترجي
اي لانشاء وهو توقع ممكن لا وثوق بحصوله موجود نحو لعلك
تعطينا او تخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب اقوالهم

في لعله الواقعة

في لعله الواقعة في القران العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله
عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا او يخشى فالمعنى اذهبا انتما على رجائكما ذلك
من فرعون واجاز الاخفش دخولها على ان المفتوحة قياسا على ليت كما ثبت
عليها في جواز نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها
عليها لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها ولا معمول
معمولها لئلا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة وفي المصدرية لانها مع
معمولها في تأويل المصدر ووجب لها اي الحروف المشبهة بالفعل
صدر الكلام اي الجملة التي دخلت عليها من حيث انها جملة فلا يرد
ان ان لها صدر الكلام ودخلت عليه فلا يحتاج الى الاستثناء
وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها مقصودا لذاته نحو ان زيدا
قائم اولا نحو انه عالم وانما وجب لها الصدر ليعلم من اول الامر ان
الكلام من اي نوع تأكيدي او تشبيهي او غير ذلك غير ان
المفتوحة لما كان الاستثناء من الوجوب وهو لا يدل الا على عدم
الوجوب وهي لا تقع في الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال فلا
تقع في الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لخروجه
عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها جزء منه لالتباسها
بالمكسورة ولئلا تلتبس فيما بعد انا ولولا ولو وقعت في صدر الكلام

جعلت جزءا منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا انك باعل اكرمتك لانه لا تقع
بعدها المكسورة وتلحقها ما الكافة عن العمل فتلغى اي يبطل عملها وسمع اعمال
ليت نحو قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد والالغاء اكثر
واذا اعملت فما زائدة صرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروى
ابو الحسن الاعمال في انما ولم يسمع في لعلما وكانما ولكنما ويجوز القياس
على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستويه ان ما نكرة مبهمة بمنزلة
ضمير الشان فتكون اسمها والجملة بعدها خبرها وتدخل حرّ اي ويجوز
دخولها حينئذ الالغاء على الافعال لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها
صالحا للمعمولية وهذا في غير ليت واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا
يقال ليتما قام زيد الا عند ابن ربيع وطاهر القزويني كذا في مغني
اللبيب نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل تؤكده ولذلك
جاز العطف على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو اني وقيار بها لغريب
ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم المفعول وعلى معمول
الخبر الذي بين الاسم والخبر كراهة اجتماع اداتي للتاكيد
وتمام تحقيقه في شرح الكافية وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها

وخبرها

الذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجاز كوني وقال الفاضل العصام بل
حقيقة عرفية في حكم المصدر اي ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعله كالمصدر
نحو حق انك قائم اي قيامك ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور
فيها خلافا للمبرد فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان تجعلها كانها
مصدر مضاف الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحاق ياء
مشددة في اخرها كما في اعجبني ان زيدا انسان اي انسانيته او مصدر
من مادته كما في حق ان زيدا اخوك اي اخوته لك في الجامد وان كان الخبر
مركبا يوخذ مصدر ان احدهما مضاف الى الاخر المضاف الى الاسم نحو
اعجبني انك لا تكرم اي انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدر ان
كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي لانتفاء
فقاهتهم او من جزء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغني ان زيدا
ان تعطيه يشكر ابوه اي شكره اياك او مصدر مضاف الى المضاف
الى الاسم ماخوذ من خبر الخبر نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه
ومن ثمة اي ومن اجل كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره وجب الكسر اي كسر همزة الف نون او الكسر بمعنى المكسور
اي ان المكسورة في موضع الجمل في موضع تخصها جمع جملة الاول
مواضع او الجملة بجمع المفرد وافراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع

يقع فيه المفرد ولما سوق الاجمال الى التفصيل قال فكسرت اى ان
خبر في موضع الانشاء اى فتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما مر تقرر
في محله او قرأت بالكسر حال كونها في الابتداء اى في ابتداء الكلام
وذلك بان لم تكن من تتمة كلام قبله بان لا يكون لفظ قبله نحو ان
زيدا قائم او كان ولكن لم تجعل جزء منه بل استونفت نحو قوله تعالى
واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجه الكسر فيه ظاهر وفي مقام جواب
القسم لانه جملة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام الابتداء
فانهم يجوزون الفتح نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة
يعني اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة
وسيأتي نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة
وفي موضع الخبر عن اسم عين اى عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد
انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد
بين المبتدا والخبر ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح
الحمل ولو كانت خبرا عن اسم حدث ان كان صحة المعنى بالكسر
تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح
نحو ما مولى انك جواد وفي جملة دخلت فيها على خبرها اى ان
لام الابتداء لانها على ما مر تجامع المكسورة ولا المفتوحة

نحو علمت

نحو علمت ان زيدا لقائم ولو لم تدخل اللام وجب فتحها لكونها مفعولة وحال كونها
بعد القول او ما يشتق منه فبعد ظرف مستقر منصوب محلا معطوف
على ما سبق من الحال ونصبه اللفظ حكاية ما جاء من عمل العرب عن الظن
الغير الدال على معنى الظن اى الكائن بمعنى اللفظ لان تعلق بشيء
انما هو الحكاية فلا يتصرف في مضمون الجملة مع انها مفعول لان المفعول
هو اللفظ والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعولة لان المراد
بوقوعها مفعولة باعتبار معناها وانما وصف بالعراء عن الظن لانه
لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل فان الله تعالى
واحد وبعد حتى الابتدائية اى المنسوبة الى الابتداء بان ابتدى الكلام بها
لا العاطفة والجارة لانهما تدخلان على المفرد فوجب الفتح بعدهما نحو القول
ذلك حتى ان زيدا يقوله وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها مسببا لما قبله
وبعد حروف التصديق وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان لاختصاصها بالجملة
سوى اى فانه مختص نحو ان زيدا قائم لمن قال زيدا وزيد قائم وبعد حرف
الاستفتاح اى حروف تفتح بها الكلام وهي الا واما وهما لاختصاص الا وبين
بالجملة وهما كذلك الا انه يدخل على اسماء الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان
زيدا قائم واما ان زيدا قائم وبعد واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة
نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون وجاءني زيد وان

الذي هو معنى التلفظ

غلامه راكب وفتحت ان اي مادتها حال كونها مع مدخولها فاعلة نحو بلغني
ان زيدا قائم وانها مثبتة اما داخلة فيها لكونها في حكمها او مفعولة لانه
في الاصل مفعول له ومفعوله نحو علمت ان زيدا قائم ومبتداء نحو عندي انك
قائم او مضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب افراد هذا الامور
والمضاف اليه بحيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخلها ان تفتح
لا محالة صرح به الرضي وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم انك
دارس لانه ايضا لوجب الفتح صرح به الفاضل العصام وقيل ان ما بعد
حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان يقع بعده جملة ومفرد
وحال كونها بعد لولا لانه اي ما بعده فاعل لاختصاصه بالفعل والفاعل
فاعله مفتوح خلافا للكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم
فهو يحتمل كونه مبتداء عندهم نحو لو انك قائم لو كان لكان كذا والجمهور التزموا
الفعل في خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فمثال المص
سديد على مذهبه لا على مذهبهم اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية
والتعميم الى التخصيصة لا يساعده قوله لانه مبتداء قال سيبويه مبتداء غير محتاج
الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتداء محذوف الخبر وقيل يقدمه
مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى ان ما
بعد لولا هذه فاعل الفعل المقدر كذا في المغني نحو لولا انك ذاهب

لكان

لكان كذا ولولا انك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة
الى التوقيت بدلالتها على الوقت ونيابتها عنه صرح به الرضي في شرح الكافية
او بتقدير زمان مضاف قبلها صرح به ايضا في موضع اخر منه لانه اي ما بعدها
فاعل لاختصاص ما المصدرية التوقيتية اولا ولذا اظهر في مقام الاضمار
قبل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية
خاصة لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما كان يقع في قلبي ان كلا
منهما وان تفيد مصدرية مدخوله فما الضرر فيه ثم رايت ان اهل التفسير
قالوا بمثل قولي في قوله تعالى تود لو ان بينها امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا
ما يدل عليه فلله الحمد بالفعل الماضي لفظا او تقديرا مثبتا او منفيا بلم نحو
تهدوني مالم تلقوني ومعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كون فعلها
مضارعا قال الرضي وجوز غيره الاسمية وهو الحق وان كان قليلا
كما في نهج البلاغة يقول في الدنيا ما الدنيا باقية نحو اجلس ما ان زيدا
قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم واشار بقوله بمعنى مدة ثبوت قيام
زيد الى توقيتية ما ومصدريتها ومصدرية ان وبعد حرف الجر حرف جر
كانت نحو عجبت من انك قائم لاختصاص الحروف الجر بالاسم وبعد حتى
العاطفة للمفرد وهذا قيد تحقيقي لا احترازي لانها لا تكون الا العطف
المفرد كما صرح به غير واحد من النحاة وذلك لانه شرط في معطوفها

ض الاضمار صح

كون جزء من قبلها او كجزء منه ولا ينافى ذلك الا فى المفردات قال فى مغنى اللبيب
هذا هو الصحيح وعن ابن السيد فى قول امرء القيس شربت بهم حتى تكل مطيهم
فيمن دفع تكل ان جملة الكل مطيهم معطوفة بحتى على شربت بهم ويحتمل ان المص
اختاره وح يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز فيه الامران نحو عرفت امورك
حتى انك و بعد مذ ومنذ الاسميين والحرفان داخلان فى حرف الجر
لانهما مبتداء وان مع جملتها خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس
نحو ما رايته مذ انك اى مذ زمان انك قائم وحيث جاز التقدير
ان اى تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز الامران الكسر والفتح فى ان
الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
معها مفردا كان التى وقعت بعد الجزاء او اذ المفاجاة نحو من يكرمنى
فانه اكرمه او اذا انه اكرمه فان كسرت ان فضمير المفعول محذوف
اى كسرتها او الفعل مجهول والضمير المستتر فيه لان والكسر اولى لانه
لا يحتاج الى تكلف الحذف ورجحانه لا ينافى جواز الاخر فلا يرد انه كيف
يجوز الفتح المحوج الى الحذف مع صحة الكسر المستغنى عنه قاله الفاضل
العصام فالمعنى فانا اكرمه لان المكسورة لا تغير المعنى وان فتحت
ان او ان اى قرأت بالفتح او قرأت به فالمعنى فاكرامى اياه ثابت
فان مع اسمها وخبرها مبتداء محذوف الخبر كذا الرضى وتقدير الخبر مؤخر

في بيان

في بيان المعنى لا يوجب تأخيره اذا صرح بان يراد ان الخبر اذا كان غير ان يجب
تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتداء كما ذكره الجامى
وادكانت الحذف قبل الحاجة غير قليل فى كلامهم وايراد لفظ الجزء بعد فاء
الجزاء ثابت فى كلام المعجز مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم وتخفف ان المكسورة بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال
وثقل التشديد فيلزم اللام اذا لم يكن بعدها نفى او لم يقتض المقام الا الاثبات
سواء عملت نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما ولا يجوز المخففة
عند اكثر الكوفيون والاية حجة عليهم او الغيت وان كانت لكبيرة اما مع
الفاء فللفرق بين هذه وان النافية ولما مع الاعمال فللفرق ايضا
فى غير اللفظى وفيه للاطراد وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل فى خبرها
سواء كان خبرا لها دائما دخلت عليه او عن الخبرية كما عند دخوله افعال
عليه لانه وان خرج عن الخبرية لها لفظا الا انه خبر لها معنى لان معنى
ان نظن زيدا القائما ان زيدا لقائم فى ظننا وكذا غيره لا فى غيره
لان اللام بعد التخفيف لا يدخل فى الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها
نفى يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام الاثبات
نحو ان الله واحد يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لفوات

والاخفش م

بعض المشابهة كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل والغالب الالغاء وبه لم رجحانه وجوز
بعضهم تقدير ضمير الشان قياسا على المفتوحة ومنعه ابو علي كذا في الرضي و
يجوز دخولها على الفعل فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على فعل من افعال
المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب عند البصريين لئلا تخرج عن
اصلها بالكلية نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
ونحو ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به وبامثاله وحكموا
بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروي عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام
بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير الشان مقدر وجوبا لانها اكثر مشابهة من المكسورة مع انها
وجد عملها في الاسم الظاهر ولم يوجد فيها فقد رعملها في الضمير لئلا يلزم
ترجيح الاضعف وهذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغاؤها لفظا او تقديرا
كالمكسورة قال الرضي وهذا ليس ببعيد وجاز اعمالها في الضرورة قال فلو انك
في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وروي في السعة
رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين ويلزم ان يكون قبلها اي المخففة فعل من افعال التحقيق
يعني انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال دالة
على التحقيق كالعلم والتبيين والتيقن والانكشاف والظهور

والنظر

والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان ولئلا يتبادر من اول الامر
انها هي المخففة لان الناصبة لا يجيء بعد فعل التحقيق واذا كان قبلها ما يدل
على الظن يجوز ان يكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان يكون مخففة
لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيدا قائم
وتدخل اي يجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير مقيد من افعال المبتدا
بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه معنى الطلب وضعا كالامر والنهي
هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية على فعل الطلب على الاصح واجازه
سيبويه كذا في الرضي والحاصل يجب ان يكون ما بعد ان المخففة قابلا لان
يكون تفسيرا لضمير الشان المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون
الفعل منصرفا وشرطا ودعاء وغيره ويلزمها المفتوحة المخففة مع الفعل
لا الجملة الاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط
والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي ما ولا ولم ولما ولن وان نحو
علمت ان لا يقوم وقوله افلا يرون الا يرجع اليهم قولا بالرفع نبئت
ان ما تقوم وايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم او لما
تقم وان تقوم والسين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف
نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقد نحو علمت ان قد تقوم
ليكون كالعوض عن النون المحذوفة ولذا يسميها النحاة حروف التعويض

وللفرق بينهما وبين الناصبة فانها لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها
لا يفرق بالعمل فان كان الفعل منفيا كما قرأة ان لا يرجع بالنصب ففي الناصبة
والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت المخففة عليه غير منصرف بان
لا يجيء منه مضارع ولا غير من الامثلة او شرطا بان دخل عليه واحد من ادوات
الشرط او دعاء بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج الى احد هذه
الحروف لعدم الالتباس بالناصبة لعدم دخولها على واحد منها مثال غير
المنصرف نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط
قوله تعالى وتبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء قوله
تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قرأة التخفيف وفعلية غضب
وتخفف كأن فتلغى على الاستعمال الافصح وقد جاء وصدر مشرق اللون كأن
ثدياه حقان على الاعمال والمشهور نحو كأن ثدياه حقان بالالغاء وقيل
ضمير شان مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال الرضي ويجوز ان لا يعتبر
لعدم الداعي اليه كما في المفتوحة لكن لزوم ما لزم في المفتوحة حروف التعويض
للفعلية بعدها يقوي اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى كأن لم تغن بالامس
وقوله تعالى كأن قد وردت الاظعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها
لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها وليست لسائرها
ما يجري مجراها فما لم تعمل واجاز الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي

ولا يعرف

ولا يعرف له شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ومن عاطفة
او اعتراضية نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر ويجوز اي حيث اذا خففتها
او القبا دخولهما اي كأن ولكن المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه
بالالغاء نحو كأن قد قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد السابع من حروف
الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذ العامل
في المتصل الفعل المقدم او معناه بتوسط الا عند البصريين وقال المبرد
والزجاج العامل فيه القيام معنى الاستثناء به وهو المستثنى المنقطع
الذي لم يخرج على صيغة المجهول عن متعدد لعدم دخول معناه في المستثنى
منه بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند
عدم دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد جماعة خالية عن زيد
والعامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه كالمستثنى المتصل
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنصبها نصب
لكن واليه الاشارة بقوله لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع الخبر
لكونها بمعنى لكن [illegible] وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر له الخبر نحو
جاءني القوم الا حمارا لم يجئ وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما كشفنا عنهم والثامن من الثمانية لا الكائنة لنفي الجنس
اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة للادنى ملابسة

بحسب المستثنى

وقال بعضهم العامل الا [illegible]

ومن التخفيف فليرجع الى حاشية الامتحان

وعملها المشابهتها بان افادة المبالغة فان تفيد المبالغة فى الاثبات لانها
للتحقيق ولا فى النفى لانها لنفى الجنس ويشترط عملها ان يكون اسمه نكرة لعدم
الجنسية التى هى مدار عملها فى المعرفة مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت
مفردة تبنى على ما تنصب من الفتحة والكسرة والياء والمشبهة بالمضاف
اى بعده ماتمم معناه به وهو معمول مرفوعا نحو لا حسنا وجهه او منصوبا نحو لا
طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف
من الحروف الجارة نحو لا بعدا منك ونحو لا خيرا منك ومعطوفة الذى لا يفيد
بدونه نحو لا ثلثة وثلثين لانه لو سكت عن ثلثين لا يفيد بخلاف لا رجل
وامرأة غير مفصولة عنها لانها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل لضعفها
نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدة الاحتراز
عن لزوم الكذب بنفى جلوس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبر اشارة
الى جواز تعدد الخبر وظرفية والقسم الثالث وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى وعند ابن الحاجب
مشابهة ما اكثر لانه لنفى الحال كما ان ليس كذلك عنده وقال الرضى
والحق انهما للنفى المطلق بخلاف لا فانه للنفى المطلق او الاستقبال
وفى الدخول على المبتدا والخبر نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب
وتعز فلا شىء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابن على

والزمخشرى

والزمخشرى بامتناع دخول الباء على خبر ما عند بنى تميم لانهم يعملون عمل ليس
ولجازه الاخفش قال الرضى وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا
فيكون دخول البا فى الخبر من وجوه مشابهة ما بليس وشرط عملهما اى ما ولا ان لا
يفصل بينهما وبين اسمهما بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب
للزوم ظرفية ورفعه لفظا كما قالوا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان
يكون مسندا الى ضميره مصدر المستتر اى ان لا يقع فصل بان بليهما ان
الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين وتسمى عازلة
والنحاة لا يذكرون المبطلات الا لعمل ما وقال الاندلسى ينبغى ان يعتبر
هذه الشروط كلها المعتبرة لعمل ما فى لا بل هى فيها اولى وانها اضعف منها
والمص سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع
ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز حمله معه قياسا ولا بخبرهما
بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه مطلقا ولبعض فى تقديم الخبر
الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اى غير ان والخبر من معمولات الخبر الا
لظرف بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربا
بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
وانما اشترط عدم الفصل لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل
وان لا ينتقض النفى فى الخبر ولو انتقض او بما بمعناه ولم يذكره لندور

استعماله قبيح بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يعملون فيه
نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض
فكانه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا وجعلوه من قبيل ما انت الا سيرا بات جعلوا المنجنيق
وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب بمعنى التعذيب او قاحما على
ليس بصحيح لانها عملت للفعلية لا للنفي فلو انه لنقضه لبقا ما لاجله
عملت وما ولا عملت للنفي وقد انتقض وشرط في لا معهما اي مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها
لنفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن جني
وابن الشجري وعلى قولهما ظاهر قوله اذ الجود لم يرزق من الاذى فلا
الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في المغني ما زيد قائما ولا رجل حاضر
وان لم يوجد احد الشروط المذكورة من عدم الفصل وعدم الانتقاض
وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض او كان اسم لا معرفة لم تعملا
وقد بين وجهه نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال للفعل بالا
وما قائم زيد ولا حاضر رجل مثال للفعل بالخبر ومثال الفصل
بغيرهما نحو ما عمرا زيد ضارب ولا زيد حاضر ولا يتقدم معمولهما عليهما
لصدارتهما ولضعفهما والعامل في الفعل المضارع من العامل اللفظي

السماعي

السماعي على نوعين ناصب وجازم انه لا جازله والرفع عامل معنوي كما يجيء
فالناصب اربعة احرف بالاستقراء احدها ان هي للمصدرية قد عرفت ان ان
بعد فعل التحقيق الا المخففة فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدي
معنى القول وما بعده ان المفسرة نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو قوله تعالى وان كتب
عليهم وان تصوموا خير لكم وقد يجيء غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية
او على المخففة كما يجيء ما ناصبة للحمل على ان كما لا يظلم بالنصب ويسمى
هذا التعارض للفظين وثانيها لن مذهب سيبويه انه غير معتبر من اصل
بل هو موضوع هكذا ان لا دليل لرده الى اصل فاضل الفاضل العصام
ولو رد الى اصل فالظاهر انه لا فادة النون الخفيفة فحذف الالف
فصار ان وعند الفراء اصله عا لا كي ان اصل لم لا ابدل الالف
في احدهما نونا وفي الاخر ميما وقال الخليل اصله لا ان فقصر فصار لن
كاينة في اي شيء للنفي المؤكدة للاستقبال اي لنفي مضمون الفعل
مع تأكيد مستعملا في زمان الاستقبال وقال المعتزلة لنفي
المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي
ابي حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل
في الدعاء من حروف النفي الا لا ويجوز تقديم معمول معمولها

[illegible] حذف الهمزة تخفيفا [illegible] الساكنين [illegible]
[illegible]

ليس [illegible] على ان [illegible]
[illegible]

عليها وثالثها كى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها فى الخارج بان يكون تحقق
ما قبلها فى الخارج سبب التحقيق لما بعدها او سببية ما بعدها لما قبلها فى الذهن
بان يكون تصور ما بعد سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما للاخر احدهما
فى الخارج والاخر فى الذهن نحو اسلمت كى ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كى
حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب
بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا ناصب للفعل الا ان عنده ومذهب
الكوفيون انها ناصبة للمضارع دائما فى كيمه عصبت الفعل المنصوب
بكى مقدر وما الاستفهامية منصوب به فالتقدير كى تفعل
ماذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب وحذف الف
ما بغير جار وبطلان الصدارة لما ومذهب البصريين انها ناصبة
بنفسها كان وجارة اخرى مضمر بعدها ان فان تقدمها اللام فهى
ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكى لا تاسوا والتعليل مستفاد من اللام
وان تاخرت كما فى قوله تقضينى رقبة ما عدتنى فاللام بدلا وزائد
فان جاء بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتك كى ان تكرمنى
كما فى كيمه لا يجرها الاسم الصريح الا فى كيمه وقال الفاضل العصام كى هى
الناصبة وان بدل منها او زائدة وقد يلحقها ما نحو كيما تضرب بالرفع فيقال
ما كافة ويقال ما المصدرية وكى جارة اى لضربه ولا يتقدم معمول

معمولها

معمولها عليها ورابعها اذن هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها
قال المازنى لا يجوز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلو تصح كتبها بالالف كان وهو
المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف
عليها بالالف والنون وقال اذا الغيت تكتب بالنون لئلا يلتبس باذ الظرفية
واذا عملت تكتب بالالف لان العمل يميزه للشرط والجزاء فى الغالب وقد تجرد
كما فى قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اى لافادة كون ما تقدمه لفظا
او تقديرا شرطا لمضمون مدخوله ومدخولها جزاء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهما فى كلام المتكلمين
وقد يكونان فى كلام واحد كما تقول اسلمت اذن تدخل الجنة لا يرضى باسلامه
صرح به الفاضل العصام وشرط عمله ان يكون فعله الذى تعمل هو عليه فلا ينتقض
نحو اكرمك اذن بتاخير اذن فبانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا
بان تدل على حدث مستقبل لا حالا اذ الغالب فى الشرط والجزاء كونهما
مستقبلين وانه عامل ضعيف فلا يعمل لا غالب الحال ومن قاله لكونهما
جوابا وجزاء وحالا ويمكنان الا فى الاستقبال اوادا لحضر بالنظر
الى الحال بالنظر اليه والى الماضى بقرينة المقام فلا يرد عليه ان كنت قلته فقد
علمته غير معتمد على ما قبله اى غير متعلق فعله بما قبله ليسلم عن المعارضة

قال الرضي الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقراء كون ما بعدها خبرا لما قبله وربما ينصب
مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمني اذن اكرمك وكونه
جواب قسم نحو والله اذن لاخرجن واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجهان اعتبار مجرد
الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله
اكرمك وبالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة دور
هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمعمول الفعل نحو اذا زيدا اكرمك بالنصب
وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اي بفعله الحال او اعتمد فعله على ما قبله
من الاشياء الثلثة المذكورة لم تعمل اما في ارادة الحال فلعدم كونه على غالب
الحال واما في الاعتماد فلضعفه ووجود المزاحم نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع
لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال
جئتك مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقديره قد خص خاصة على انه مصدر
بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لانه
اصل والبواقي فرع له فينتصب المضارع له اي بان المقدرة ويضمر قياسا بعد
حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت
حتى تدخل الجنة وبعد لام الجحود التي لتأكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم
لان هذه الحروف لا يجوز دخولها على الفعل وبعد فاء السببية اذا كان قبله

امر نحو

٢٣٨

امر نحو زرني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر او الدعاء او التماس او نهي نحو لا تذنب
فتندم او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشرب او ليت او بلو او لعل نحو ليت مالا
مالا فاحج ونحو لو يأتيني حبيبي فانظر ونحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب
او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او نفي صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او غير صريح بان
استعمل اللفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو قلما تكرمني فتنزني بالنصب
فيندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستلزامه
نفي فعل وبعد واو الدالة على مقارنة المعطوف للمعطوف اذا كان قبلها
شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء بالواو وانما اشترط
ان يكون قبلها احد هذه الاشياء لتقدم الانشاء او بمعناه عن النفي المستدعي
جوابا عن توهم كون ما بعدهما جملة معطوفة على الجملة السابقة فما بعدهما
في تأويل المصدر على مصدر آخر مفهوما مما قبلهما فنحو زرني فاكرمك او اكرمك
في تأويل ليكن منك زيارة فاكرامي او واكرامي اياك وهذا هو المشهور
بين الجمهور لكن الشيخ الرضي اختار كون الفاء جوابية والواو حالية
بتقدير خبر واجب الحذف فنحو زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فاكرامي
اياك ثابت وزرني فاكرمك بتقدير زرني واكرامي لك ثابت وبعد
او بمعنى الى عند الجمهور وبمعنى الا عند سيبويه فنحو لالزمنك او تعطيني

حتى فى تقدير ان تعطينى حقى والا ووقعت ان يعطينى حقى فما بعدها مجرور فى الاول
ومنصوب بتقدير مضاف فى الثانى هذا هو المشهور لكن الحق وبالقبول احق
ما قاله الفاضل العصام من ان يمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى او
سيبويه بمعنى الا بل المراد انه لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم غير
متحقق وما قبله متحقق بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم الى ان ما
قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق
ما بعده فلا حذف على شىء من المعنيين او وباق على اصله فلذا لم يعد ومالا من
حروف الجر ولا من حروف الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام
فى مغنى اللبيب وبعد حروف العاطفة مما ذكره وغيره اذا كان المعطوف اسما
والجازم من العامل فى المضارع خمس عشرة كلمة اربعة منها اى من الخمس
عشرة حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما للنفى الماضى اى لنفى وجود مضمون
مدخولهما فى الزمان الماضى اى يدخلون المضارع ويقلبانه من الاستقبال
الى الماضى وينفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها ولما لاستغراق نفيه الى
زمان التكلم ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف
فعلها فى السعة وفى لم فى الضرورة والغالب فيهما نفى المتوقع غالبا نحو
قولك لم يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب ولام الامر وهى مكسورة
وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء مع اللام المكسورة وحرف

المضارعة

المضارعة مثل كتف فيخفف بحذف الكسرة كما فى كتف واما نحو فمحمول عليهما ويدخل
على المضارع مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا نحو فلتفرحوا
فى قراءة وعلى المتكلم ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها فى السعة ومثل قل له
يفعل ولاء النهى باضافة لا بارادة مسمى بلا واجاز الرضى مع بقاء التعريف
ويدخل فى المضارع معلوما ومجهولا غالبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم
قليلا وهما للطلب اى لطلب الفعل وتركه استعلاء او تضرعا او التماسا
واحد عشر منها اى من تلك الخمس العشرة تجزم فعلين لفظا او تقديرا
او محلا نحو ان يضرب وان يمد وان يضربن ان كانا مضارعين بلا فاء وسيجى
بيان ما لم يكن مضارعا او مع فاء تسمى كلم المجازات قال الفاضل العصام
المجازاة هى الجزاء ولما فى القاموس اى كلم تقتضى الجزاء فاضافة كلم الى
المجازاة كاضافة الادوات فى قولهم ادوات الشرط وهى ان مى للشرط
والجزاء اى لاقتضائهما لان كلم المجازاة لسببية الاولى للثانية فدلالتها
على سببية الاولى اقتضاؤها وعملت فيها كما عملت ان وان وغيرهما فى
المسند اليه والمسند لاقتضائهما لهما الشرط الجملة الاولى سميت به
لتوقف الثانى عليها والجزاء الجملة الثانية سميت بها لترتبها
على الاولى ترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية
تقليبا وقد جاء ان غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين لبسكون

بسكون الياء وفتح النون وقيل يحمل لو عليه فتجزم وحيثما ولا تجزم الا مع ما وهي فيه
كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم
للابهام ويحسن تضمنها ان ما واين تجزم بما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت وبدونها نحو اين تكن اكن فما ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها
بدونها للدلالة على ان الجزم معها بطريق الاولى واعلم ان كل من هذه الثلاثة للمكان
ويجيء حيثما للزمان ذكره في مغني اللبيب واذ ما لا تعمل الا مع ما وهي كافة عن طلب
الاضافة كما في حيث كما يفهم من كلام المص حيث جعله للزمان وهي اختيار
مذهب المبرد وقال الشيرازي في ما عملت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه
وهي حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهي فعلي كما ان مهما فعلي واذا لما لا يجزم
بلا ما الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله تعالى لوجوده في بعض الاشعار
نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة انه للحمل على متى كما حمل
متى عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف متى تقوم مقامك
لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا
اضافته الى الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته ومتى
مع ما الزائدة لتاكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة
للزمان ومهما عدم ذكره مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن
مالك واستدل عليه بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك

نالا منتهى

نالا منتهى الذم اجمعا قال في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء
والزمخشري شدد الانكار على من قال في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية
قال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية
وما ذكره هنا ايضا يدل على انه غير زماني كما هو المشهور وذهب الفارسي
وابن مالك الى انه زماني كما هو الظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم قال في المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه
مفعولا مطلقا فالمعنى اي استقامة استقاموا ومن في ذي العلم
واي مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون
معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك القسم قسمان قسم
ظرف وهو ما الزمان والمكان وذلك القسم منصوب فيه بحكم الاستقراء
وقسم لا بد له من قاعدة يعلم حكمه منها وهي ان كان قبله جار من
حرف او مضاف فهو مجرور نحو بما تعمله شيئا اعمله به وغلام من تضرب اضرب
والا فاذن كان فعله الذي هو الشرط غير مشتغل بالضمير او متعلقه
كان منصوبا معمولا بحسب من مفعولاته نحو اياما تدعوا ومن يضلل الله ومفعول
مطلق نحو مهما تاتنا بمعنى اي اتيان تاتنا والا فهو مبتدا لا خبر له
اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة
به تمت ولالتزامهم عدم ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعهما وكان للمسند

استاذی العلامة رحمه الله تعالى یرجح هذا ویقول ان قولك من یعمل عملاً
صالحاً یكن ناجیا فی تقدیر زید او عمرو او بكر ان یعمل عملاً الخ ولو صرح هكذا یكون
الخبر الشرطیة وكذا اما فی حكمه ویجوز اضمار ان قد خص خاصة لاصالتها فی هذا النوع
ولكثرة استعمالها فینجزم المضارع بها ای بان المضمرة وتضمر اذا كان قبلها شیء
مما كان قبل الفاء فی اضمار ان المصدریة سوى النفی فالمنصوب بعد الفاء ینجزم
بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع بلا فاء ینجزم
نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر نحو زرنی اكرمك ای ان تزرنی اكرمك
والنهی نحو لا تكفر تدخل الجنة ای ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان
النهی نحو لا تكفر تدخل الجنة ای ان لا تكفر منع لا تكفر تدخل النار
لان النهی قرینة النفی خلافا للكسائی والعرف یشهد له لانك تقول
لا تدن من الاسد یاكلك مع ان التقدیر ان تدن والحق التفصیل
والحوالة القرینة فان دلت على النفی فذاك على الاثبات فذاك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه ای ان یكن والتمنی نحو لیت لی
مالا انفقه ای ان یكن والعرض نحو الا تنزل تصب خیرا ای ان تنزل
وانجزامه بها اذا كان صالحاً لان یكون مسببا لما تقدم وقصد سببیة
فح یوخذ مضارع مما تقدم مجزوم به وانما خص تقدیر ان بما بعد
هذه الاشیاء لانها تدل على الطلب وهو یتعلق غالبا بمطلوب یترتب

علیه

علیه فائدة ویكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك
الفائدة وقصد سببیة الفعل المطلوب بتلك الاشیاء لها قرانه مع
ذلك الفعل ویجعل المقصود جزاء فینجزم بها واذا لم تقصد لم ینجزم قطعا بل یجب
الرفع على انه صفة ان امكن كقوله تعالى فهب لی من لدنك ولیا یرثنی
على قراءة الرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى فذرهم فی خوضهم یلعبون
ای لاعبین او استیناف نحو قوله وقال وامرهم ارسوانه اولها فكل تخف
امرن یجری بمقدار لما فرغ من السماعی فشرع فی القیاس وقال والعامل
اللفظی القیاسی ما ای عامل ما یتوقف اعماله فرد منه بخصوصه على السماع
بل یكفی السماعی فی نوعه یمكن ان یذكر فی حق عمله او بیان عمله قاعدة كلیة ای
حكم كلی منطبق على جزئیات یعرف احكام كل جزئی منه بان یجعل ذلك
الجزئی موضوعا فی الصغرى وتلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بیان
عاملیة ضرب قلت انه فعل وكل فعل یعمل فیعلم منه ضرب یعمل موضوعها
والمراد بالموضوع ما كان مسندا الیه مثل كل یعمل غیر محصور ای تلك الافراد
غیر محصورة فی عدد كالسماعی ولما كان مذهب المص فی السماعی
والقیاسی خلاف ما ذهب الیه البعض من ان القیاسی ما لم یكن
مختصا ببعض الاحكام والسماعی بخلافه اراد ان یبین ما هو الحق
عنده فقال ولا یضره ای القیاسی ای قیاسیته اختصاصه لبعض الاحكام

مثل كون صيغته سماعية كالصفة المشبهة فان صيغتها ست عشرة على ما بين
في علم الصرف واختصاص الفاعل ببعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام وغيره
كما في الافعال المدح والذم والتعلق كما في كل قلبي ولواحقه مثل هذا اللزوم
انه يرفع القياسي من البين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض
الاحكام كالمتعدي ممتاز بالتعدية الى مفعول واللازم بعدمها والصفات
بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة يرفع الفاعل
فان افراد موضوعها غير محصورة بل المنحصر صيغها بخلاف السماعي
فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر كما عرفت وهو اي القياسي
انواع تسعة النوع الاول الفعل مطلقا فكل فعل متصرف او غير
متصرف تام وناقص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع
وامر وفعل تعجب يرفع اي يعمل الرفع في معلوم واحد فاعل ونائبه
واسم لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا على ما هو
المشهور فلا يكون بدونه الا اذا اكف بماء الكافة وذلك في ثلثة
افعال قل وكثر وطال وذلك لشبههن برب ولا يدخل ح الا على جملة
فعلية مصرح بفعلها وقال الاندلسي لا يكف الحروف وما في هذه الافعال
مصدرية مصدرية مع مدخولها فاعل وينصب معمولات كثيرة مفاعيل
او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والاخبر المنصوب واللازم لا ينصب

المفعول

المفعول به بل غيره وسيصرح به ويجوز تقديم منصوب عليه لقوته في العمل
وكون المنصوب فضلة وما يجئ من عدم جوازه بوجود مانع من التقديم
لا من بالنظر الى فعلية وهو اي الفعل على نوعين لازم ومتعد
فاللازم من الفعل قدمه لكون مفهومه وجوديا ولقلته بجنسه بالنسبة الى
المتعدي ما اي فعل يتم فهمه اي فهم معناه بغيره ما اي شئ هو المفعول به
وقع عليه اي على معناه الفعل الاصطلاحي اي معناه او الحدث نحو
قعد زيد وتوقفه على مكان الفعول ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع
فيه وهو مشترك بين افعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب
الفعل اللازم المفعول به بغير حرف الجر والنصب بحرف الجر يعم اللازم
والمتعدي ولا يختص بواحد منهما وسيجئ نحو مررت بزيد وضربت زيدا
بالعصاء فمنه اي من افعال اللازم افعال المدح والذم لصدق تعريف
عليها واضافتها الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم
الرجل زيد فانما تنشئ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت
بكلام مطابق له وكذا بئس بخلاف مثل مدحت وذممت فانه للاخبار
عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى
التركيبي واللقبي اي الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبني على معنى
التركيبي وانما فصل بقوله فمنه لان لها احكاما خاصة كما سيظهر

وانما غير متصرفة حتى عدها بعضهم السماعي لهذا افردها بالذكر اقسامها لما
ومقر بمغايرة ومخالفته ومما كان المقدر المفهوم من الاضافة مغنيا عن التعريف
وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها ترك التعريف وصرح بالمقصود
فقال وهي نعم وما عطف عليه من بئس وساء وحبذا وهو مبتدا ونعم وما عطف
عليه خبره او محذوف اي وهي اربعة وما بعده بدل منهما بعد التعاطف او كل منها
خبر مبتدا محذوف اي احدها وثانيها الخ الموضوعة للمدح او خبر مبتدا اي هو للمدح
وبئس للذم فنعم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان اذا اصاب
بأسا فنقلا الى للمدح والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا فاعلهما فعل مثل
علم وقد اطرد فيه اذا كان العين حرف الحلق اربعة لغات في بني تميم
احدها هذه وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين
والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون العين قال سيبويه اتفق عامة العرب
على لغة بني تميم وجاء في فتعما هي فتح الفاء وكسرها مع سكون العين ولا
يجوز اسكانها ولم يأت بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين
وشرطهما اي شرط استعمالها الا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان
بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك لا حفر الاظهر ان يقال وبئس وساء
للذم وشرطها باجماع الضمير الى الثلثة ولعله اراد التنبيه على حكمها لما
في هذا الباب ففصل ساء عنها فاحال حكمه على بئس ان يكون الفاعل اي فاعلهما

معرفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق لادعاء
ان الممدوح والمذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء انه متحد مع الجنس
لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في اي فرد فرضه
العقل اذ لا فرد الا اياه فاي فرد فهو هو والمصنف اختار الاخير لان فيه
ابهام ثم تفسيرا فيكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف
باللام بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه
بالواسطة وبدونها في المعرف باللام لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا
على صيغة المفعول بنكرة ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر
غائب اتفاقا وتتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعمت امرأة وحكى الكسائي نعما رجلين
ونعموا رجالا وهذان يدلان على فعليته لان التاء الساكنة والضمير البارز المرفوع
المتصل من خواص الفعل ولم يقل او بما كما في الكافية لكونه نكرة لذهابه
مذهب سيبويه من انه تامة بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة
المعرفة لم تثبت في غير هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كون
فاعل نعم اسما موصولا جنسيا لا يراد به معين وندر الفصل
بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس
للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرهما وقلة ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام

من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء
زيادة اليا فى المخصوص منه حديث نعما بالمال الصالح وقد يكون الفاعل
علما مثل نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف باحد الاحوال
المذكورة المخصوص بالمدح او الذم لبيان المراد بالفاعل المذكور فالمناسب له
ان يكون بعده وله جهة اخرى بها يجوز تقديمه كما سياتى مطابقا ذلك
المخصوص فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث للفاعل
الذى كان فاعلا فى المعنى سواء كان فاعلا فى اللفظ ايضا او لا مثل
نعم رجل الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوى الذى هو تمييز
الفاعل وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره والرابطة
ادعاء كون الفاعل غير المخصوص وقيل لام التعريف ولا يمشى فى الضمير المبهم
وقيل خبر مبتداء محذوف هو هو وقيل محذوف الخبر اى ممدوح او مذموم نحو نعم
الرجل زيد مثال للفاعل المعرف باللام للمفرد ونعم غلام الرجل الزيدان مثال
للمضاف المثنى ونعم رجلا زيد مثال للضمر المميز بنكرة وقد يحذف المخصوص اذا
علم بالقرينة نحو انا اجدنا صابرا نعم العبد انه اواب يعنى ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد
يتقدم اى المخصوص على الفعل وهذا يؤيد كونه مبتداء لان تقديم كونه
مبتداء ولذا اختار المص ويدخل عليه ان واخواتها من كان وغيرها نحو كنت نعم الرجل
وقد يقال نعم الرجل كنت كذا فى الرضى نحو الزيدون نعم رجلا وساء اصله

سواء بفتح

سواء بفتح العين ثم نقل الى فعل بضم العين قال الرضى يلحق بنعم وبئس
كل فعل بضم اصلا نحو ضرف الرجل زيد او نقلا نحو ذموا الرجل زيد وضوء الرجل
عمرو وليشترط بطلبه معنى التعجب مثل بئس فى المذكور كله نحو ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل
زيد وقوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا وحبذا هو للمدح من حب كظرف لازم
بمعنى صار حبيبا ويدغم بادغام الباء الاول انما يحذف حركته او نقلها الى الحاء
لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به فى التسهيل وفاعله ذا من اسماء
الاشارة التى هى من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير له المرفوع
بعدها كما ظنه قوم يتوهم ان حبذا بتمامه فعل جعلهما شدة الاحتياج
كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم او ذا لاسمية ولا يتغير اى ذا
او الفاعل او حبذا بتغير ذا بالافراد والتثنية والجمع التذكير والتانيث
بسبب كون المخصوص واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما مجريه مجرى الامثال
ويذكر بعده المخصوص ولا يجوز تقديمه كما فى نعم على ما ذكره الرضى والفاضل
العصام واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم مرفوع مبتداء على المختار
المص لا كما زعمه المبرد وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار
المجموع اسما والمخصوص خبرا نحو حبذا زيد وقد يجرى قبل المخصوص او بعده
تمييز او حال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ومع هذا
يطابقان المخصوص لا لفاعل ولما فرغ من اللازم شرع فى المتعدى

نفس [illegible] والمخصوص [illegible] الفاعل [illegible]
عصام [illegible]

فقال والفعل المتعدي ما اي فعل لا يتم فهمه اي فهم معناه بغير ما اي شيء وقع
عليه وعلى ذلك الشيء الفعل اي الحدث الذي يدل على المتعدي ولذا
اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اي معنى
الفعل والمراد بالوقوع عدم تعلقه به بلا واسطة غير تعلق الاسناد فيخرج به
الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر لانه لا يقال في الاصطلاح متعد
الفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لانه مسند اليه المفعول
به لا وقع عليه وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الضرب الاول فعل
يتعدى الى مفعول واحد لا اقتضاء معناه هكذا نحو ضرب زيد عمرا او يجوز حذف
مفعوله بقرينة لو منويا نحو الذي اكرمت زيدا اي اكرمته وضرب في جواب
هل ضربت زيدا او بدونها اي القرينة لو منسيا او لم يجعل المتعدي بالنسبة
اليه كاللازم في انه لا يطلب منصوبا ويستعمل على وجهين احدهما مع
تركه قطعا نحو ضرب اي اوقعت الضرب وثانيهما بادخال في على المفعول به
لتنزيله منزلة مكان الفعل نحو ضرب في عديد باد اي اوقع فيه والضرب
الثاني متعد الى مفعولين وهو اي المتعدي الى مفعولين على ثلثة اقسام
القسم الاول ما اي متعد كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق
عليه وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما ومسئلة
الخبر ويجوز حذفهما اي المفعولين معا وحذف احدهما الاول والثاني

فقط

فقط مع قرينة منويا نحو سال زيد عمرا درهما فاعطى درهما او زيدا او بدونها اي القرينة
لو منسيا نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء والمنع او يعطي زيدا درهما والقسمان
الباقيان ما كان مفعوله الثاني عين الاول اي متحدا كما سيظهر
واشار الى القسم الاول بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اي افعاله
مشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل اي حدث قلبي
خرج به غير دال القلبي داخلة على المبتدا والخبر وخرج بها غيرها من الافعال
القلبية ناصبة اياهما لانهما مفعولان كما دل عليه قوله على المفعولية ثم
ان قوله ناصبة اياهما ليس على الاستعمال الاشهر لان اتصال الضمير المنصوب
في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال على الفعل الا لصرح به الرضي
نحو علمت لليقين اتفاقا وقد يجيء بمعنى عرفت فيتعدى الى مفعول واحد
ورايت من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال
الرضي لاعتقاد الجازم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا واحدا
ووجدت جعل صاحب التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء
على صفة ويلزمها العلم اذا كان بمعنى اصبت الشيء نحو وجدت
الضالة فهو مما يتعدى الى مفعول واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم
والحق انه يستعمل فيهما وظننت جعل الرضي للظن والتسهيل للظن
واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى مفعول واحد وحلت

وحسب هما مثل ظننت وحب بمعنى احسب تقول حب زيد عالماً غير متصرف
فان لك تعلم ان زيداً عالم تقول علمت لا تعلمت وردى وقال انهما
لا ينصبان الخبر يمكن بل تدخل عليهما ان ويستعمل ادرى مجهول ادرى بمعنى ظن ولم
يستعمل بمعنى علم وان كان ادرى بمعنى اعلم ولا يشارك غير المتصرف
مع المتصرف في خصائص ذكرها المص ولا يجوز حذف مفعوليها اى افعال القلوب
معاً او حذف احدهما كائناً ذلك الحذف بدون قرينة لو منسياً لانه ان كان
منوياً وقد يحذف بلا قرينة تدل عليه يفوت المقصود حذفا معاً او احدهما
واما لو منسياً فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين
ومقروناً مع قرينة كثر حذفهما معاً لانهما كجزء شئ واحد لان المفعول الحقيقى
مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا انيا انيا معاً واذا حذفا حذفا
معاً نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقاً ولهذه العلة ايضاً قد حذف احدهما
وقيد قران القرينة مأخوذ فيه ايضاً لان القيد المقدم على معطوف عليه
يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى الحاحذف مفعول الاول فكما فى قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم
على قراءة الغيبة اى بخلهم هو خيراً لهم واما حذف الثانى فكقوله لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعدا اى لا تخلنا جازعين ومن خصائصها
جمع خصيصة بمعنى خاصة جواز الالغاء والمراد ما يقابل الوجوب والامتناع

اى ابطال

اى ابطال عملها فى المفعولين لاستقلالهما كلاماً فاذا الغيت فيهما لان الكلام
يحصل من مجموعهما والاعمال لانه فى التوسط والتأخر تقديم المنصوب على الفعل
وقد عرفت انه جائز القوة الفعل اذا توسطت بين معموليها والتعيين بالمعمول
لكونهما معمولين فى بعض الصورة نحو زيد علمت منطلق فى بعض الشروح الكافية
ان الاعمال اولى فى هذه الصورة لان فعل له نوع تقدم لفظى وفى بعضها
متساويان او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق وفى هذه الصورة الالغاء اولى لعدم
تقدم اللفظى قطعاً والمعنى فى صورة الالغاء كالمعنى فى صورة الاعمال بعينه
فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيداً قائماً واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور
على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم اجاز تمسكاً بما وقع فى بعض الاشعار والجمهور
مؤولونه بتقدير ضمير الشان ليكون الجملة مفعوله الثانى او تقدير اللام
قبل الجملة فيكون تعليقاً لا الغاء وحذف كل من ضمير الشان واللام
جاز فى الضرورة ورجح فى التسهيل التأويل والرضى الالغاء ومما يجب
ان ينتبه له التوسط والتأخر عنهما ان كان مصدر يجب الالغاء لان
معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما سيأتى ومما يجب فيه الالغاء لتوسط
بين معمولى ان نحو ان زيداً احسب قائم واسم الفاعل ومعموله نحو ليت بمكرم
احسب زيد عمرا او بين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف
العطف ومدخوله نحو جاءنى واحسب عمرو وفى النهل ان مذهب البصريين

في ضرب احب زيدا جواز الالغاء لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون
منصوبا مفعولا احب او مرفوعا فاعل ضرب معمولا ثانيا له قدم عليه ومنها اي ومن
خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز ان يكون
فاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا كلاهما بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال
زيدا ضرب ولا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير المفعول المقدم متصلين لا بد من هذه
القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياه
وانما ضربت اياك واياك ضربت وما ضربك الا انت صرح به الرضي متحدي
المعنى تكلما وخطابا وغيبة وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما بعضا
من الآخر ايضا نحو ما ورد في الحديث رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى
وسلم الحديث نحو علمتني او علمتك او زيد علمه قائما ولا يقال ضربتني بل
ضربت نفسي قال المص لان المغايرة في غيره افعال القلوب غالبة فاذا
اتحدا زاد والنفس تصريحا وتنبيها على ما عسر ان تفعل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره
فلا يحتاج الى زيادة وزيد ماهو المشهور عند الجمهور بما لا يد عليه وقال الرضي
ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدي اللفظ والمعنى نحو
حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا
متصلا بفاعله دون غيرها تقول ظنه زيدا قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز

فيها كون

فيها كون مفعولها ضميرا متصلا مفعولا بفاعله دون غيرها تقول زيدا قائما ولا يجوز ضربه
زيد وحمل عدم وفقد في هذا الجواز اي جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين مع اتحاد معناهما حمل نقيض على النقيض على وجدوا اي الحلمية نحو اني
اراني اعصر خمرا والبصرية نحو رأيتني في حراء على رأي العلمية ومنها
جواز دخول ان المفتوحة على مفعولها اي المفعولين اولم يدخل ان نحو
علمت ان زيدا قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب عند
التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون بعينه لا يحتاج
الى المفعولين والاخفش لما يخفى عليه هذا التحقيق قدر مفعولا ثانيا فيجعل
علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل
العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال
عمل الفعل في جزء الجملة الاسمية لوجود مانع منه في هذا المعنى يحصل التعليق
بافعال القلوب ولا يوجد الا في المفعولين ومال اليه ابن الحاجب حيث جعله
من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله في مفعول
لمانع في معناها وغيرها من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على
ما يأتي واختاره المص ولذا قال واما التعليق بكلمة الاستفهام
حرفا وهو الهمزة وهل واسما مثل ما ومن واي واين واني ومتى

واياً من وكم وكيف داخلة على الجملة او جزء الثاني نحو علمت زيد عندك
وعلمت زيدا اني هو او داخلةً عليها مضاف نحو علمت غلام من انت او كلمة
النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخلة على الجزئين نحو علمت ما زيد ثم
او قائما او قائم ولا عمرو او على الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام
الابتداء الداخلة على الجزئين او لام القسم الداخلة على الجزئين ايضا
او ان المكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون تعليقا وانما تعلق
قبل هذه الاشياء لانها تقتضي التصدر وبقاء الجملة على صورتها والافعال
توجب تغيرها فوجب التوفيق ما امكن فاعطي لهذه الاشياء بقاء صورتها
ولهذه الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار بقوله اي ابطال العمل
ابطالا كائنا على سبيل الوجوب لفظا تمييز من نسبة ابطال الى العمل
ويجوز ان يكون صفة لابطال المقدر اي ابطالا لفظيا لا معنى تفسيره
للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزهم وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقدير المعنى
علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثمة جاز عطف المنصوب جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قائم وبكرا منطلقا واشار بهذا التفسير الى الفرق بين التعليق

والالغاء

اي الكائنة او داخل على خبرها لام الابتداء صح

والالغاء من حيث ان التعليق الغاء واجب البتة دون الالغاء فانه جائز
غالبا وانه الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء ومعنى فيعم اي التعليق
هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجد فيها مثال التعليق بالاستفهام
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالنفي رايت ما زيد منطلق
ومثال باللام وجدت لزيد منطلق ولقد علمت لتأتين منيتي وزعمت
ان زيد القائم وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا اعتباره في الكلام نحو
تكلمت ليقمطن الصلوة ويعم كل فعل قلبي اي منسوب الى القلب بان
يدل على فعل القلب غيرها اي غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك
ونسيت هل لك اخ وتبينت اين بيتك ويعم كل فعل يطلب به
اي بمعناه العلم مما يكون من مسائل العلم نحو امتحنت ما زيد عالم
وسألت هل هو غني ومنه اي ومن الفعل الذي يطلب به العلم افعال
الحواس اي افعال يدل على حاسة من الحواس الخمسة صفة الحواس
الظاهرة كلمست ما هو لين واللمس قوة توجد في البدن كله وابصرت لهو حسن
والابصار قوة الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت هل صوت كريه
والسمع قوة السامعة يدرك بها المسموعات من النياح وذقت ما هو
مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى القسم الثاني
من القسمين الاذين ثانيهما عين الاول فقال القسم الثالث من اقسام

١٩٨

المتعدی الی مفعولین افعال ملحقة بافعال القلوب فی مجرد الدخول علی المبتداء والخبر
ونصبهما علی المفعولیة وفی مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط
بلا قرینة لو منونا بخلاف باب اعطیت وفی مجرد قلت حذف احدهما فقط لهما
ای بالقرینة لا فی الحوض فلا یجوز فیها الغاء فی صورة التوسط والتأخر
ولا یکون فاعلها ومفعولها ضمیرین متصلین متحدی المعنی ولا دخول
ان علی المفعولین ولا یجری التعلیق ایضا ولم نتعرض بکثرة حذفهما
معا لانها غیر مختصة بها فلا یکون لها مدخل فی جهة الحاق نحو صیر وجعلهما
بمعنی او جعل للاعتقاد والباطل نحو قوله تعالی وجعلوا الملائکة الذین هم
عباد الرحمن اناثا قال الرضی واصل الباب صیر مفعولان فی الحقیقة
واسم وخبر لصار فصیر زیدا قائما بمنزلة احضرت النهر من حفر زید النهر
وترک بمعنی صیر نحو قوله تعالی وترکنا بعضهم یموج فی بعض واتخذ نحو
قوله تعالی واتخذ الله ابراهیم خلیلا وقد یستعمل بمعنی خلق وترک بمعنی
خلی واتخذ بمعنی اخذ فلا یکون شیئ منها من هذا القبیل ومنه حجا وعد بمعنی * [margin: ذکر بعد اهبهموهو *]
الاعتقاد الباطل والع بمعنی وجد والضرب الثالث من المتعدی
متعد الی ثلثة مفاعیل نحو اعلم واری وجد تعدیه علم وارای بالهمزة
الی ثلثة مفاعیل ولم یوجد بتضعیف العین ولا یتعدی الی ثلثة
مفاعیل الا اعلم واری وقال الاخفش بمجیئها فی جمیع افعال القلوب

قیاس

قیاسا والاعتقاد به فی شلو قال الفاضل العصام وقد یعبر المتعدی الی اثنین
متعدیا الی واحد اذ جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت قیام زیدا
قائما والمتعدی ثلثة متعد الی اثنین نحو اعلمت زیدا قیام عمرو ولم یذکر
انباء ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم یوجد احدث بمعنی المعنی لانها کثیرا
اما فتستعمل متعدیة الی اثنین ثانیهما بالباء نحو قال الله تعالی انبؤنی
باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبئهم باسمائهم ویقال
اخبرتک بقیام زید وخبرتک بخبر وحدثته فلذا قلیل تعدیتها الی ثلثة
بتضعیفها معنی الاعلام لا باعتبار معانیها الوضعیة فهی ملحقات
بالمتعدی الی ثلثة والحق البعض اری الحملیة نحو ارانی الله بالنوم زیدا سالما
ولم یلحق سیبویه الانباء وهذه الافعال المتعدیة الی ثلثة مفعولها الاول
کمفعول باب اعطیت الاول فی کونه مباینا للثانی وجواز حذفه بدون
الثانی وعدم جواز التعلیق من لنسبة الیه لانه کالفاعل ولانه العالم
والثانی والثالث المعلومات ولذا کان حقه التقدیم علیهما حتی یجوز
ارجاع ضمیرهما الیه مع تأخره نحو اعلمت غلامه زیدا فاضلا والاخیران
ای الثانی والثالث کمفعولی باب علمت فی کون الثالث غیر الثانی
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بلا قرینة وکثرت حذفهما وقلت
حذف احدهما معها وجواز الالغاء فی صورة التوسط والتأخر وجوازه

[left margin: یجوز ان یستعمل او مفعول مطلق ... کل ذا العوادی]

٢٠١

دخول ان عليهما وجواز التعليق نحو اعلم او ارى زيد عمر اكبرا فاضلا ثم اى بعد
ما علمت كون الفعل لازماً ومتعديا والمتعدى متعديا الى واحد والى اثنين والى ثلثة
الى غير ذلك اعلم جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم ان الفعل يكون
هكذا ثم اعلم او معترضة او استنافية انه اى الشان لا بد لكل فعل
من مرفوع لما مر فان تم اى الفعل به اى المرفوع كلاما تميز عن نسبة تم الى الفاعل
اى ان تم كلامية او ضمن تم معنى صار كلاما تاما بان يصح السكوت عليه
ويحصل الفائدة ولم يحتج الى غيره كالخبر المنسوب لافادة فائدة تامة يسمى
ذلك الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه وعدم احتياجه
الى غيره ويسمى مرفوعه فاعلا لتمام معنى الفعلية فكانه موجود ومؤثر فيه
كما فى طال زيد او التاثير فيه كما فى ضرب زيد اى اوجد الضرب ويسمى
منصوبه ان كان الفعل متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللازم
لا ينصب المفعول به مفعولا اى مفعولية للصدق معنى الفعلية
ووقوعه عليه كالافعال السابقة من المتعدى الى واحد او اثنين او ثلثة
وان احتاج اى الفعل الى معمول منصوب بان لا يدل على الحدث الذى
يدور الفائدة عليه الا ذلك المعمول المنصوب يسمى ذلك الفعل
فى العرف فعلا ناقصا تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب مبنى على النقصان
ويسمى مرفوعه اسماله ومنصوبه الذى احتاج اليه خبراله اشعارا لانحطاط

دتيه حتى

دتيه حتى عومل معاملة الحرف العامل فى جزء الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل
اى الفعل الناقص الا على المبتدء والخبر فى الاصل ليدل على ان اتصال الاسم
والخبر من جهة دلومه اليه او انتقاله اليه او غير ذلك من معانى الافعال
الناقصة ونصب الخبر لشبهه بالمفعول فى الوقوع بعد مرفوع الفعل وهو اى
الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما اى فعل لا يدل على معنى المقاربة
اى مقاربة الخبر للاسم اى قرب حصول مضمونه له فى زمان التكلم على ما ياتى
ان شاء الله تعالى وهو اى القسم الاول الشايع المتبادر من اطلاق
الفعل الناقص يعنى لو قيل الفعل الناقص تبادر ذهن الناقص اليه
لشيوعه فيه لا الى القسم الثانى لشيوعه بفعل المقاربة لا بفعل الناقص
نحو كان قدمه على صار الكثرته ملولدوام ثبوت خبره للاسم نحو كان الله تعالى
عليما او لانقطاعه عنه كان زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه
ضمير الشان نحو كان زيد غنى وكان زيد عالم او يكون تامة بمعنى ثبت
ولا يدع حمل على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشان ويكون زائد وصار
قدمه لاصالته للانتقال من صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى رجع متعدية مالى نحو صار الى الفقر
اى رجع اليه وان تقول ان زيد عالما ورجع زيد غنيا وحال زيد فقيرا
واستحال كقوله اى العراق تستحيل مودة ونحو ذلك قياسك

من نعمى نحو لن ابؤسا واد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد بنيا وقعد كانه
فاضل قال الاندلسي لا يتجاوز ان من موضع السماعي ما جاءت حاجتك وقعدت
كانها جوبة وقال ابن الحاجب انما يطرد قعد في مثل الموضع الذي استعمل فيه العرب
فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ليكون مثل قعدت
كانها والحق في جاء الاطراد في مجئ جاء البتر يريد انهما يجيئان في غير موضع
السماع لكن مع شرطه في قعد فكانه احضاده ولذا قال اذا كن اى المذكورات
بمعنى صار وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضى
وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل
مع انه بمعنى تحول واصبح وامسى واضحى وقصد مناسبة التقابل بين الاولين
تاخير اضحى وظل وبات لاقتران مضمون جملة بات وظلت بدلالتها عليها
بموادها فاصبح زيد قائما بمعنى صار زيد نائما في الصباح وكذا امسى واضحى
زيد نائما اى صار نائما في المسا او في الضحى وظل زيد قائما بمعنى صار قائما
في جميع النهار وبات زيد قائما اى صار قائما في جميع الليل ويكون بمعنى صار
مجردة عن الدلالة على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا لغير
وتكون تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح وامسى بمعنى
دخل في المسا واضحى بمعنى دخل في الضحى وظل بمعنى اقام زيد نهارا وبات
بمعنى اقام ليلا نام اولم ينم واض وعاد هما في الاصل بمعنى رجع وغدا بمعنى

ذهب

ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار الى الزوال وراح بمعنى امشى وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان يكون تامة وانما تكون
ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقات كما صرح في الامتحان وقال ابن
مالك لا يكون غدا وراح الا تامتين واذا جاء المنصوب بعدها فهو حال وما زال
من زال يزال كخاف يخاف لا تستعمل الا ناقصة لاستمرار خبرها لاسمها
من وقت صلاحيته له ويلزمه النفي لا من زال يزول مثل قال يقول ولا من
زال يزيل من الباب اى فرقه ككال يكيل لانهما تامتان وما فتئ بفتح التاء
وبالهمزة فتكتب بالالف وبكسرها فتكتب بالياء في الصحاح ما فتئت اذكره وما
فتئت اذكره اى ما زلت اذكره وقيل بالياء فتكتب بها وما برح في الاصل بمعنى صار
عن مكانه وما انفك من الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما افتاء اذكره
وما برحت اذكره اى وما زالت اذكره وما ونى من وفي يني مثل ومقصور
بمعنى ضعف يقال فلان لا يني يتكلم اى لا يزال وما دام من دام يدوم دايما
اى برح يقال لا ترمه اى لا برحه كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين
ناقصين في غاية الندرة ذكره الدماميني كلها اى كل المذكورات مما بعد
ما زال بمعنى ما زال و لا تستعمل الا بالنفي ولو معنى لكان النفي مثل وما دام
ما فيها مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان عاملها مدة ثبوت خبرها
لاسمها ولذا احتاج الى الكلام قبلها ليعمل لانه ظرف زمان وليس اصله ليس

ای لاجل کونها للتوقیت المذکور
کذا فی الامتحان

كعلم لا يجيء منه غير الماضي والدليل على ان اصله فعل بالكسر لا فعل بالفتح مخففة
بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم ابن السراج ومتابعوه انه
حرف والصواب فعليته بدليل اتصالها بالفعل مثل ليسا ليسوا ليست او قد يتضمن
الفعل التام معنى صار اي يدل في ضمن معناه الاصلي وقد مر معنى التضمن فيصير
ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه
الاصلي حالا او خبرا او وصفا للخبر او جزءا مضافا الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى
فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا اي صار مثل بشر كذا فسره الرضي نحو تم التسعة بهذا اي
بسبب هذا الواحد وملابسا به عشرة اي صار عشرة تامة ويجوز اعتبار المعنى
المذكور فيما سبق اي تم التسعة بهذا صائرة عشرة وكمل زيد عالما اي صار عالما
كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ولا يجوز عدم اعتبار
التضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حالا او تميزا او مفعولا له كما صرح
القاضي في قوله تعالى وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ويجوز تقديم اخبارها
اي الافعال الناقصة على نفسها الا ما في اوله ما اي فعلا ناقصا في اوله لفظ
ما استثناء من ضمير اخبارها ويجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير
المضاف اي الا خبر ما في اوله ما نافيا كما في مازال وملحقاته او مصدريا كما في مادام
سواء اعتبر التقديم على مجموع ما ومدخوله فقط الاول فلاقتضاء الصدارة
وعدم جواز تقديم ما في حيز ما المصدرية عليها واما الثاني فلشدة امتزاجهما

وماليس

وماليس في اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعهما مثل دائما
كان زيد لعدم الامتزاج ولا يقال قائما كان زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز قائما
مازال زيد ولا اجلس جالسا مادام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم ابن كيسان
من البصريين في غير مادام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجهما او صيرورتهما مثل
فعل مثبت في المعنى والحكم كذا ان يدل لفظ ما بان النافية اي لا يجوز تقديم
الخبر في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقدير انتفى جواز التقدير انتفاء
مثل ذلك الانتفاء ان تبدل الا انهما كما في اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق
بهما كما واما التقديم ان بدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره لانهما
من واحد ولن يجوز اي التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما
اثرت في مدخولاتها لفظا ومعنى كانها جزء منها والمجموع واحد فانعزلت
عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لا لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل
فيما لا يدخل فيه غيره من ادوات النفي مثل دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلا مال انعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر بعضا تقديم
اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لانه سيجيء منه في المعمول المنصوب لان الفعل
ام كان الخبر المبتدأ او خبره يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسم الناقص وهو الذي
لا يتبادر من اطلاقه لان الاسماء خاصا اي فعل ناقص يدل على معنى القرب
اي قرب حصول الخبر لاسمه اما بمجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى او بان يظهر

[illegible]

بان نظهر باعتبار علامة حصوله واسبابه سوى الشروع وهذا في كاد او نظهر باعتبار
شروعه فيما يقتضى اليه وهذا في غيرهما سيذكر ويسمى هذا القسم في الاصطلاحي
افعال المقاربة ويعبر عنه بهذا للقلب ولا تستعمل افعال المقاربة الا ماضية
الا كاد واوشك فانه يجيء مضارعهما وقد استعمال اسم الفاعل منهما ولا يكون
اخبارها الا فعلا ولا اسما مضارعا لا ماضيا بالاستقراء ولانها لما دلتها
على القرب يقتضي ان يكون خبرها لفظا دالا على ان معناه ولم يثبت الان
وذا في المضارع ولا بد من اخبارها مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى
زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسندا
الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه في قوة عسى ان يموت ويجوز حذف
اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى مسحا اي يمسح مسحا
حذف لدلالة المصدر عليه نحو عسى وهو غير متصرف ومنه زعم الزجاج انه
حرف ويغويه اتصال الضمير المنصوب في عساه وعساك والصواب
انه فعل لكثرة استعماله اتصال ما يختص بالفعل وبقوله عساه بان
المنصوب مستعار للمرفوع وخبره الفعل المضارع الكائن مع ان
الدلالة على الاستقبال المناسب للترجي الذي فيه ولا بد وان يقدر
مضاف في جانب الاسم او في جانب الخبر لتصحيح الحمل كونا او زمانا غالبا نحو
عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج هذا ما ذهب اليه المتأخرون ضمنوه

معنى

معنى صار وذهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبرا بدل الاشتمال
وارتضاه الرضي لما فيه من تفصيل بعد الاجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد وقيل
انه منصوب التشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى انشاء الطمع والترجي لم يبق
معناه الاصلي وبقي المنصوب للتشبيه بما في الاصل ورد الكل الى القرب
مستفاد منه الترجي ليس معنى عسى ويرده ايضا استعماله بلا ان كما افاده
بقوله وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير مضاف وقد
تكون تامة غير محتاجة الى خبر منصوب ملابسة بان مع المضارع اي لا يجوز حذف
ان على هذا الاستعمال نحو عسى ان يخرج زيد وح يكون بمعنى قرب ولا يتضمن
معنى كان ويحتمل ان يكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان اسم لها قائم
مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنصوب والمنسوب اليه ذكره المص في الامتحان
او من باب التنازع ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع
ضمير له لتقدم رتبة ذكره الفاضل العصام واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا مع الفعل فاعل عسى فلا وحدة ذكره الرضي
ولا يعمل ضمير الشان وكاد عطف على عسى ويستعمل ناقصا دائما وخبره
غالبا مضارع بلا ان على الجزم نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها
له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير الشان كما في قوله تعالى ما كاد يزيغ
قلوب فريق منهم وكرب فتح الراء افصح من كسرها ذكره المدماميني بمعنى قرب

في الاصل يقال كرب الشمس اي دنت الغروب وهو مثل كاد من وجهين كون
خبرها بلا ان وبها وهلهل في الاصل بمعنى قارب وطفق بكسر الفاء وفتحها
في الاصل بمعنى شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان واخذ في الاصل بمعنى
شرع وانشاء مهموز من الافعال في الاصل بمعنى اوجد واقبل في الاصل بمعنى
اقبل عليه وهب كرد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهدها قول الشاعر
هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه وجعل بمعنى اوجد
كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وعلق بكسر اللام وهي الغريبة
وليشهد بقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال
المجير استعمل هذه الافعال استعمال كان بتضمنها معناه فصارت ناقصة
مثلها واخبارها اي خبر كل منها من الفعل المضارع لان هذه الافعال
تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول الشروع لا طمعه فناسب
المضارع بلا ان للطمع الذي يدل على حدوث مصدره واوشك في الاصل
بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال عسى ان يكون ناقصا
خبره مضارع مصدر بان وتاما بان مع المضارع مثل اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد لانه قد يستعمل كاد اي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل
في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة اظهر في موضع الاضمار للتلذذ
بنوع رجوعه الى الاقرب على انفسها لانها لعدم تصرفها صيغة فلا تكون لها قوة

العمل

العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحروف تعمل او عكس
الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز هذا في الحروف كلا كما في ما ولا
او في كلمة المصدر كما في حروف المشبهة اذا لم يكن خبرها ظرفا القياسي
الثاني من التسعة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما يذكر بعد
لمجيئه من التام والناقص واللازم والمتعدي بخلاف اسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل ومشابهة للمضارع هو عامل قوي لكونه فعلا
واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر وسائر ما ذكر بعد ولذا قدمه
وترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما لكون والبحث بحث العامل
تعرض لعمله فقال فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام او الناقص
واللازم والمتعدي المعلوم لاشتقاقه والثالث من التسعة اسم المفعول
ولاعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولشبهه
المفعول في بعض المواضع قدمه فهو يعمل جميع عمل فعله التام المجهول
لكونه ماخوذا منه بالشبهة ايضا في ترك التعريف والصيغة وشرط
عملهما اي اسمي الفاعل والمفعول في الفاعل الاصل او النائب المنفصل
عنهما ضميرا او اسما ظاهرا نحو اراغب انت واقائم زيد لان غير المنفصل
وهو الضمير المستتر لان البارز مختص بالفعل لكونه اعتباريا محضا لا يظهر
فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى المقوي وعد المبعد عن المشابهة والمنفصل

لثبوته واستقلاله يتوقف العمل على وجودهما والمفعول الصريح لانه لقوته
حتى لا يعمل الا المتعدى يتوقف الى وجود معمول كامل وعدم مبعد واما غيرهما
من المعمولات فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولان العامل لا يخلوا عن زمان
ومكان يكفيه رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو ما انت بنعمة ربك
بمجنون وحرف التشبيه نحو زيد كاسد يوم القتال والحال مثله والمفعول
المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف والمفعول له
ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول
له حكمه حكم المعمول المصاحب ان لا يكونا اى اسم الفاعل والمفعول مصغرين
نحو ضويرب ومضيرب ولا موصوفين نحو جاءنى رجل ضارب شديد لانهما اذا
وضعا يصيران كالمسند اليهما والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعدان عن
المشابهة بالفعل وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف
والصفة وقال الرضى لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تاويلهما بالفعل
فالاحوط تاخير قوله مصغرين لكن قدمه لطوله ذيل الموصوف بقوله وان
وصفا بعد العمل اى عملهما لم يضر الوصف المتاخر عملهما السابقة على الوصف
لوجوده بلا مانع نحو جاءنى ضارب غلامه عمرا شديد ثم اى بعد ما لم يكونا
مصغرين وموصوفين ان كانا اسم اى اسم الفاعل والمفعول ملتبسين
باللام الموصوف عند غير المازنى لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف

على يجى

على يجى ان شاء الله تعالى لا يشترط لعملهما فى الفاعل والمفعول شئ مما ذكر
من العاملين وغيره الاعتماد والدلالة على الحال والاستقبال اى يكفى لعملهما
فى الفاعل والمفعول الاعتماد على اللام الموصولة والا اشتراط الاعتماد على غيرها
والدلالة على زمان الحال والاستقبال لانهما فى الحقيقة غير صفته
المصغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التى صورتها صورة حرف التعريف
عليه ما سيحقق ثم ان الاولى ان يقول المص ثم ان كانا باللام لا يشترط
شئ او ايراد الواو مقام ثم نحو الضارب اى الذى ضرب او يضرب غلامه عمرا
امس او الان او غدا عندنا وان كانا مجردين عنها يشترط مع ما ذكر من عدم
التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدا ولو فى الاصل بان كانا خبرا او مفعولا
ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه فى زيد معمود داره وان زيدا عالم ابوه
وما زيد بمسكوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه او الموصوف بان كانا صفتين
نحو جاءنى رجل راكب غلامه او معنى غلامه او ذى الحال بان كانا حالين نحو جاءنى
زيد راكبا غلامه اى مركوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن نحو اقائم الزيدان وما عامل البكران والهمزة اعم من ان تكون
محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان او النفى حرفا كان كما ولا اسما كغير
او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب العمران
وما معمود داره وليس معمول قولا زيد والنفى اعم من الصريح وغيره نحو انما

انما ضرب الزيدان والاخفش لا يشترط في عملهما وعمل نظائرهما شيئا ووجه
الاشتراط ان عملهما كان لمشابهتهما للفعل وبهذه الاشياء متقوى المشابهة
لان ما وقع بعد المبتدأ والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا عنه كالفعل ولو وقع
بعد الاستفهام والنفي اولى الفعل لتعلقهما بالحكم وزاد ابن مالك الاعتماد
على حرف النداء لئلا يرد النقض بيا طالعا جبلا ووجهه المص من يعتبر الاعتماد
عليه جعل المثال على موصوف مقدر ورده المص بانه لو اعتبر هذا الاعتماد
للغاء شرط الاعتماد لان ما من صفة الا لها موصوف ملحوظا او مقدر
او يشترط مع الاعتماد في نصبهما اي نصب اسم الفاعل واسم المفعول
المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم الفاعل من المتعدي اي متعد
كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان
الحال حقيقة نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او حكاية بان يقدر المتكلم
الزمان الماضي موجودا الان او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان
وقيل ان يأتي اللفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا غدا ومعطى
غلامه درهما غدا ووجه الاشتراط ان المشابهة التي العمل لاجلها المشابهة
ويقويان بعمل النصب فان كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول
معنى فان كان معمول اخر فبفعل مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط
معنى الحال او الاستقبال ويرفعان الفاعل لانهما لم يشترطا فيه

واعلم

واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما
بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا
يجوز في الفعل الا ان اقدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا
في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو
انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم وتثنيتهما
وجمعهما الصحيح او المكسر في العمل والاشتراط كمفردهما اما تثنية والجمع الصحيح
فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول لوجوب استتار
الفاعل فيهما على ما سيأتي واما الجمع المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه
وعمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضراب غلمان عمرا الان او غدا وكذا
اي المذكور من اسمي الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما
وجمعهما كمفردهما ثلثة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل فعال وفعول
ومفعال وقال الرضي هذه الثلث تعمل اتفاقا من البصريين وزاد سيبويه
فعيلا كعليم وفعلا كحذر ومنه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا
لفوت مشابهتهما بتغيير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل
مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة
في المعنى ذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل هذه الثلث نحو للمفعول
به معنى الحال والاستقبال لان اشتراطها كان لاشتراط المشابهة

اللفظية وقد فات والرابع من التسعة الصفة المشبهة اي المغيرة مشابهتها
لاسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك
الشبه قدمها لكثرة عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي
تعمل عمل فعلها اللازم للزوم اشتقاقها منه ولو بعد النقل ملتبسة بالشروط
المعتبرة في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى الحال
والاستقبال المار في اسم الفاعل بل هي اولى بها غير اي الا معنى الحال
والاستقبال استثناء من الشروط فانه اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط
في عملها اي في نصبها معمولها تشبيها بالمعمول نحو زيد حسن الوجه بنصب الوجه لكونها
بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه
وبيان انواع صيغها ووجوه استعمالها في المطولات والخامس
من التسعة اسم التفضيل قدمه لكون النسبة معتبرة فيه وكونه مشتقا
مثل السوابق ولا يخفى ان ترتيب المص النسب بعلمه لانه في بحث الفاعل
بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق
وانه في بحث الاسم وهو اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه وهو لضعفه
بسبب من معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه لابد لالته على الزيادة لانه
مقو كمعنى المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب المفعول بنفسه
بالاتفاق ونحو قوله تعالى وهو اعلم من يضل بفعل مقدر يدل عليه اعلم

اي علم

اي عليم وانما قلنا بنفسه لانه ينصبه باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكونها
فيهما يجوز تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب بدونها نحو انا اضرب منك
لزيد وبالباء فيما يزاد في معمول فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق واجهل من زيد
وبتعدى بحرف جر يتعدى فعله نحو انا امر منك بزيد وادنى منك بالسهم
واذا تعدى باول المفعولين او الباء يبقى الثاني بالفعل المقدر عند البصريين
نحو انا اكسى منك لزيد الثوب اي اكسوه الثوب وعند الكوفيين منصوب ولا
يرفع الفاعل الظاهر لما مر بخلاف الضمير فانه لاستناده اعتباري محض
سهل العمل في كل وقت الا وجه اذا اسم التفضيل ملتبسا بمعنى الفعل بان لا
يدل على الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل في المعنى ونفس
الامر كائنا لمتعلق بكسر اللام قائما به وصفا حقيقة به وهو الكحل في المثال
فان الاحسن في الحقيقة الكحل لا له لرجل ما اي شيء وهو رجلا في المثال
جرى اي اسم التفضيل عليه اي على ذلك الشيء في الذكر بان يكون له كمال الوجه
عنه نحو ما من رجل احسن في الحلم منه في العالم او حلو منه ما جاء في زيد احسن
في عينه الكحل منه في عين عمرو وانما اشترط ما جرى عليه ليعمل عليه والمتعلق
ليعمل فيه وفي كلامه اشارة الى ان اسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات
ما جرى عليه حال كون المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اي بالنظر
الى تعلقه بما جرى عليه تعالى اعتبرت الشيء نظرت اليه وواجب حاله

حاله على نفسه اى نفس المتعلق ملتبسا باعتباره غيره اى باعتبار تعلق غير
ذلك التعلق وهو تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد فى المثال حال من النفس
كما ان الظرف الاول حال من ضمير المستكن فى مفضلا الراجع الى المتعلق
اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبر كونه فيما جرى عليه وهو كونه يكون
مفضلا عليه يعنى يجب ان يكون المتعلق الذى هو الفاعل واحدا بالذات لم يخرج
اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون الفضل والمفضل عليه متغايرين بالذات
نحو زيد افضل من عمرو ومسببا للخروج من معناه بالكلية مشتركا بين شيئين
مختلفا باعتبارين لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه من كل وجه هذا كله قبل
النفى منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا
اى تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار
الثانى مفضلا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب
وهو الرجل فى هذا المثال
المعرف وذلك لانه اذا كان فى الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فههنا المعنى
التفضيل وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه اليه وينفيه
ويبقى اصل الحسن فى المثال نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين
زيد كما فى مثل رايت رجلا زيد حسن كحل عينه على كحل عين زيد فيؤول الى ان
حسن احدهما مساو لحسن الاخر او الى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين
جميع الرجال و مقام المدح يابى المساوات فالكحل الذى فى عين زيد يزيد حسنه

على حسن

على حسن عين الرجال فهذا لاقتضاء المقام ذلك لان افعل يدل على الزيادة فافعل
بمعنى فعل فيعمل عمل الذى هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع منه ولو
جوز المقتضى ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتداء هو الكحل لزم الفصل
بين افعل ومعموله الذى هو منه باجنبى هو المبتداء والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز
بل بين كل عامل ومعموله لكن منعه الرضى حتى صارت بجواز زيد اعمر وضارب
قال الرضى عند شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف
ونقل عن الدمامينى جواز ذلك فى المثبت والسماع لم يثبت الا فى المغنى
لكن النفى لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفى نحو فلما رايت احسن اه ويعمل فى غيرهما
كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما لضعفهما يكفى للعمل
فيهما رائحة الفعل والمفعول به ومعه والتميز والمستثنى [سادس]
من الشبعة المصدر ترك تعريفه وبيان صيغه لمثل ما ذكر ولعدم اطراد
الصيغ فى بعض الانواع وهو يعمل فعله المشتق منه التام او الناقص
المعلوم او المجهول المتعدى او اللازم لكن لما كان وضعه لماهية الحدث
ولم يعتبر فى وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل عمل بمناسبة
الفعل ولذلك اشتراط عدم ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا
اشار بقوله وشرط عمله فى الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه
والمفعول به الصريح وغيره من المعمول لا يعمل فيها بلا اشتراط ان لا يكون مصغرا

ولا موصوفا لان بهما يبعد عن مناسبة الفعل لاختصاصهما بالاسم ولانه
يعمل بنيابته وبانّ مع الفعل والمصغر والموصوف لا يؤولان به فلا يقال اعجبني
ضربت عمرو زيدا او لا ضرب شديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل لا يضر
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضي ولا مقترنا بالحال بان يراد به الحدث
الحالي بقرينة مثل ضربك زيدا الآن لان عمله كما عرفت بتقديره مع ان والفعل
وان يخلص المضارع للاستقبال ولا معرفا باللام لعدم امكان التأويل المذكور
لاختصاص اللام بالاسم الصريح عند الاكثر انما اشترط هذه الاشياء عند
النحاة ووجه ما ذكر وعند البعض لا يشترط واحد منها فيعمل مصغرا او موصوفا
ومقترنا بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبني ضربت زيد عمرا او ضرب شديد بكر
بشرا او ضرب زيد عمرا الآن ولم انكل عن الضرب مسمعا لان الضرب المقدر
بشيء لا يلزم ان يكون مثله في جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقترن
بالحال مقدرا انما هو مع الفعل الذي ورد وتقديره بان اكثر واشهر كذا في الرضي
ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا مقرونة مع الفعل نحو ضرب ضربة او ضربة
او ضربا زيد عمرا او كائنة بدونه اي الفعل والحال ان الفعل مراد غير لازم
الحذف كما اذا قلت في جواب هل ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيدا وغير بدل
من مراد تعيين للمراد بالمراد اذ عمله بنيابته وبالفعل فلا وجه للتأويل مع وجود
الاصل وان كان الفعل لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر

قياساً

قياساً نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا او سماعا كالمثال الآتي فيعمل المصدر
لقيامه مقامه لا لتأويل بالفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه
كالظرف المستقر هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل ورجحه الرضي
وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا ترى انه معمول له مثاله ثم منه
نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة لم تعتبر في وضعه
للحدث لا للحدث القائم والمتعلق بالغير فاقتضائه للمرفوع وغيره من المتعلقات
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى اثبات شيء مما ذكر البتة ولا يجوز هذا الحذف
في غير المصدر مما يعمل في الفاعل لكون النسبة مأخوذة في وضعه ولا يضمر الفاعل
فيه لمثل ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار فلا يرد مثل ضرب زيدا ولا
يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان
لا يتقدم عليه وكل ما يرى تقدما على المصدر يقدر له العامل ويجعل المذكور
تفسيرا له نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة ولما بلغ معه السعي اي لا تأخذكم
رأفة بهما وكذا في فلما بلغ الآية وخالفهم الرضي وصاحب اللب والمص
في الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا ما ذكروه تكلفا وقد مر ان الظرف
يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم ان اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه
والمتعدي يرفع الفاعل ثم ينصب ويعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف
الى الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف

الى الفاعل ويترك المفعول بالكلية والى نائب الفاعل والاكثر في استعماله اضافته
الى الفاعل ولابد لاضافته الى المفعول من قرينة تدل على انه مفعول
من الشهرة الاسم المضاف معنى او لفظا قدم لكثرته في الاستعمال
ولان الاسم التام قد يكون تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو يعمل الجر المنتقل
اليه من حرف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية او المنوى
للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية محمول عليهما ليس فيها تقدير حرف
الجر وشرطه اى اسم المضاف من حيث انه مضاف اى شرط كونه مضافا ان يكون
اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة من خواص الاسم مجردا عن تنوينه
ولو تقديرا نحو كم درهم مالك وحاج بيت الله لان التنوين دليل تمام
الكلمة والاضافة دليل عدمه فيتنافيان ونائبه وهو نون التثنية ونون الجمع
المذكر لانهما دليل التمام ايضا كما سيأتى ان شاء الله تعالى لاجل الاضافة
بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لان التجريد لاجل اللام السابقة
على الاضافة بالتلفظ ولا يشكل بالحسن الوجه والضارب والضارب الرجل
والضاربك وقد تصدى المصنف دفعه في الامتحان بتعميم النائب للضمير
اذ اصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف ضميره
كالمضاف وبفرض وجود التنوين في الكل وان لا يكون مساويا للمضاف
اليه اى لا يصير مضافا اليه في العموم والخصوص بان يكون ماصدقا

عليه واحد

عليه واحد سواء بالذات او في كليث واسد وحبس ومنع او بغيره كالانسان والناطق
وقد يجاب بان يعلم ان المراد ليس بالمساوات المساوات بالوضع اذ لا خفاء
في صحة قولك نور النور والف والف وغلام وغلام وابواب وابن وابن
وغير ذلك مع اتحاد المضاف في المضاف اليه في الوضع انما المراد المساواة
في الارادة فالمراد بالنور المضاف ما يستنير به المضاف وبالمعدود في الف الف
غير المراد بالمعدود وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز يؤول باضافة المدلول الى
الدال ولا اخص منه خصوصا مطلقا من وجه لانه قائم في ذكر المضاف
اليه فبقي اضافة المباين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان
المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك وبالعكس نحو خاتم فضة واضافة
العام الى الخاص نحو شجر الاراك وسورة البقرة وكتاب الاظهار
وشهر رمضان لكن انما يتقبل هذا الاسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه
من افراد العام ولو ادعاؤه تستهجن انسان رجل وحيوان فرس وهي
اى الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو رأى المص على نوعين لانها
اما تفيد في المضاف معنى اولا بل تفيد التخفيف في اللفظ فقط الاولى معنوية
منسوبة الى المعنى لافادته معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادت
في اللفظ تخفيفا ولو سميت لفظية لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية
بلفظية لوجه يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتمييز والثانية لفظية

اى منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف فى اللفظ وسيأتى ان شاء الله تعالى ولما
كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية فى الاستعمال قدمها فقال فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة ولو معنى وهى اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا المنسوب والمصدر بمعنى الصفة والمستعار مضافة
الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا
بان لا يكون صفة مضافة نحو غلام زيد او يكون صفة مضافة الى معمول
معنوى لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم
اعتماده لا تعمل ونحو عمرو ضارب زيد امس فانه لما اريد به الماضى خرج زيد عن
المعمولات اولى غيره نحو زيد مصارع مصر فان المصر ليس بمعمول له فان معمول
من يصرع فخرج نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا او عمرو معمول وبكر حسن الوجه
وبشرها شمس الغلام او صرع الغلام بمعنى مصدرع او اسد الغلام اى
مجترى الغلام وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فاولى بقاؤه على حاله ان كان نكرة او المعنى خلوا من التعريف لئلا يلزم
تحصيل الحاصل اوفان كان ذا اللام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد به
واحد من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيد نا خير اى واحد
من المسمى بزيد وعمرنا سالم اى شجاعتنا ولا يجوز فى غيرهما من المعارف
كالاسماء الاشارات والموصولات وقال يضاف العلم مع بقاء

علمية

علمية اذ لا منع عن اجتماع التعريفين اذا اختلفا كزيد الخليل وخاتم الجواد وهى
اى الاضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذا كثيرة قدم التقسيم
على بيان الفائدة لان المعنوى لا يكون الا مجرد الجزء فكان من تتمتها
فكان اهم وقدم الشرط موقوفا عليه ان كان المضاف اليه من حيث المعنى
جنسا للمضاف اصلا او يلزمه العموم له ولغيره كما اشار اليه بقوله شاملا
للمضاف وغيره كما ان المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراط
عدم كونه اخص فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فالخاتم يكون فضة
وغيرها والفضة يكون خاتما وغيرها وتسمى هذا بيانية وهذا جرى على مذهب
ابن الحاجب وقال الفاضل العصام ان اضافة العام المطلق مثل شجر
الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر واشار
اليه الفاضل الجامى فى مواضع من شرحه وان صرح خلافه فى بحث الاضافة
جريا على مذهب مصنفه او بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان
المضاف اليه علة المضاف كما فى دخان النار وحرارتها فى وقت وجود المضاف
اليه غيره اى الجنس الشامل وهو الاكثر سواء بينهما مباينة نحو غلام زيد ودار
عمرو او المضاف عام مطلقا ككتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه المضاف
اصل المضاف اليه نحو خاتمى يمينى او ظرفية كيوم الضرب وضرب اليوم لم يجعل
ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما على حدة تقليلا للاقسام

وليسهلوا اللضبط ولا في كونها بمعنى اللام الذي هو الاختصاص وتفيد اي
المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان هيئة الاضافة
في المعنوية موضوعة لتعيين المضاف فاذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام
زيد غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان وذلك الغلام المعهود اذا كان
غلام واحد وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل
في الاستغراق وغيره كاللام بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم والحال ان
المضاف غير غير وشبه ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام
في الاغلب ومثلها قولك نظيرك وشبهك وسواك ومثل خلق الله ولكن كان
اكثرها ما لكنه لامكان العهد والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد
في المستثنيات بالاشتهار او بعلم المخاطب او باضافة الغير الى متوحد
لتعرف ولندوره جعله المصنف كالعدم نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا لا غير
وان كان المضاف اليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك نحو غلام
رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وبين غلام
امرأة فلما اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص حاصل بالاضافة وان كان
حاصلا قبلها مثل غلام لرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى شيئين
فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
اليه حقيقة او تاويلا لا اسما فخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل

والمفعولية

والمفعولية بان يوجد شرط عملها فيه فخرج كل ما دخل من في المعنوية ودخل كل
ما خرج منها ولا تفيد اي الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ اي لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا لانها لما كان اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم
الانفصال كانها لم تضف فكانت فائدتها اللفظية فتسميته لفظية ثم التخفيف
اما في جانب المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا نحو عمرو ضارب زيد الان
او غدا او هذه لنساء ضوارب زيد الان او غدا من اضافة الفاعل الى المفعول
او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في نحو زيد حسن الوجه اصله
حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير من المضاف اليه وعوض
عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا واللام وسطي الا يمنع
التخفيف ونصب لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى عليه واستتر ذلك
الضمير في الصفة لئلا تخلو من المنسوب اليه فصار غير المتعدي متعديا
صورة واريد اضافته فحذف التنوين ونحو زيد معمور الدار اي معمور
داره من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه عمل في حسن
الوجه ومن هذا القبيل عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل
الى الفاعل بحذف نائبه فقط وهو في نحو الضاربا زيد والضاربوا
زيد او مع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلامهما والزيدون
قائم الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب المضاف اليه نحو الجنس

الوجه وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين باللام السابقة
على الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع عدم التخفيف في جانب المضاف
والمضاف اليه حملاً على وجه المختار في حسن الوجه اصله الحسن وجهه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنس معرفا باللام والاو
حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما اكد والمراد بنحو
الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف الى المفعول واسم المفعول كذلك
نحو المعطى الدراهم وهذه الاضافة اعم من ان يكون بلا واسطة كما ذكر
او بها نحو الضارب غلام الرجل حملا على الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
لكان اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع وقبيح لخلو التركيب عن الضمير
ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره وليس فيه قبيح ولا اجراء
المذكور ولهذا كان مختارا والثاني من الستة اسم المبهم التام
باحد الاشياء الاتية فانه بسبب تمام شئ بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المستتر ينصب اي اسم التام اسما نكرة لاختصاص التميز
بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على التمييز
لازالة ابهامه ووجه نصبه انه يشبه الموقوع المفعول والموقوع بعد شئ
يتم بما بعده ولما كان تمامه لشئ بعده اريد ان يبينه فقال وتمامه

فلما كان

فلما كان التمام مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد ههنا فقال
اي كونه اي اسم على حالة يمتنع اضافته اي ذلك الاسم معها اي مع بقاء تلك الحالة
يكون باحد خمسة اشياء فانه به يمتنع اضافته على ما يبين ان شاء الله تعالى
بنفسه بدل من احد اي لا بشئ اخر وذلك اي التمام بنفسه كائن في الضمير
المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب
بان لا يكون لمعين صرح به في مغني اللبيب نحو يا لك نعمة ويا لك
فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في موضع التفخيم والمبالغة في المدح
او التعجب نحو ربه رجلا لقيت في مقام التفخيم ونحو يا له رجلا في مقام التعجب
وياله امراما بعده ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير لا عن النسبة
لا عن النسبة ولا القبيلة نعم الرجل ايضا التمام بنفسه في اسم الاشارة
لانه من المبهمات نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راي من جعله
تميز الاحالا والتمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين
اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو منا قبل ذهبا ومكاييل برا واحد عشر
رجلا وكم رجلا وكاين رجلا وكذا احملا لانها من حيث هي اسما تستحق
التنوين ولما كان تميز اسماء العدد احكاما خاصة ولم يكن لها بحث
مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد ان يبينه توفية للمقصود فقال
وتميز ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علما لنفسه او في حكمه لكن

لكن المختار عند الفاضل العصام وكونه منونًا لان للفظ في استعماله الا
الاقل مثله في استعمال الاكثر وهو استعمال مراد به المعنى وما زاد عليها
منتهيًا الى عشرة كلمة الى في مثل هذه المقام الاسقاط ما ورائها لا لانها الحكم
في مدخوله فيدخل عشرة في حكم المذكور لا ينصب وسمع النصب بل هو مجرور لاضافته
اليه للتخفيف ومجموع ولو معنى ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال وثلثة
رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة فمميزها مائة نحو ثلثمائة منتهيًا تسعمائة
فان التمييز الذي هو مائة مجمع لا لفظا وهو ظ ولا معنى لدلالتها
على عدد معين وهو ليس معنى الجمع وكان القياس مائتين او مئات
لا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم فيقال ثلثة مسلمين
ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد
وهو وقوع صورة جمع المذكر السالم بعد اعني عشرين واخواته وايضا
يلزم عند ذكر مميز ما كان يقال ثلثمائة رجل مثلا وان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد فقود مجيئه بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين
واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه اخص
قال في الامتحان ومميز احد عشر واحدى عشرة وما زاد الى التسعة والتسعين
الى تسعة وتسعين منصوب لفقد الاضافة اما في احد عشر الى تسعة
عشر فلان التمييز انما جئ لبيان المبهم فكان كالجزء عما قبله فلو اضيف

اليه

اليه كان كانه جعل ثلثة اسما اسمًا واحدًا بخلاف خمسة عشر واحد عشر وعالم
لم يكن المضاف اليه تمييزا واما في عشرين الى التسعة والتسعين فلان
نونها ليس نون الجمع فلا يحذف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع
فاضافتها مع بقاء النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه
لما لم تضف مثل عشر لم تضف مثل احد وعشرون لشبهه وحمله عليه
عشرون واخواته لانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت عشرين رمضان
اي عشرين يومًا من رمضان فلو اضيف الى المميز ومع هذا جاء على قلة
عشرون درهم واربعون ثوب مفرد دائمًا لثقل التركيب في المركب
وخفة المفرد ما ليس فيه التركيب عليه ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما اي
المائة والالف وجمعه اي الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المص
ولكن قال الرضي وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلثة
الى التسعة واما اذا لم يكن فيتميز فيقال مئات رجل لا ينصب لاضافتها
اليه بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها ثلث فيحصل الثقل والمفرد
اخف ومجرور بالاضافة وجاء مائة رجل ومئين عامًا قالوا في قوله تعالى
ثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة رجل ومئتا رجل والف درهم والفا درهم
والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنًا ويجوز في بعض هذين القسمين
اي القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرًا اوي القسم التام بنون التثنية

واحترز بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الاضافة اي اضافة
ذلك البعض الى المميز اضافة بيانية لحصول المقصود مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن ومثاقيل ذهب ولا يجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين
المذكورين اما في التام بنفسه فلانتفاء شرطه الاضافة المعنوية الذي هي
تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون شبه الجمع فلما مر من
كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في التام بالاضافة فلامتناع اضافة
المضاف الى شيء اخر لفظا واما معنى كما في حب زمانك لان الحب
مضاف الى الزمان باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب باعتبار
انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب بلا زمان وبنون شبه
الجمع فانه لا بنون الجمع تمييز عن التثنية لا من اسم تام مثل الاخسرين
اعمالا وحسنون وجوها وهو اي شبه الجمع عشرون وما زاد منه الى
تسعين نحو عشرين درهما او بالاضافة اي الاضافة اسم المبهم
لما مر نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه
لكونه جامدا ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا له والبيان
لا يتقدم على المبين والثالث من التسعة معنى الفعل ولما كان المفهوم
منه كونه معنى مفهوم من الفعل والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد
بقوله والمراد منه كل لفظ مشتق او غير مشتق وهو الاغلب الاكثر يفهم

منه معنى

منه معنى فعل مطابقي كما في اسماء الافعال او تضمني وهو الحدث كما في غيرها فاسم
معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال فمنه اي من معنى
الفعل اسماء الافعال اي اسماء دالة على الفاظ هي الافعال على ما عليه
البعض وليس بشيء لانه اذا قيل مثلا رويد لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له
ايضا قولهم نزال معدول عن انزل بل معناه اسماء معان الافعال حيث لا يفهم
من رويد الا معنى امهل فحذف المضاف لجوازا وهو اي اسم الفعل الدال
عليه اي اسماء الافعال واكثر النسخ هي وهو موافق لظاهر المرجع ولفهم
المبتدئين ولافادة التنبيه على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اوفق للمقام
التعريف في الضمير مسماه ويعمل ما اي اسم او اسما فتذكير الضمير كان لظاهر
ما بمعنى الامر قدمه مع انه فرع الماضي لكثرته او الماضي ولم يقل ما وضع
لمعنى الامر او الماضي لان المتبادر من الوضع اصل الوضع ودلالتها على
هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع ولهذا اخرجت عن تعريف الفعل
فلو قال ما صار لكان انسب فالانسب جعل كان بمعنى صار ولم يذكر
المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع ويعمل
اي اسم الفعل او كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او ذكر المدلول
وارادة الدال ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل ولو ظرفا عليه لضعفه في العمل
وفي اكثر النسخ معمولها عليه بتانيث الاول وتذكير الثاني والمناسب

والمناسب تذكيرها او تانيثها الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء في ها زيداً
اي خذه ورويد زيداً اي امهله وهلم زيداً اي احضره من الاحضار مثل قوله تعالى
هلم شهداءكم ويجئ لازماً بمعنى اقبل وتعريفه بان تقول هلم هلما الخ غير فصيح
وهو لغة بني تميم وعليه ما في الحديث هلموا الى جوايحكم اي اقبلوا مركب من هاء [illegible]
التنبيه ولم عند البصرية ومن هل والم عند الكوفية وهيهات شيئاً اي اعطه
ويعرف بحسب الحال المامور من الافراد وغيره كما في قوله تعالى قل هاتوا برهانكم
وحيهل الثريد اي ائته واصله حيهلا ويجئ هذا بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو
حيهل الى الثريد او بالباء للتعدية نحو حيهلا بعمر اي بذكره وقد يستعمل
بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد ويجئ حي مجرداً عن هلا بمعنى اقبل
فيتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعدياً بمعنى
ائت وبله زيداً اي دعه وعليك زيداً اي الزمه بكسر الهمزة ويستعمل
بالباء بمعنى تمسك ودونك عمراً اي خذه وتراك زيداً اي اتركه وهذا
الوزن من الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسي عند سيبويه ومنعه
المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاضل العصام
بان القياسية لا تتوقف على السماع في كل فرد والا يلزم السماع
في اشتقاق اعلم من يعلم وغير ذلك نحو قط بمعنى انته وويه بمعنى
رويد وامين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك

بمعنى

بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وفرقار بمعنى صوت وعرعار بمعنى تعالوا والعبوا بالعرعرة
وهي لعبة وهما من الرباعي ولم يجئ منه الا هذان وغير ذلك مما لا يحصى والثاني
وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اي بعد وبناؤها على الحركات الثلاثة
وتقلب تاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة
فصارت اثني عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اربعة
عشر وشتان عمرو اي افترقا وقد يزاد ما بينه وبين مرفوعه نحو شتان
ما زيد وعمرو وافصح من شتان ما بين زيد وعمرو وشتان بمعنى بعد
وما موصوفة او موصولة اي بعد مسافة بين زيد وعمرو وسرعان زيد
ووشكان عمرو ومثلين اي قرباً وفتح عصام الدين الاول بسرع والثاني
بقرب وغير ذلك مثل بطان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة
ومدها والنون مفتوحة ايضاً بمعنى بطؤ وغير ذلك وقد فصل اسماء الافعال
في المطولات ولم يبلغ ما ذكر منها هنا معتداً بها فيما اعلم انه لا يخلوا
فعد من التوكيد والمبالغة في معنى فعل استعمل فيه فرويد زيداً بمعنى امهله
مبالغة فالاولى التفسير به وهيهات ذاك بمعنى ابعد اذا ما هو بمعنى
الماضي لا يخلوا عن قصد التعجب ومنه جاء التاكيد فالاولى التفسير به ومنه اي
من معنى الفعل الظرف المستقر وقد فسر في بحث حرف الجر وهو
اي الظرف المستقر لا يعمل نحو في المفعول به بالاتفاق لانه انما عمل

لتناسب عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال العامة وشيء منها لا يعمل
فى المفعول به ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد على ذكر فى بيان العمل
اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة او الموصول ليحصل القوم بالاعتماد
على ما مر اعلم انه اختلف فى المرفوع بعد الظرف هل الاوجح كونه فاعلا
او مبتداء والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا
كان فاعلا فهو العام المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثانى وبه
اخذ كثيرون وعليه بيان المص واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم
الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان الفعل لم يمتنع وبتاكيد الضمير المستتر
فى الظرف والضمير لا يستتر فى العامل وبان الفعل لا يشترط فى عمله الاعتماد
نحو زيد فى الدار ابوه وجاءنى رجل فى يده كتاب وجاءنى زيد كتفه سيف
واف الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ففى نحو فى الدار زيد تعين كونه خبر
مقدما الا عند الاخفش والكوفيين بانهم يجوزون الامرين قائم زيد
مبتدا او فاعل ويجوز فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده
مبتداء مؤخرا كما فى اقائم واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا بان لم يوجد
بعده او وجد ولكن لم يرفع ففاعله ضمير مستتر فيه اى الظرف منتقل
من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى المفعول به والفاعل
اللفظ كالحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت فى الدار

داد سايوم

داوسا يوم الجمعة على معنى ثبت فى الدار داوسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتداء ومنه المنسوب
فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب
الى بنى الهاشم ويشترط فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى اسم المفعول
من الاعتماد على الاشياء الخمس ومنه اسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت
برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ فلذا اى لاجل لان الاسد بمعنى مجترئ
عمل عمله هذا على رأى من جعله تشبيها مؤكدا فقد يكون عاملا ومنه كل اسم
يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات
اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لان الكائن فيها ومنه اسم الاشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير
جالسا وليت ولعل نحو ليت ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى يتمنى
واترجى قال الط انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى مقيدين بالحال
والظرف بل العامل هو الخبر ولعل المص اعتبر امكان تقييدهما وكان
داخل حرف التشبيه وان وان ولكن وان كانت يفهم منهما معنى الفعل
لكن لم اسمع عملها وحرف النداء نحو يا ربنا منعما لا نفهام معنى النداء
منها لانها من حروف المعانى وليس هذا مبنيا على كونها عاملا فى
المنادى الفعل المقدر على ما سيجيء وحرف التشبيه وهو كان نحو
كأن زيدا اسد مائلا والكاف لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا او تقريرا

نحو ابو يوسف ابو ح مجتهداً و في اوجتهاد و حرف التنبيه مثل ما ذكر من مثال اسم
الاشارة و ما انا ابوك منعماً و حرف النفي ما انت بنعمة ربك بمجنون و غيرها
كالنسبة الحكمية و ما شانك راكباً و ما لزيد و عمرو ناهيين اي ما يفعلان
واين و انت من زيد اي بعدت منه هذه المذكورات من اسم فيه معنى الصفة
الى هنا تعمل في غير الفاعل و المفعول به من معمولات الفعل كالحال و الظرف
و المفعول معه مثل ما شانك و زيدا و لما فرغ من عامل اللفظي شرع في المعنوي
فقال **و العامل المعنوي** اي عامل لا يكون للسان فيه حظ و انما هو معنى
يعرف بالقلب و هو اثنان من النوع و زاد الاخفش نوعا ثالثاً
هو عامل الصفة و التأكيد و عطف البيان و ذلك العامل كونها تابعة
و استدل عليه بان هذه الثلث اذا كانت للمنادى المبني ترفع على لفظه
و تنصب على محله و لو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف
الحال و جوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لمجيئه من قبيل العارض
فلا اختلف و لجاب المص بجعل الرفع منزلة الجر بجوازي في مثل و جر
صب حرف الاولى مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع منسوب اليه
مع تابعه في قصد المتكلم فان المجيء في جاءني زيد الظريف منسوب الى
زيد المقيد بقيد الظرافة و كذا في جاءني العالم زيد و جاءني زيد نفسه
فلما كان التابع و المتبوع شيئا واحدا في المعنى و انسحب العامل عليهما

كان الاولى

كان الاولى انسحاب عمله تطبيقا اللفظ بالمعنى النوع الاول العامل المعنوي
رافع المبتداء و الخبر اي عامل الرفع فيهما لاخذ الاسناد المقتضي للمسند
اليه و المسند في تعريفه و المسند اليه الذي هو المبتداء فشابه الفاعل
في كونه مسندا اليه و الخبر المسند في كونه خبره ثانيا من الكلام فرفعهما
هذا هو المشهور و اليه ذهب الجمهور و قيل العامل في الخبر هو المبتداء
نقله الاندلسي عن سيبويه و قال الكسائي و الفراء كل يرفع الاخر و عند الرضي
هذا اقوى في بحث العامل و هو اي النوع الاول الذي هو العامل
في المبتداء و الخبر التجريد اي تجريد الشيء اي خلوه كما هو المتبادر في العرف
عن العوامل اللفظية و المتبادر من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا في اللفظ
و المعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلق و بحسبك درهم و المراد عدم العامل
اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان اوضح ثم الذي ذكرنا مبني
على تجريد التجريد من مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتداء و خبر
وكيا ابتداء و لم يأتيهما عامل اللفظي و يمكن ان ينزل القوة القريبة
و الامكان منزلة الفعل و الوجود كما في ضيق فم البئر اي احفره ضيقا
الفم او يكون المعنى ان وجدت العوامل و في اكثر النسخ التجريد
هو الانسب و الادق لما مر في عامل المضارع اي التعري و الخلو
لاجل الاسناد اي اسناد شيء الى شيء و الشيء الاول الخبر

والشيء الثاني المبتداء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد
نحو زيد قائم والنوع الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه
وقوعه ملابساً بنفسه لا بناصبه وجازمه موقع الاسم اي وقعاً يليق به
كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال نحو جاءني رجل
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك النوع اي وقوع
المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد المضارع عن النواصب
والجوازم بان لا يكون ناصب وجازم لانه اذا دخل عليه احدها كان معمولا
له ولا يوجد الوقوع المذكور وانما يعمل فيه الرفع لان اذن يكون كالاسم
فاعطى اسبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيون
الرافع التجرد عن الناصب والجازم واورد على مذهب البصريين مضارع
مرفوع لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين
وسوف وقد وخبر كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير بان
يقال الذي ضارب هو وضارب الزيدان ويكفيان وقوعه موقع
الاسم وان كان للاعراب مع تقديره اسماً غير الاعراب مع تقديره
فعلى وعن نحو سيقوم واعوبه انه مع السين وسوف وقد واقع
موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وعدل العارض
وقد سبق فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون فذالك ما ذكره من

تفصيل العامل

تفصيل العوامل الباب الثاني من الابواب الثلث في المعمول وتوضيح
هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول على بيان
ما يكون معمولا وما لا اي اراد ان يبينهما اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة
المعمول اولا اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المعمول
ان الالفاظ وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلثة للكلمة والجملة
لان للكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعة اي التي تعلق بها الوضع
سواء اعتبر الوضع للمعنى او اللفظ كما في الالفاظ التي اريد بها الفاظها
نحو صيق مهمل وزيد مقلوب ديز اذا لم تقع في التركيب مع كالالفاظ المعدودة
من الفعل مثل يضرب يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب او من الاسم نحو زيد
عمرو مهما ما من اي اين اني او من الحروف نحو هل بل قد لم تكن معمولة
لان المعمول لا بد له من عامل والمفروض عدمه كونا كما لا يكون عاملة
او خبر مبتداء محذوف لما هو اي عدم كونها معمولة مثل عدم كونها عاملة
لعدم معمولها وان وقعت فيه اي في التركيب فهي اي فتقع على ثلثة اقسام القسم
الاول ما اي لفظ مركب لا يكون معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة بان لا
يكون اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وهو العامل في المختلفة
او المشابهة كما في قسمي القسم الثاني وعدم قيامه مقام ما يوجد فيه كما
نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون معمولا اثنان

اى نوعان النوع الاول الحرف مطلقا فاصلا عاملا او غير عامل باتفاق الفريقين
والثانى الامر بغير اللام متى اطلق لفظ الامر فى هذا الفن يراد به هذا الامر
فقوله بغير اللام قيد تحقيقى لئلا يتوهم من هو قريب العهد من علم الصرف
انه عام لهما فى ذلك العلم عند البصريين انما حكم بانه غير معمول فانه
اى الامر لما حذف عنه حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف
اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين
التى بسببها ضارع المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما سبق فاعرب
معطوف على ضارع وعمل فيه اى فى المضارع خرج اى الامر عن المشابهة
لزوال سببها جواب لما وهى حرف وجود لوجود وضد لو عند سيبويه وظرف
بجوابه عند غيره فعاد الى اصله وهو البناء الاصلى وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم بلام مقدرة ولا ثمرة لهذا الخلاف فى اللفظ بل فى قول البصريين انه مبنى
موقوف وسكون اخره وسقوط نونه وقف وقول الكوفيين انه مجزوم
والسكون والسقوط جزم واعراب والقسم الثانى ما يكون معمولا دائما
اى لا ينقلب عن المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجب وهى اثنان ايضا اى كما كان
القسم الاول اثنين الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم حتى ابتدائية سببية
وموقوفها مسبب عن الحكم السابق على اسماء الافعال بان ما لها محلا
من الاعراب قال الدمامينى فى شرح المغنى عن سيبويه والمازنى وجماعة من النحاة

انها معمولة

انها معمولة لها محل من محال الاعراب فاختلفوا فى تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل
على الابتداء اى على انها مبتداء ولا خبر لها بل فاعلها ساد مسد الخبر كما فى اقائم
الزيدان حكم بعضهم قال الرضى لا شئ لانه قائم اسم لفظا ومعنى فصح
ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة
فانه تسمع بالمعيدى وان كان فعلا الا انه مبتداء فاسم الفعل
اذن كذلك او حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية اى على
انه مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض آخر ورده الرضى
ايضا بانه لو كان كذلك لكان الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة
مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم المحققون فى نقل ابن مالك
والجمهور عند ابن هشام وهو المختار عندى وعند الشيخ الرضى
وقيل انه مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل
اذ ذاك عارض لازم وذاك اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو صيغة
مرفوع بين مبتداء معرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمعنى دخل
عليهما النواسخ نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننته هو الكريم
وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو او نحو زيد
هو القائم وزيد هو افضل عن عمرو ويكون مطابقا للمبتداء فى الافراد
والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والتكلم والخطاب والغيبة والغرض

من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا ثم اتسع وجئ به فيما لا التباس
فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخل بعض النواسخ او يكون المبتدا ضميرا او الخبر
افعل من طرد اللباب ويسماه البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون عمادا
ان عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الجزئية لا يسقط عنها كالعماد
للعماد للبيت بحفظه عن السقوط بالجزئية على معنى غير مستقل وهو رفع
التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب
والكوفيون يجعلونه تاكيدا ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير
لا يؤكد به المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اى يخالف ذلك
البعض بعض الذى ذهب الى الحرفية حذف الفعل مع فاعله لدلالة
المصدر عليه ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة جعل
صفة المصدر ليتبين فاعله اى خلافا ثانيا للبعض ولا يقال ان المصدر
ح يجب حذف فعله ويكون نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنسوب
عنه وهو الفعل لانا نقول نحو سنة الله اى سن الله سنة حذف فيه
الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل
لا يضاف والنائب لا يكون في حكم المنوب من كل وجه وجملة يقول ذلك
البعض انه اسم لا محل له من الاعراب استيناف وقال المص لا نظير له
في الاسم يريد غير المنقول الى غير معنى الفعل فلا يرد اسماء الافعال

على القول

٢٧٦

على القول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وما سبق اسما نبه
على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال اللام الداخلة على الصفات
ولم يقل على اللام الصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق
الواحد والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة
واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق ثم ويليها بالفعل لكون الاول
للثبوت والثاني للزيادة وقال بعضهم وهو المازني والاخفش
انها حرف للتعريف الاسم موصولي كغيرها اى كلام غير اللام الداخلة عليها
كالرجل والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو كان موصولة
لكان الاعراب حقها ويجرى عليها ويجئ الجواب في بيان دليل الجمهور
وقال اكثرهم وهو الجمهور هي اسم موصول بمعنى الذى والمفرد المذكر او التي
في المؤنث وبمعنى تثنية المذكر والمؤنث والجمع كذلك فتح مثنى مدخوله
ويجمع ويذكر ويؤنث ويجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها
تثنية او جمعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا لفظها فكون هما يكون
معمولا دائما فيكون لها اعراب في كل موضع مع ان الاعراب في مدخولها
لا فيها فبين وجهه بقوله اعطى اعرابها لما بعدها اى اللام فى لما زائدة
في المفعول على ما اختاره في مغنى اللبيب وقال الرضى كل موضع يتوهم فيه
كون حرف الجر في غير معناه المشهور او زائدة قالوا فيه التضمين

ففي كلام المص يتضمن معنى العروض فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عادة
مثاله فحذف ما بعدها فاظهر مجرورا ذكر مثله الفاضل العصام في حاشية الفوائد
الضيائية لما انتقل اي ما بعدها ما مصدرية اي لانتقاله من الفعلية اي من
كونه فعلا الى الاسمية اي كونه اسما صورة لكن اعتمد دخولها على الفعل
فصار كالة بمعنى غير حيث انتقل اعرابه الى مدخوله فاصل جاءني الضارب
زيدا جاءني الذي ضرب زيدا او يضرب زيدا واصل جاء في المضروب غلامه
جاءني الذي ضرب غلامه واصل الضاربان زيدا اللذان ضربا او الضاربون
الذين ضربوا وهكذا فقس فالجزء الاول اي الذي معمول لوجود المقتضي
وعدم المانع والجزء الثاني غير معمول لعدم المقتضي الذي هو المعاني
فلا يرد الذي يضرب لانه ليس بمعمول فتم عن هذا الكلام اي الذي ضرب بان
غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب صار الاول
في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى
ونفس الامر اسما موصولا والثاني اي ضرب في صورة الاسم وان كان المعنى
معنى الفعل فوجب ان يجري على الصورتان فانعكس الحكم بان انتقال الاعراب
من الاول الى الثاني فصار لفظيا كما في المثال المذكور او تقديريا
كما في مثل الغازي لانتقال المانع الذي هو البناء ترجيحا اي انعكاس
ترجيح او مفعول له لعكسه المدلول عليه بانعكس ولا يجوز ان يكون له

بجانب

جانب اللفظ كجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية
عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب هو المعنى في الاعراب الذي هو الحكم
اي اثر لفظي اي منسوب الى اللفظ المحل لا الى معناه اشار
الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب في الحقيقة للام وظهر في مدخوله
والذي حمل الجمهور على التطويل عملهما في المفعول به بمعنى الماضي باللام
دون الاستفهام والنفي كما عرفت مع ان طلبهما للفعل اقوى
من الموصول الثاني من الاثنين الفعل المضارع وان كان مبنيا
باتصال نون جمع المؤنث ونون التاكيد لانه اذا وقع في التركيب
لابد له من عامل رافع او ناصب وجازم لوجود المقتضي وهو المشابهة
التامة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والقسم الثالث
من الاقسام الثلثة ما اي لفظ كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظ
ان لا يكون معمولا لعدم وجود المقتضي فيه في ذاته لكن قد يقع ذلك
موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما اسما او فعلا
مضارعا فيكون معمولا لقيامه مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضي
فكم من شيء يقوم مقام شيء فياخذ حكمه وهو اي القسم الثالث
اثنان ايضا اي كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه
اي الماضي اذا وقع بعد ان المصدرية الناصبة يحكم على محله

اى الماضى بالناصب واذا وقع بعد العامل الجازم حرفا او اسما حال كونه شرطا
او جزاء بلا فاء اذ معه حكم على محل الجملة بالجزم لا الماضى كما سيجئ ان
شاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام المضارع اذ الناصب
والجازم عاملان فيه اصالة وفى الماضى نيابة عنه ولظهور ذلك الاعراب
الذى هو النصب او الجزم فى المضارع المعطوف على ذلك الماضى وظهوره
فيه يدل على وجوده فى المعطوف عليه لانه تبعية له ولتاثير الجازم
فى معناه حيث يقلبه الى الاستقبال فانه فى لفظ الجزم ذكره فى مغنى
اللبيب نحو اعجبنى ان ضربت انت منصوب محلا لكونه مبنيا وتقتله معطوف
منصوب لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصب
ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت مجزوما محلا وتقتل مجزوم لفظا
ضربتك واقتل الجازم فى قوله وفى غير هذين الموضعين متعلق بلا يكون
قدم عليه او التقدير والماضى فى غير هذين الموضعين لا يكون معمولا
لعدم قيامه مقام ما يكون معمولا فالماضى يقع موقع الماضى لا غير
والثانى من الاثنين الجملة فانها من حيث هى هى لا يكون لها اعراب
لعدم موجبه فيها واذا وقعت موقع الاسم او المضارع يكون معمولا
لنيابتها عنه لا لوجود المقتضى ولما كان معرفة احوالها موقوفة على
معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهى على قسمين

ولم يبين

ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين
ولا علينا ان نبينه وبعض ما يتعلق به اتماما فنقول الجملة اللفظ
المركب الذى فيه اسناد مقصود لذاته او غيره مقصود وهى عند المص
اعم من الكلام لان اسناده مقصود لذاته فلا يكون له اعراب
فى موضع فنحو زيد قائم وقام زيد جملة وكلام وجملة وكذلك
زيد ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا
وثانيا لا علم ومتعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون
لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما وله تقييد الاسناد
فى الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم
اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بان الجملة
ان استحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا
من الجملة استحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد زوج او فرد واداة
النفى وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية فى الفعلية والظرفية
ولا تستحق ان يكون قسما براسه كما اعتبره المص فى الامتحان بسبب
انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد لانه
لما اعتمد الفعل لكونه لفظا او معنى مخصصا ادرجها فى الفعلية
تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقى قسمان احدهما

على صوغ المسند الى الظ وهو على هذين جملة اسمية واف الدار زيد مثال
لهما والمنفصل بمعنى ظرف مستقر وثانيهما اسمية وهى المركبة من المبتداء
والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وقائم زيد وان زيدا
قائم وان الينا ايابهم وما هذا بشرا ومنهم من فسرها بما كان جزءه
الاول اسما مسندا اليه ومسند تقومه حرف ولا فا قائم الزيدان اسمية
كما مر لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين فقال فان اريد بالجملة
اظهر مقام الاضمار للتعيين المرجع ولئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية
لقربها لفظها او حظ به معناه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز
الجنة اولا نحو ضرب زيد جملة فعلية فلا يدل اى للفظها من اعراب
محلى كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديرى على اختاره المص لان فى اخره
اعرابا تحكيا لكونه متعلقه بلا يدل اى انتفى البد لكونه فى حكم الاسم المفرد
الغير الجملة مؤولا كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى ابتدائية
يجوز وقوعها اى تلك الجملة فى كل ما اى موضع وقع الاسم المفرد
فيه اى فى تلك الموضع فتقع اى الجملة اريد بها لفظها مبتداء
وفاعلا وفى نائبه وغير ذلك من معمولات العامل نحو زيد قائم
جملة اسمية اى هذا اللفظ ويقع زيد قائم وواقع زيد قائم مقام
الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية

فعلية اى جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وهى اى الجملة
الفعلية على ما اختاره صاحب اللباب والمص فى هذه الرسالة الجملة المركب
اى التى ركبت من الفعل حال كونه لفظا اى لفظيا بان يكون لفظ
الفعل ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة
من اى لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان
احد من المشركين استجارك او معنى اى معنويا والمراد به ما فيه الاسناد
كاسماء الافعال ما يفهم منه معنى مطلقا كما كان كذلك فيما سبق
بقرينة المقسم وهو الجملة ومن فاعله اى مرفوعه فاعلا او نائبه او اسم
باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمروا او ضرب عمرو وكان الله عليما مثال
للفعلية بدون اداة الشرط وان تكرمنى اكرمك مثالها بها وهيهات
وتراك فى نبأ مثال لها والفعل بمعنى اسم فعل واقائم الزيدان وما
قائم الزيدون مثال لها والفعل بمعنى مشتق ومن فسر الفعلية
بما جزء الاول فعل فيهما جملة اسمية عنده ومثالية على ان قائم
مبتداء والمرفوع بعده فاعله ساد مسد الخبر وفيه قولان احدهما
كون قائم خبر المبتداء محذوف اصله اقائما ن الزيدان فحق
الصفة ضمير فلما حذف المبتداء اقيم الاسم الظ موقع الضمير دفعا
للالتباس والثانى كون قائم خبرا والزيدان مبتداء ترك المطابقة

لكونه

وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية ومنه اى مما اريد به لفظه مقول القول اى جملة
محكية بالقول اى جعلت مفعولا له وانما فصل عما قبله بقوله منه لانه وان
كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم فانه
عدم الملاحظة فيه اكثر كما لا يخفى نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا والحكم
كذا اى كحكم ما اريد به لفظه او المعنى ومثل ذا اى المذكور من الجملة ما
اريد بها معنى مصدرى اى منسوب الى المصدر بان تؤول بالمصدر يعنى
لا بد له من اعراب فى كل موضع اما بواسطة ان اى بواسطة هى ان بفتح
وتشديد او ان او ما المصدرية صفة لان ما والمخففة من المشددة
كالمشددة كقولك بلغنى انك قائم اى قيامك وكقوله تعالى
وان تصوموا خير لكم اى صيامكم واطلب العلم ما دمت حيا اى مدة
دوام حياتك واعلم انه لا اله الا الله او اريد بها معنى مصدرى بغيرها
اى بلا واسطة نحو الجملة التى اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا
فيها هل فى الجملة من حيث هى او معنى مصدرى مفهوم منها اشار
الى الثانى هٰهنا والى الاول فى بحث المبنى قال الرضى والنزاع
فى الحقيقة منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف
ومن حيث المعنى الى مصدرها كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
اى يوم نفع صدق الصادقين نحو جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى

ان الذين

ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيه سواء لانه فى الاصل مصدر وهٰهنا خبر ان وما بعده فاعله او خبر
مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر ان اى ان الذين كفروا مستو ومتساو
وبان عليهم فى عدم النفع اى انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة
وام عليه لتقرير معنى الاستواء وتأكيده فانهما جردتا عن معنى الاستفهام
لمجرد الاستواء ونحو تسمع بالمعيدى خطاب لنفسه خير من ان تراه
تسمع مرفوع مبتدأ جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى
المصدر المضاف الى الفاعل والمعيدى منسوب الى المعيد تصغير معد بالتخفيف
واصله ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما بلغه من فصاحته وبلاغته فاراد
زيارته فلما راه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
فقال المعيدى الرجال ليسوا بجزر انما المرء باصغريه لسانه وقلبه
ان قال قال ببيانه وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه اى
سماعك وهذا الاخير شاذ مقصور على السماع وقيل تقديره ان ورفع
المضارع لعدم عامله لفظا وفى هذا شذوذ وان اعتبر المؤثر وتقديره
بلا شرط وفى غير هذين الموضعين اللذين احدهما ما اريد لفظه والثانى
ما اريد به معنى مصدرى لا يكون له حكم الاسم المفرد لكونه فى معناه

ولا يكون له اي للثاني الذي هو الجملة اعراب في وقت او سبب الا وقت ان تقع
خبر المبتداء او بان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبر الباب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل نحو ان زيدا قائم ابوه وكذا خبر لا لنفي الجنس
نحو لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الا في المستثنى المنقطع نحو المعصية تبعد
عن الجنة الا الطاعة تقرب فتكون الجملة الواقعة خبر الواحد منهما
مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان اي الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه
عالم او خبر الباب كاد اي الافعال المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا
ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب
اعلم نحو اعلم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم
نحو اعلم زيد عمرا وبكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب
الفاعل لمعلقا نحو علمت اقائم زيد قائم مبتداء وزيد فاعل ساد
مسد الخبر فيكون جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتداء فيكون جملة اسمية
او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه
المواضع منصوبة المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع
خبرا لما او الحجازيتين نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلامه افضل
او تقع الجملة جوابا كائنا لشرط اداة جازم كائنا ذلك الجواب
بعد الفاء الشرط الجملة الاولى من الشرطية والجواب الجملة الثانية

قيد

قيد بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل ويقوله بعد الفاء لانه اذا لم يكن
كذلك لا يكون له اعراب وسيجئ ان شاء الله تعالى او بعد اذا للمفاجأة
النائبة عن الفاء في الجملة الاسمية في الربط لدلالته على حدوث امر بعد
ففيه معنى التعقيبية نحو ان تكرمني فانت مكرم او فاكرمك وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية
بعدهما مجزومة المحل او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه عالم
او حكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبني او معطوفة على اسم مفرد
ليس بجملة نحو زيد ضارب ويقتل والزيدان ضاربان ويقتلان
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم وابنه كامل
او تقع بدلا من احدهما المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب
نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى على وجه وتفسير على وجه وقوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم على وجه وبيان
على وجه او تأكيد الثانية الجملة ولا تقع تأكيدا للمفرد لان اللفظي
بتكرير اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة ليست
منها نحو زيد ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي للجملة

على أي اهل البلاغة نحو لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك
قالوا عطف البيان لا تكون جملة ولا تابعاً لها كالصفة وبعضهم
انكر كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع
من رفع ونصب وجر وجزم فظهر من هذه الجملة اي مجموع ما ذكرنا من
قوله فان اريد بها لفظها الى ههنا لما كان في التفصيل نوع املال
وعسى ضبطه اجمله ليتيسّر للضبط وليسهل للحفظ ان الجملة قسمان
في تاويل المفرد وفي حكمه فيكون له اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء
كالمفرد وذلك القسم ايضا اي كمطلق الجملة قسمان الاول ما اي
قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري بواسطة
او بدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من اول الامر
انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون في تاويل المفرد
بالمعنى الذي ذكر فلا تكون معمولة في موضع لعدم الموجب واستقلالها
بالافادة الا في خمسة مواضع خبر اي خبر كان ومفعول اي مفعول
كان مما سبق حتى المتعلق عنه وجواب شرط جازم مع الفاء
واذا او حال او تابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب
اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون اعلم
وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا على نوعين احدهما
معمول

معمول بالاصالة اي معمول ملتبس بالاصالة لكون معموليته لذاته لا التبعية لمعمول
وثانيهما معمول بالتبعية اي لكونه تابعا لمعمول النوع الاول وهو المعمول بالاصالة
اربعة اقسام لان المعمولية بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم
فالمعمول مرفوع ومنصوب مشترك بين الاسم والفعل والمجرور مختص
بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة ولما شوق الاجمال التفصيل قال
المعمول المرفوع فتسعة ثمانية منها اسم حقيقة او حكما وواحد فعل
من التسعة الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات لكون عامله
فعلا اصالة وهو قوي لفظي ونائب الفاعل نائب عنه والمبتداء عامله معنوي
وقوة العامل تقتضي قوة المعمول والنائبية تقتضي اصالة المنوب عنه
وهو اي الفاعل ما اي مرفوع اسند اليه اي نسب اليه بقرينة او ما بمعناه
والنسبة التعليقي والاسنادي نسبة يصح السكوت عليها
ونسبة ما بمعنى الفعل لا يصح السكوت عليها وخرج اي بالموصول
المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات في التعريف فلا ينتقض
منعا الفعل الاصطلاحي حتى خرج به المبتداء التام الذي الفاعل
ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام لان المعلوم ما لا يكون
مجهولا ولا يلزم منه ان يكون تاما فكان معلوم كضرب نعم
ذكر المجهول في تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء التأخر عن التقدم

ولا ضرر فيه او ما اي شيء بلا لبس بمعناه اي معنى الفعل التام المعلوم
مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم
الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح من التاسع
من العامل القياسي بل هو اعم منه نحو ضرب زيد مثال الفاعل المسند
اليه الفعل واقائم الزيدان مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد
تام لما عرفت انه جملة فعلية وما النسبة غير تام نحو زيد قائم او قائم
ابوه وهيهات زيد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل
اسنادا تاما من التسعة نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم
يسم فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو ظاهر واظهر لان فيه
نيابة عن الفاعل ولانه لا يصدق على درهما في اعطي زيد درهما
بخلاف ما قالوا قدمه للتلو يلزم الفصل بين النائب والمنوب ولاصالته
بالمعنى الذي وهو اي النائب ما اي مرفوع اسند اي نسب اليه
الفعل خرج به المبتدا التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول
خرج به الفاعل او بمعناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل
المبني للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد او مضروب الزيدان
وزيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي غلامه واشغل من ذات
النحيين واعجبني ضرب زيد اي مضروبيته ولا يكونان اي الفاعل ونائبه

شيئا

شيئا الا اسمين او ما في تأويله اي الاسم الدال عليه اسمين من الجمل
التي اريد بها لفظها او معنى مصدري لكونهما مسندا اليهما كل وقت
غير وقت ان النائب قد يكون جارا ومجرورا لما سبق ان المتعلق
قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
هذا يكون غير بمعنى الا في الاستثناء اعطي اعراب مدخولها اياها
لكونها اسما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور المعربين انها
هنا بمعنى لا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى الا كونها
عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى شيء ولا يؤخذ كل حكمه
ولو سلم يقدر له خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جارا
ومجرورا ثابت فاعطي اعراب مدخولها اياها لكونها اسما واضيفت
اليه فاحتيج الى عامل يصح المعنى وذلك والله كونها غير ثبوت
كون النائب جارا ومجرورا نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب
الذي هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند الى غير الضمير المتصل
يجب افراده على ما سيجيء وتذكيره اي العامل ولو كان المجرور مؤنثا
حقيقيا او مثنى نحو مر بهند هذا ثم قولهم بوجوب تذكير ما اسند
الى الجار والمجرور وتعليلهم لكنايته حسام والام وعلام
بالالف لتصير بروزة ما الاستفهامية مع هذه الحروف

كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانها فى الوسط ولان
على ان الجار كالجزء الاول من المجرور فكان المسند اليه هو الجار
والمجرور فصار كالمركب وان اعتبر الاعراب والمجرور لصلاحية لهما
من حيثهما لا يوصفان بالتانيث ولذا يجب تذكير العامل المسند
اليهما نعم يعتبر الجار ومتعديا للعامل وبهذا يصير من تتمة العامل
فكان الجار ذا الاعتبارين واللائق بالاسناد اليه اعتبار الاتصال
اللفظى ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل لئلا
يلتبس بالمبتداء وقيل لان شدة الاتصال جعلتهما كالجزء الاخير
من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء لشعة شواهد
فان اردت تفصيله فعليك به ولا تحذفهما معا عامل لكون النسبة
ماخوذة فيه وصفا الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه
وكل منهما اى من الفاعل ونائبه قسمان مضمر وهو ما وضع لمن يحكى
عن نفسه او يخاطب اليه او شئ ليس واحدا منهما تقدم ذكره لفظا
او معنى كما فى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما كما فى الضمير
الشان لتبعية كان ذكره ومظهر وهو بخلافه والمضمر الذى
هو الفاعل او نائب الفاعل فى امثاله تفصيله لا جوابية ايضا هى
كالفاعل ونائبه على قسمين مستتر اى منوى مع العامل

واعتبارى

واعتبارى ليس بملفوظ حقيقة بل حكما بان حكم بملفوظية لاجزاء احكام
اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية والعطف عليه وغيرها وبارز متصل
بقرينة الالحاق وهو لفظ حقيقة ولا يستعمل الا بما اتصل به فالمستتر
ايضا اى كالمضمر قسمان الاول واجب الاستتار اى واجب استتاره
ملتبس بحيث لا يجوز ابرازه لعدم محله على ما ياتى بدل من واجب او خبر
بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من الضمير الملفوظ فى الاستتار
ولا يسند عامله الا اليه اى لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا
او اسما ظاهرا والا لكان جائز الاستتار والثانى جائز الاستتار
يكون بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر او الى ضمير
منفصل ظاهرا او الى ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب الا هو وراغب انت
على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته والاول اى واجب الاستتار
يكون كالمتكلمين اى المتكلم وحده والمتكلم مع غيره والمخاطب
لا الغائب المفرد لا التثنية والجمع المذكر لا المؤنث والمنفيات
سيجئ كائنة من غير الماضى مضارعا او امرا او نهيا وما من الماضى
بحيث لانه لم يسمع اسناده الى غيره ولان الابراز فى الضمير اصل لانه ليس
باعتبار محض كالمستتر والماضى اصل بالنسبة الى ما عداه فاعطى
الاصل والمستتر فرع له لاعتباريته فالمناسب اعطاؤه للفرع

نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب لغيره وتضرب للمخاطب المذكر وفى اسم فعل
الامر لان حكمه حكم مسماه ولذا يجوز فى اسم فعل الماضى نحو هيهات زيد
نحو نزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وفى افعل
التفضيل فى غير مسئلة الكحل وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لا يعمل
فيه الا على ضعف كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله فخير
نحن عند الناس منكم لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتداء
لزم عمل افعل فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتداء
لزم الفصل باجنبى بين افعل ومن خرجه الفاضل العصام على ان نحن
مبتداء ومنكم مفسر لمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن محذوف ففسره
وخرجه ابو على ومن تبعه على ان نحن تاكيد لضمير افعل والمبتداء المقدر
بقرينة المذكور نحو زيد افضل من عمرو وفى مفرد اسم الفاعل واسم المفعول
وما كان بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب وفى الصفة المشبهة
والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل ونائبه او المراد
بالفاعل المرفوع الظاهر واذا وجد فلا يجب الاستتار وسيأتى
نحو جاءنى ضارب او مضروب او اسد اى مجترئ ناطوه هذا قرينة
الاستعارة وهاشمى اى منسوب الى بنى هاشم وحسن ونحو
فى الدار زيد اعاد لئلا يتوهم انه داخل تحت المجئ لا معطوف عليه

نعم

نعم ان يكون هذا المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهرا لان الاسم
الظاهر الذى بعد الظرف ان قدر مبتداء كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد
ثابت فيجوز فى الدار غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان متأخرا لفظا
الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجب الاستتار وان قدر انه فاعل
كما هو مذهب الاخفش والكوفيين فان عندهم يجوز عمل الظرف وشبه الفعل
فى المرفوع بعده بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز الاستتار لان عمله
فى المرفوع ليس بحتم واياما كان فالمثال لا يخلوا عن قلق نعم جعل المثال
المذكور فى المعنى مما لا اعتماد له لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا
لا مبتداء او يكون فى تثنية اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين
وجمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار لانه كما يجوز مررت
من رجال قيام يجوز غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت مطلقا ولم تقيد
بعدم وجود شرط العمل لانه لو يجب الاستتار لزم ان يسند الى الظاهر
وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ما سيأتى والعلامات حروف
بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير فتعين الاستتار
لكون التثنية مغيرة فيها نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال او مضروبون وجاءنى نساء صالحات او مسودات ويكون
فى عدا وخلا وحاشا لكونهما فعلين او حرفين لا يعملون الرفع وفى

ماعدا وماخلا مامصدرية مختصة بالفعل فلا يحتملان الحرفية الا في رواية
ضعيفة عن الاخفش وفي ليس ولا يكون حال كونهما في باب الاستثناء
اي مستعملان في الاستثناء بان يكون قبلها متعدد يجوز استثناء
مابعدهما وانما وجب فيهما لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع فتكون
كالا التي هي الاصل وهذا الباب نحو جاءني القوم عدا او خلا اي الجائي
او البعض او المجئ زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون اي الجائي
منهم زيدا وسيجئ تحقيقه ان شاء الله والثاني اي جائز الاستتار
في الغائب المفرد والغائبة المفردة من الفعل بقرينة المقابلة لا التثنية
والجمع وسيأتيان نحو زيد ضرب او يضرب وليضرب ولا يضرب او هند
ضربت التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر او تضرب او لتضرب
او لا تضرب مثال الغائبة ويقال ضرب زيد اسناده الى الاسم الظاهر
وكذا البواقي نحو يضرب او ليضرب او لا يضرب وضربت او تضرب او لتضرب
او لا تضرب هند فان كان هكذا فلا يستتر فيه ضمير لعدم جواز تعدد
الفاعل ويكون في شبه الفاعل اي فيما يشبه الفعل في العمل
يعمل كعمله مما ذكر اي من الاشياء التي ذكرت من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر
اذا وجد شرط عمله اي عمل شبه الفعل في الفاعل الظاهر فما ذكر في بحثه

غير التثنية

غير التثنية والجمع المذكرين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما
السالم فانه يجب الاستتار فيهما على ما مر نحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه
واضارب الزيدان وجاءني رجل ضارب غلامه وجاءني زيد راكب
غلامه وكذا البواقي مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه او هاشمي نحوه
او حسن علمه او في الدار فرسه فلا يستتر فيه ضمير لما مر واما الضمير
البارز لا المستتر فانه سبق المتصل لا المنفصل فانه لا بحث عنه هنا
٢٨١ فكائن في ثماني الافعال ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا او غائبا
او مخاطبا مذكرا او مؤنثا لا فعل التعجب فانه لا يتصرف فلم يثنيه فانه
لا يتبادر وهو اي البارز المتصل فيها الالف نحو ضربا وضربتا التاء علامة التأنيث
كما في الواحد وضربتما وزيدت الميم لئلا يلتبس بالالف الاشباع
والتاء علامة الخطاب ليطرد التثنية وقيل ان الضمير هو التاء كما
في الواحد والالف لدفع الالتباس بالمفرد والميم لمثل ما ذكر وقيل هو
تما والالف لسبب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان وتضربان وليضربا
واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعهما المذكر غائبا او مخاطبا وهو اي
البارز فيه الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا لانه تعود الواو عند اتصال
الضمير المنصوب والضمائر كما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير التاء

وحدها وقيل المجموع والاظهر ما في المتن لاطراد المجموع وحذفت لانها مع الواو
بمنزلة اسم ولا يوجد في اخر الاسم واو مضموم ما قبلها غير هو ولما حذفت
اسكنت الميم للتخفيف ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا تضربوا
وفي جمعها اي الافعال المؤنث غائبا او مخاطبا وهو اي الضمير البارز فيه
النون نحو ضربن وضربتن وشذ لان اصله ضربتمن قياسا على التثنية
قلبت الميم نونا فادغم ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن
ولا تضربن وفي المخاطب والغائب والغائبة تعدها المفرد والتثنية والجمع
ذكرا مذكرا او جمعا مؤنثا والمتكلم وحده كائنين في الماضي واخواتها في غير
الماضي سبقت وهو اي الضمير فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات
التاء فتحها في المخاطب وكسرها في المخاطبة وضمها في المتكلم وفي المتكلم
مع غيره كائنا في الماضي ايضا وهو اي البارز فيه نا نحو ضربنا وفي المخاطبة
المفردة والتثنية والجمع مر آنفا في غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا
وفي الماضي ما ذكر وهو اي الضمير البارز المتصل فيها الياء هذا عند الجمهور
وعند الاخفش هي علامة التانيث والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين
واضربي ولا تضربي هذا ولا استتار وجوبا وجوازا او ابرازا وتعيين
محالها وتعيين البارز مناسبات ذكر في المطولات واما المظهر الذي
هو الفاعل ونائبه فظاهر غير محتاج الى بيان بمثال ولكن العامل

بالنسبة

بالنسبة اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه اي المظهر العامل
اي عامل كان يجب افراده اي العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع
المكسر كما اذا قلت جاءني رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض لندوره
ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازن لان الصفة المشبهة
ليست مما يوازنه وقد يوجب الافراد فيها اذا اسندت الفاعل الظ
وانما وجب افراده ح لانه اذا كان العامل فعلا او مطابقا للاسم الظ
في التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون
ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا ليس مما اسند الى الظ بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدا
او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل
الواو حرف ليس ضمير والفاعل الاسم الظ وغيبته اي العامل اذا وضع
الظ المعينة والمتكلم والمخاطب يجب اسنادها الى الضمير بارزا او مستكنا
ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او الزيدون ونحو ضرب
زيد وان كان المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه يجب تذكير عامله
حقيقيا لا لفظيا وسيجيء وما هو كائنا من الادميين لا من
غيرهم كناقة وغرفة وحكمة تاتي متصلا بعامله الفعل او شبهه
لا منفصلا عنه وسيذكر انه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله

ليدل على تانيث العامل من اول الامر وكون المؤنث اصلا وحكى
سيبويه عن بعض العرب انثى قال فلانة استغناء بلفظ المؤنث
عن علامته ان كان العامل متصرفا بان يجيئ الماضى والمضارع والامر
وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن متصرفا فلا يجب لا لحاقه بالحروف
بعدم المتصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته مثل نعم او نعمت المرأة هند وليس
او ليست هند عالمة وكاد او كادت المرأة تخرج مثل ضربت هند وهند ام
مثال الاسناد الفعل وزيد ضاربة جاريته مثال الاسناد شبه الفعل
والحكم كذا الحكم من وجوب تانيث العامل مثل ذلك الجواب اذا اسند
العامل الى ضمير المؤنث اى الى ضمير راجع الى مؤنث حقيقيا او غير حقيقى
ايذانا بتانيث المسند اليه اول وهلة وبخفاء الضمير لكن اذا كان اللفظ
مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث
علما لمذكر فانه فى حكم المذكر الا فى وضع المؤنث على ما ياتى وفى الجمع
فانه يجمع كذى التاء حال كون المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل
فانه وان كان مؤنثا بتاويله بالجماعة لا يجب تانيث عامله على ما يجى
نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير المؤنث الحقيقى من الادميين
وما من غيرهم من الحيوان نحو الناقة سارقة او سائرة ونحو الشمس
طلعت او طالعة مثال الضمير غير الحقيقى وفى اسناد غيرهما اى

المؤنث

اى المؤنث الحقيقى المذكر وضمير المؤنث يجوز تانيث عامله اى عامل الغير
اعتبارا للتانيثه وتذكيره اى العامل نظرا الى عدم عراقته فى التانيث والى
وجود الفعل وضعف الاسناد ولما كان ظاهر قوله غيرهما شاملا للذكر
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا فذلك الغير مؤنث لفظى نحو طلعت
او طلع الشمس وحقيقى من غير الادميين نحو سارت او سار الناقة ومؤنث
حقيقى من الادميين ليس بمفرد ولا تثنية بل جمع نحو جاءت او جاء المؤمنات
ومن الادميين مفردا او مثنى لكن غير متصل بعامله نحو جاءت او جاء
القاضى اليوم امرأة او المؤمنتان قيل هذا اذا لم يكن المؤنث منقولا
عن علم المذكر واذا كان كذلك يجب تانيث عامله وان وقع فصل
لدفع اللبس نحو جاءت اليوم زيدا اذا سميت مؤنث وضمير جمع المذكر
المكسر العاقل نحو الرجال جاءت او جاؤا او لفظ جمع المذكر المكسر العاقل
نحو جاءت او جاء الرجال اعلم ان ظاهر غير الحقيقى ان كان متصلا
بعامله فتذكير العامل احسن وان كان منفصلا فالتانيث احسن
والكل فصيح وظاهر الجمع المذكر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تانيثه
بالتاويل وانما لم يعتبر التانيث الحقيقى فى جمع مفرده مؤنث حقيقى
لانه ازاله التانيث الطارى بالجمعية والمؤنث الحقيقى المنفصل التانيث
فيه احسن واسم الجمع المذكر يجوز ان يعتبر افراده لفظه وجمعيته وتانيثه

نحو جاء الركب او جاءت الركب والركب جاء او جاءت او جاؤا وفي هذا المقام
تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ ولما توقف بعض احكام عامل الفاعل
على معرفة المذكر وبه فقال والمؤنث في عرف النحاة ما اي اسم فيه اي في اخره
علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة او من حيث اللفظ او كونا لفظيا او سواء
كانت لفظية نحو ضاربة ونفساء وحبلى من الحقيقي وغرفة وصحراء وبشرى من غير
الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار ودار وعقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها
على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع الا التاء عند التصغير في الثلاثي
هنيدة ونويرة وغير الثلاثي محمول عليه وان لم يرد التاء عند التصغير
قياسا كعقيرب وقدير وشاذا نحو قديمة والصيغ المؤنثة مثل هي وهذه
وذي اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب ثم ان التعريف لفظي يقصد
به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عداها فلا يلزم الدور باخذ التأنيث
فيه كذا في الامتحان وهي اي علامة التأنيث في الاصطلاح التاء الموقوفة
عليها حال كونها هاء حالا نحو ضاربة او في الاصل نحو ضاربات خرج به
تاء اخت وبنت وصافنات فانه لا يتوقف عليها هاء بل العلامة
فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو ظلمة مثال لما فيه علامة التأنيث
لفظا وشمس مثال لما فيه العلامة المقدرة بدليل شميسة والالف
المقصورة نحو حبلى من الحقيقي ودعوى من غيره والالف الممدودة

نحو ناقة

نحو ناقة حمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي والاولى ان يكون هذه الصيغة
لكمالها مؤنثة لانه ليس في الاسم الاشارة ما هو حرف واحد ذكره الرضي
وهذه اي كون المؤنث لعلامة التأنيث يكون في غير ثلثة وما فوقها
منتهيا الى عشرة فانه مذكرها بالتاء لان معدودها جمع مؤول بالجماعة كما عرفت
فاعتبره اذا كان جمع المذكر ولو عني فصل ثلثة مذكر ولما اخذ المذكر هذه
المناسبة لسابقيته كان مؤنثها بحذفها فرقا بينهما والمؤنث لا يكون الا
اذا كان المعدود جمع المؤنث ومن هذا قيل ثلث مؤنث وان جاز تذكيره
وتأنيثه باعتبار الافراد في العدد نحو ثلثة رجال واربع نسوة ونحو
ثلثة او ثلث اشخاص اريد به المؤنث وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر
واحدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث الجزئين في الاول وثانيهما في الثاني
على القياس واذا كتبت انت او ثلثة مرفوع نائب الفاعل والزائد
عليها الى التسعة مع عشرة حتى جعلتهما لكلمة واحدة اثبت انت
او التاء مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر بقاء على حاله الذي قبل
التركيب وعوا التذكير لا في الجزء الثاني كراهة اجتماع العلامتين من
جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة
عشر رجلا واثبت التاء في الجزء الثاني فقط اي لا في الاول في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة فرقا بين المذكر والمؤنث

وقيل عدم الاثبات فى الاول لابقائه حال الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى
لانتفاء المانع وهو اللبس وتقول عشرون فى المذكر والمؤنث واحد وعشرون
واثنان وعشرون فى المذكر واحدى وعشرون واثنتان وعشرون فى المؤنث
وثلثة وعشرون وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين
واعتبر هكذا الى مائة ثم عطف على العدد الزائد او بالعكس الى الف ثم
بعطف المذكور بعد مائة ثم المؤنث قسمان حقيقى ولفظى والتأنيث
الحقيقى اى المؤنث الحقيقى او تأنيث ما بازائه بمقابلة مدخوله ذكر وهو
ما يوصف بالمذكورة فيدخل فيه النخلة انه قال نخل ذكر لما لا يثمر ونخلة
انثى لما يثمر فلما قال من الحيوان اخرجها كامرأة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل وهذا بازائها زيد والتأنيث اللفظى الغير الحقيقى ملتبس بخلافه اى المؤنث
الحقيقى اى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه من لفظه باعتبار
وجود علامة لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس ولما ذكر فى اثنا بيان
احوال العامل بالنسبة الى اسناده فى الاسم لفظ المفرد والتثنية
والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما عداهما وعدم الجمع المكسر لشغ المناسبة
لقام التأنيث وبمناسبة قدم الجمع السالم فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
ما اى جمع تغير المتبادر التغيير للجمعية فخرج نحو مصطفون وقاضون
لان تغيره للاعلال صيغة مفرده اى هيئة خرج به جمع السالم مطلقا

لانه

لانه لا تغيير لصيغة مفرده لان احوال الاخر لا اعتبار بها فى الصيغة والتغيير
اعم من ان يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك فى قوله تعالى حتى اذا كنتم
فى الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه فيقدر ان ضمته
كضمة اسد جمع اسد بالفتح فى انهما عارضتان وان كان مفردا كما فى قوله
تعالى فى الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة
الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له لان
الركب ركبان الابل خاصة ولا مفرد يختص بركب الابل ان المفرد اعم من
ان يكون حقيقيا كمثال المتن او اعتبارا كما سار وحموا سورة سوادوانا
عيم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم من المكسر ان السالم
مطلقا ما لم يتغير بناء واحده اكتفى بهذا القدر والتغيير فى نحو سنين
وارضين بعد الجمعية كما ذكره المص وتصدى الى ذكره فى المذكر والمؤنث
وقدم المذكر لشرفه فقال وجمع المذكر السالم بالرفع صفة الجمع
ما اى جمع لحق اخر مفرده ولقد احسن فى زيادة قوله مفرده لان
لحوق العلامة فى اخر المفرد لا فى اخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد
الاعتبارى دخل فيه الا يا منون جمع ايا من جمع ايمن واو مضموم
ما قبلها فى الرفع للمجانسة ولو تقديرا كمصطفون او ياء مكسور
ما قبلها فى النصب والجر ولو تقديرا ايضا كمصطفين ونون مفتوحة

للتعادل ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر السالم من حيث صيغته لم
يتعرض لمفادة الذي هو ان مع مدلول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة
في غير حال الاضافة فان النون تحذف فيها اي في الاضافة لانها من
علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها فتنافيا فبان نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما اي جمع لحق اخر مفرده ولو اعتبارًا
كصواحبات جمع صواحب جمع صاحبة الف وتاء مؤنثا نحو مسلمات
جمع مسلمة او مذكر نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم لانه
صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجيء ان العامل المسند
الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعًا مؤنثًا والتثنية
اي مثنى الاسم بقرينة المقام ما اي اسم لحق اخر مفرده ولو اعتبارًا كلا يا
منان ويحمل اضافته الى ضمير ما على الاختصار كما هو الاصل في الاضافة
المعنوية لا يرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف كما انه
مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان اسلم كما انه مفرد مسلمات مفرد مسلمون
الف في الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر صفة ياء ولا حاجة
الى صرفه الى الالف لان فتح ما قبلها من ضرورياته وانما فتح مع
ان المناسبة تقتضي كسره لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية
لكثرتها اتى فيها لا يأتي منه جمع المذكر السالم الیق بالفتح الاخف

ونون

ونون مكسورة للتعادل ثابتة في غير حال الاضافة وفيها تحذف لمثل ما ذكر
نحو مسلمان ومسلمين ولا خفي كون كل جمع مؤنث اراد ان يبينه وحال العامل
اذا اسند اليه والى ضميره تتميما لبحث المؤنث وكل جمع او مكسر واحده
مذكر او مؤنث حقيقي او لفظي من العقلاء او غيرها غير جمع المذكر السالم
اي لا جمع المذكر السالم مؤنث اي يجوز ان يعامل معاملة المؤنث
لكونه بمعنى الجماعة ولتاويله بها مثلا اذا قلت جاءني رجال فكانك
قلت جاءني جماعة رجل واما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه
بذكور العقلاء او لعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به ههنا ليس كل ما صدق
عليه وحده اجتمع فيه شرائط جمعية جمع السلامة من الذكورة والعقل
وغير ذلك فما بين في محله لان المتبادر لكماله فليس الجموع الشاذة
منه في الحكم المذكور ههنا بل ان كان من العقلاء كالنون فحكمه حكم جمع
المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فاذا
كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله المسند اليه فتقول جاء المسلمون
في اسناد الفعل وجاء رجل ما عدنا صدوه في اسناد شبه الفعل
واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا
مذكرا بان يتصل بالفعل واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء
وبان يجمع بالواو والنون في الصفات الا في افعل من فانه مفرد

مذكر دائماً نحو المجاهد وقيل الفتح افضل من المجاهدين من بعده وفي بعض المضاف
منه فانه يجوز افراد نحو المسلمون جاؤا او جئن او جاؤن واما جمع المذكر
لا المؤنث المكسر لا السالم العاقل لا غير العاقل اذا اسند العامل
وقوله الى ضمير نائب الفاعل فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا
لتاويله بالجماعة او جمعاً مذكراً رعاية بجانب في كثرته من العقلاء اي لا
يخلو العامل عن احد الامرين نحو الرجال جائت او جاؤا او جائية
او جاؤن ونحو الرجال قيام وغيرها اي جمع المذكر السالم وجمع المذكر
المكسر العاقل كائناً من المجموع اذا اسند اي العامل او اوقع الاسناد
الى ضميرها اي ضمير غير الذي هو المجموع يجب كون عاملها اي الضمائر مفرداً
مؤنثاً لما مر وجمعاً مؤنثاً باتصال النون الذي وضعه لجمع المؤنث
عاقلاً او غير عاقلة بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت في المؤنث
العاقل تنزيلاً منزلة غير العاقل واجروا جمع المذكر غير العاقل
مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير ولجمعه جمع السالم او المكسر
في شبه الفعل هذا وقد اسند ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر
المكسر اهله لندورته وذلك الغير من المجموع جمع المؤنث السالم
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جيء وجمع
المؤنث المكسر العاقل نحو الجواري جاءت او جئن وجمع المؤنث

الغير

الغير العاقل الحشرات سكنت او سكنّ وجمع المذكر المكسر الغير العاقل
من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
ومن الافراس جائت اه واعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند
اليه غير الحيوان مختصة به بل جارية في الضمائر كلها فتقول هم وضربهم واياهم
ولهم وغلامهم لا غير في جمع المذكر السالم وهي او هم وضربها واياها واياهم
ولها او لهم في جمع المذكر المكسر العاقل وهي او هن وضربن او ضربهن
واياها او اياهن ولها او لهن في غيرها من المجموع وهكذا في ضمير الخطاب
نحو يا ايها المسلمون اسم الناجون لا غير ويا ايها الرجل انتم القوامون
او انتن القائمة وهكذا او المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة
المبتداء ولما كان مشتركاً لفظاً بين النوعين ولم يمكن تعريفه
تعريف يجمعهما اراد ان يقسم اولا الى قسميه ثم يعرف كلا منهما
فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يختص قال النوع
الاول الاسم ظاهر المقابلة بدل ان المراد به ما يقابل الصفة الرافعة
الظاهر بعد النفي والاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد في الباب
هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتداء عبارة عن مفهوم مشترك
بين قسميه وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه
او لا الذي حقه التقديم لكان اوجه كما قال الفاضل العصام

في المستثنى مخالفاً للجمهور والمؤنث وقد سبق المسند اليه اي وقع
الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثاني من المبتداء لانهما مسندان
المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلاً وقد عرفت
المراد به وخرج به معمولات اللفظية نحو زيد قائم مثال للاول ومثال الثاني
قوله حق انك قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه
ولا بد له اي القسم الاول من خبر ملفوظ او مقدر لدوران الفائدة عليه
والنوع الثاني من المبتداء الصفة لفظا كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة او معنى كاسم المستعار نحو اسد الزيدان
والمنسوب اقرشي اخوك الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا
وهو الهمزة وهل او اسماً كما صانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا
متى واين واني وكيف وايان ذكره في الامتحان او كلمة النفي حرفا
وهو ما ولا وان او اسماً نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتداء
في الاصل ولما اضيف اليه غير صار مجروراً انتقل اعرابه الى الغير
فاعراب غير مستعار منه كما اذا استعمل في المستثنى حيث ينتقل
اعراب المستثنى اليه رافعة لظاهر اي غير مستكن سواء كان ضميرا
منفصلاً كما جوزه صاحب الكشاف ويكون اراغب انت عن الهتي
من هذا القبيل وليس قائم ابوه زيد منه لان المصدرة وان كانت

داخلة

داخلة على قائم لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتداء وحقه التقديم
او اسماً ظاهراً نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالصفة مبتداء والاخير
لهذا لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي اولى بالفعل فاعله ساد
مسد الخبر والمجموع جملة فعلية لما سبق هذا اذا كان الصفة مفرده والاسم
الظاهر مثنى او مجموعاً واما اذا طابقت مثنى او مجموعا فالصفة خبر
مقدم لا غير وان طابقت جاز الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون
التقديم المبتداء على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر ولا يجوز تعدد المبتداء
بكلا نوعيه ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا او معنى بلا عاطف واما معنى
فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز نحو الزيدان قائمان ونحو زيد
وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي والاخرى
ظرفي ونحو الحلو الحامض خبر من الحلو ونحو الماء والعسل والخل السكنجبين
ومما ينبغي ان يعلم ههنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتداء واخبار فالمبتداء الاخير
مع الخبر الاخر لسابقه وهكذا الى المبتداء الاول ولذكر الروابط طريقان
احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابق تقول زيد ابنه زوجته جاريتها
قائمة فلو اردت ارجاعه الى حد واحد اضيفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهي
وجعلت على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط

كلها بعد الخبر فيجعل الترابط الاول للاخر الى الاول تقول زيد عمرو هند قائمة في داره
بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وبامره لزيد كذا في التسهيل والاصل
اي الراجح في النوع الاول من المبتدا لان الثاني يجب تقديمه تقديمه على الخبر
لفظا لكونه محكوما عليه به وذا ناله والكوفيون يوجبون كما تقدم ومن ثمة
جاز في داره زيد والكوفيون لما اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدا
عندهم منعوه لومن تبه العامل التقدم وبعض من جوز في داره زيد
جوز نحو في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وبعضهم منعه لانه ما يضاف
اليه المبتدا ليس في مرتبة ويدل على الجواز ما ورد وكلا منهم في اكفانه دبلج المتت
وشرطه اي المذكور من حيث انه مبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه
انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم
ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي يكون المحكوم
عليه فيها نكرة او معرفة فالمبتدا انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة
مختصة بوجه من وجوه التخصيص لتكون قريبة من المعرفة كالتخصيص
بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك او الاضافة
نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني هذا مذهب الجمهور
وذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادة نكرة محضة
يصح نحو كوكب انقض الساعة ويتم تكلم ووجوه يومئذ ناضرة ويجوز

حذفه

حذفه اي المبتدا اي لا يمتنع عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدا مقالية
نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال وحالية نحو الهلال
اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شيء ويحكم عليه بالهلالية ويجب
في مقام المدح والذم والترحم المرفوع من النعت خبر المبتدا
وهو الاحكام المجرد عن العوامل اللفظية اسند به الباء للالصاق اي الذي
التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد تعلقا بالخبر منه بالمبتدا
وقيل التنبيه لان المبتدا مدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدا
وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتدا وما الموصول في المسند غير الفعل
ومعناه حال من ضميره او المسند خرج به مثل يقوم في يقوم زيد
وقائم في نحو اقائم الزيدان نحو قائم في نحو زيد قائم وحجر في هذا حجر ويجوز
تعدده اي الخبر اي لا يمتنع بلا عاطف اما لفظا او معنى نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلو حامض اي مر وذلك
لان اجتماع الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد
في القسم الاخير وكذا فيما اذا تعدد الخبر معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد
من القسم ولا يطابق المبتدا لان ضمير لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضمير
كل الى موصوفه فهو في تقديرهما شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم
بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع من حيث يستحق اعرابا واحدا

الا انه اعطى كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفرد اليوافق
المبتداء وليكون اخصر واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة اسمية كانت او فعلية
ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هى المتبادرة اولانه قصد العموم الى الانشائية
ولو قسمية نحو قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هى عنه
مؤولة بالقول اى مقول فى حقه كذا لانه بعيد كذا فى شرح الكافية لعصام
الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فيها
من عائد يربطها الى المبتداء وهو ضمير الغيبة والخطاب والتكلم نحو زيد ابنه وانت
ابنك اوانا ابن عالم وهو الغالب ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين
كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتداء
ونحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اى اجره
ومنه نعم الرجل زيد فان زيدا افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان
اللام نائب عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير فى مثل القارعة ما القارعة
اى ما هى ان لم يكن الجملة خبرا عن ضمير الشان والقصة لوجود الربط معنى
لكونها عبارة وتفسيرا له نحو انه زيد عالم لان الشان عالمية زيد نحو زيد
ابوه قائم فى الاسمية او قائم ابوه فى الفعلية ويجوز حذفه اى العائد
الضمير لتبادره لفظا فانه يجب تقديره لقرينة تدل عليه قياسا اذا
كان ضمير مجرورا بمن التبعيضية والخبر جملة اسمية مبتداها جزء من المبتداء

الاول نحو البر الكر بستين اى منه والمحذوف صفة المبتداء وجوز الفاضل
العصام كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا
قياس نحو قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى على قراءة الرفع وقوله قد اصبحت
ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك اجماعا ولبعض ضعف
الحذف بالمنصوب العائد الى غيره الكل واما المرفوع فلا يحذف والحذف
فى غير المذكور سماعى واصلا اى الخبر والراجح فيه ان يكون نكرة لان الاصل
فى الافادة ان تخبر عما يعرفه المخاطب بما لا يعرفه وقد يكون معرفة لجواز
كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام
نحو زيد المنطلق لمن لا يعرفهما ولا يعرف النسبة بينهما وتنزيلا نحو الله
الهنا ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا منزلة عدمها
لجريه على خلاف مقتضاها ويشترط فى تعريفه تعريف المبتداء عند سيبويه
واحد الامور الثلثة عند تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من
ابوك فان من مبتداء عنده وعنده خبر مقدم ولهذا لا تساعد الغير نقول
يا بالشكد ولا نقول كم يا باكد وكذا لغة الفرس وافضل تفضلا هو مبتداء
جملة هى صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه وان خبر عنه
مبتداء وخبر عند غيره ويجوز ان لا يمتنع حذفه اى الخبر عند قيام قرينة
مقالية نحو زيد اى زيد قائم لمن قال قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت

فاذ السبع اى واقف بالباب ويجب ذا التزم فى محله غيره نحو لولا زيد
لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب فى محله وغيره ذلك مما يتبين من المطولات
وان كان المبتدأ بعد اما يجب دخول الفاء فى خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو
اما زيد فمنطلق لانه فى معنى مهما يكن من شئ فاقيم اما مقامه فصار
اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء
فى محل واحد فصار اما زيد فمنطلق فى كل وقت او لاجل كل شئ الا لوقت
او لاجل ضرورة الشعر كقوله اى الشاعر فاما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب الجماعة والترابط فى الخبر
العموم المشتمل على المبتدأ فانه يفيد نفى كل قتال لوقوعه بعد النفى
او لضرورة اضمار القول وما يشتق منه بعد الفاء المقدر كقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان
كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل اى بجملة فعلية او ظرف اى جملة
ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان
صلة فهو جملة بالاتفاق لان دخول الفاء المشابهة الشرط والشرط
لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الصريح او موصوفا
به اى بالمذكور فصارت اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اى
الفعل والظرف فصارت ستة او مضافا اليها اى الى الاقسام

الستة

الستة اى احدها فبلغت الى اثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا
صفة لفظ كل مضافا صفة لفظ الى نكرة موصوفة بمفرد والمضاف الى
نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله عليه السلام الا ان كل دم
ومال مأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين او غير موصوفة اصلا
فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء فى خبره لان المبتدأ فى كل منها لابهامه
كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء فصار دخول الفاء جائزا او جاز
عدم دخوله لانه ليس جزاء فى الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا فى
الرضى وذكر الزمخشرى وتبعه الجامى ان الدخول لازم مع القصد
ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد
لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من جواز دخول الفاء
فى الخبر او وجوازا مثل المذكور جاز دخوله فى الخبر اذا دخل عليه اى على
المبتدأ ان المكسورة وان المفتوحة ولكن لعدم تأثير المكسورة فى معنى
الجملة فكان وجودها كعدمه والحقت بها المفتوحة لاشتراكهما فى افادة
التحقيق ولكن لاشتراكها معها فى بعض الاحكام كجواز العطف بالرفع
على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى انما غنمتم من شئ فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف

يكون بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان مثل كان وليت ولعل
وما ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز
دخول الفاء واذا دخلت على واحد من المبتدات المذكورة لانها تنافي
ما يقتضي الصدارة فلا تدخل على ما اعتبر فيه معنى الصدارة ولكن صحح
في الامتحان جواز دخول الفاء في خبر كان نحو الذي يأتيني او في الدار
فله درهم مثال للموصول بفعل او ظرف ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل ومثال الموصوف
بالظرف نحو الرجل الذي في كمه كتاب فله جائزة ونحو رجل يأتيني او في
الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذي يأتيني
او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف اليها ونحو
كل رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثال لان لكل المذكور
وفي الخبار غيرها اي غير الخبار المذكورة او غير المبتدات المذكورة
لا يجوز دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا
المرفوع اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
مطلقا اي ما اسند اليه فعل الناقص ولم يعرفه لظهوره من
من تعريف الفاعل وحكمه وحكم باب كان حكم الفاعل من انه لا يكون

الا اسما

الا اسما او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمر
او مظهر او المضمر مستتر وبارزا او الاسناد واجب او جائز وغير ذلك
من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشان و والمرفوع
السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل وامره اي حكمه كامر خبر
المبتداء حيث يكون واحدا او متعددا او مفردا او جملة ملفوظا او محذوفا
وغير ذلك لكن لا يجوز تقديمه اي خبر ان على اسمه مع جواز تقديم خبر المبتداء
عليه لانها تعمل لمشابهتها للفعل عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب
على المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يلزم التساوي في كل وقت الا ان يكون
ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظرف معرفة نحو ان الينا
ايابهم نحو ان في الدار رجلا لان ان مصحح لوقوع النكرة مسندا اليه
على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان
معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه على ان خبره لا يكون فما له
صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة
نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا
ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيدا وانه يجوز دخول اللام الابتداء
على خبره دون خبر المبتداء وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة
على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان

الاسم نكرة والخبر ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم ما يدل
على علم وبعده استفهام نحو ليت شعري زيد قائم **و** والمرفوع **السابع خبر لا
لنفي الجنس** الحكم الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ الا في التقديم لا يتقدم
ولو ظرفا والكوفيون يجعلوا مرفوعاً بالعامل المعنوي كما كان قبل لا وعند
البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنياً
نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوي عنده نحو لا غلام
رجل جالس عندنا **والثامن** من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد او رجل قائما ولا رجل افضل منك وحكمه حكم المبتدأ
والمرفوع التاسع الفعل المضارع مبنياً نحو يضربن وهل يضربن او معرباً
نحو يضرب ويضربان الخالي من النواصب اي نواصبه والجوازم اي جوازمه
والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم نحو يضرب رفعه بالضمة
ويضربان رفعه بالنون **واما** المعمول المنصوب من انواع المعمول
بالاصالة الاربعة فثلثة عشر المنصوب **الاول** منها المفعول المطلق
لصحة اطلاق لفظ المفعول كل فرد منه من غير تقييد بحرف او معه
بخلاف الفاعل الباقية وهو اسم ما اي معنى صرح بالاسم لانه من قبيل
ضميره او ارتكاب المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا فعله فاعل عامل
اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثراً فيه نحو ضربت ضربا او غير مؤثر

(حاشية في الهامش: الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف غير المضاف قبله او قيل)

مثل

مثل مات موتاً وعظم عظما وطال طولاً والفاعل عام من ان يكون مذكور
كالامثلة المذكورة او غير مذكور ناب مناب شيء مثل زيد ضربا على البناء
المجهول اولم ينب مثل اعجبني ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول
او نائب الفاعل ولقد احسن في التعبير بالعامل لانه شامل للفعل
الاصطلاحي وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل بدون تكلف
مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فبعداً للقوم الظالمين
اي بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلاً نحو الحمد لله بمعناه بعد صفة لعامل
اي ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد
بذلك الاسم حقيقة نحو ضربته ضربا او تنزيلاً مثل ضربته سوطاً لتنزيل
الالة الضرب فخرج به ضربته تاديبا وكرهت قيامي وكراهت كراهتي
زيد واحببت حبي عمر لان معنى كرهت واحببت ليس الكراهت
والمحبة اللتين قصدنا بلفظ المصدر بل هما متعلقان بهما تعلق الوقوع
عليهما اما لو اريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتي واحببت حبي
بمعنى كراهت واحببت حبا فهو داخل في التعريف الصادقة عليه
نحو ضربت ضربا للتاكيد وضربة بالكسر للنوع وضربة بالفتح للمرة
والاصل الاكثر ان يكون العامل بلفظه كما انه بمعناه وقد يكون اي
العامل ملابسا بغير لفظه اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا

او بحسب الباب نحو انبت الله نباتاً وفيه رد على سيبويه حيث يجعل قعدت
جلوساً بتقدير جلست جلوساً وانبت الله نباتاً بتقدير نبت نباتاً وقد
يحذف فعله اى لا كثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحى وتخصيصه
بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لان الحذف مختص به او العامل
مطلقاً والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة اى وقت قيامها اذ لا
حذف بدونها جوازاً نحو ضرباً شديداً لمن قال اضربت زيداً اى ضربت ضرباً
شديداً وخير مقدم لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه مقام المضاف
اليه او مقام الموصوف اى قدوما خير مقدم او وجوباً سماعاً نحو ايضاً
اى اض ايضاً اى عاد الحكم السابق عوداً نقول جاءنى زيد وعمرو وايضاً
اى اض ايضاً ويجئ زيد وعمرو وايضاً اى يشض او يكون بعد كلام بعيد الحكم
لغير ما يذكر له فالمعنى عاد المجئ عوداً او قياساً فى مواضع ذكرت منه فى المطول
وسبق بعض منها ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقاً
بل ان كان للنوع او العدد وما للتاكيد ولا يتقدم لان المؤكد لا يتقدم
على المؤكد ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامل اى عامل كان اذ يستعمل
العامل بدون ذكره معه لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق
فلا يحتاج اليه الا للتاكيد او لبيان النوع او العدد وكثير اما لا يقصد
من الثلثة عشر قدمه لتوقف تمام معنى العامل عليه

وهو

وهو فى اللغة الذى اطلق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصول
وكذا فيه وله ومعه وفيه ان الواجب ح المفعول عليه لان مسند
صفة جرت على غير من هى له وفيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس
وقد يستعمل بلا لام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع
الى الموصول مقدر اى شئ مفعول به وفى الاصطلاح اسم ما اى شئ
وقع عليه اى على ذلك الشئ اى تعلق به حساً نحو ضربت زيداً وقطعت
الشجر او عقلاً نحو علمت زيداً قائماً تعلق علمى بقيام زيد فعل الفاعل الحدث
القائم به بقرينة اضافة الفعل الى الفاعل والمراد بدل العبارة على
ذلك الوقوع فلا يرد نحو ضرب زيد عمراً الكذباً وهو على قسمين احدهما
عام للازم والمتعدى اى يعملان فيه ولا يختص بالمتعدى وهو المجرور
بحرف الجر الذى ليس للظرفية والتعليل وثانيهما خاص بالمتعدى وقد
مر اى المتعدى فى بحثه من العامل القياسى ويجوز اى لا يمتنع تقديمه
اى المفعول به على ما عامله لانه فضلة فاينما وجد العامل يعمل فيه لقوته
وهذا بناء على ما سبق من ان معمول المصدر واسم الفعل لا يتقدم
مستثنى منه نحو زيداً ضربت وبه مررت ويجب اذا تضمن ما يقتضى
الصدارة كالاستفهام نحو من اضرب والشرط نحو من تضرب
اضرب ويحذف حذفاً مطلقاً غير مقيد بموجود يعنى لا يتوقف على وجود ما

بل يحذف بها وبدونها نحو اعز الذي بعث الله رسولا وزيد يعطي ويمنع وقد
سبق لكن فيما سبق ذكر لبيان الحال العامل وهنا لبيان حال المعمول
فلا تكرار وحذف عامله لقيام قرينة مقالية نحو زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا او حالية نحو مكة لمن تهيأ اي تريد ويجب سماعا وقياسا
كما بين في المطولات والمنصوب من ثلثة عشر المفعول
فيه قدمه لكون مدلول الفعل في الجملة وهو اسم ما اي شيء فعل فيه
اي في ذلك الشيء مضمون عامله والمتبادر عامله الذي في تركيبه
ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا
بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم بقرينة ان العامل عامل
في اللفظ فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع
فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب لا انه ليس مضمون عامله وخرج
ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما يفعل فيه مضمون في تركيب لكن بقي
اليوم في ضرب لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عامله
الا اذا اول الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج شهدت وفضل الله
يوم عرفة فان الشهود والتفضل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان
بيان للموصول وتنويع له وقال الرضي على ان المصدر يقوم الزمان
من غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلول الفعل كان المفعول

فيه عند

فيه عند اعم مما فيه الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه
وعند الجمهور تقديرا في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به وفيه
صريح عندهم لفظا اي نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع
من اللفظية كما في الظروف المبنية والمجرور يعني لا يحتاج الى الشرط
تقدير في قدر لشرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز اي لا يمتنع تقديمه
اي المفعول فيه على عامله ويجب اذا تضمن ما يقتضي الصدارة نحو اين صليت
ومتى تحسده تهلك ولو كان العامل معنى فعل وهو ظرف مستقر
ولا يجوز على غيره اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة في داره ففي الفعل وشبهه اولى
وحذفه اي المفعول فيه مطلقا بقرينة وبدونها وحذف عامله بدون شريطة
التفسير او بها القرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت يوم
الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه اي صليت يوم الجمعة المنصوب
الرا قدمه لانه مناسب وباعث على الفعل ولانه اذا حذف
اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده الزجاج منه وهو اسم ما اي شيء
فعل لاجله حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربته
تأديبا مضمون عامله في تركيبه اي عامل الاسم فلا يكون منه قولنا
التأديب مشروع وفي قولنا التأديب ضرب زيد لاجله لانه ما فعل
لاجل التأديب مضمون عامله الذي في تركيبه وشرط نصبه لا كونه

مفعولا له لفظاً او محلا تقدير اللام وقد شرط تقديره ايضا في بحث حروف
الجر ويجوز ولا يمتنع تقديمه اي المفعول له على عامله وفي مثل كبه عصيت
يجب ولا وجه فيه وفيما تقدم لتقييد بعد كونهما نائب الفاعل لان الكلام
في المفعول فيه وله الاصطلاحيين فلا يتنا ولان وتركه مطلقا اخباره
على الحذف اشارة الى ابطاله فيجوز حذف عامله لقرينة مقالية نحو
تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته تاديبا او حالية مثل تاديبا
عند من لامه على ضرب احد المنضوب الظرف النائب
الفاعل كاخوانه ورفعه تقديري للزوم ظرفيته كما في لقد تقطع بينكم
كذا في شرح الكافية للفاضل العصام وليس مراده الله تعالى اعلم
لزوم نصبه بل الاعتذار من بقاء نصبه لانه قوي لقد تقطع بينكم
بالرفع وقد سبق وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكر فلا يدخل
كل رجل وضيعته بعد الواو وخرج من المنصوبات ما عدا الحال بالواو
وخرج بقوله المصاحبة معمول عامله من اضافة المصدر الى مفعوله
اي المصاحبة معمول عامل او الى فاعله اي المصاحبة معمول عامل اياه نبه
بقوله معمول عامل على انه الصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك
وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان يكون موافقاً للمفعول
في الاعراب فلذا اتفقوا على انه عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف

بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والشرط ان اصل
الواو ان يكون للعطف فالنصب فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح
بقصد المقارنة فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه عدولا لاصل بل تسمى المصاحبة هي
المشاركة في الفعل مع عدم المقارنة نحو جئت وزيدا ومالك وعمر
وفيهما يجب النصب جواز العطف وفي نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف
لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفي نحو ما لزيد وعمر وتعين العطف
لضعف عامله المعنوي ولا يجوز تقديمه بدون المصاحبة على عامله اتفاقاً
فلا يقال والخشبة استوى الماء رعاية لاصل الواو والمعنى المصاحبة ولا
مع المصاحب لانه اما مرفوع الفعل او مجرور بحرف او باضافة وشيء منها
لا يتقدم فيه اشارة ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر
والعامل المعنوي كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو ونحو جاء
البرد ولابس الطيالسة في جاء البرد والطيالسة كما قال الزجاج لان
كل ذلك تكلف والواو واسطة بين العامل والمعمول فالحق ان العامل
المصاحب ولا على معمول المصاحب رعاية الاصل الواو خلافا لابي الفتح متمسكا
بما وقع في بعض الاشعار وقال الجمهور انه ضرورة ولا يجوز تقدمه اذ لو
تقدم يقتضي عطف المتاخر على المتقدم ويجوز ان يكون ضمير متصل
نحو جئت واياك ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو هذا اخر المفاعل ويشرع

مطلب الحال

في الملحقات فقال المنصوب قوله لكنه بهاني اواستعمال

وهي اي الحال في اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اي شانك

وصفتك تسمى لانه دال على تلك الصفة انت الضمير لان الحال

يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة ما اي منصوب مشتقاً اوجامدا يدل على

صفة يبين اي ذلك المنصوب هيئة الهيئة الحالة والكيفية كذا في

القاموس وخرج به التمييز لانه يبين الذات ويبين الهيئة قد يكون مبين

الفعل كالمصدر في ضربته ضربا شديدا ورجعت قهقرى فخرج باضافتها الى

الفاعل والمفعولية وبما عرفت ان القسم المعمول بالاصالة والموصول

عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا يحتاج

في دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة يكون له في وقت الفاعلية

والصفة تبين هيئة الفاعلية مطلقا ثم الهيئة اعم من ان تكون هيئة له

باعتبار نفسه نحو جاءني زيد راكبا او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد قائما

ابوه ومن ان تكون محققة كالمثالين ومقدرة مثل جاءني زيد في يده

كتاب غدا اي مقدرا كون الكتاب في يده غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين

اي مقدرا الخلود وتسمى حالا مقدرة ومن ان تكون لازمة لصاحبها

او نادرة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شئ عليما وزيد ابوك

عطوفا اي احقه وتسمى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة لكونها مقررة

لمضمون

لمضمون جملة اسمية تسمى ما كان مقرر المضمون فعلية دائمة وشرط ابن مالك

والرضي في المؤكدة كون جزئي الجملة الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخير

فعلى هذا يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده على تقدير انه موجود

الا انه حال منتقلة عند من حصر اقسام الحال في المؤكدة والمنتقلة لتقليل

الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمون جملة اسمية جزاها جامدان معرفتان

وما عداها وما عداها منتقلة والمشهور ان المنتقلة ما تثبت تارة وتزال

اخرى ومن ان تكون الدلالة من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد

والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة

بطلوع الشمس او من جوهر الكلمة نحو جاءني راكبا فان راكبا تدل على الركوب

ومن ان تكون توطئة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا

عربيا فان قوله عربيا وذكر قرانا توطئة والمتن ويد في المتن لمنع الخلو افيد حل

مثل ضربني بو عمرا راكبين لفظا اي لفظيا كان الفعل او المفعول بان يكون فاعلية

او مفعولية بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه

مما يعمل في الفاعل كالاسم او مفعوله او معنى ومعنويا بان النسبة الى معناه

الذي يكون مفهوما من سوقه وان كان في اللفظ مبتداء او خبرا او غير ذلك

من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا بتاديل احدثته شديدا

والمفعول معه نحو جئنا وزيدا راكبا بمعنى وجاءني زيد راكبا عند المبني

على انه يجب ان يكون ذى الحال من المفاعيل المفعول وومقتضى عبارة اية
العلامة وصاحب اللباب عمومه لكل من المفاعيل قال الفاضل العصام وهو
الاتم وعلى هذا يتوجه كلام المص بجعل يبين مجهولا و هيئة نائب الفاعل
له وبه متعلقا بيبين والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذى
يصح وضعه موضع المضاف الذى هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف
جزء منه ولعل فى المعنوى فلو حاجة الى التعميم الفاعل والمفعول الحقيقى
والحكمى نحو قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون نحو
ضربت زيدا قائما مثال للحال من الفاعل والمفعول اللفظى وهذا زيد
قائما حال من ذا او زيد مثال للحال من المفعول المعنوى لان المعنى
انبه ذا قائما واشير الى زيد قائما ومثال الفاعل المعنوى نحو ما شانك
راكبا اى ما تصنع وعاملها الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه
وقد مر اى يعمل فيها احد هذه الثلث وشرطها اى الحال ان تكون نكرة لان
النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى للتعريف هنا كذا
فى الرضى لكن قال الفاضل العصام وينبغى ان يكون الحكم اكثريا
وتاويل الاحوال المعرفة بالنكرة فيكون مثل خبر المبتدا الذى الاصل فيه
التنكير وقد يعرف فمررت به وحده ومررت بك وحدك ومررت

نحو وحده

فى حدى ويؤول بمفرد الا فى الاعتبار الاول وصاحبها يكون معرفة غالبا
ولا يتقدم اى الحال على العامل المعنوى المعبر عنه بما سبق بمعنى الفعل
الا اذا كان العامل فى احد شيئين ولكل حدث متعلق ولكل متعلق حال
فكل حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضى مشبها
ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مطلقا
مذهب سيبويه واجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا تقدم على الحال
ما صاحبها نائب عنه مبتداء او غيره نحو زيد قائما فى الدار ومررت بزيد قائما
فى الدار واجاز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل الظرف
مطلقا نحو فى يده كتاب زيد فى الدار وزيد فى يده كتاب فى البيت وغيره
الظرف من العامل المعنوى لا خلاف فى ان الحال لا يتقدم عليه
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة
جاء زيد رعاية الاصل الواو حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب
تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص فى معنى اللبيب على جوازه وعلى ذى الحال
المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع لذى الحال والمجرور
اشد امتزاجه بالجار كان كانه جزء منه لا يجوز تقدمه عليه فكذا تابعه
هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن
برهان الجواز اذا كان مجرورا بحرف الجر تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس وجاز لو ان حرف الجر من تتمة العامل فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الدماميني يجوز تقديم الحال
على المضاف اليه باللفظية نحو هذا ملتوتا شارب السويق فلا يقال مررت
جالسا بزيد ولو كان صاحبها اى الحال نكرة محضة اى لا يكون فيه شائبة
التعريف بان تكون مخصصة نحو جاء رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين فانه ح لا يجب التقديم وجب تقديم الحال عليها نحو جاءني
راكبا رجل بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس بالصفة منقوض
بالحال عن النكرة المخصصة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب التقديم اذا كان
صاحبها بعد الا او معنا ما نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا
زيد او اضيف في اى الحال الى ضمير متعلق الحال نحو جاءني سائما زيد اخوه
والاصل الاولى في الحال ان يكون مفردا لحصول المقصود به وخفته وقد
يكون جملة لدلالتها على المعية خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها
على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن
في الخبرية ولا يمكن في الانشائية التى لا تدل على ثبوتها مضمونها
وفي الرضى قد يقال الجملة الحالية مقام المفرد ونظيره اعراب الجملة
في الجزء الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو بعته يدا بيد واذا
كانت جملة وهي لو استقلالها لا يقتضي ارتباطا بغيرها فلابد

وفيها

فيها اى في الجملة الحالية من رابطة يربطها بصاحبها وهو اى الرابط الضمير
فقط اى فانه عن غيره في المضارع المثبت في جملة صدرها المضارع الغير
المنفي الخالي عن السين وسوف فانه لا يقع حالا الا اذا تقصد ولبيشى
منهما المشابهة لاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غيره نحو قمت واصك
وجهه ونحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذونني وقد
تعلمون انى رسول الله مؤول بتقدير المبتدأ اى وانا اصك وانتم قد
تعلمون او يجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع بكونه عريا عن قد كما في
كلام بعضهم لم يحتج الى التاويل في الثاني وقال الفاضل العصام
ينبغي ان يكون الحكم اكثريا نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو معطوف
بحسب المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو بلا واو او مع واو لان الضمير للربط
والاحتياج الجملة الى زيادة ربط او الواو وحده اى منفردا عن الواو
لوجود اصل الربط في غيره اى غير المضارع المثبت وهو المضارع
المنفي والماضي المثبت والنفي والجملة الاسمية المثبتة والمنفية فهي
خمسة انواع فاذا ضربت في الثلثة من الروابط وهو اجتماع الضمير
مع الواو وانفراده وانفراد الواو صارت خمسة عشر لكن الغالب
في الجملة الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا الجملة ليس لعدم
دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية الواو

والقرينة او وحدها لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت فناسبا
يكون الة وابط قوتا الا في الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو الحق لا شك
فيه وانما زيد في ربط الجملة الحالية على الجملة التي وقعت خبرا او صلة
او صفة لان الجملة الحالية فضلة يتم بدونها فظهر استقلالها فاحتاج
الى مزيد روابط وامثلتها نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب عمرو او جاءني
قد ركب او وقد ركب او قد ركب عمرو او ركب او هو راكب نحو جاءني زيد ما معه
راكب او وما معه راكب وما غلامه راكبا ويجوز تعدد الحال كالخبر فان
جمعت على ذي حال واحد لتسمى مترادفة وان كان المتأخر
حالا من المتقدم لتسمى متداخلة نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف
عامله اي الحال لقرينة مقالية نحو ماشيا لمن قال كيف جئت
اي جئت ماشيا او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر ا
ولمن تهيأ الرشد السداد والهداية الدلالة على الطرفين والرشد
قد يكون مهديا وقد لا والمهدي يكون راشدا وقد لا ويحتمل ان يكونا
مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم قد في الماضي المثبت
اعتمادا على شهرته او ذهابا على مذهب الاخفش والكوفيين من عدم
لزومه   المنصوب   ويقال له التمييز وهو في اللغة
التبيين وفي الاصطلاح ما اي اسم منصوب وسيجيء انه

لا يكون

لا يكون الا نكرة يرفع الابهام ولم يحتج الى ذكر المستقر لانه لاخراج صفة
المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة في الجنس عن ذات خرج به
الحال لانها ترفعه عن صفة في صاحبها مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة
المذكورة في بحث الاسم التام وقد سبق بيانه فلا حاجة الى ذكر مثال له
او عن ذات مقدرة تنويع للتمييز في النسبة في جملة والتمييز فيه اما عين
او عرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما
كالاب واما اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس والدار والعرض اما اضافي
كالابوة او غير اضافي كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا وابوة وعلما
اي طاب شيء زيد والمنتصب عنه هو المنسوب اليه سمي به لانه سبب لانتصاب التمييز
عن العامل او في اي شيء منها طاب اي ذلك الشيء الجملة في الكون
النسبة مأخوذة فيه وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ
شيئه والتمييز عين غير اضافي خاص بالمتعلق وهو اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا مثل ماء الصفة المشبهة نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره اكتفاء بذكره في الجملة كما فيها فيما نذكر هنا وابا
والتمييز عين اضافي محتمل لهما لانه ان دفع الابهام عن شخص هو اب لزيد
فهو للمتعلق وان دفعه عن زيد اي طيب بالعلم وهو للمنتصب عنه وابوة
اعرض اضافي خاص بالمتعلق ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق

جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل عن عمرو علماً عرض غير اضافي خاص
بالمتعلق والاسم المستعار نحو زيد اسد اقداماً والمنسوب نحو زيد ما لبثتى
اباً او في نسبة في اضافتى نحو اعجبني طيبه اباً وابوة ودارا وعلماً ووجهاً وهذا
التمييز اي الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة فاعل في المعنى فطاب زيد
نفساً بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ ماء كان الماء
ليس بممتلئ بل مالئ وفجرنا الارض عيوناً لان العيون ليست بمنفجرة واجيب
بانه فاعل لو غيره عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض
عيوناً بتفجر الارض عيوناً واتمام الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم
بحسب اصله اعون واعذب فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقياً او مجازياً
لا يتقدم ذلك التمييز على عامل كالفاعل اللفظي خلافاً للمازني والمبرد فانهما
يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه
لا يجوز فيهما بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التام وهو النوع الاول
من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له هنا والتمييز لا يكون الا نكرة
بالاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف المنصوب
الثامن المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى ولما كان تصوره بهذا
القدر كافياً في تقسيم قسمه اولا وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل
وهو الاسم المخرج اي اسم المعنى الذي اخرج عن متعدد والاخراج والخروج

يقتضيان

يقتضيان الدخول قال المغني اي عن حكم متعدد معلوم دخوله فيه لكونه
جزئياً منه مثل جاءني القوم الا زيداً او جزء منه نحو اشتريت العبد الا نصفه
وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت
المستثنى منه فيجوزون جاءني رجل الا زيداً بالا واخواتها التي تذكر في
1/300 في اثناء المباحث وكان من الاخوات بيد ولما قال الفاضل العصام ليس
هذا من تمام الحل بل المقصود زيادة التوضيح فتوطئة القصر وعدم التصريح
ومنقطع وهو الاسم المذكور بعدها اي الا واحد اخواتها ليس هذا على اطلاقه
لانه لا يقع بعد الا ان وغير وبيد تختص ولا يقع بعده الا ان المفتوحة
حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء
كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيداً اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل
الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا ولم يكن نحو
جاءني القوم الا حماراً اي لكن حمارا لم يجئ والمستثنى المطلق
وهو المذكور بعد واحد اخواتها مخالفا لما قبلها نفياً واثباتاً فيعم القسمين
والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لان المقام
مقام بيان الاحوال وهي للافراد منصوب وجوبا بالمقابلة لقوله ويجوز فيه
النصب اذا كان بعد الا احترازا عما يكون بعد اخواتها فانه في بعضها مجرور وفي
بعضها غير مقيد بايجاب الكلام غير الصفة صفة الا او بدل منه قيل تحقيقي

لان الصفة بعدها المستثنى وقوله بعد الا متعلق بمجبر كان في كلام موجب
او حال من ضميره على مذهب الاخفش وابن البرهان قدم عليه ليتشارك
فيه العطف فان على خبر كان لان المعطوف على مقيد بقيد مقدم يشاركه
فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما ونهيا ونفيا صريحا او مؤولا مثل
فلما جاء رجل الا زيد وقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا اي لم يطيعوا اتاما اي
مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان في غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر
المستثنى منه لكان معمولا على حسب العامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء
وعلله بوجوه والعامل ما هو عامل في المستثنى منه عند البصريين بتوسط
الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وعند
المبرد والزجاج العامل الا لتضمنه معنى الاستثناء به نحو جاءني القوم
الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى منه ولو كان في غير الموجب
فهو معطوف على قوله في كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه
ايضا بالاستقراء وقد نفذ فيه البدل بتقديم نحو ما جاءني الا زيدا احد
واعلم انه لا يجوز تقدم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا
فاذا تقدم على المستثنى منه يتاخر عن العامل نحو ما جاءني الا زيد جاءني
ولا يجوز الا زيد جاءني القوم كذا في الرضي او كان بعد الا منقطعا والنصب
فيه لا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ

والخبر

والخبر يحذف كثيرا وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا
عنهم عذاب الخزي وجعل سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل
والحق مع الجمهور لانه للاستدراك مثل لكن فيعمله عمله كما مر في بحث
العامل او كان بعد خلا او بعد عدا احاد كان تنبيها من اول الامر على ان
ما بعدها ليس من جنس ما قبلها في الاستعمال الاكثر استعمالها فعلا
او بعد ما خلا او ما عدا او ليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الافعال
ليس على الاستثناء بل هذه الافعال لكن في خلا بنزع الخافض لانه لازم
نحو خلا عنه او بتضمن معنى جاوز وقد سبق ان الاستثناء في هذه كلها
اوجب والمستثنى اما للاسم الفاعل من الفعل المقدم او مصدره او بعض
مضافا او مطلقا لا انه في ليس ولا يكون لا يكون للمصدر ومحل الجمل
النصب على الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا والظرفية
فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير خلو زيدا زمان خلا زيدا
كما في منذ سافر فانه في تقدير منذ زمان سافر فيستغنى من توجيه
التزام حذف قد لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره لانه لا يدخل على الا
ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص
وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه
اراد ان يجمع صور وجوه النصب فاخره النصب على الاستثناء ويختار البدل

اى كونه بدلا اخر مع انه مختار لان النصب مما نحن فيه وان كان موجباً

كائناً فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه نحو ما جاءنى

القوم الا زيد الا زيداً ويعرب اى المستثنى بعد الا على حسب العامل

بحسب عامليته لا بحسب توسط الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور ولما لم

يختص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيد به لانه كما يكون فى غير الموجب نحو ما جاءنى

الا زيد يكون فى الموجب وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا

عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ فى الحقيقة هو العامل

ويجرى فى جميع معمولات الفعل الا المصدر المؤكد والمفعول معه واول

قوله تعالى ان نظن الا ظناً بلا ظناً عظيما نحو ما ضربت الا انا وما ضربت

الا زيداً وما ضرب الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تاديباً

وما كان قائماً الا زيد وما كان زيد الا قائماً وما طاب زيد الا نفساً

وما جاءنى الا راكباً ويجرى فى المبتدأ والخبر ايضاً نحو ما قائم الا زيد وما زيد

الا قائم والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافاً اليه بعد غير وسوى بكسر

السين فى الاشهر وجاز ضمها مع القصر وسواء بفتح السين فى الاكثر

وجاز كسرها مع المد وحاشا والاولى اعادته بعد هنا ليدل على ان

قوله فى الاستعمال الاكثر قيد فيه فقط وهو استعماله حرف وهو مذهب

سيبويه ومن تبعه وانكر فعليته الا على الشذوذ فقل النصب على انه

فصل

فصل متعد فاعله مضمر ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه

نحو ضرب القوم عمر حاشا زيداً اى نزهه الله تعالى عن ضرب عمر وقال

الاخفش تارة فعل وتارة حرف جر ومجئ اللام بعدها دليل فعليتها

وقال ابن مالك دليل اسميتها كالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها وقال الرضى

فالاولى كونه مصدرا فى جميع المواضع والجر للاضافة وسقوط التنوين

فى حاشا لله لمجرد على غالب الاستعمال وبعد عدا وخلا فى الاستعمال

الاقل وهو استعماله حرف جر فكثر النصب بعدهما كالتقديم ولا اعراب

للحروف وسوى وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما بمعنى مكان فى الاصل

ثم استعير لمعنى البدل ثم للادغام وقال الكوفيون يجوز خروجهما عن

الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجرا كما فى قوله فلما الشر واسى وهو

عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اى غير العدوان واصل

غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة وصفة معنية وهو المغايرة

واكثر استعماله هكذا نحو جاءنى رجل غير زيد ويحمل على خلاف الا اصل على الا

بنقله الى معناه لمناسبة بينهما على مغايرة شئ لشئ استعماله

فى الاستثناء ويعرب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور من

وجوب النصب وجوازه ولختيار البدل والا الاعراب على حسب العامل

لان اعرابه كان لمدخوله انتقل منه اليه لاسمية فلما كان اعرابه من مدخوله

وجب نصبه في كلام موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير موجب تام يختار
البدل وفي غيره تام يعرب على حسب العامل نحو جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار وما جاءني غير زيد واصل الا اي الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء
وكذا كثر استعماله فيه ويحمل على غير قليل مستعملا في الصفة للمناسبة
المذكورة اذا تعذر الاستثناء المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول
المستثنى وعدم دخوله في المستثنى منه ولا بد فيهما من المعلومية
والا حرف لا يقبل الاعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا باعراب يستحقه
الا كالصفة في التحقيق الا لا مدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين
موصوفه لا مستثنى لتعذره وهو يكون في الجمع المنكر الغير المحصور نحو
قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع المنكر لا يدل
على عدد محصور الا الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام اي غير الله
فحمل فرفع يكون في المعرفة مثل جاءني الرجال الا زيد حيث لا عهد ولا
استغراق فلا يدل على الدخول وعلى عدمه فيتعذر ويكون في غير الجمع
نحو رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد
المنصوب خبر باب كان اي الافعال الناقصة دلت
على معنى القرب او لم تدل وامره اي خبر باب كان كامر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه شرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذ وجد الاعراب لفظا

في احد المعمولين

في احد المعمولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتدأ لاتحاد اعرابهما فلا بد
فيه من قرينة نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار
ببنوة بني الابناء وفي نحو زيد المطلق لا يجوز لعدمها ويجوز حذف
كان لكثرة استعمالها دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله وهو كون
كان بعد ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره كان تقول ان عملهم
خيرا وقد يقال يجيء ان بعده اسم يصح فيه تقدير ظرف والا فيتعين
فيه النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا راكب بعده فاء بعده اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه وعكسه نحو ان كان في عمله خير فكان
جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجوه لتعدد القلة المذكورة ونصبهما
اي كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى مصدر
متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف وجرهما
على الحذف وابقاء المجرور مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له
في المتون ويجب الحذف ان فتح كان نحو ان خيرا يكن قسمها او عوض
عنها ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة اي ان كنت

ويجوز فتحها بتقدير لان كنت المنصوبة   اسم باب ان اى الحروف المشبهة
بالفعل وقد لحسن فى الترتيب حيث جمع بين منصوبات واخر لضعف
عاملها وقدم منها معمول ما هو مشبه الفعل التام ثم معمول المشبه
بالمشبه به لانه فرعها فبينهما شدة الاتصال ثم ذكر معمول ما هو مشبه
بليس من الافعال الناقصة على ان لا لنفى الجنس راجح على لا بمعنى ليس
بل على الاختصاصه ببعض الذات دونه وهو كالمبتدا لكن يصح ان يقع
نكرة محضة ولو مع تعريف الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدا الا لضرورة
الشعر ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل
صريح ذكره فى الامتحان   اسم لا لنفى الجنس ولما بعد هذه
ثلثة احوال نصب وفتح ورفع فالمنجه ان ما يسمى بهذا العنوان ما يكون له
عمل فيه مع نفى الجنس وهو المنصوب والمفتوح وان ما هو مبتدا فلا وجه
لتسميته به نحو لا غلام رجل جالس عندنا فدر ولا رجل فى الدار وسيجئ
وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
ولا يحذفان معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا جواب هل قائم زيد
فليس هذا بل قائم مقام الجواب وهو لم نعم نحو لا عليك اى لا باس
عليك   المنصوب   خبر ما ولا المشبهتين بليس
وهو مثل خبر المبتدا فى كونه مفردا او جملة ولزوم العائد فى الجملة

وغير ذلك

وغير ذلك الا ما اختص   المنصوب   من ثلثة عشر المضارع
الداخلة عليه احدى النواصب الاربعة نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن
المعمول المجرور من انواع المجرور بالاصالة فاثنان من النوع النوع
الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه فى بحث حروف الجر   النوع
المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اى المجرور
باضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث مضاف لا يتم
الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله به شروطا فيه كما مر ولا تقديم معموله
على المضاف اذا لم يجر فمعموله اولى لانه تابعه وقد عرفت فيما تقدم ان
الحال من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض
الا ليس مما نحن فيه لان الكلام فى المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة
المص هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من
جانب المعطوف فظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان
الظاهر ان العطف على الضمير فيجب اعادة الجار اى اعاد الجار فاضطر
الى التحمل اما بحمله على مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على الجر والتقدير ومثل مررت بزيد الكريم بالجر فالعطف
ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب
منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة

من حيث انه معمول التقديم كما في قوله تعالى بتساءلون والارحام
على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا على
انه نائب الفاعل او على تقديمه بحذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم
معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب
لانه فيه معنى النفي حتى يؤكد كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وما بعد لا يعمل فيما قبلها ومن ثمة لم يجز ان زيدا مثل ضارب
كذا اطلق جواز التقديم على الغير في غاية كتب النحو لكن في مغني اللبيب
ما يدل على خصوصيته بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت
جاء في غير ضارب زيد لم يجز التقديم لان لا يحل مكان غير والحق ما قاله
الجمهور لان اعتبار شيء مع شيء لا يلزم يكون في الموجد كلتيهما ولا يجوز
الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة غير ما سمع
من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليه اي على ما سمع اي لا يجري القياس
عليه فيما لم يسمع والمسموع معمول المضاف مصدرا او غيره وظرفه
والجار والمجرور والقسم كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تركت

يوماً نفسك وهواك سعى وردا لما وقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا
الى صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد قال الرضي الفصل بينهما بالظرف
والجار والمجرور وغيرهما وبغيرهما عزيز ولا يجوز الفصل بينهما بشيء
في الضرورة الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها
في الظرف وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وفي غير السعة قال واما
ثابت في القراءة من الشواذ والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه
بالظرف والاكثر يورد الكلام بجميع اجزائه حتى المضاف وقد يحذف المضاف
بقرينة واحدة او اكثر فيقوم المضاف اليه الاخر مقامه نحو قوله فقبضت
قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول فيعطي اعرابه للمضاف
اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء الاعراب بعد الحذف القياس
اي الغالب في الاستعمال نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل
القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة النصب وقد يبقى اي المضاف
اليه بعد حذف المضاف مجرورا بقاء على الندور في الاستعمال
والشذوذ من الشذوذ نحو قوله تعالى يريد الاخرة على قراءة
اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه مع قرينة ايضا والاصل
الاكثر ذكره ويبقى المضاف على حاله وصفة وحينئذ كونه مضافا
من التجرد عن التنوين او نائبه ان عطف عليه اي على المضاف

ما اى اسم من الظروف او غيره اضيف الى مثل المضاف اليه المحذوف
من الاول فيكون دالا عليه فيكون كانه مذكور فابقى المضاف على حاله
ولم يعد ما حذف لاجل الاضافة ولم يبين نحو قوله يا من راى عارضا
استر به بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد العارض السحاب
استر به اى اكون مسرورا بالعارض فكان الاصل بين ذراعى الاسد
وجبهة الاسد قيل ذراعى الاسد كوكبا نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد
اربعة انجم من منازل القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كرر المضاف حال
كونه مضافا الى مثل المضاف اليه المحذوف نحو يا تيم بالنصب مضافا الى عدى
المقدر المدلول اليه المذكور فى تيم عدى لانه لما دل عليه كانه لم يحذف فلم
يبين ولم يعوض عنه التنوين هذا المذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم
الاول مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تكرير الاول وجاز
الفصل به عنه بين المضاف والمضاف اليه لانه الاول لفظه
وحركته بلا تغيير فصار كان الثانى هو الاول وتمام البيت يا تيم
تيم عدى لا ابا لكم ولا يلقينكم فى سوءة عمرو والبيت لجرير لما
اراد عمر السحيمى ان يهجون قال لا تمام لكم وانتم ضعفاء لو هجكم احد لا
يوجد لكم من يأخذ بيدكم فيبقون تحت الهجاء اولاد ابائكم انتم اولاد
الزنا مستحقون الهجاء لا تتركوا عمر يهجون فيلقينكم فى مكروه

من قبلي

من قبلي بعض هجاء لهم والواو اى وان يعطف عليه ولا يكرر ذلك فينون المضاف
عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المضاف اليه كالمذكور ان لم يكن المضاف
غاية وحسب ولا غير وليس غير وليس كل ما لا يكون هذه تحذف منه المضاف اليه
وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذا واوان واى نحو قوله تعالى وكلا اتينا
ورفعنا بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ يومئذ اى كل واحد وحين اذ كان
كذا او يوم اذ كان كذا فاذا اقطع كل وبعض عن الاضافة فانه تعويض
التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كل على الحال
نحو اخذ المال كلا لكونه فى صورة المنكر واذا كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير
كل واذا كان المضاف غاية وهى الجهات الست وقد سبق بحث
حرف الجر وانما سميت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف
صارت غاية ينتهى الكلام بها وحسب عطف على الغاية ولا غير وليس غير
وهذه مشابهة للغاية فى الابهام منويا فيها اى فى الاشياء المذكور
من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض ولو كان منسيا اعرب
المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض
نحو فساغ من الشراب وكنت اكاد اغص بالماء الفرات اى قبل هذا اليوم
يبنى المضاف على الضم اى البناء فلشبهه بالحرف والاحتياج
واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنى المضاف

اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وان المضاف بعضه او كبعضه
نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف
اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التوالي ويضاف
الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد
نحو لقيته يوم يوم وليلة المعمول من اقسام المعمول بالاصالة
ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع واذا كانت الجوازم من غير كلم المجازات لا يقتضي شيئا
من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي فان
كانت كلم المجازات اي كلما تقتضي الجزاء حرفا وهو ان او اسما وهو ما
عداه من احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزاء
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب منهما نسبت الى الاولى
وقدم وجه التسمية تفصيلها لانها لتعليق امر بامر وتعمل فيهما لان
العمل مبني على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم ان
كلم المجازات لا يكون لشرطها الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية
فان كانا اي الشرط والجزاء اي صدرهما مضارعين بلا ولم ولما انه
لو كان بهما فالجزم بهما وهو الاصل في الباب لاتحاد اللفظ والمعنى
اولا ول اي الشرط مضارعا عطف على الف التثنية للتشريك

في الخبراي

في الخبراي الاول مضارعا والثاني غيره ماضيا قال الفاضل العصام كون الاول
مضارعا والثاني ماضيا يستهجن لتاثير اداة الشرط الا في بعد اخراجه عن معناه
مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام التقديم بل البعض لم يجئ الا في ضرورة
الشعر والمراد من البعض صاحب المغني وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور
وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجئ قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له وقال بدر الدين في رسالة المسماة للبدر في البدر بيضاء ليلة
القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره
عن فحول الشعراء لعل المص اختاره فاطلق كلامه بغير فاء صفة بمضارعين
باعتبار الثاني منهما اي كائنا المضارع الثاني عن المضارعين بلا فاء لانها
مانعة عن انجزام المضارع بل المجزوم في الجملة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل
بين الموصوف والصفة باجنبي وايهام خلاف المراد فالجزم فيهما لفظا
او تقديرا او محلا في المضارع ولعله لوجوب الجازم وقابلية المحل وعدم
المانع نحو ان تخلص تنج وان تعلم فانت ناج ونحو ان تمد ونحو ان تضربن
تضربن واذا كان الاول ماضيا والثاني مضارعا وهذا الوجه اصل بعد
الصورة الاولى كما اذا كان ماضيين جاز الجزم وهو اكثر لوجود المقتضي
وصلاحية المحل والرفع في الثاني لعدم تاثير العامل في الماضي لفظا الغيه المجزوم لفظا

بل محلا نحو ان اتيتني اكرمك او تاتيك وليس اضربك في قولك اضربك
عند البصريين لان الجزم لا يتقدم على اداة الشرط لوجود صدارتها
فوجب الترفع لعدم جزائية وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم نجزوم
ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمونه
على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالافراد في قوله على راحم ان دخلت الدار
وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزء المعنوي نحو اضرب ان ضربتني
زيدا واذا كان الجزء ماضيا والشرط ماضيا ايضا او مضارع اي جملة
صدره ماض متصرفا احترازا عن غير المتصرف بمعنى المضارع صفة
بعد لماضيا اي ليس بمعنى نفسه ومضارعا منفيا بلم ولما لا لن او لا
او ما وسيجئ حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي
لتحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيهما محل اذ الاول
مبني والثاني مجزوم بغير الاداة نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب
او لما اضرب وان كان الجملة الجزاء جملة اسمية تعم لمصدره باداة الاستفهام
وسيجئ الكلام عليها او جملة ماضية بالتشديد كما في الامرية اي
منسوبة الى الماضي بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف فوضع
الجملة بالماضية وصف بحال جزئها غير متصرفة وصف الجملة به وصف
بحال جزئها الاول اي غير متصرفة صدرها او بمعناه والظاهر انه معطوف

على غير متصرفة والضمير راجع الى الجملة ماضية بتاويل المذكور فوضعها به
وصف باعتبار مصدرها اي جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع
ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر
وفي بعض النسخ او بمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا فقط مع
قلم الناسخ الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما موصولة عبارة عن الماضي
فلا بد ح اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه جملة معترضية من قد ظاهرة
او مقدرة لانهما لتحقيق مضمون مدخولهما فاذا دخلت على الماضي تحقق
معناه فيكون نصا على كون الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة صدرها
مضارع لم تقل مضارعية ليظهر انضمامه بفعله مقترنا بالسين او سوف
او لن او ما لان الاقتران بهذا صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية
انشائية كما في الجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا
والنهيية اي المنسوبة الى النهي او الاستفهامية اي المنسوبة الى الاستفهام
بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا كان جواب الشرط
مصدرة بهمزة الاستفهام سواء كان بجملة فعلية او اسمية لم يدخل
الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر مقدما عليها
نحو ان اكرمتك تكرمني كانك قلت ائن اكرمتك تكرمني قال علي
كرم الله وجهه فان فعل الله ذلك بكم تؤمنون ويجوز حمل على

وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم
ان اتيكم عذابه بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى
قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله فيجوز
دخول الفاء فيها لعدم عراقتها قال الله تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي
واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه
عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية التي يجب فيها الفاء
والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء اي الذي استعمل في الدعاء وان لم يكن
انشاء في الاصل والتمنية والعرضية يجب دخول الفاء فيه اي في الجزاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال لوجود الاستقبال
قبل دخوله او عدم وجوده بعده فلم يوجد الربط المعنوي فاحتيج
الى الربط اللفظي وهو الفاء فيه سماعا وقد يجيء مع الجملة الاسمية اذا موضع
الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقد سبق اذا المجزوم في هذه
المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية ونحو قوله
تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال الغير المتصرفة
من الفعل الناقص وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا مثال لها
من افعال المقاربة وقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
وقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت

مثال الماضي

مثال الماضي بمعناه ومن خصائصه كان عدم تحويل اداة الشرط معناه الى
الاستقبال الا قليلا تحتاج الى قرينة وتقلب وغيره الا قليلا كذا في الرضي
وان تعاسر تم فسترضع له اخرى مثال للمقرون بالسين ومن يبتغ غير
الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المقرون بلن ونحو ان زيد فما تضربه ونحو
ان ضربك زيد فاضربه او فلا تضربه او فهل تضربه وان تكرمني فيرحمك
الله ونحو ان جاءك زيد فلبيته مكرم او فلا تكرمه او فهل تكرمه وان كان
الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا هذه الاحرف المذكورة او منفيا بلا سواء
كان مثبتا او منفيا بها فيجوز الفاء لضعف المثبت لانه يحتمل الاستقبال
قبل دخول الاداة ولا وان كان للاستقبال لكنه قد يجرد عنه نحو جئت بلا
مال مقرونا مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع عن الجزم ويجوز حذفه
مقرونا مع الجزم نظرا الى وجود التاثير في الجملة لانها خلصة للاستقبال
نحو ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع ولا اضرب او فلا اضرب
مذهب سيبويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدا مثل فمن يؤمن
بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف وقال المبرد ولا حاجة اليه واد نضاه الرضي
والمص اعلم انه لا يدخل حتى ومن النواسخ على كلمة الشروط او لا حرفي
النهي الا كلمة فلا يقال ما ضربتني ولا منه ضربتني ضربته ولانه لا يجوز الفصل
بين اداة الشروط وفعلها بشيء الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن

تضرب اوسيضرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد دخل
الواو على ان ولو المستلزم في معنى او مع تقدّم الدال على الجزاء اذا كان نقيض
الشرط اولى بالجزاء منه نحو اكرمه ولو شتمني فالشتم بعيد من الاكرام ونقيضه
وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو
اعتراضية وقيل عاطفة على نقيضه اى اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا هذا بحث
اخر من المعمولات بالاصالة والان نشرع من المعمول بالتبعية فنقول
اى الذى عمل فيه بسبب تبعيته بالمعمول بالاصالة ولانفهام
ذلك من عبارته لم يعرفه نخمسه اى فانواعه خمسة بالاستقراء والمناسب
لتعبيره عن المعمول بالاصالة بالاول ان يقول هنا والثانى ولكن ليبعد
عن الاسلوب ولا يجوز تقدم شئ منها اى من الخمسة على متبوعها
فى السعة وفى ضرورة يقوم المعطوف نحو عليك ورحمة الله السلام
والتأكيد المعنوى نحو بينت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك
الشهر وعاملها اى الخمسة عامل متبوعها هذا مذهب سيبويه اما الصفة
والتأكيد وعطف البيان فلانها انما جئ بمعنى فى متبوعها فكانت معها
كشئ واحد فانسحب العامل لها واما البدل فلما كان المبدل
منه فى حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف

فلان كون

فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وافقه فيه
المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب خلافا لمن خالف واعرابها اى
الخمسة كاعرابه اى المتبوع ولو مع هو ما نحو ليست نائما وذاهب بالجر عطفا
على نائما لتوهم الجزئية لكثرة فيه بالباء النوع من الانواع الخمسة الصفة
او هو اكثر متابعة واستعمالا واوفر فائدة ولذا قدم وهى تابع يدل بتركيبه
مع متبوعه على معنى كائن فى مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال ليس
داخلا فى الجنس فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه ويدخل الوصف بحال
المتعلق نحو جاءنى رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئته تركيبية مع الموصوف
على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة
الى موصوفه وبما عرفت ان الحال غير داخلة فى التعريف فذكره لبيان
مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبنى
زيد علمه او وعلمه وجاءنى القوم كلهم خرج بمطلقا اذ دلالته على معنى فى
متبوعه مقيدة بزمان النسبة لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف
معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان
معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة
فان المقصود فيه تاكيد معنى فى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز
تعددها اى الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة فى موصوف

واحد نحو جاءني الرجل العالم الفاضل الحسيب النسيب المهذب ويجوز وصف
النكرة الحقيقية او الحكمية كالمعرف بلام العهد الذهني او الاضافة للعهد الذهني
قالوا يوصف ذلك المعرف بالجملة نكرة دلت على صفة وبالجملة لكن
عرض الرضي الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد امر على اللئيم يسبني
والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جاءني الرجل مثلك او خير منك
بالجملة لكونها كالنكرة حتى توصل بها نحو جاءني رجل ابوه عالم يؤول بعالم
ابوه ولدلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية وهي التي يمكن ان يقال
لقائلها صادق او كاذب لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد فاذا قلت جاءني رجل اكرمه فكانك قلت مقول في حقه اكرمه اي
مستحقا لان يؤمر باكرامه قال سعد الملة والدين التفتازاني في شرح
التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية
والخبر يكون خبرية وانشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب
عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما جيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصاف بمضمون لان الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلومة للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة انما يكون بتقدير القول والخبر لافادة
نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهي كما تحصل بالخبرية تحصل

بالانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى الموصوف لان الجملة لما كان مستقلة
لم تقتض الارتباط بما قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا تبقى اجنبية
والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها نحو جاءني
رجل قام ابوه ويحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا اي فيه ويوصف مرفوعة قوله بحال الموصوف او ضمير مصدر اي يقع
الوصف بحال الموصوف اي ما جعله المتكلم حالا وصفة له ولو بحسب الان
ما هو حال وصفة في نفس الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وان كان الحسن
عضوا منه وكذلك الوجه بالنصب والجر لان فيه ضمير الموصوف بخلاف
ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض الاحكام اراد تفصيلهما وبيان احوالهما
فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في سبعة
اشياء يوجد في كل تركيب ثلثة وينتفي اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول
بالتبعية مثل اعراب المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية عشرة في التعريف
والتنكير وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فان كان الموصوف معرفة
او نكرة فالصفة مثله وقس على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لكن التبعية في الجمعية والتأنيث اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فنحو رجال عالمة تابع للمؤنث تأويلا اي جماعة رجل وما يستوى
فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر في التذكير وللمؤنث

فى التأنيث وللمفرد فى الافراد نحو رجل جريح وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة
عدل ورجلان عدل ورجال عدل بلفظ المصدر ورجال كثير نحو جاءنى
رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة ورجلان عالمان ورجلان عالمون
او عالمة ونسا مسلمات او مسلمة والثانى اى الموصوف بحال المتعلق
يتبعه فى الاولين من السبعة المذكورة فقط التعريف والتنكير
دون الخمسة الباقية وقد علم حاله بالنسبة اليها فى بحث الفاعل
نحو جاءنى رجال راكب غلامهم وامرأة راكب غلامها ورجل راكبة جاريته
ورجلان راكب غلامهما ورجال راكب او راكبة غلمان ولما توقف معرفة
التبعية وعدم التبعية فى الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة
والمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث وقد سبق ما عدا المعرفة
والنكرة اراد ان يبينهما فقال والمعرفة لشرفها لكون مفهومها وجوديا
ما اى اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة
من حيث انها معينة وعند الحنفية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل
موضوع لمفهوم المعين بلا اعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم
المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع
اليها وبين اسامة والاسد والنكرة ما اى اسم وضع لشئ ملتبس
لا بعينه اى غير معين على راى الرضى لان النكرة عنده موضوعة

لمفرد غير معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار تعينه مارجحه السيد
السند وبنى على ما هذا موضوعة للماهية واعتبار المفرد من الخارج مثل
التنوين فرجل موضوع للماهية الرجلية والافراد يدل عليه التنوين ثم اراد
بيان المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء وضعا للاسم الظ
موضوع الضمير لبعد المرجع النوع الاول المضمرات وهى ثلثة انواع لانه
موضوع لمشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم مطلقا او لمشخص
مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب معين متقدم ذكره ولو رتبة
او تعبيره كما اذا دل المقام عليه كما فى قوله تعالى انا انزلناه اى القران
بدلالة ان المنزل ليس الا القران هذا على راى المحققين من المتأخرين
قالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلثة جزئى وهو الوضع لمشخص
بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع
لمشخص باعتبار ملاحظة كلى عام ولا بد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له
كما اذا اراد الواضع وضع انا بملاحظة اولا مفهوم متكلم يحكى عن
نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلى عام لكونه
بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص لكون كل مشخص من المشخصات
ذلك المفهوم ووضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى كما اذا تصور
مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له

كلي عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع
الكلي الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون
من المحققين وضع الانواع المذكوره من القسم الثاني منه مثلا انا موضوع
لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط استعماله في جزئياته المشخصة وعلى
هذا يلزم ان لا يستعمل الا مجازا وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها
اتصالا وانفصالا والى اعرابها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه
لا يكون الا عمدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا لتعذره
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو اي المرفوع
المنفصل هو هي هما للتثنين ولذا ذكر بعد المفردين وقبل الجمعين وهما هم
هن للغيب انت بفتح التاء انت بكسرها انتما كهما انتم انتن للمخاطب
انا نحن وابتداء بالغائب لي غاية الترقي ومن بدأ بالمتكلم نظرا الى اصالته
فانزل والقسم الثالث ضمير مشترك صورة بين منصوب متصل
ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا عاملها فان ناصبا فمنصوب نحو ضربه ضربها
ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وانه وانها
وانهما وانهم وانهن انك انكما انكم انكن انني اننا ويجوز اني واننا
بلا نون الوقاية ويحذف نون ان وان جارا او مجرورا او نحو له تقول
له لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن لي لنا وغلامه وغلامها وغلامهما

غلامهم

غلامهم غلامهن الى اه وان محتملا لهما فمحتمل لهما ولذلك اختلف في نحو
الضاربه وضاربه وسيبويه يجعله في الاول منصوبا كما لا يقع اسم ظاهر
مقامه والدماميني والزمخشري والمبرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني
مجرورا والاخفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظ المنصوب المتصل والمجرور
المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف العوامل جعلها خمسة
وجعل المشترك قسمين مستقلين منصوب المتصل ومجرور المتصل
والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن
اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما ٢١٢
في اخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة قرائن على المراد لان ايا
مشترك بين المعاني الاكثرية مذهب الخليل والاخفش ان ايا ضمير
مضاف الى ما اتصل به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرا
في والزجاج الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال بعض الكوفيين
ايا عماد الضمير وارتضاه الرضي فعلى المذهبين الاخرين لا وجود
للضمير للفصل المنفصل الا في المرفوع وقال الفاضل العصام والاظهر
ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وان لم يوجد اسماء يختلف
اواخرها كانا وها وطاء وياء لان كون اسم الواحد موضوعا لمعان
كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم وهو

لا يتناول الا واحد معيّن حقيقي كما في علم التشخص او اعتباري
كما في علم الجنس بوضع واحد وهو قسمان علم تشخص وهو ما وضع لمتشخص
واحد نحو زيد وعلم جنس وهو ما وضع لامر كلي باعتبار تشخصه عن سائر
المفهومات وقال ابن الحاجب والشيخ الرضي ان كونه معرفة اعتباري
محض كعدل نحو اسامة فيما اذا كان الجنس عينا وسبحان فيما اذا كان الجنس
معنى والنوع الثالث اسماء الاشارة وقد عرفت ان وضعه كلي باعتبار
امر عام والموضوع له كلي جزئي مشخص يتناوله الامر العام مثلا اذا
وضعه الواضع لكل مذكر مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة المفهوم
المشار المفرد المذكر المحسوس وجعل آلة لوضعه له وهي مبتدأ خبره زامع
ما عطف عليه او خبره محذوف اي ما سيذكر وذا مبتدأ خبره للمذكر المفرد
وعلى الاول خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر او هي مبتدأ وذا مبتدأ
ثان والخبر منهما وللمثناه خبر محذوف اي هو اي ذان لتقدمه
رتبة او ذان بالرفع مبتدأ وللمثناه خبر مقدم عليه ليكون الضمير اقرب
الى المرجع او منها مقدر وذين في النصب والجر وللمؤنث تا يقلب
الذال تاء اذ العادة في الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء
ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث ويثنى هو لا غير وذي
بقلب الالف ياء للفرق المذكر اذ قد يفرق بينهما بالياء نحو تضربين

وقيل

وقيل هو الاصل لبقاء بعض حرف المذكر فيه وذي بقلب الالف ياء مبالغة
في الفرق وته وذه بقلب الياء هاء ساكنة في الوقف والوصل او مكسورة
بلا ياء وكانه اراد بهما هاتين للغتين واكتفى بالاعجاء وتهي في زمن الياء وذات
بالحاق التاء ولم يذكر هاء لقلته استعمالا وتثناه اي المؤنث تان رفعا
وتين نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة تاء وجمعها اي المؤنث والمذكر
اولاء مدا او قصرا ويكتب الواو بعد الهمزة لئلا يلتبس بالي حرف الجر وحمل
عليه الممدودة ويكتب المقصورة بالياء بجهالة اصله ويلحق اوائلها اي
الاسماء الاشارة حرف التنبيه واراد به ها للاشتهار اختصاص الاولها
بالجمل ويلحق للاشارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع
الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل بينها
وبين اسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها
انتم هؤلاء وها الثانية تكرار للاولى نحو هذا ويتصل باواخرها كاف
الخطاب اي كاف تدل على الخطاب ليدل على حال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو حرف لعدم
امكان اسميته لانه لو كان اسما لكان معمولا ولا يمكن لعدم عامله
فيقال في خطاب المذكر ذلك بالفتح وفي المؤنث وذلك
بالكسر وفي تثنيتهما وذاكما وفي المذكر ذاكم وفي جمع المؤنث

فقد ويلحق حرفا التنبيه اي ويلحق اوائل اسماء الاشارة ... الذي للتثنية ...
حرفا التنبيه ... الذي يتصل ... هذان هاتين ...
كما ان ... وينفصل ... اسماء ... والجمع ...

اعلم انه انما يتصل حرف التنبيه
باوله اذا لم يلحق باخره اللام
فلا يقال هذالك لان
حرف التنبيه للبعد كما ان اللام
له فلا يجوز الجمع بينهما
سيد

ذالكن والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اي مثل ذا في التصرف مع حرف الخطاب
او مثل ما ذكر من ذا البواقي وذان واولاء وتا وتان تقول ذانك ذلك
ذانكما ذانكم ذالكن والمشار اليه مثنى مذكر واولئك اه وتاك اه فيكون
خمسة وعشرين وتجمع بينهما اي حرف التنبيه وحرف الخطاب لعدم المانع
عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيد الاخر نحو هذاك كما يفرد احدهما
من الاخر نحو هذا وذاك ويقال اي يقول العرب في ميكا لماتهم تلك
في تي الحق اللام به فحذف الياء للساكنين بخلاف ذلك فان اللام
فيه متحركة بتحريك الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او المؤنث
ويجوز ايضا تحريك التاء بهما فيكون تي وتا فيحصل اربعة واولاك
قال الرضي في اولي القصر وقال الفاضل العصام فيه انه لو كان كذلك
لكتب بالياء وفيه انه كتب بالالف لصيرورته في الوسط بالاتصال
الكاف فالاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا او ممدودا حذف همزته
وذانك وتانك مشددتين اي مشددتين النون حال كونهما
للبعيد اي للاشارة اي المشار للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى واذا استعملت في القريب والمتوسطة يكون بضرب
من التاويل ولتختلف في تشديد ذان وتان وبيانه في المطولات
من شروح الكافية وغيرها فائدة ان الاسم الاشارة باللام وحرف

الخطاب

وحرف الخطاب في المفرد نحو ذلك او النون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد
وبالهاء نحو هذا او الكاف نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون
استعمال واحد منها في موضع اخر استعمالا في غير معناه كما ان استعمال الكل في الاعم
العقلي في غير معناه بتنزيله منزلة المحسوس كمال لكن قال الفاضل العصام
في شرح التلخيص استعمال كل موضع الاخر امارة الحقيقة فاذا استعمل
هذا مثلا في القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا في معناه وعلى هذا
فقس هنا او المذكورات تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات واما ثمة
بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهنا وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر
وقد تجر هنا بمن والى وقد تتصل بهنا المشددة الكاف دون ثمة وثمك
خطأ فهنالك فللمكان اي فموضوعة للاشارة الى المكان الحسي حقيقة
وتستعمل في غيره لتنزيله منزلته يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط
وما عداهما في المكانيات للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة الاسم
الموصول اي ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضع
بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا اي الذي موضوع لكل معين
مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما
افاده بقوله ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل في الكلام
الا مع صلة لا بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزءا منه بصلته بحيث

يستحق الاعراب المجموع لانه بنا في الاسمية لانه لشئ من الاسم يستحق الاعراب
جملة سماعاً ولان وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوماً عليه بحكم معلوم مخصوص له مستمر نحو الذي يخلق الاشياء
او في الازمنة نحو الذي اكرمتني ويكرمني زيد خبرية لا محل لها من الاعراب
لانها ليست فمالة الاعراب على ما عرفت معلومية للسامع اي يلزم كونها
بحيث يعلم السامع مضمونها ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية
معلوم من اعتبار معلومية للسامع لان الانشائية لا تدل على
ثبوت مدلولها حتى تكون معلوماً للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة
المضمون له لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف
في مثل لقيت من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون
الصلة قبل المتكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود
ومعنى الموصوف انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير
بالذكر اما لما حكي عن سيبويه انه لا تكون العائد في الصلة الا الضمير
واما لانه الغالب لانه قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقوله ابا رب
ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته
والاصل ان يكون الضمير ضمير الغائب لان الاسماء الظاهر غيب وقد
يعدل الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن
واحد

٢١٥

عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو الذي
اكرمتني وانا او انت الرجل الذي اكرمتك او اكرمتني وذلك لرعاية
جانب المعنى واما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف
فلا يجوز الا الغيبة نحو انا الذي قال كذا او انت ويجوز حذفه اي الضمير كثيراً
في المفعول نحو هذا الذي بعث الله رسولاً اي بعثه وقليلاً في غيره مما يجوز
حذفه نحو من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه وقوله تعالى
فاصدع بما تؤمر اي به فاقض ما انت قاض اي قاضيه وهو اي الموصول
الذي وما عطف عليه هو للواحد المذكر واللام حرف التعريف باتفاق
بين البصريين والكوفيين زيدت لئلا يكون وصف المعرفة بها
كوصف المعرفة بالنكرة في الصورة والذي اسم موصول عند البصريين
ولامه زائدة عند الكوفيين باؤها ويا التي مكسورة او مضمومة حتى توهم
انه معرب كالذي والقياس ان تكتب باللامين لكن نزل التنزيل لاميهما منزلة
منزلة جزء الكلمة او غيرها للزوم لام التعريف وللمثنى اي الواحد اللذان
رفعاً واللذين نصباً وجراً وجاء اللذان وكذا اللتان في غير الفصيح
والاولى كونهما معربين عند اختلافهما رفعاً ونصباً وجراً كذا في الرضي
وهو مختار المصنف هنا وفي تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على
انهما مبنيتان والاختلاف ليس لكونهما معربة وكتب باللامين لئلا يلتبس

الصتوري بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان ولجمعه المذكر وقيد في التسهيل
بالعاقل الذين في الاحوال الثلثة في الرفع والنصب والجر على الاكثر
وجاء الذون في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري اعراب الجمع
على لغة من شدد الياء في الذي فكان اصله اللذيون فحذف احدى
اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكي عن بعضهم اللذيون في الرفع
واللذين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفاً والتي كالذي في
جميع ما سمعت هي للواحدة المؤنثة ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعاً
واللتين نصباً وجراً ولجمعهما اي الواحدة اللواتي وهو قليل في المذكر
وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء اللائي بالهمزة والياء وهو كثير
في جمع المؤنث والاولى كالعلى واللاي بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللاء بالهمزة فقط واللائين مطلقا او نصباً او جراً
واللاؤون رفعاً واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء
اكتفاء بالكسرة واللوائي بالهمزة والياء قال في شرح لب الالباب
ان هذه واللواتي جمع الجمع الاول اللائي والثاني جمع اللاتي وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام هذا عند البصريين فانهم يخصون الحكم
بذا ولا يجوزونه في سائره في اسماء الاشارة مع شرط كونه بعد ما
الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان يكون زائدة بمعنى ماذا صنعت

يحتمل

يحتمل ان يكون ما الذي صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون اي شيء
فجوابه الاولى منصوب ومن لذي العلم وقد تستعمل في غيره وما لغيره
وفي الغالب ولصفات ذي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما المذكر
والمؤنث والتثنية والجمع واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام قال
التفتازاني والسيد الشريف في شرح المفتاح وهو مجموعهما لا اللام وحدها
على ما هو المختار في صرف التعريف اليه يميل كلام المص هنا لكنه تخالف لما
سبق منه في الاسم الفاعل والمفعول خاصة على ما سبق بمعنى الذي في المذكر
او التي في المؤنث وبحسب تثنيتهما وجمعهما واذا عني بهما متعدد او مؤنث يجوز
رعاية اللفظ او المعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال الضاربة
والضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى او مجموع مبتداء
او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب بل الضاربان
وكذا غيره والنوع الخامس من الانواع الستة المعرف باللام سواء كان
المعهود الخارجي فانه المتبادر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل المعروف
بالاتصاف بالمجيء او نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول ونحو جاءني رجال فاكرمت الرجال مشيراً الى حصة معينة فرداً او افراداً
تعينت بذكرها سابقاً او بقرينة الحال فهو كضمير الغائب او للجنس سواء
اشير الى مفهوم مدخولها من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية

نحو الرجل اى جنسه خير من جنس المرأة ومن حيث وجوده فى ضمن الافراد بلا
تعيين فى الخارج بل فى الذهن ويسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق
والشتر اللحم حيث لا عهد او فى ضمن جميع الافراد ويسمى لام نحو يدخل الجنة الناس
الا الكافر اى كل ناس وكل كافر ونحو جميع الامير الصاغة هذا وكلام المص ظ
فى ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهنى والاستغراق من فروع
الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم بان اللام موضوع
للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ ودخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان
الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فلام الحقيقة
او من حيث وجوده فى ضمن الافراد وغير معتبر فى الخارج فهو لام العهد
الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او فى ضمن حصة
معينة فهو لام العهد والمعرف بحرف النداء اى الصالح الان يعرف
ليفيد قوله اذا قصد به اى بالنداء او بالمنادى شئ معين نحو جاء رجل
وغير المعين نكرة نحو يا رجلا والنوع السادس من الستة الاسم المضاف
الى احد هذه الخمسة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد التعريف وقد
عرفت ان مثل غير ومثل لا يتعرف بالاضافة ثم ان الاضافة الى احدها
اعم من ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد ونحو ثوب غلام زيد ثم ان
مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف ان الاعرف هو الضمير

ثم العلم

ثم العلم ثم الاشارات ثم المعرف باللام والموصول والمضاف فى مرتبة
المضاف اليه والنوع الثانى من الانواع الخمسة للمعمول بالتبعية العطف
بالحروف اى المعطوف باحدها من عطف عليه اى كر راو مال اليه لان
المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة او يميل وهو اى العطف بنوع شرط
اى يقع دائما فلا يرد الصفات المتعددة بالواو على تقدير التسليم والتاكيد
المصدر بالفاء وثم للتدرج بينه اى التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولما لم يكن فى كلام المص محل يناسب فى ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها
٢١٦/١ هنا فقال ومعنى اى الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه هو للجمع
بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له مع الدلالة
على تعقيب المعطوف وثم له مع المهلة وحتى له معها لكنها فيه ذهنية لا خارجية
ومعطوفها جزء قوى او ضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان الذهن يثبت الموت
ويندرج فى الادنى الى الاعلى وكذا فى قدم الحجاج وان لم يكن فى الخارج
كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين وكذا القدوم
واو واما وام لنسبة الحكم الى احد الامرين او الامور مبهما غير معين
عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى الى والا واقول فى نفسى هذا ظاهر ليس
بتحقيق والتحقيق اذا او بمعناه ثم رايت الفاضل العصام يقول والاظهر

انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك
او تعطيني حقي معناه انا خذ الامرين واقع البتة ويستفاد ان اللزوم
ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء
انتهى فوقع الترادف بحمد الله تعالى وتجئ او بمعنى بل ويختص بالجمل
وليس حرف عطف بل حرف استيناف واذا عطف باما لزم قبل
المعطوف عليه اما ويجوز تركه وانكر بعضهم كون اما حرف عطف لانها
قبل المعطوف عليه ليست للعطف قال الرضي والحق هذا والعاطفة
الواو الداخلة على الثانية واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
ويلزم قبل ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف والمعطوف
عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو في قوة قولك ايهما
عندك وام المنفصلة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما
قبلها واستيناف كلام بعده بمعنى بل والهمزة فيها غالبا اما للاستفهام
مثل انها لابل ام شاة بل هي شاة او للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يكون
بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن الاستفهام ويقصد بما بعدها
الاخبار كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
هنا ويذكر بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات
والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا لنفي ما اثبت
للاول

للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهو مختص بالمثبت ولا يجئ بعده نفي ولا نهي ولا يجوز
تعدده المعطوف فلا يقال جاءني عمرو ولا بكر ويعطف على المنادى
فيقال يا زيد لا عمرو وكذا في التسهيل والمثبت اعم في اللفظي والمعنوي
نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد الاثبات والنفي باتفاق من البصريين
والكوفيين ففي الاثبات الاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه بان جعله كان لم يذكر لان ذكره كان خطأ
عمدا او سهوا وفي النهي والنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور
فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات
لا نفي وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات فيفيد علام مجئ عمرو وزيد
كانه لم يذكره ونقل السيد السند في شرح المفتاح عند بعضهم انه
في النفي لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه ويبنى
على هذا عدة اهل البلاغة من اداة القصر واذا ذكر قبله لا فادة كان الكلام
مثبتا نحو جاء زيد لا بل عمرو فهو لنفي الحكم عن المعطوف عليه واذا كان منفيا
فليتقرر النفي في المعطوف عليه نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو وما بعد بل باق
على الخلاف المذكور واذا عطف بها الجملة على الجملة تفيد الانتقال من حكم
الى حكم ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة من المشددة
وشرطها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولو معنى نحو ما جاءني زيد

لكن عمرو نحو زيد غائب لكن عمرو حاضر وقد يجئ عاطفة للمفرد فى الكلام الموجب حملا له
على بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو قال الرضى ليس لهم به شاهد فقد تم العشرة
وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان ما بعده عطف وزاد الكوفيون ليس
والاخفش والفراء الا واذا عطف اى اوقع العطف اى اذا اريد ايقاع
العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع لا المنصوب وسيجئ حكم العطف
على المجرور المتصل لا المنفصل فان التفيات لا شرط للعطف فيهما
بارزا كان ذلك المتصل او مستترا ضميرا غائبا او مخاطبا او متكلما
مفردا او تثنية او جمعا يجب تأكيده اولا بمنفصل له ويقبح تركه عند البصريين
فى السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد ونحو ضرب
هو وغلامه ونحو الزيدان ضربهما وعمرو ونحو الزيدون ضربوهم وعمرو لان
الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكون الاتصال من الطرفين من الفعل
لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله فى التلفظ فصار العطف عليه كانه
على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل فى الحقيقة ولا يجوز
ان يكون العطف على التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيلزم ان يكون تأكيدا وذا لا يجوز فى كل وقت الا وقت ان يقع فصل
بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين العاطف والمعطوف
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اى التأكيد بلا قبح عند الفريقين

لطول الكلام

لطول الكلام به وانابته نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور
لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شئ اعيد الخافض اى الجار فى المعطوف
حرفا كان او اسما مضافا لكمال الاتصال فيكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة ولم يجئ له منفصل يؤكد به وفى الاستعارة مذلة والفصل المرفوع
ما بين التأكيد واذا لم يكن الاصل لم يكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور
على مثله لا يعطف الا بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة نحو مررت
بك وبزيد والجار فى المعطوف زائد اما فى حكم العدم والجر بالاول دليل المال
بينى وبينك اى بين لا يضاف الى الى المتعدد وانما كسائر الحروف الزائد
والمجرور به كما فى كفى بالله وبينى مضاف الى المتعدد معنى لان الثانى زائد
٢٢٨ فكان الاول مضافا اليهما اختاره الرضى والمعطوف فى حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع
نفسه الا ان يختص بسببية احدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث
ويا عمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
عن اللام وهو لزوم اجتماع اداتى التعريف لم يوجد فى المعطوف وسبب
بناء عمرو اعنى كونه منادى مفردا معرفة غير موجود فى عبد وسبب اعراب
عبد الله لم يثبت فى زيد واذا كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
لم يجز ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع وذاهب على ان

يكون خبراً مقدماً اذ لو كان منصوباً عطفاً على قائماً او مجروراً عطف بقائم
يلزم ان يكون خبراً عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضمير له كما في قائم ولم يوجد
لان ضميره لعمرو فلم يجز الا عطف الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل
العصام يجوز عطف ذاهب على محل قائم او عطف عمرو على زيد فيكون من
قبيل عطف معمولي عامل على معمولي اخر وقال يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو
وقاعد من عطف مفردين على مفردين ويجوز عطف شيئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد بل اشيا على معمولات عامل واحد بالاتفاق لانه باقامة
العاطفة مقامه او الواحد يقوم مقام الواحد مختلفين في الاعراب نحو ضرب
زيد عمراً او بكر خالداً ومتفقين نحو ظننت زيداً قاعداً وعمراً قائماً وعلمت زيداً
عمراً فاضلاً وبكراً محمداً كريماً ولا يجوز عطفهما بحرف واحد على معمولي عاملين
كما في ان زيداً يضرب عمرو وخالداً بكراً وان زيد يضرب غلامه وعمر اخوه وجوز
الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور بغير لا المؤكدة
للنفي ولا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل ويجوز زيد في الدار
والحجرة عمرو عنده لعدم الفصل قوله الا عند تقدم الجار على أي وجود أي الاكثر
منهم الا علم الشنتمري نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان في الدار زيداً
والحجرة زيداً المراد به تقدم الجار على المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف
والمعطوف عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر لان مورد السماع

هكذا

هكذا الا تقدم الجار على الرفع والناصب لانه يلزم ان يجوز هذا المثال
بل مثال المتن لان التقديم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون
المراد كون الجار متقدماً على ما رأى عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش
فح يجوز المثالان ونحو في الدار عمرو والحجرة ومنعه سيبويه مطلقاً لما
ذكرنا والفراء معه على ما نقل ابن مالك عنه وهما يضمران الجار في كل صورة
يتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
اي ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة قياساً على مورد
السماع كالمذكور وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراً اذ العطف
على معمولي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد سماعه لا في غيره كذا في الرضي
من الخمسة التأكيد قال في الصحاح الافصح التوكيد والتأكيد والتأكيد
التقرير ولما لقي تصوره بما يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك تعريفه
مع ان معناه اللغوي ينبئ عن تعريفه وشرع في تقسيمه فقال وهو قسمان
لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوي المعنى فقط فسمي
ذا معنوياً وذاك لفظياً فرقاً بينهما وهو تكرير اللفظ الاول بعينه مكرراً
ما بعينه او بموازنة مع اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه
كائناً في المتصل ولا يخفى ما في عبارة المص من المسامحة لان التكرير ليس
التأكيد الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا فسرنا بالمكرر فاختل

عطف المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن
ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذي هو المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ
الاول فهو اما مرفوع معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول
او مجرور معطوف عليه فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اي او ذكر
مرادفه والمضاف مقدر ويجري اي التكرير مطلقا فيصح قوله في الالفاظ
كلها على عمومها اسماء او افعالا او اخر وفا مفردات او مركبات او يجري التاكيد
اللفظي من المعمول فيختص الالفاظ بالاسماء اي في الاسماء كلها لا في البعض
كالمعنوي ولكن لا يساعده التمثيل نحو جاءني زيد زيد او حسن حسن وضربت
انت وضرب ضرب زيد وضرب الشيء في غير عامل ونحو نعم نعم او لا لا في
جواب هل عندك زيد وزيد قائم وضرب زيد ضرب زيد وزيد في الدار
في الدار او في الدار غلامه في الدار غلامه وزيدان تعطه شكرك ان تعطه
شكرك وقد يدخل الفاء وثم على التاكيد اللفظي ومعنوي وهو مخصوص
بالمعارف مع الاسماء اي لا يكون متبوعه الا المعرفة ولا يجري كاللفظي
في الالفاظ كلها اريد بها العموم او الخصوص باتفاق البصريين وقال الفاضل
العصام والاظهر جواز ضمت شهرا كله للحاجة الى تاكيد هذا المنكر كالمعرفة
والكوفيون جوزوا تاكيد المنكرة بما عدا النفس والعين اذا كانت
معلومة القدر نحو درهم هدينا ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم

وهو اي التاكيد

وهو اي التاكيد المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما الباء فيقال جاءني
زيد بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا ويتصرف فيهما افرادا وجمع
قلة في التثنية والجمعين هو الاولى في الضمير فيفرد للمفرد ويثنى للتثنية
ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما على المختار
كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما لكراهتهم اجتماع مثنيين متحدين معنى
او الاول جزء من الثاني مضاف احدهما الى الاخر ونفساهما على ما حكاه
ابن كيسان عن بعض العرب والزيدون انفسهم والهند نفسها والهندان
انفسهما ونفساهما والهندون انفسهن ويتصرف في العين مثلها وكلاهما
للمثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد متعدد
غير مثنى اتحد عاملها معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول
توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المؤنث والمذكر بكليهما وكله
يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما بالنسبة
الى ما ينسب اليهما باختلاف الضمير افرادا او جمعا تذكيرا او تانيثا تقول قرأت
القران كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع
وابتع وابصع بالضاد المهملة والمعجمة يؤكد بها واحد وجمع بصح افتراق
اجزائهما باعتبار نسبة الكلام بخلاف الصيغ تقول هذا المال اجمع
واشتريت الجارية جمعا وجاءني القوم اجمعون وجاءتني النساء جمع

ويجوز اجزاء المجموع غير الجمع المذكر السالم مجرى المؤنث في كله واجمع واخواته
فتقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور
كلها جمعاء لتأويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا في جمع المذكر المكسر
العاقل خلافا للانه لسن نحو بالزينبات او القصور او في الدور كلهن
جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين واكتع وابتع وابصع
مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون تثنية المذكر والمؤنث تقول
اجمعان وجمعاوان وكذا اخواته لكنه غير مسموع وهذه الثلثة اتباع
جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال
في القاموس تبع متحركة بمعنى تابع ق جمع في اتباع لا جمع لان اما معنى
يقرب من معنى اجمع على ما قيل ان اكتع بمعنى تام وابصع من بصع
العرق بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى روي وابتع من التبع بمعنى
طول عنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فتكون مثل حسن بسن
ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة
على معنى الجمعية بخلافها كما سبق ولا تذكر هذه الثلثة بدونه لمثل
ما ذكر في الفصيح وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون اخواته
كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون
النفس والعين في جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر

قوله

قوله في الفصيح من الكلام لا يبعد ان يكون قيدا في كلمتي عدم التقدم وعدم التذكر
وكانت الجملتان تفسير لتبعيتها لاجمع وفي الرضي ولا خلاف انه لا يجوز تأخر
عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع
ثم يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولو اريد الجمع بين الفاظ
التأكيد المعنوي تتقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع وثم اذا اكد الضمير
المرفوع المتصل البارز والمستكن بالعين اي باحدهما او كليهما اكد اولا بمنفصل
ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيد
بمنزلة جزء الكلمة وقيل لدفع الالتباس بالفاعل نحو ضرب هو نفسه او عينه
وضربت انت نفسك او عينك وضربت انا نفسي وعيني اعلم ان
١٣١ فائدة التأكيد اللفظي غالبا دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجوز كما اذا قلت
جاءني زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاءني عمرو فغلطت
فقلت زيد او ان مرادك جاءني خبر زيد او غلامه فتجوزت فدفعته بتكريره
وكذا فائدة المعنوي في النفس والعين دفع توهم التجوز فيما عداهما من الفاظ
المعنوي دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا
قلت قرأت القران يتوهم السامع انك قرأت بعضه فدفعته بقولك
كله او جمع وقس على هذا وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما
يفيد شمول السجود لافراد الملائكة فاجمعون تأكيد على تأكيد هذا ما نص

عليه الرضي وقال المبرد والزجاج ان الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع
على السجود في زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل ما ترك واحد منهم السجود
وسجدوه مجتمعين من الجملة البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف
من شيء والمناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود اي التابع الذي قصد
النسبة اليه نحو جاءني زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضربت زيدا اخاك
بالنسبة الكائنة في الكلام خرج ما عدا العطف بالحروف بدونه اي المتبوع حال كون الضمير
المستكن في المقصود اي مجاوزا وذلك التابع المتبوع في كونه مقصودا بسبب
نسبة في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا الذكر التابع فيلزم ان يكون
مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشيء اولا
مجملا تفصيلا تقريرا في الذهن لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع
ايضا فيه مقصود واورد الرضي العطف لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب
بانه يقع قصد ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين على سبيل
التعاقب بخلاف البدل وفيه اذ البدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد
فيه الى المبدل منه عمدا ثم توهم ما سبق به لسانك وانك غالط فيه
وتقصد الى البدل ويسمى هذا بدل بداء وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى
منه لنسيانك الى المبدل فالقسمان الاولان كالعطف ببل في كون متبوعه
مقصودا معه بالنسبة على سبيل التعاقب واقسامه اي البدل اربعة

الاستقراء

بالاستقراء بدل الكل من الكل وهو المبدل منه اي بدل هو كل المبدل ان صدقا
اي المبدل والمبدل على شيء واحد بان يكون ما صدق عليه احدهما شيئا صدق
عليه الاخر نحو جاءني زيد اخوك ونحو اعبد ربك اله العالمين وبدل البعض
من الكل اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة في هذين بيانية ان كان مدلول
البدل جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه ونحو بعض الناس من عصى الله
تعالى عنه وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال احدهما على الاخر غالبا فالاضافة
لادنى ملابسة ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق وانصاف
معنوي كائن بغيرهما اي كون البدل كل المبدل منه وكون جزئه فيه ايماء
الى ان اشتمال احدهما على الاخر ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشتمل نحو اعجبني
زيد حماره كائن بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو
المبدل منه اي يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه على الثاني
اجمالا لكون النسبة اليه غير صحيحة معنى تتشوق اي النفس ذكره
الى الثاني وهو البدل ويكون اجمال وتفصيل مقصودان من الابدال فخرج
المثال المذكور لان المتعلق بينهما ليس بهذه المثابة فهو من بدل الغلط
نحو سلب زيد ثوبه فانه متى قيل سلب زيد ينتظر السامع الى شيء يصح لنسبة
السلب من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما وكذا مثل لحفظ الله
تعالى حقه ونصب الفرس عرقه وبدل الغلط اي بدل بسبب غلط المتكلم

ان كان المبدل منه غلطاً صريحاً بسبق اللسان والغلط فيه حكمي والنسيان
نحو رأيت رجلاً حماراً او حماره وهو المتبادر الشايع عند اطلاقه ولذا خص البيان
به وقال ولا يقع اي بدل الغلط في كلام الفصحاء بل يردونه ببل لان يتدارك كون
الغلط فيه بالعطف ببل بخلاف غيرهم فانهم يبقون على البدل واما قسمه
الذي يشترط الترقي المسمى ببدل بداء فانه يقع في كلامهم ولما كان هذا نادراً
في الاستعمال لم يتعرض له ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان ذكر
المبدل منه يقع توطئة لذكر البدل انما هو في غير بدل الغلط وانه يجري
في الالفاظ كلها مثل التاكيد اللفظي فيقال قام جاء زيد وزيد في الدار
لان تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم قوله ويجب
وصف النكرة المخصصة المبدلة من المعرفة يدل على ان المطابقة بينهما تعريفاً
وتنكيراً غير لازمة مثل جاءني رجل غلام زيد بدل الكل ولا منع عن نحو مررت
بزيد بحمار واما بدل البعض وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه فيختصان
به لا محالة وانما وجب في بدل الكل ليكون كالجابر لنقصان النكارة ولئلا يكون
المقصود انقص من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عند ابي علي اذا اشتمل
النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض نحو لزيد الرجوع فقصري
او رجوع الى المخلف قال الرضي والحق مع ابي علي ولو عم الوصف اللفظي
والمعنوي نحو قول الجمهور المجهول مع ابي علي نحو قوله تعالى بالناصية

ناصية

ناصية كاذبة ولا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا مع
الضمير الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما
يوجب ابدال انقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصوداً
بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص وهذه العلة وان اقتضت عدم جواز
الابدال من الضمير مطلقاً لان الضماير كلها اعرف الا انه سوغ في الغائب
لعدم كون مثلها نحو ضربته زيداً وسمع الاخفش مررت به المسكين وعليك
الكريم ولذلك طرد بجواز في الضماير كلها واما بدل البعض والاشتمال
والغلط فيجوز ابدال الظاهر من المضمر اي مضمر كان لتغاير معناهما نحو اشتريتك
نصفك واعجبتك فهمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار النوع
من الانواع الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه
ولا يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان حصول الايضاح من
من اجتماعهما كما اذا كان لشخصك مكنيا كل بابي واشخاص كنية اسمهم
زيد وواحد منهم كنيته ابو عمرو وزيد حصل الايضاح ولا يدل عطف على جيء به
على معنى حاصل فيه اي في متبوعه خرج به الصفة الموضوعة قال الفاضل
العصام فلا يجعل ما يحتمل كونه صفة عطف بيان وجعل صاحب الكشاف
فائدة عطف البيان في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر بيان له

وتمامه ما مسها فی نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان کان فجر وقصة معروفة فمجموع
ما ذکرنا من المعمولات ثلثون فلذلک ما ذکرنا من المعمولات بالاصالة

مطلب الباب الثالث

والمعمول بالتبعية ان احکمت احکمت الباب الثالث من الابواب الثلثة التی فی
الرسالة بمجموعها فی الاعراب وهو فی اللغة اما من اعراب بمعنی اوضح
لایضاح المعانی بعضها من بعض او من اعربت معیدته ای فسدت
والهمزة للازالة بمعنی ازالة الفساد لازالة فساد التباس بعضها ببعض
وفی الاصطلاح شیء حرکة او حرفا او حذفا جاء من قبل العامل بسبب تعلقه
بالمعمول ویجیء واحد من المعانی علیه او بسبب المشابهة التامة علی ما بین
فی بحث العامل والمجیء فی العامل خذ فی الحرکة والحذف والحرف فی الاسماء
الستة لان الاخر ساکن قبل العامل فیتحرک بمجیئه وفی الحذف متحرک
او فیه نون قبله ثم یحذف بدخوله والحروف فی الاسماء الستة مثل الحرکات
فیما هو معرب بالحرکة اما معدومة او فی الاخر حرف غیره وانما فی الحروف
فی غیرها فغیر ظ لانه موجود قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمین صیغ
وجوده قبل دخول العامل وبعد العامل لم یوجد الا ما یوجد قبله والذی نظهر
ان حروف الاعراب لا تدل علی معنی قبل العامل بل معنی الجمع والتثنیة
نفهم من صیغتها علی الاشهر من الاقوال او تدل علی المتعدد علی ما هو المختار
عند المصنف وبعد دخوله تدل علی المعانی المختلفة وعلیها او علی معنی التعدد

فباعتبار

فاعتبار دلالتها علی المعانی یعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعانی بالعامل
فحروف الاعراب قبل العامل لیست باعراب وان کانت موجودة ذاتا
فالاعراب من حیث انه اعراب لا یکون الا بعد العامل هکذا ذکره المص
فی الامتحان وطرد فیه جمیع التثنیة معربا کان مفردها او مبنیا لان تثنیة
لما کانت مطردة ارادوا ان یجعلوا الفاظها علی وتیرة واحدة من الاعراب نحو
رجلان ورجلین وهذان وهذین واللذان واللذین یختلف ای بسبب اخر المعرب
والذی یقتضیه تعمیم الاعراب للفظی والتقدیری والمحلی کما فی التقسیم الرابع
تعمیم الاختلاف لها ولکن یاباه اضافة الاخر الی المعرب فلا بد من تخصیص
الاعراب للاولین وجعل البحث عن المحلی مستطردا او من ان یراد بالمعرب
ما فیه الاعراب معربا او مبنیا والمراد بالاخر ما کان اخرا عند الاضافة
لو فرضت فیشمل الحقیقی کدال زید والمجازی کتاء قائمة ویاء بصری ولدا ای
للاعراب مطلقا تقسیمات اربعة بالاستقراء متداخلة یدخل اقسام بعضها
فی بعض لانها متغایرة لا متباینة مثلا اقسام التقسیم الاول ذات الاعراب
وهی توجد فی التقسیمات التی بعدها کتقسیم الاسم الی المعرب والمبنی
باعتبار وتقسیمه الی المعرفة والنکرة والی المفرد والتثنیة والجمع التقسیم
الاول من التقسیمات الاربعة تقسیمه بحسب الذات والحقیقة
ای ذات الاعراب وحقیقته ما هو ویکون ذات الشیء مقدما

فقدم فقال هو الاعراب اما حركة وهي الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود
ولذا قدم او حرف وهو تضعيف الحركة او مشابه له وليس باصل او حذف
ولا يكون الا خرفاً لحركة او الحرف ولذا اخر والحركة ثلثة بالاستقراء
ضمة سميت بها لانضمام شفتين بها وفتحة لانفراج الفم بها وكسرة لتثقل الحنك
كانه منكسر نحو جاءني زيد ورايت زيداً ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف
وياء لان الحركات ابعاضها نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
ونون لانه مثل حرف اللين في اللين والخفة نحو يضربان ويضربون وتضربين
والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف
النون نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع اقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة
وقد ظهرت والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب المحل اي محل الاعراب
وما كان هو فيه اي تقسيم محله فهو اي المحل اما معرب وكائن بالحركات
لا بالحروف المحضة الخالصة لا يشوبها حذف او بالحروف المحضة لا يقارن
الحذف او معرب بالحركة مع الحذف اي يقارن للحذف او بالحرف المقارنة
مع الحذف والاول وهو ما بالحركة المحضة اما تام الاعراب معرب بالحركات
الثلث في الاحوال الثلثة غير محمول بعضها على بعض صفة كاشفة
لتام الاعراب وبدل منه او خبر مبتداء محذوف بالضمة رفعاً اي مرفوعاً
او في حالة الرفع او قد رفع رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً من قبيل

في الدار

في الدار زيد والحجرة عمرو وهذا النوع من الاعراب اصل من الوجهين من حيث انه
بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
لان الاسنة اكث خلاف الاصل فهو اي المحل الذي هو تام الاعراب
مما اعرابه بالحركة الاسم لا الفعل المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة
بهما والجمع المكسر مذكراً او مؤنثاً ونحو رجال فاسمتع اما داخل في المفرد اعتباراً
بعلميته او في جمع المكسر باعتبار اصله وتعميم الجمع لما يكون في الاصل وفي
الحال وقد قيد الجمع المكسر واحترز به السالم مذكراً او مؤنثاً المنصرفات
صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل في المعربية فلم يدخل فيهما
اصل نقص في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة على ما سيجئ
في تعريفه نحو ما جاءني رجل ورايت رجلاً ورجالاً ومررت برجل ورجال
وناقص الاعراب عطف على تام الاعراب كائن بالحركتين وهو قسمان قسم
جره محمول على نصبه لعلة تجئ في بابه ان شاء الله تعالى واشار اليه
بقوله اما معرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فهو اي هذا القسم غير المنصرف
وسيأتي نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد وقسم نصبه محمول
على جره وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً
وهو جمع المؤنث السالم وقد مر نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات قال الفاضل العصام لان الاصل في الاعراب

ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركتين
على ما رأى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص
الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على القسم الاول من قسمي الناقص
كما في الكافية كان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام ولكن المص رعى
حق الفتحة فلذا قدم غير المنصرف مع ان اكثره مفرد فناسب ان يذكر قريبا
من المفرد بقدر الامكان وانما حمل فيه النصب على الجر على جمع المذكر السالم
لئلا يلزم فرية الفرع على الاصل من كل وجه والثاني وهو بالحروف المحضة
ايضا اي كما بالحركات المحضة اما تمام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب
بالحركة لان في الاشتراك التباس بعض ببعض كائن بالحروف الثلثة
في الاحوال الثلثة بالواو رفعا لانه من جنس الضمة والالف نصبا لانه
يناسب الفتحة والياء جرا لانه منه ولذا بالكسر فهو اي المحل المذكور
الاسماء الستة المشهورة المضافة لانها غير مضافة معربة بالحركات
الثلث الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيفت اليه يكون اعرابها بالحركة
تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه المفردة المثنى والمجموع منها مثلهما
في غيرها المكبرة اذ المصغر منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورايت
ابيك ومررت بابيك وفي نحو ما جاءني ابوه ورايت اباه
ومررت بابيه والاسماء الستة ابوه اخوه حموها هنوه فوه ذومال

واصل

واصل هذه الاسماء فعل بالفتح الفاء والعين وناقص واوي الا فوه وانه
فعل بالسكون والاجوف فان اصله فوه بدليل فوهت والجمع على افواه
ثم حذف اللامات فجعلت هي والعين باعراب المناسبات
ذكرت والاصل السماعي وفي لغات هذه الاسماء اخ واب وفم
وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال المالكي
هو في هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم
او حما مثل خبء ودلو مطلقا وكل هذه مذكورة في الترمذي وغيره مع
زيادة الاشديد حم ولم اجد المص والمحل الذي اعرابه بالحروف اما ناقص
الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا والواو اصل في الرفع لانه كالضمة
في الحركة والالف بل رفعا للضرورة وللنظر الى قدم الجمع وملحقاته على المثنى
ولواحقه والياء نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر
السالم وقد مر ونحو سنون وارضين من المجموع الشاذة لصدق تعريفه
عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نون في الاخر وكذا نحو اربعين حيث يجوز
ان يجعل نونه محل الاعراب ولما لم يشتمل جمع المذكر السالم على اولى لانه
لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لم يلحق
اخر مفردها ليدل على ان معه اكثر منه احتيج الى قوله او لو كتب الواو بعد الهمزة
حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالجار او الى قوله وعشرون واخواتها من ثلثين

الى بستعين نحو جاءنى مسلمون واولو مال عشرون ورايت مسلمين واولى مال
وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين اومعرب بالالف
والياء نصباً وجراً فهو اى المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب رفعاً
المثنى وفدفر واثنان وكذا اثنتا وثنتان وكلا وكذا كلتا مضافاً
الى مضمر ولابد من الاضافة فان اضيفت الى مظهر جعل اعرابه بالحركة
تقديرا فى الاحوال الثلثة لان الحركة اصل والاسم الظ واذا اضيفت
الى مضمر جعل اعرابها كاعراب المثنى لان الحروف فرع والضمير خلف
عن المظهر وفرع له فروعى الجانبات فيه نحو جاءنى مسلمات واثنتان
وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين وملحقاته
بالالف والياء لان حروف الاعراب فى الاسماء ثلثة فلو اعطى كلها
لكل منها لزم اللبس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له فى الالف للمثنى اعطى له
فى الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسر ما قبلها فى الجمع للمجانسة وفتح
للتثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر والثالث وهو محل اعرابه بالحركة
مع الحذف لايكون الا تام الاعراب وهو قسمان باعتبار المحذوف
لان حذفه اما حركة اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم
الاول وهو محل محذوف حركة الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره
ضمير مرفوع اتصل به ضمير منصوب او لم يتصل نحو تحبك او تحب وهو اى المضارع

صحيح

صحيح وهو فى عرف هذا الفن ما ليس باخره حرف علة اولا فر لؤيد ما فى القسم
الاتى اى والحال لان الاخر صحيح فرفعه اى رفع ذلك المضارع كائن بالضمة
ونصبه بالفتحة وجزمه بحل بحذف الحركة التى هى الاعراب فلا يرد ما حرك
لالتقاء الساكنين مثل لا تضرب الغلام نحو ينصر ولن ينصر والقسم الثانى وهو
ما كان محذوفه حرف علة المضارع المذكور الذى لم يتصل باخره ضمير ان كان
اخره حرف علة واو او ياء او الفاً فرفعه بالضمة تقديرا لحذفها لاستثقالها
عليها ونصبه بالفتحة لفظا فيما اخره واو او ياء او تقديرا بالالف وجزمه
بحذف الاخر لان الجازم يحذف الحركة فلما لم يجد حذف الاخر لان
حرف العلة مشابه للحركة وجاء تقدير الفتحة فى الضرورة كثيراً كقوله
ابى الله اذا اسمعوا ابام ولا ابى قد يحذف الاخر فى الجزم فى الضرورة ولا
يرسنها ولا تلتقى قال الم ياتيك والانبياء تمنى فيفقد دانه متحرك فحذفت
الحركة للجزم نحو يغزو ويرمى ويخشى ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم
يرم ولم يخش والرابع وهو معرب بالحروف مع الحذف لا يكون الا ناقص
الاعراب فهو الفعل المضارع الذى اتصل باخره نون جمع المؤنث يكون
مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اذا اتصل به نون التاكيد وغير النون
الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر والياء فى الواحدة المخاطبة
فرفعه بالنون لان الضمائر حرف اللين ونصبه وجزمه بحذفها

٢٢٧

لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها
لا بدل كما كانت الفتحة بدلاً عن الضمة فى المفرد نحو يضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ويخشيان ويخشون
وتخشين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولم يضربا ولم يرميا
ولم يخشيا فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب
المحل تسعة والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب الموزع عليها تسعة
لان ثلثة بالحركات المحضة ثلثة قسم تام الاعراب وقسمان ناقص الاعراب
او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع حذف قسمان تام الاعراب
او بالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق الاشارة
الى انقسام الاسم الى المنصرف وغير المنصرف وكان لكل احكام يخصه
يحتاج الى معرفتها اراد ان يبينهما فقال والمراد بالمنصرف من الصرف
بكسر الصاد اى الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغيير والتحويل سمى
لكونه خالصاً فى الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية او لكثرة تغيره باد خال
الكثرة او تحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابهته له مثل غير المنصرف قدمه
مع ان المقصود الاصلى بيان غير المنصرف لاصالته ولكون مفهومه
وجودياً وهو فى اصطلاح هذا الفن ما اى اسم معرب بالحركة نص
عليه فى ايضاح المفصل ودل عليه ايضاً ما فى مقابلة وقوله دخله ولو اريد

الاسم

الاسم مطلقا ليصح التعريف ايضا لان التخصيص لتلا يرد المعرب بالحروف وهو
خارج دخله الجر اذ المراد به بالكسر اذ ما من اسم الا وقد دخله الجر فلا فائدة
فى ذكره الا بان يراد به الكسر وما بالحروف لا يدخله الكسر والتنوين اى كان
قابلاً له لذاته فيصدق على المعرب باللام والمضاف لقبولهما له فى ذاتهما
وخرج عنه المنصرف نحو زيد وبغير المنصرف سمى لعدم ما ذكر فيه اسم معرب
لا مبنى فانه ايضا لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فان ما بالحروف
لا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله الجر قدمه تنبيها على اصالته فى الممنوعية
لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام والتنوين
كما فى المنصرف لانه لما شابه الاسم الفعل من وجهين منع منه ما منع
منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج مبنى فى حالة الجر على الفتح لخفته
وقال الرضى مشابهة للفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه
وهو فى اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل
واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها العمل وادناها
المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعين اللازم لوجود السببين من اسباب
منع الصرف او واحد يقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين
ويتبعه نزع الكسر او كلاهما على اختلاف القولين ثم المشابهة
بالفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لا يكون

بدون مصدر غالباً وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف
فيه فرعيتان وسيقرع سمعك ان شاء الله ولما كان تعريفهم لا يفيد
للمبتدي تركه وبيّنه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير المنصرف
على نوعين النوع الاول سماعي اي المنسوب الى السماع بان لا يكون
لمنع صرفه امر كلي بل يتوقف على سماع من العرب نحو احاد وموحد بمعنى
واحد واحد تقول جاءني القوم احاد او موحد بمعنى بعد واحد وكذا
غيره وثناء ومثنى بمعنى اثنين اثنين وثلاث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة
ورباع ومربع بمعنى اربعة اربعة وهي على وزن فعال ومفعل قال
الرضي هي اربعة مسموعة اتفاقاً وقد جاء في الشعر عشار فعالاً وفيما فوق
هذه الاربعة الى التسعة جوزه المبرد الكوفيون قياساً ولم يسمع الا باء
النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا وان لم يحكم بالسماع في العشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في التسعة ثم انهم
قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدولة عن عدد مكرر كما اشير اليه
التكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لا بدل له عن علتين فلما
وجدوها غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية احتاجوا الى اعتبار
علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه كذا في كل سماع
لكن العلة الموجودة في بعضها الوصفية وفي بعضها العلمية وسيظهر

انشاء الله

ان شاء الله تعالى واخر جمع اخرى لانهم يفترقوه هكذا اخر اخران اخرون
اخرى اخريان اخريات واخر وتحقق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل
باحد وجوه ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجد واستعماله بواحد منها
حكموا بانه معدول من احدها بعضهم من بمن بعضهم مما باللام والاضافة غير لائق
بمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب افراده وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل ليس بشيء لانه من عدم الفرق بين
تقدير الشيء او العدل عنه واولينا في كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل
ان اخر في الاصل بمعنى اشد تأخيراً ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق
فلا يقال جاءني حمار اخر بل رجل اخر وقوله صفات لدلالة كل منهما على معنى قائم
بالغير حال من الامثلة والعامل ما فهم في النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان
يكون صفة وان لم يساعده قوله جموعها واعلاماً فالعلة فيها العدل
والوصف لان العدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
قيد ما بها لانها لو اخرجت من الوصفية بجعلها اعلاماً فان للمذكر
فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها وقد زالت والمعتبر
العدل الموجود لا الاصلي الفائت ومنهم من اعتبره وذهب الى صفة وان
للمؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتانيث والعلمية نحو جمع وكتع
وبصع جموعاً وفيها عدل ايضاً لان جمع جمعاء ان فرض صفة فجمعه

غير علم سواء كان علماً في العجم او اسم جنس نقل علماً ولقد احسن في يعتبر هذا حيث
شمل الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علماً في اول نقله بل بعد ذلك كان كسائر الاسماء
العربية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير منصرف والا فلا وانما العلمية
لانه لو لم ينقل علماً ربما ينصرف فيه بتصرفهم فيه كادخال اللام وغيره فيضعف
العجمية فلا تؤثر وهواي والحال ان ذلك الاعجمي زائداً حرفا على الاحرف الثلثة
او تحرك الاوسط لان الحركة بعض الحرف تبع فيه ابن حاجب فاما سيبويه
واكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك الاوسط وارتضاه الرضي قالوا الملك مثل
عضد اسماً لابي نوح عليه السلام لم يسمع الا منصرفاً والزمخشري جعله شرطا
لوجوب المنع حتى جعل نوحاً جائز المنع للواجب الصرف قال الرضي وليس بشيء
لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام نحو قالون كان في لغة
العجم بمعنى الجيد ثم نقل الى لغة العرب علماً لاحد رواة نافع لجودة قرائته فهذا اسماً كان
غير علم في العجم وابراهيم بجميع لغاته ابراهيم وابراهام وابرهوم وابرهيم
مثلثة الهاء وابراهيم بفتح الهاء بلا الف كذا في القاموس وشتر اسم حصين
بديار بكر وفي القاموس شتر قلعة باران بين بردعة وكنجة وكذا اسقر علما
لطبقة من طبقات النار ولذا ان فيه تأنيث معنوي واعتبار المعجمة
لتقوية التأنيث لا لكونه سبباً مستقلاً ثم انهم قالوا ان جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمداً وصالحاً وشعيباً وهوداً لعربيتها

ونوحاً

ونوحاً ولوطاً لانتفاء شرط العجمة وقيل هو كنوح حيث قرنه سيبويه معه
ويؤيده تقدمه على اسمعيل ولا عرب قبله هذا وفيان شتيا وعنبر
منصرفان ذكره الفاضل العصام ومثل قوله كل مؤنث علماً او غيره بالالف
مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وسلمى وحمراء واشياء والالف الممدودة
الهمزة اذ اصله حمرى بالقصر ثم زيدت الالف بمد الصوت فالتقى
الساكنان فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة لكونها سبباً لمد ما
قبلها والتأنيث بالالف سبب واحد قام سببين للزومها للكلمة
وبناء الكلمة عليه فلا يقال حبل والاحمر بخلاف التاء فان بناءها على العروض
وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كظلمة وقمحدوة كذا في الرضي ومثل قوله كل علم
لا اسم جنس فيه تاء التأنيث الموقوف عليها هاء فنحو اخت وبنت ليس مما
فيه تاء التأنيث لفظا اي حال كونه ملفوظاً لا مقدراً علماً بمذكر او مؤنث
زائد على ثلثة او تحرك الاوسط او لا ثم يحتج فيه الى ما يقوم مقام التاء
لوجودها لفظاً واشتراط العلمية ليلزم التأنيث لان العلم
مصون عن التغير نحو فاطمة اسم مؤنث وحمزة وطلحة اسمان لمذكر
او تقديراً او مقدراً اذ ذلك التاء او الالف للزومها لا تغير ذكره الرضي
وهواي والحال اذ العلم الذي فيه التاء المقدرة زائد حرفاً على
الاحرف الثلثة فهو حال من ضمير فيه بعد تغييب بتقدير علماً المؤنث والمذكر

٢٢١

نحو زينب سمي به مذكراً ومؤنثاً او هو متحرك الاوسط حال كونه علماً لمؤنث نحو قدم اسم امرأة وجه الاشتراط ان التاء مقدر فيضعف تأثيره فلا بد من المقوي وهو الزيادة او الحركة الواسطية لان حرف الرابع كالتاء بدليل عقيرب بلا ذ التاء والحركة بعض الحرف فيصلح للتقوية ويجب ان يقول او عجمة كما في الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماه وجور علمين لغربتين من بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكني الاوسط لتقوي التاء بالعجمة ولو انفرد كل لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح ولو سمي اي بالمتحرك الوسط مذكر صرف وجوبا لضعف تأنيثه وكذلك مؤنث تأنيثه تأويل غير لازم كالفاظ الجموع تأنيثها بتأويلها الجماعة ولا يلزم بجواز تأويله الجمع فاذا سمي به المذكر ينصرف مثل رجال وكذا ما يغلب استعماله في المذكر كعناق وذراع ولو كان علم المؤنث ثلاثياً الا زائدة على الثلثة ساكن الاوسط لا متحركة يجوز صرفه نظراً الى ضعفه ومنعه بالنظر الى وجود السببين والاوجه المنع نحو هند وقال بعض ان كان المؤنث منقولاً من علم المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع فيه الامران ومنها لم يسمع فيه شيء فمنع الصرف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحي او المكان قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال

الفاضل

الفاضل العصام ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه ح بين الارجاع الى الاصل والحاق بالاغلب ومثل قوله كل علم لان المركب لو لم يكن علماً لم يكن اسماً فلا يتصور انصرافه وعدم انصرافه مركب من اسمين في الاصل لا في فعل واسم مثل زيد مع ضميره وتأبط شراً علمين فانهما باعراب تقديري عند المص لا نظهر عدم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قد خرج من حرف واسم مثل النجم وبصري علمين منصرفان وضاربة علماً فيه منصرف للتأنيث والعلمية لا للتركيب ليس احدهما عاملاً في الاخر في الاصل اي ليس مثل عبدالله ولا مثل ضارب زيداً ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه ولا الثاني صوتاً في الاصل فانه مبني وسيجيء ولا متضمناً بمعنى الحرف حرف عطف او جر قبل العلمية كخمسة عشر وجاري بيت بيت لانه مبني في الاصل محكي بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان مع انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملاً نحو بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمي مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة وحضرموت على الاصح كما سيأتي ومثل قوله كل اي ما اي الاسم فيه الالف والنون زائدتان ويقال مزيدتان ويقال مضارعتان لالفي التأنيث قبل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين حال كون ذلك الاسم علماً او خبراً لكان المتعدده

ليمتنع دخول التاء بالعلمية وبتميز المشابهة او وصفاً لا يدخله التاء سواء كان له
مؤنث لا يدخله التاء وهو فعلى في فعلانة او لم يكن مؤنث له او نحو عمران
مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية وسكران مثال
الوصف ليس له مؤنث لا تاء له ورحمان ولحيان مثل وصف ليس له مؤنث لاختصاص
اختلف في هذا القسم والمختار المصنف عدم انصرافه والسبب الوصف قيل انهما لا يستعملان
في غير النداء الا مضافين او باللام فالانصراف ممتنعين فانصرافهما وعدمه مبني
على القياس دون ومثل في له كل جمع حالي او اصلي لحضاجر كان جمع حضجر في الاصل
ثم جعل علماً للضبع ومساجد علماً حقيقي او تقديري كسراويل على تقدير عربيته
كما هو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم يستعمل كائن على وزن
فعالل اي على هيئته بان كان اوله مفتوحة وثالثه الفاً بعدها حرفان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح وفي الاصل مثل جوار وهو غير
منصرف على الاصح اذا صله جواري بالتنوين لان الاعلال مقدم على منع
الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض سقط التنوين المتمكن ثم عوض الياء
المحذوفة تنوين آخر وقيل انه قبل الاعلال ايضاً غير منصرف فلما حذفت
ضمة الياء لاستثقالها عليها عوضاً عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين
وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع
قياس بعد العرب والمعتبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون

وترتيبهما

وترتيبهما واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف وزن
تصيغوي ويقال وزن اجيمر فعيعل لا افعيل والوزن في ذلك العلم اثنان
احدهما هذا والآخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يعتبر خصوص الحركات
والسكون وترتيبهما واصول الحروف وزوائدها فيعبر عن الاصول بالفاء والعين
واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم افعل لا فعلل وكادم فاعل وليس
فعالل وفعاليل وزنا عروضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فقال
وزن طويل فعول وبجوز صرفه اي لا يمتنع بل غير المنصرف منصرفاً بادخال الكسر
والتنوين لضرورة الشعر بان يخل عدمه بالوزن كقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او للتناسب اي لتحصيل تناسب بين
المنصرف وغير المنصرف سواء كان في الفواصل والاسجاع او لا نحو قوله تعالى
سلاسلاً واغلالاً على قراءة نافع والكسائي ليناسب اغلالاً بعده وقوله
ليناسب قبله قمطريرا بعده وكل ما اي اسم لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله
لام التعريف انصرف وجد فيه السببان او لم يوجد لضعف السببية بعروض
خاصة الاسم او عدم الوجود نحو مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد السببان
فيهما ومررت بعمركم لم يوجد السببان لان العلم اذا اريد اضافته
نكر اولاً ومررت بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل
لا ينصرف مطلقاً وقيل ان وجد السببان لا ينصرف والا ينصرف

والتقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع اى نوع النوع الاعراب
فهو اى الاعراب بحسب النوع اى نوع الاعراب اربعة بالاستقراء رفع سمّى
لان الشفتين ترفعان عند ادائه ونصب لنصبهما بعد الفتح وهما مشترك بين الاسم
والفعل غير مختصين بواحد لان كلا منهما يكون مرفوعا ومنصوبا بحسب عامله وجرّ
لانجرار الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم المنكسر وذكروا وجوها تطلب
المطولات هو مختص بالاسم لانه علامة كون مضافا اليه وهو مختص
بالاسم فكذا علامته وجزم لقطعه الحركة او الحروف مختص بالفعل لانه اثر الجازم
وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع اى علامة هى الرفع فالاضافة
بيانية لان الاعراب عند المصنف مابه الاختلاف نفسه كما عند عبد القاهر
ومن تبعه اربعة بالاستقراء ضمة فى الاسم والفعل وواو فى الاسماء
الستة وجمع السالم وملحقاته والالف فى التثنية وملحقاته هما فى الاسم
ونون فى المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب
خمسة بالاستقراء فتحة فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم والالف
فى الاسماء الستة وياء فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء وحذف
النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير
المنصرف وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة
فى المضارع صحيح الاخر وحذف الاخر فى المعتل الاخر وحذف النون

فى المتصل

فى المتصل باخره ضمير والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الصفة
فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى اى منسوب الى لفظ المعرب يظهر فى اللفظ
اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظى او جملة مستانفة مسوقة لبيانه
وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور وتقديرى اى منسوب الى التقدير
اى يقدر فى الاخر ولا يظهر فى اللفظ ومحلى اى منسوب الى المحل اى
محل لو وقع فيه المعرب لظهر الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفته
فى ثلثة ويظهر اللفظى من بيان قسميه فلنذكر الاخيرين اى التقديرى
والمحلى حتى يعلم ان ماعداهما لفظى لان بيانهما وبيان محالهما
يدل على ان ماعداهما لفظى ومحالهما لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة وما
سكن اخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة فى قراءة ابى عمرو او للادغام
نحو الرحيم مالك يوم الدين فانه درئة لا يقدح فى ان ماعداها لفظى لان
الكلام مبنى على ما اشتهر من الاستعمال او هو معتبر للوقف وما اشتغل
اخره بحركة لمجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة
على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى وجحر
ضب خرب بكسر خرب للجوار فمن قبل ما اشتغل اخره بحركة غير
اعرابية فيكون من التقديرى المذكور فى الكتاب ادناه ولا يعبؤ به
لكن بقى المضارع المجزوم المدغم على لغة بنى تميم نحو لم يمدّ بحركات الدال

فان جزمه تقديري والمجاز يون لايدعونه والقران نزل بهما نحو ولا تمنن فليملل
ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا بادغام لا يضر مع
انه مجزوم فالاعراب التقديري ما اى الاعراب لا يظهر في اللفظ اى لفظ المعرب
بل يقدر في اخره اى يعتبر فيه لمانع كائن فيه اى في الاخر لا في اللفظ اى شيء
يمنع ظهوره فيه لتعذره او استثقاله غير الاعراب الحقيقي صفة بعد صفة
لمانع اذ لو كان المانع الحقيقي لكان الاعراب محليا لا تقديرا عند المص
كما سيأتي ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد ولا يكون الاعراب
التقديري الا في المعرب لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل
غلامي لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه استقلالا كالمعرب
اللفظي اى كما ان الاعراب اللفظي لا يكون الا في المعرب وهو ظ وذلك
اى الاعراب التقديري كما ذكره في سبعة مواضع نقص مما ذكروا بادراج
بعضها في بعض وزاد عليه فحصل سبعة الاول مفرد لا مثنى ولا مجموع معرب
بالحركة اسما او فعلا لا معرب بالحذف كما في الاسماء الستة اخره
الف وان حذف لالتقاء الساكنين فيكون منويا وكان الملفوظ فان
كان ذلك المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاحوال الثلث اى حال الرفع
والنصب والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف نحو العصا وعصا
والمغزا ومغزى وان كان ذلك المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديري

لوجود

لوجود الالف فيهما ولو منويا وجزمه لفظي لانه بحذف الالف وهو لفظي
نحو تخشى ويخشى الله ولن يخشى ويخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني اسم
مفرد او غيره معرب بالحركة او بالحروف اضيف الى ياء المتكلم وان حذفت
او قلبت الفا حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم يكون
اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماى في الرفع ومسلمي بتشديد
الياء في النصب والجر فان الاسم المذكور الجمع المذكر السالم فرفعه
تقديري فقط لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيقلب الواو
ياء فصار الاعراب تقديريا لان رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي
لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة واشار اليه بقوله فقط فالاولى تقديمه
على قوله تقديري نحو جاء في مسلمي اصله مسلموي قلبت فادغمت
وان كان المضاف الى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية غيره اى غير جمع
المذكر السالم مفردا في الاسماء الستة او غيرها او جمعا مكسرا منصرفا
او غير منصرفات او جمع مؤنث سالما فالكل اى كل اعرابه من الرفع والنصب
والجر تقديري لان اخره اشتغل بالكسرة المجانسة الياء والفتحة فامتنع
جمعها بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا
بوجود الكسرة وهذا تحكم لان الكسرة موجود في كل حال وقبل العامل
وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبني لاكتسابه البناء

من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب ذاتّع الترضي بان الاضافة الى المضمر
لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما المص نحو غلامي
وابوي رجالي ورباني ومساجدي ومسلماتي ويا ابن عمّ ويا ابن عمّا والموضع
الثالث ما اي اسم بالحركة او بالحرف مفردا او مركبا في اخره اعراب
حركة او حرف محكي لا حقيقي خاص عامل في تركيبه فانه محلي عند المص
وسيجئ الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل
تقديريا لاشتغال اخره بالمحكي انما جملة في الاصل حال من ضمير اخره لانه
يجوز ان يقال فيه اعراب الخ منقولة الى العلمية اي جعلت
علما واستعملت بعد ذا نحو تأبط شرا فانه معرب باعراب تقديري
في الاحوال الثلثة وذهب غير واحد الى انها مبنية واعرابها محلي
كما كان قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث جملة وبعد
العلمية من حيث انها اسم مفردا او حال كونه مفردا غير مركب
ولا جملة وفي قول العرب الحجازي وقول بني تميم ان الحكاية
مختصة بالجملة واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا
بنصب زيد منقولا لمن ضربت زيدا فحكي زيد بنصب في الاعراب بالحركة
ونحو دعني عن تمرتان وكائن كذا اي كالمذكور من معرب في اخره
في اخره محكي في كون اعراب محلي في كون تقديريا لاشتغال

الاخر

الاخر بالمحكي وكذا الكل علم مركب جزؤه الثاني معمول قبل العلمية لما اعرابه وصفا
فالجزء الثاني مشغول باعراب محكي نحو ان زيدا عامله حرف لا يكون معمولا
اصلا كما سبق وهل زيد عالم له عامل معنوي ومن زيد عامله حرف جر واما
من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تأبط شرا تقول جاءني ان زيدا
ورايت ان زيد ومررت ان زيد وكذا غيره بخلاف نحو عبد الله فان المضاف
اليه معمول لما له اعراب وهو المضاف اليه وهو مضروب غلامه
في الاصل نائب الفاعل وكذا الكل علم مركب جزءه الثاني معمول لما
له الاعراب نحو ضارب زيد فان اعراب الجزء الاول منهما اي من
الجزئين او من عبد الله او مضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر
في الجزء الاول فان الاعراب للمجموع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية
وان تقديريا فتقديري نحو المغزي غلامه ومرمي غلامه لقابلية وظهوره
فيه بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل نحو جاءني عبد الله ورايت عبد الله
ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب
محكي فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الى الجود في خاتم الجود وما في
اخره بناء محكي نحو خمسة عشر علما ومثله سيبويه لان الكلام فيه فقبل
العلمية كان الجزءان مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا كان علما
يكون اعرابه تقديريا لكونه اسما مفردا واشتمال اخره على الاشتغال

وقيل مبنى اعرابه محكى كما قبل العلمية والموضع الرابع ما اى معرب اسم
او فعل كان فى محل اخره وهو نقشن فى البقير حيث ترك فيما قبله واتى به
فيه يا مكسور ما قبلها اصلية او منقلبة عن واو وان حذف لالتقاء
الساكنين فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديرى لان الياء
المضمومة والمكسورة المتحركة ما قبلها بحسب اسكانها لاستثقالهما عليهما
واما نصبه فلفظى لان الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها لا ينبغى
لخفتها نحو جاء فى القاضى بالياء وقاض بحذفها ورايت القاضى وقاضيا
ومررت بالقاضى وقاض وان كان ما فى اخره ياء مكسورة ما قبلها
فعلا فرفعه فقط اى لا نصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة
لكسر ما قبلها وخفتها عليه ووجود الحذف فى اللفظ تقديرى لحذف
الضمة للاستثقال ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه ان الحق فان
كان النون يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو ترميين
وترميان ويرمون ولن يرميا ولن يرموا الخ فعلى هذا لا يناسب تقييد الاسم
بما اذا لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاوضح
الاوضح تخصيص ما بالمفرد الذى لم يتصل به شئ لتبادره وترك قوله
ان لم يلحق الخ نحو يرمى وترمى وارمى ونرمى ونغزى والموضع
الخامس منها فعل اذا لم يوجد اسم اخره واو مضموم ما قبلها فرفعه

فقط لا نصبه

فقط لا نصبه وجزمه مما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضمومة ما قبلها ووجود
الحذف لفظا ايضا كفعل اخره ياء تقديرى لحذف الضمة لاستثقالها
على الواو ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو والموضع
السادس منها اسم معرب اعرابه بالحروف اعرابه بالحروف الواو والياء
والالف وليس فعل اعرابه بهذه ملاقى لساكن بعده اى كلمة فى محل اولها
همزة وصل تحذف عند الوصل فيجتمع ساكنان او اولها حرف مد فيحذف
لفظا فيكون تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة
المذكورة من المضافة الى الياء المتكلم المفرد المكبرة فاعرابه اى ذلك
الاسم فى الاحوال الثلث تقديرى لعدم وجوده فى اللفظ نحو جاء نى ابوا
القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابى القاسم وان كان ذلك الاسم
المعرب بالحروف الملاقى لساكن جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو دفعا
للساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولها حرف مد تحرك الاول بالضمة
للمجانسة والياء بالكسرة لمثل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلثة
لوجوده فى اللفظ نحو جاء نى مصطفو القوم بالواو المضمومة ورايت
مصطفى القوم بالياء المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا ولا يكون الا مضموم فى الواو مكسورة فى الياء يحذفان لدى الواو

والیاء لوجود شرط الحذف وهو کونهما مدتین لالتقاء الساکنین فیکون اعرابه
تقدیراً فی الاحوال الثلثة نحو جاءنی حاربو القوم ورایت ضاربی القوم ومررت
بضاربی القوم وان کان ذلک الاسم تثنیة فرفعه تقدیری لحذف الالف
للساکنین وفی نصبه وجره تحرک الیاء دفعا للساکنین بالکسر للمجانسة
فیکون اعرابه فیهما لفظیاً نحو جاءنی غلاما ابنک بحذف الالف من اللفظ
ورایت غلامی ابنک ومررت بغلامی ابنک بکسر الیاء فیهما والموضع
السابع من المواضع السبعة الموقوف ای الذی وقف علیه نائب الفاعل
بالاسکان حال کونه مما کان اعرابه بالحرکة لان ما اعرابه بالحروف یکون
اعرابه فی الوقف لفظیاً کیضربون ویضربون فان کان ذلک الموقوف علیه غیر
منون بتنوین التمکن المقابلة اولا او کان فی اخره تاء التانیث الموقوف
علیها هاء فاحواله الثلثة ای اعرابه فیها تقدیری لعدم ظهوره فی اللفظ نحو جاءنی
احمد ورایت احمد ومررت باحمد ورایت الرجل وکذلک نحو ضاربه مما اخره
تاء التانیث وکذلک ضاربات مما هو منون غیر تنوین التمکن
وان کان الموقوف علیه منونا بتنوین التمکن حال کونه کائناً بغیر ما اخره
بلا تاء التانیث فرفعه وجره تقدیری لسقوط الحرکة بالوقف دون نصبه
فانه یوقف علیه بالالف المقلوب عن التنوین فیه من اللغات
المشهورة فیکون لفظیاً فی بعضها یوقف علیها بالاسکان فیکون فیه

تقدیری

تقدیری ایضاً نحو جاءنی زید ومررت بزید ورایت زیدا بالالف وزیدا ایضا
بالاسکان ویوقف علیه فی الرفع تقلیبه واوا وفی الجر تقلیبه یا نحو جاءنی زیدو
ومررت بزیدی فیکون لفظیاً فیهما ایضا واما الاعراب المحلی وهو ما لا نظیر
فی اللفظ ولا یقدر فی الاخر بل یعتبر فی المحل لمانع فی نفسه وهو البناء او المانع
فی الاخر غیر ما ذکر فی التقدیری وهو الاعراب الحقیقی علی ما ذکره المص فیغنی
الموضعین احدهما وحسن المقابلة بان یقول الاول الا لم نظهر وجه التخصیص
بالاسم لانه لا یکون الاشتغال المذکور الاسم یکون من الفعل ایضا نحو
ان لم تضرب بنی فانه مجزوم لفظاً بل ومحلا بان المعرب لان المبنی
فانه لا یتصور فیه المشتغل اخره باعراب غیر محلی بلا اعراب حقیقی
جاء من عامله لان المشتغل به اعرابه تقدیری کما مر نحو مررت بزید فانه
یحکم علی محل زید بالنصب علی المفعولیة ای علی مفعولیة غیر صریح فیه
تنبیه علی ان النصب للمجرور لانه مع اتحاد کما یجری علی السنة المعربین
وکذا اعجبنی ضرب زید ومر بزید فزید مرفوع المحل علی الفاعلیة فی الامثال الاول
ان کان من اضافة المصدر الی الفاعل ویجوز ان یکون الرفع علی التابعیة
وان یکن منصوب المحل علی المفعولیة ان کانت الاضافة الی المفعول
والتابعیة فی المثال الثانی هذا هو ما سوی الفاضل العصام بین معرب
فی اخره اعراب محلی بین معرب فی اخره اعراب الحقیقی فی ان اعرابها

تقديري وصرح بان المجرور في الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع تقديراً
لا نقول هو معرب محلا لا تقديراً لانا نقول ليس بمعنى حتى يكون معرباً
محلا وما اشتهر ان المجرور في النصب او الرفع فمن قبيل استعمال المحل في محل
التقديري ومنه قوله المفصل المعرب ما اختلف اخره لفظاً او محلا ويؤيده
ما قالوا المانع من الظهور في الاعراب التقديري شيء في الاخر وفي المحلي
نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب والمص حقق مرامه فيما
علقه في الامتحان والموضع الثاني من الموضعين فيهما الاعراب المبني
الذي فيه موجب الاعراب في المعاني المختلفة والمشابهة التامة ولما توقف
معرفته احاله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني
الذي نحن بصدده وهو المبني الذي يكون معمولا بوجود الموجب ما اي لفظ
او كلمة فتذكير الضمير في كان حركته او حرفه او سكونه باعتبار اللفظ وبحث اللغوي
عن احوال الاخر كالمراد بالحركة والسكون حركة الاخر وسكونه لا بعامل دخله على
اي لا بسببه فلا يلزم دخول الاسماء المعدودة عند التركيب لا قابلية بالفعل
وهي بالتركيب وهو ملتبس بخلاف المعرب من اعراب اي اوضحه او ازال فساده
لانه اوضح فيه الاعراب او فيه زيل فساد الالتباس بعضها ببعض فهو محل الا
يضاح او الازالة فهو في الاصطلاح الفاء التفصيل المجمل او جوابيه ما كان
حركته مختلفة او لا نحو جاءني زيد ويضرب او حركة نحو جاءني اخوك

ويضربان وسكونه نحو لم يضرب اي حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه او بسبب
دخوله عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان بالحركة والسكون الاصل
والاشهر قصر التعريف عليهما ولم يجعله شاملا لما بالحروف وفي مقام التفصيل
اعطى كل نوع حقه ثم لا يخفى ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية
تسهيلا للمبتدئين وتيسيراً لهم ولما اراد تمام الفائدة ببيان مطلق المبني
اظهر فقال والمبني المطلق على نوعين بالاستقراء مبني الاصل اي مبني
هو الاصل في البناء يتفرع النوع الثاني عليه ومبني العارض اي الاصل
فيه الاعراب وعرض البناء بسبب تقتضيه لازماً او غير لازم والنوع الاول
وهو مبني الاصل انواع اربعة بالاستقراء الحرف وهو الاصل في هذا النوع
لانه لا تقع معمولا اصلا ولذا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب فيه
والامر بغير اللام اي امر الحاضر المعروف بانتفائه ايضاً هذا عند
البصريين وعند الكوفيين معرب كما سبق والاختلاف فيه اخر والجملة
قالوا الجملة لا تتصف باعراب ولا بناء لان المتصف بهما كلمة والمص نظر الى
انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة او المشابهة التامة فعدها
منه وقد نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط للسيد السند او البعض
وعدها منه ولاحظ بكلام الرضي في مواضع من كتابه فتعريف ما لا يكون
فيه موجب الاعراب او مناسبة مناسبة تؤثر في منع الاعراب والنوع

الثانی علی نوعین کالمبنی مبنی لازم بناؤه لا ینفک عنه واللازم منهما ما ای
لفظ لا ینفک عن البناء ای لا یستعمل معربا اصلا وهو ای المبنی اللازم
المضمرات بجمیع افراد انواعها وجه بناؤها مشابهتها للحروف فی الاحتیاج
الحروف محتاج الی المتعلق وهذه الی الحضور فی المتکلم والمخاطب وتقدم
الذکر فی الغائب قیل لحرف الخطاب والفصل فی الصورة والاسماء الاشارة
بجمیع افرادها الا التثنیة وکذا تثنیة ما تثنی من الموصول عند المص لان التثانی
کلها عن ونیة واحدة وجه بناؤها المشابهة للحرف فی الاحتیاج علی ما یعین
المراد من الاشارة والاوصف والموصولات وبناؤها المشابهتها الحرف
لانها تحتاج الی الصلة ولان وضع بعضها کوضع الحروف غیر ای وابة
فانهما معربان لرجحان جانب الاسمیة بلزوم اضافتها الی المفرد الا انه حذف
صدر صلتهما فانه یجوز بناؤها التاکید شبهها بالحرف فی الاحتیاج قوله تعا
لننزعن من کل شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا ای ایهم هو اشد وبنیا
علی الضم لمشابهتها الغات من حیث ان المصدر منوی فی مثل کم رجل وخمسة
عشر کالم یلزم الاضافة وفی اذ الاضافة الی الجملة وکذا حیث فی الاغلب
واسماء الافعال بلا قسمیها لانه قام مقام الامر والماضی وقد سبقت
المذکورات من حیث البیان وما ای لفظ کان علی وزن فعال حال کونه
مصدرا لم یقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الی ان اقسام فعال المذکورة

هذا الکلها مؤنثة تنبیها علی ضعف دعوی تأنیثه اذا لم یقم دلیل علیه حتی شک
الرضی فیه ولم ینکر علیهم دعوی کونه معرفة کفجار بمعنی الفجرة او الفجور او صفة
ینبغی ان یصغرها بالمؤنثة لانها لا تکون الا مؤنثة نحو یا فساق ویا خباث
بمعنی یا فاسقة ویا خبیثة وهذا مختص فلا یکون الا صفة صرفة ومنها
ما یکون صفة غیر مختص بالنداء لفظا ط بمعنی فاطمة ای کاقبة ولنزام ای
لازمة او علما للمؤنث نحو حزام اسم امرأة وغلاب کذلک عند اهل الحجاز
قید للاخیر قال فی الصحاح فی باب السین والاشعار جاءت علی لغتهم کقوله
اذا قالت حزام فصدقوها فان القول ما قالت حزام بکسر المیم فی الموضعین
قیل لکونها علی زنة فعال بمعنی الامر وقد عرفت من المناسبات الموجبة للبناء
المشاکلة وضبط صاحب المفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء بانها اما تضمن
مبنی الاسم کاین او شبهه له کالمبنیات المشابهة للحروف الاحتیاج ووقوعه
موقعه کنزال او مشاکلة لما وقع کفجار او وقوعه موقع ما اشبه کالمنادی فانه
واقع موقع کاف ادعوک المشابهة لکاف ذلک او اضافته الیه کالمضاف
الی الجملة والاصوات والمشهور ان الاصوات لیست من قسم اقسام
الکلمة المبنیة لمشاکلتها بالمبنی وهو ای الصوت فی عرف النحاة کل لفظ
لم یقل اسم لانه منه کما عرفت حکی به صوت انسان صادر عنه بمقتضی
الطبع وصوت غیره ولم یقل لفظ لان ما یصدر من الحیوانات العجم

او المجازات لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ
اما بان يصدر الانسان من نفسه ذلك الصوت كغاق اذا تلفظ قاصدا لاصدار
ما يشابه صوت الغراب فلا يكون معمولا لعدم التركيب او يحكي ما يصدر مثل قال زيد
غاق واى قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فح يكون معمولا للتركيب
مبنيا على الكسر فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر الالتقاء الساكنين قال المص
اعرابه تقديري او صوت به للبهائم اى لاجل البهائم الحثة او زجره وليس
البهائم من اهل الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يتركب الاثر على الفاء
اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها ولكنه في حينها فاذا سمعت اللفظ
بتحصنت للمقصود كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحها
وقد تخفف لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولها وسكون الفاء
ويجوز الكسر والتنوين فان البعير اذا سمعت واحد من هذه اناخة لتكرر
سمعها به وقيل انها اسم فعل وارتضاه الرضي قال المص وانه الحق لدخله
في هذه بقي قسم اخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى
بالطبع كنخ عند الاعجاب وو للتندم واه للتوجع واخ للسعال وحكم لغز على ما
يقتضيه بالطبع ذكره في الامتحان وتمام البحث هنا لان الاصوات الجارية
على لسان الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تقر اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما غير منقولة بل باقية على ما كانت

عليه حين كونها اصواتا سارجة والوجع والتندم وكون اخ واخ فدلالتها على معانيها
طبيعة فليست كلمة ومنها ما يجرى على لفظ الانسان كما اذا قال غاق زيد او الغراب
غاق او غاق صوت ايها ثم او قال عند التعجب او التندم واى او عند اناخة البعير
نخ وهذه مبنية كما سبق لكن لا من حيث انها اصوات بل هو من حيث انها
حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع
المركبات من المبنيات على ما يظهر من الفحوى قال وبعض المركبات وهو
اى البعض الذي من المبنيات كل كلمتين فعلين او اسمين او حرفين او مختلفين
حقيقيتين او حكميتين ليشمل نحو سيبويه ولو قيل كل لفظين لكان ابعد التكلف
ليس احدهما عاملة في الاخر قبل العلمية نحو تابط شرا او غلام زيد وان
زيد ومن زيد وزيدا ضرب ولو قيل ليس بينهما نسبة تخرج مثل زيد قائم وجل
فاضل من المركب الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم والضعق كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج فلا يدخل في حق كلمة كلمتين جعلنا اسما واحدا
بان جعلنا علما فان كانت الجزء الثاني مما جعلا عاملا صوتا سواء كان
الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاء وبه او حرفا نحو ان وبه بنيا اى
الجزآن الاول لكونه جزء من الاسم وكون اخره في الوسط والثاني لكونه
مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما في اخره بناء محكي معرب باعراب
تقديري وما ذكر هنا سلوك الى مسلك الغير وكثر الثاني لان اصله

السكون فحرك للساكنين والاصل في تحريك الساكين الكسر وفتح الاول
للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمر ابن عثمان الشيرازي وقد يسكن من
ويه وان لم يكن الجزء الثاني صوتا بني الجزء الاول على الفتح لمثل ما ذكر
ان كان اخره حرفاً صحيحاً معرباً بني للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم
بلد وقبيلة او مبنياً ابقي على بنائه نحو ابن وده وبني الجزء الاول على السكون
ان كان اخره اي اخر الجزء الاول حرف علة لثقل الحركة عليه نحو معدي
كرب واعراب الجزء الثاني حالا كعمر المنصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم
الانصراف صفة لمجموع الجزئين لكونهما كالحروف المركبة منهما كلمة لكنهما
لما ظهرا في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة اي بناء الاول واعراب
الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان اخريان اعراب
الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما
معاً واضافة الاول وصرف الثاني تقول هذا بعلبك ورايت بعلبك
ودخلت ببعلبك بالحركات الثلث في بعل وفتح الكاف في بك على الاول
والتنوين في الثانية كل ما ذكر في مركب جعل اسماً ولما اراد استيفاء احكام
المبني من المركبات زاد قوله وان لم تجعلا اي الكلمتان اسماً واحداً بان
يراد بكل جزء معناه كخمسة حيث يراد بخمسة معناه بعشرة معناه ولكن
تضمن الثاني حرفاً عاطفاً او جاراً فان فهم منه معنى الحرف حيث

فهم

فهم من عشر معنى خمسة وعشرة فان لم يكن الكلمة الاولى لفظ اثنين اي لفظاً
هو اثنين بنيا اي اللفظان او الجزآن ليس ما ذكره هنا ما ذهب اليه في الامتحان
قال فيه المتضمن للجزئين فلذا بنيا وتبع في هذا الكتاب الجمهور قالوا بني الاول
لكون اخره كالوسط لنسخ الامتزاج والثاني لتضمنه على الفتح لغرض البناء
وخفة الفتحة ونقل التركيب ان كان اخرهما حرفاً صحيحاً وبنيا على السكون
ان كان اخرهما حرف علة لما ذكر نحو ياوي يدي الاول اسم فاعل من بذت
الشيء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه الاول والنصب
على الحال يعني بادي بدي مبتداء فهو وان كان مضافاً ومضافاً اليه فكان
ينبغي المفرد فهو متضمن المعنى الحرف بحكما وبني الاول فقط على السكون ٢٦١
ان كان اخره فقط حرف علة مثال كون اخر الجزآن حرفاً صحيحاً نحو احد
نحو احد عشر واحدى عشر آخر اولهما حرف علة ساكن وثلثة عشر وثلث
عشرة وحادي عشر وحادية عشرة وما زاد عليهما الى تسع عشرة وتاسعة
عشرة وتضمن للحرف في ثلث واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وغير ظاهر
في حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى وعشر فالوجه انه كان
في الاصل احد عشر فارادوا ان ياخذوا من الجزئين اسم الفاعل ليدل على
واحد في مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يسمع جميع حروفها وفي لغة
بعض من كل مظنة الالتباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود

من اول الامر فكان متضمناً لمعنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشر
فاعتبر هكذا اي اخواته ونحو هو اي زيد مثلاً جاري بالاضافة بيت اي لا
صفتيا بينه اي جيبتي او مثلاً صقاً بينه وبيني بجتمعين وملتزقين
اي هو الجاري اللاحق والمال بيني وبين هذا او بين ذلك وان كان
الاول من الكلمتين لفظ اثنين بني للفظ الثاني للتضمن المذكور واعرب
الاول وحذف نونه ولفظ اثنين هذا هو مذهب جمهور النحاة لوجود
الاختلاف فيه كما في الزيدان ولان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما
في غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي
لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبني كساير من الصدور
لامتزاجه مثلهما واختلافه كاختلاف هذان هذين على مذهب بنائه
نحو جاءني اثني عشر رجلاً ورأيت اثني عشر رجلاً ومررت باثني عشر
رجلاً وبعض الكنايات لان كلها ليست المبنيات والكناية
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظاً او معنى بلفظ غير
صريح الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين نحو
جاءني فلان اي زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل
هن للفرج او الفعل القبيح والاختصار كما في الضمير الغائب والاظهار
الفصاحة كزيد طويل النجاد والمراد هنا ما يكنى به بل بعضه المعين

ويتعذر

ويتعذر تعريفه عليه الا بالتصريح فلذا قال وهو اي البعض كم مفردة عند البصريين
ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفيين وحذف الفها لكونه مع
حرف الجر قياساً وسكن ميمه للتخفيف فكأنهم جردوا عن معنى الاستفهام
في الخبرية يكون للاستفهام عن العدد فيكون مبهماً فينصب ما بعدها على التمييز
ويكون مفرداً البتة على تمييز الوسط وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين
نحو كم رجلاً ضربت وكم رجلاً ضربته وكم ضربة ضربت وكم ضربت ضربتها
وكم يوماً سرت فيه وكم يوماً سرت فيه وكم يوماً سفرك وكم زمانا
زماناً سفرك وبكم درهماً اشتريت وكم غلاماً كان غلامك ويكون
للخبرية اي للخبر عن العدد والظاهر المناسب كقوله للاستفهام وللخبر
كما في بعض النسخ سميت بها وان كانت الانشاء التكثير باعتبار ان
متعلقها خبر فرقا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده عند الجمهور
وعند الفراء مجرور بتقدير من والخلاف يظهر عند فصل التمييز فيوجب
نصبه حملاً على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يسوغ
الجر بمن المقدرة ويجوز في تمييزها الافراد والجمعية نحو كم رجل ورجال
لان تمييز العدد المضاف اما مفرد او مجموع فروعيا فيها وفقاً للحكم ويجوز
دخول من في تمييزها لا عند الزمخشري حيث جوز ان يكون كم للخبرية
والانشائية في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة

وانكره الرضي في الاستفهامية قال لم اعثر عليه في استعمال ولا كتاب
من كتب النحو وكم استفهامية وخبرية صدر الكلام واعرابها اعراب
تميزها لو لم يكن تمييزاً في كلام استعمل فيه مع ما كم واشرنا اليه بالامثلة
وبناؤهما لكون ومنهما وضع الظرف اولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
حرف الاستفهامية وحمل الخبرية عليها اولكونها بمعنى رب وكذا
اعطف على كم للعدد وكناية عنه ويجئ كناية عن غيره نحو يوم كذا
اي يوم الجمعة مثلاً واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر له وبناؤه لكونه اذ ادخل
عليه الكلام وصار الكلمة مثل كم ينصب ما بعده على التمييز للعلة المذكورة
في كم نحو عندي كذا درهماً ومنه هذا القبيل كائن واصله اي دخل وعليه
الكاف وصار اسماً مبنياً على السكون اخره نون وكذا يكتب بالنون
واعرابه مثل ما ذكر وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالباً نحو قوله تعالى
وكأين من نبي قاتل معه ربيون وللاستفهام نادراً
فلا وجه لعدم ذكره هنا وكيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر
لا يستعملان الا مكررين يكونا للعطف للحديث اي للقصة
وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكان من الامر ذيت وذيت
بنيا لانهما بمعنى الجملة والكلمات المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء
الشرط او الاستفهامية كما ورد منه وكيف وجه البناء فيه

اي دائبة

اي دائبة فانها معربان كما سبق وبعض الظروف الزمانية والمكانية
وانما قال بعض لان كلها ليس منه المبنيات نحو امس ليوم تقدم على يومك
وبناؤه عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف بني لتضمنه معنى حرف
التعريف وكذا كان معرفة تقول جئت امس الذاهب ومبني على الكسر
لان الاصل في البناء السكون فلما كان العين ساكناً حرك اللام بالكسر
دفعاً لالتقاء الساكنين وقط لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان
الماضي نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضي وقد يستعمل لتاكيد
المثبت نحو كنت اراه قط اي دائماً في الزمان الماضي وفيه خمس لغات
احديها هذه فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها وتخفيف
مع ضمة وضم القاف مع ضم التاء المشددة والمخففة والخامس
ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكونه وضع بعضها وضع
الحرف وحمل باقيها عليها وعوض للاستغراق نفي وقوع امر في الزمان
المستقبل تقول لا اراه عوض اي ابدا والاشهر فيه البناء الضم وجاء الفتح
والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله عوض العائضين بالنصب
اي دهر الداهرين فعلة بنائها قطع الاضافة ونحو مذ ومنذ بمعنى
اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة
يوم الجمعة سابقاً او مدة عدم الرؤية فكانه مضاف الجملة السابقة

الذم حذفها للعلم بها فيلبها مفرد معين المراد كالمثال المذكور ومنذ
يوم لقيتني فيه او الجميع المدة المعنية بالجملة على ما عرفت فيليه المقصود به
العدد مثل ما رايته مذ يومان او ثلثة ايام وقد يقع مصدرا وفعلا وان
فيقدر زمان مضاف الى حدهما مفرد في المعنى الاول وما يدل على العدد
وفي الثاني فبناؤهما لقطع اضافتهما او لكون صورتهما على صورتهما
حرفين قالوا ان اصل مذ ومنذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية
على منيذ وجمعه على امناذ وقال صاحب المغني اذ قولهم غير منقول عن العرب
فلم يوثق به مع ان مذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين
وقال الفاضل العصام يؤيده قالوا ان مذا اسمي به لا يشدد
اخره والالفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمي بها يشدد اخره مثلا اذا
سمي بعد يقال قد يشدد الاخر واذا موضوع للاستقبال حتى
يجعل الماضي مستقبلا ويستعمل في الماضي وكثرة استعماله في
في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانها تستعمل في المحتمل الوقوع
وعامله الشرط عند المحققين قيل مع اضافته اليه ونظيره كلم للمجازات
وقيل بعدها والجزاء عند الجمهور ويجيء للمجرد الظرفية والمفاجات فيختار
بعده المبتدا بناؤه للزوم اضافته الى الجملة وفاضل العصام مبني
كلما في اخره مقصود بالمقايسة لا غيره كما يشاركه في العلة البناء

والا فلا

والا فلا تميز فيه المبني من المعرب في اللفظ واذ بناؤه لما مر للماضي ويجوز ان يقع
بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابرهيم القواعد ونحو اذ المجرمون ناكسو
رؤسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجاة ولما قيل انه بمعنى حين قبل بمعنى لانه يستعمل
في الماضي مثل و استحسنه ابن هشام والمص يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن
خروف انه حرف لوجود امر لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون
لو شبهها بلو حرف اوبذ بصحته الا سلم وخل لانه لو كان للظرفية ان يكون
وقت الدخول وقت الاسلام واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب بنائه كون صورته
اسما صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا
بالاتفاق نحو قوله تعالى ولما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز قوله تعالى فلما
نجاهم الى البر اذا هم يشركون ونحو قوله فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وعند
ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى استفهاما وشرطا للزمان
واني واين فيهما للمكان ويكون اني بمعنى كيف بمعنى متى ومن واين
وبناؤهما لتضمنهما معنى حرفيهما وايان في الاستفهام يستعمل في التفخيم
من الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة وكيف فيه
للحال والصفة والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعده اسم فهو خبر مقدم
وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف جئت وقد يكون مفعولا
مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضي فان ناقصا

قيل اصل ايان اي اوان [illegible]
[illegible] فحذف [illegible]
[illegible]
حسن چلبي

فهو خبر وحيث للمكان الى الجملة غالبا ووجه بنائه وقد يضاف الى المفرد حيث
سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا اندر كذا في التوصيل واذا اضيف
الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء وقد يجرد عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل
رسالته لانه مفعول العلم المقدر ولدى بالالف المقصورة وانكر الرضي
بناءه لكونه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقد تقلب الفه الظاء ويقلب
يا مع الضمير فنقول كنت لدى زيد ولديك كالف وعلى والى وحكى سيبويه
لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور ولا اصل الالف
سوى هذه الثلثة ولدى بفتح وضم فسكون مثل عند هو اصل اللغات وقد جاء
لدن بفتح فسكون او ضم فسكون وكسر فسكون وجاء حذف النون نحو لد
بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد بفتح وضم ففي لد تمام لغات ولدى
بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب وعند يستعمل
في بعيد هو في حذف ايضا ولدن لا يكون مع من لفظا كثيرا او تقديرا
نادرا او يكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف بحذف النون من
لغات الى الضمير قيل وجه بناءه وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيه
عليه والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخول نحو كما لا يخفى اي
المبني اللازم ما ذكر وله الكاف الذي هو المثل نحو يضحكن عن كالبرد
اي عن اسنان مثل البرد الذائب وفي الحديث لياتين

على امتي

عن امتي كما اتى على بني اسرائيل مثل ما اتى وعلى بمعنى فوق نحو من عليه اي من
فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من امامي واسميتها اي اللاتي
بنت الى الاسم لكونها اسما والدليل على اسميتها وقوعها فيما يختص بالاسم
كالعامل والمجرور وغير اللازم نوعي مبني العارض منه ما اي اسم من الظروف
او من غيرها قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين
ولو عوضت اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه
كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الظرف كثير نحو كل الينا
راجعون وكل ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو فساغ الى الشراب وكنت
قبلا الكان اغص الماء الفرات قال الرضي وعلى هذا لا فرق في المعنى بين
ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبني منها وهو الحق وقيل المحذوف
منوي في المبني منسي في المعرب منويا فيها المضاف اليه ولو كان منسيا
يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غير الظرف
نحو قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء اعلم ان المسموع من الظروف
المقطوعة المذكورات وفوق وامام ودون واول ومن وعلى ومن علو
ولا يقاس عليها بمعناهما نحو يمين وشمال واخر وسميت هذه الظروف
غايات كما سبق وجه بناءها الاحتياج كالحروف وقد عرفت ان لم يبنى
نحو كل وان كان فيه الاحتياج لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو

لا غير وليس غير ثم ان المضاف اليه المحذوف وهو المستثنى وفي ليس ضمير عند
الرضي ففي قولك جاءني زيد ليس غير كانك قلت جاءني زيد ليس الجائي
الا كذا او عند الفاضل العصام ان غير في ليس غير لا غير على نحو واحد وليس
في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما تقدير لا غير لا غيره جاء فلا لنفي الجنس
وعند البعض حرف عطف بمعنى جاءني زيد لا غيره وحسب لقطعه عن الاضافة
الكثرة استعماله ومشابهته لغيره بغير في عدم التعريف بالاضافة وبني على الضم
لشبهه ومنه الان فهو عطف على ما لو قت حضر جميعه او بعضه ويلزم
اللام وظرفية غالبة الازمنة ولذا اخره الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان
انسب لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة حروفا او غيرها قال
الفاضل العصام لم يذكر لفقلة بنائه وجه يقرب الى القبول وقيل وهو
معرب لثبوت من الان بالكسرة ومنه المنادى وهو ما دخل عليه احدى
حروف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد يوسف اعرض عن هذا المفرد الذي
ليس بمضاف ومشبه به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما معربان
المعرفة بعد النداء فان النكرة بعد معرب وسيأتي نحو يا رجلا فانه اي
المبني المذكور مبني لوقوعه موقع كاف ادعوك المشابهة لكاف ذلك
على ما اي على شيء من الحركة والحروف يرفع ذلك المنادى لو كان
من المعمول المرفوع به اي بذلك الشيء لفظا او تقديرا او محلا وهو

الضمة

الضمة في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو في مثل يا مسلمان ويا مسلمون وانما
بني عليه للفرق بين حركتي المبني والمعرب من المنادى وحروفهما
كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة
او الندبة اي الف لحوقه وقت الاستغاثة او الندبة وظرفان هذا
الشرط للمبني على الضم خاصة لا لمطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه
اذ المبني على الالف والواو يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيداه ويدل
على هذا قوله وان لم يلحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح
انما يتصور في المبني على الضم ولا بادله لام استغاثي او تعجبي
او تهديدي فانه حينئذ يعرب على ما يأتي نحو يا زيد مثال للمنادى المبني على الضم
المعرفة قبل النداء وبعد النداء ويا مسلمان مثال للمبني على الواو ويا زيدان
ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه بلا تعريف باللام لان وجود الكلام
في تثنية العلم وجمعه في غير صورة النداء لا يجوز لئلا يجتمع علامتا
التعريف ويا قصي ويا فتى ويا غزاو يا سماء ويا ارض ولما كان المراد
بالمفرد ما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما فقال وان كان المنادى
مضافا الى شيء علما او غيره او مشابها به وهو اسم يجيء بعده شيء من تمامه
وهو اما معمول مثل يا طالعا جبلا ويا حسنا وجها ويا خيرا من
زيد او معطوف عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلثة ويا ثلثين لان

المجموع اسم لمعنى معين بخلاف يا زيد وعمرو او نعت جملة او ظرف نحو يا حليماً يا رجل
لا يعجل او يا رجلاً من تميم فكان ما ذكر مشابه للمضاف سواء جعلته علماً او لم تجعل
واذا لم تجعله علماً جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجلاً فتقول في المعرفة
يا حسنا وجهه ظريفاً وكذا ما عداه واراد الاشارة الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة
فقال وان كان نكرة تنصب على انه مفعول اي لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف
وشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف المشابهة واما النكرة
فلعدم مناسبتها للكاف ادعوك بعدم تعرفها بفعل مقدر وجوباً لنيابة
حرف النداء منابه هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا خيراً من زيد
فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل زيداً ادعو زيداً حذف ادعو لنيابة
حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد
الفعل ونقل عن ابي على انها اسماء افعال ونحو يا رجلاً مثال النكرة
بان يراد واحد معين واراد ان يبين حكم ما لحق اخره الف فقال ان لحق
اخره اي اخر المنادى على الضم الف ذكرت بني على الفتح لان الالف
يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه واراد بيان حكم ما لحق اللام فقال وان اتصل
باوله لام مذكورة يجب جره لانها جر تختص بالاسم فيضعف المشابهة نحو يا لزيد
وقت الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدواهي للتهديد ويجوز ان يكون يا لزيد
مثالا للثلاث الثاني وهذه مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام

عليه مفتوحة

عليه مفتوحة نحو لك فكذا هذه ولئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا لزيد اي يا قوم لزيد ولذا عطف على المستغاث بدون يا كسر اللام
نحو يا لزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث من المبنيات
ولم يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل اي بدل
المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي لام التعريف اذ المحلى
بها ليس حكمه المنادى بل يجوز فيها الرفع والنصب اذا عطف على المضموم حكم
اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل اي الذي دخل عليه حرف النداء
اي اذا كان تابعاً للمبني يكون مبنياً اذا كان سبب البناء موجوداً لان
كلا منهما مقصود بالذكر فيكون كانه باشرة الحروف نحو يا رجل زيد في المبني
ويا زيد عمرو وفيه ايضاً اذا كان سبب البناء مفقوداً يكون حكمه حكم مستقل
سبب بنائه مفقود على ما عرفت نحو يا رجل طالعاً جبلاً ويا رجل ويا طالعاً
جبلاً وقرن كثير من النحاة التأكيد اللفظي مع البدل نحو يا زيد زيد
ويا رجلاً رجلاً وقرن الرضي عطف البيان معه والبدل نحو يا عالم
زيد وغير ما ذكر من التوابع ترفع على لفظ المبني على ما يرفع به وتنصب
على محله وفي غير المبني يتبع لفظه وعند المص الرفع في المرفوع كالمجواد
ولما لم يكن للمطلق بحث مستقل للحرف وكان معرفة المنادى موقوفة
على معرفة حرف النداء اراد ان يبينها فقال وحرف النداء ستة

على ما ذكره المص حيث المندوب عن المنادى واو امن حروفه وعلى ما ذكره
بعضهم ثمانية بعد اخراج وا انها احدها يا اعمها استعمالا ومعنى اى معنى
فانه يستعمل للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا
ولا يحذف منها الا هو وينادى الله تعالى والاسم المستغاث وايها
وايتها به لا بغيره وبندب ويوالا غيرها كذا فى القاموس وعند الزمخشرى
للبعيد واستعماله للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واوا ى بالمد فيهما و
ابالهمزتين بينهما والف هذه الثلثة للبعيد واى بالقصر للقريب وقيل
للمتوسط وقيل للبعيد ذكره فى المغنى وثانيها الهمزة للقريب واو اختص
بالندبة لا يستعمل فى غيرها ومنه اسم لا التى لنفى الجنس اذا كان اى الاسم
مفردا غير مضاف ولا مشبه به اذ المضاف والمشبه منصوب اذ المضاف
رجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ للتعريف والانفصال لا يكون مبنيا
بل يجب الرفع والتكرار غير مكرره وسيجئ بيان المكرر نحو لا رجل
فى الدار بناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوحة
ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسورة ما قبلها بناؤه لتضمنه معنى من
الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به
ليكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كذا فى الرضى ومنه المضارع
المتصل به نون جمع المؤنث بنى لكون اخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك

بمنزلة

بمنزلة الوسط الكلمة والاعراب فى الاخر وعلى السكون حملا على الماضى او نون
التاكيد ثقيلة او خفيفة لمثل ما ذكر وعلى الضم فى الجمع المذكر حذف واوه كما
اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذف كما اذا كان ما قبلها مفتوحا لاجزاء
ما قبل نون التاكيد فى جميع انواع جمع المذكر مجرى واحد على الكسر فى المخاطبة
حذف الفاء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداها ومن متحرك الاخر لطول اللفظ
باتصالها وخفة الفتحة وفى التثنية وجمع المؤنث الغائب ما قبلها الف ولا
يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد فى التثنية ولئلا يبطل الغرض
فى الجمع هذا هو مذهب سيبويه ومن تبعه وقيل ان المضارع المتصل بما ذكر
من النونات معرب اعرابه تقديرى نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب
وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن مفرد والياء مفتوحة
او جمع والياء مضمومة وهل تضربن مفرد اخره مفتوح او جمع اخره مضموم
ومخاطبة والاخر مكسور وهذه الالفاظ التى عدت من غير اللازم يجب
بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل ان يراد بالالفاظ الالفاظ
المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم اى يجب بناؤها مطلقا فى اللازم
والى الحالات المذكورة فى غير اللازم ويمتنع اعرابها واما جائز البناء
الذى لا يجب ولا يمتنع قوله فالظرف المضاف الى الجملة ليس على اطلاقه
بل فى غير اللازم الاضافة وفى واجب الاضافة يجب البناء فانك

تقول يوم يقدم زيد ففي صورة الاضافة سيمتنع الضمير الى المضاف في
الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانها يلزم فيها الربط وقد
جاء شاذ أي المضاف اليها بلا او الى اذ المضافة اليها اى الظروف المذكورة
يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته
ويجوز اعرابها لعدم لزوم اضافتها فعلة البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم
من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة ولو باعتبار الغالب كما في حيث
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والضم في اليوم
والفتح علامة البناء والضم اعراب ونحو حينئذ ويومئذ وعامئذ وساعتئذ
ووقتئذ يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزي
يومئذ بفتح يوم وجره ثم اعلم ان الظاهر اضافة هذه الظروف من قبيل
اضافة المساوي فيتحللوا فيها قال الرضي وهذه الظروف ليست في الحقيقة
بمضافة الى اذ بل الى الجملة ولما حذفت الجملة جيء باذ بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كالثابت في الظروف المبدل منها
لان بدل الكل في المعنى المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص
لان اذا كان خاصا باضافته الى الجملة وكذلك اى مثل الظروف المذكورة
في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما وان المصدريتين
وان المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتها الى صدره مبنى الاصل

والاعراب

والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز في التثنية
والجمع الا الاعراب تقول قمت اسم غير المكررة مثل ما قام زيد او غير ما قام
ومثل ان قام ومثل ان زيد ومثل ان زيدا قائم واسم لا المتصل بها اى بلا
المفرد غير المضافة والمشبهة به النكرة لا المعرفة والمنفصل معرب
مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه معرب منصوب اذا لم يفصل
وقد سبق نحو لا حول عن معصية الله تعالى وعلى لا قوة على طاعة الله
الا بعون الله وتوفيقه فانه يجوز بناؤهما اى الاسمين على الفتح
على ان يكون لا فيهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد
ولا بأس بتقدير خبر واحد مع تعدد لا لان تواردعاملين متماثلين
على معمول واحد يجوز اتفاقا اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله اما على مذهب
سيبويه الا المفتوح اسما لا تعمل في الخبر فلان الاسمين مبتدأ او الخبر
المبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون جملة واحدة مثل
زيد واما على مذهب غيره فلان لا المذكور عامل في الاسم والخبر
فيعطف لا الثانية مع اسمه على الاولى والخبر لهما فيكون مثل
ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما لانه في قوة لا شيء
في الامرين فلا كاسمه واحد من المال اى لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف

خبر الجملة الاولى بقرينة الثانية ورفعهما على الغاء لا وجعلها مبتداء لوجود
شرط جواز الالغاء وهو التكرار ولانه كانه في جواب بغير الله حول ولا قوة
فرفعا فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف
جملة على جملة وفتح الاول على ان يكون لا لنفي الجنس مع نصب الثاني
معطوفا على لفظ الاول لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض
او محله القريب لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة فيه ويجوز في عطفه
الاعتباران المذكوران ومع رفعه عطفا على محله البعيد ولا زائدة ويجوز
ان يكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذه الا عطف الجملة وعلى الوجه
الاول يجوز في عطفه عطف المفرد على مذهب سيبويه لان عنده
لا يعمل لا لنفي الجنس في الخبر اذا كان اسما مبنيا كما عرفت فيكون معه
اسمه مبتداء والخبر بعده خبر المبتداء واما على مذهب غيره فتعين عطف
الجملة لانه لو كان عطف مفرد لاجتمع عاملان متباينان لا و ل
الابتداء على معمول واحد ورفع الاول على انها لا التي لنفي الجنس لوجود
شرطه الذي هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون
عاملا لانتقاض نفيه بالا مع فتح الثاني لكون لنفي الجنس ويجوز ان
ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه
خمسة اوجه يجوز في امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله

في كون

في كون لا مكررة بعدها نكرة متصلة مفردة نحو لا بيع ولا شراء في المساجد
وصفة اسم لا لنفي الجنس اي الذي باشره لا كما هو المتبادر عطف على النكرة في
واسم لا المبني مجرور صفة اسم اي لا المعرب فان صفة معرب رفعا
او نصبا مثل غلام رجل ظريف وظريفا خرج باضافة الصفة الى الاسم
نحو لا ثمانا بارد على ان يكون بارد صفة المؤكد فان التاكيد اللفظي
يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بمعنى المذكور ولا
بكونه في صفة البناء المفردة اي غير المضافة ولا المشبهة بها فانهما
معربان نحو لا رجل حسن الوجه او حسنا وجها لا تفصل به اي بالاسم المبني
مخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل ظريف كريما فانه اي
الصفة المذكورة بناء وليه بالوصف او النعت يجوز بناؤها اي الصفة المذكورة
على الفتح لحمله على لفظ المتبوع لاتحاد معناهما وعدم الفصل بينهما
نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على محله القريب او على لفظه الشبيه بالحركة الاعرابية نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك المبني بلا تكرير
لا ترفع وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو حرف العطف
مثل لا اب وابنا وابن وسائر التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان
يكون حكمها حكم توابع المنادى على ما عرفت ذكره الاندلسي هذا اخره

ماأوردنا جمعه من الفوائد وضممه مع تنوّع الباء وتشتّد الحال المعنى كما انعمت
علينا به واتممت نعمتك تمامه ووفقنا بشكر يكون به حفظ لعتيد وظلّك
وليد واجعله موجب لجزيل الثواب وحسن المآب ودافع للعقاب
والعتاب اللهم انى دفعت اليك به السؤال الغفران ذنوبنا
في الاقوال والافعال ولصلاح اعمالنا في الحال والاستقبال وحسن
ذكر اسمائنا عند تحقق النوال يوم لا ينفع مال ولا بنون فلا تردّه
ظفر اولا ملال قد استريح عن كدالانتهاض لنقل السواد الى البياض
ضحوة يوم الجمعة اليوم الخامس عشر من شوال سنة احدى واربعين
ومائة والف من هجرة من ارتدا بغاية العز ونهاية الشرف

تمت الكتاب بعون الله الملك الرحيم
في اذان المشرق سنة ثلث
وتسعون ومائة
والف ١١٩٣

٢٠٤٥

٢٧ ١